إصدارات مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك (١٣)

شرح العقيدة الطحاوية

تأليف

عبد الرحمن بن ناصر البراك

إعداد

عبد الرحمن بن صالح السديس

اعتنى به



مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك

طبعة مصححة

شرح العقيدة الطحاوية

إصدارات مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك (١٣)

شرح العقيدة الطحاوية

مختصر

تأليف

عبد الرحمن بن ناصر البراك

إعداد

عبد الرحمن بن صالح السديس

اعتنى به



طبعة مصححة

ح مؤسسة وقف الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البراك، عبدالرحمن بن ناصر

شرح العقيدة الطحاوية./ عبدالرحمن بن ناصر البراك - ط٦ .
. - الرياض، ١٤٤٢هـ

٥٧٦ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٣-٧-٩١٥٢٨-٦٠٣-٩٧٨

١ - العقيدة الإسلامية أ. العنوان

ديوي ٢٤٠ /٩٣٩٣ ١٤٤٢

رقم الإيداع: ٩٣٩٣/ ١٤٤٢

ردمك: ٣-٧-٩١٥٢٨-٦٠٣-٩٧٨

الطَّبعَةُ السَّادِسَةُ

١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م



المَملَكةُ العَرَبيَّةُ السُّعُودِيَّة

الرِّيَاض

الْجَوَّالُ 00966505112242

الْبَرِيدُ الإِلِكترُونيُّ m@sh-albarrak.com

الْمَوْقِعُ الرَّسْمِيُّ sh-albarrak.com

شرح العقيدة الطحاوية

مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ السَّادِسَةِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه؛ أما بعد:

فإن هذا الشرح المبارك قد صدر في منتصف عام ١٤٢٩هـ، وقد لَقي ـ بتوفيق الله ـ قبولًا حسنًا عند أهل العلم، وطُبِع بحمد الله عدة طبعات.

ومن ميزات هذا الشرح:

- مكانة الشارح في علم العقيدة.
- سهولة الشرح ووضوحه.
- شرحه لجميع ما تضمنه المتن.
- التنبيه على مواطن الإشكال في المتن وبيان الصواب فيها.
- ربط ما تفرَّق من مسائل المتن ببعض.
- غزارة المادة العلمية وأصالتها؛ فهو مشحون بأدلة الكتاب والسنة والنقل عن أئمة الهدى.
- تقريره لعقيدة أهل السنة والجماعة والاحتجاج لها، وبيان مخالفات الفرق والرد عليهم بعلم وعدل.
- التوسط؛ فلا هو بالطويل ولا المختزل، وغيرها.

واليوم يصدر هذا الشرح المبارك بحلَّة بهيَّة عن مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن البراك ـ حفظه الله ـ، وقد اعتنت اللجنة العلمية في المؤسسة بصفِّه وتنسيقه ومراجعته وتصحيح ما وُجد من أغلاط يسيرة، وعدَّل الشيخ بعض التعديلات اليسيرة، نسأل الله أن ينفع به، ويجعله مباركًا.

اللجنة العلمية في



١٦ صفر ١٤٤٣هـ

للتواصل:

جوال: ٠٥٠٥١١٢٢٤٢

البريد الإلكتروني: m@sh-albarrak.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، وصلى الله وسلم على محمد عبدِ الله ورسولِه، أرسله بين يدي الساعة بشيرًا ونذيرًا، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن أعظمَ نعمة على العبد بعد الإسلامِ، لزومُ السنة والجماعة، والسلامة من البدع والأهواء؛ فقد وقع في هذه الأمة ما أخبر به النبي ﷺ من التفرق، والابتداع في الدين، - كما وقع في من قبلها - فانحرفت هذه الفرق عن الصراط المستقيم، ولم يستقيموا على سبيل المؤمنين من الصحابة والتابعين وأئمة الهدى؛ بل اتبعوا أهواءهم، وقدموا عقولهم القاصرة، وجعلوها حَكَمًا على الشريعة في مسائل أصول الدين، وهم في هذا الانحراف متفاوتون؛ فمنهم الغالي، ومنهم دون ذلك، ومنهم المعاند المتعصب لبدعته، ومنهم المجتهد المخطئ، فتصدى أئمة السنة للرد على المبتدعين، وكشف شبهاتهم، مع العدل في أحكامهم؛ عملًا بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ﴾ [الأنعام:١٥٢]، فكتبوا في ذلك وفي بيان مذهب أهل السنة كتبًا كثيرة، مطولة وقصيرة، وكان من هؤلاء الأعلامِ الإمامُ أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد كتب رسالة في عقيدة أهل السنة والجماعة، صغيرة الحجم، كثيرة المعاني، ذكر فيها جملًا من أصول مذهب أهل السنة، من غير تفصيل ولا تدليل.

وقد تصدى لشرحها جمع من العلماء منهم: العلامة أبو الحسن علي بن علي بن محمد المشهور بابن أبي العز الحنفي المتوفى سنة ٧٩٢هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]، وقد اعتمد في أكثر شرحه على كتب شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، فجاء شرحًا عظيمًا، حافلًا بالتقريرات النفيسة، والبحوث المتينة، والردود الشافية على أهل البدع.

وكان ممن تولى شرحها للطلاب في هذا العصر: فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك ـ حفظه الله ـ، فشرحها في مجالس علمية متعددة، ومن ذلك شرحه لها في جامع الإمام علي بن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مدينة الرياض، ضمن الدورات العلمية المكثفة في الصيف في أربعة أعوام من عام ١٤٢٢ إلى عام ١٤٢٥هـ.

فعرضتُ على الشيخ ـ حفظه الله ـ فكرة العناية بهذا الشرح، وتهيئته للطباعة؛ لما يرجى من نفع ذلك، فوافق على طلبي، أجزل الله مثوبته.

فاستعنت بالله على ذلك، وسار العمل في الإخراج على ما يلي:

١ـ كتابة ما في الأشرطة من الشرح، ولم أُدخل الأسئلة.

٢ـ صحَّحتُ المكتوب وهيأته ونسقته ليناسب الطباعة.

٣ـ أثبتُّ نصوص الأحاديث والآثار والنقول على ما جاءت في مصادرها.

---

(١) انظر ترجمته في: إنباء الغمر ٣/ ٥٠، ووجيز الكلام ١/ ٢٩٥، وشذرات الذهب ٨/ ٥٥٧.

٤ـ عزوتُ الآيات إلى مواضعها من كتاب الله، وخرَّجت الأحاديث، والآثار؛ وطريقتي في التخريج ما يلي:

(أ) إذا كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما اقتصرت في العزو عليه، وأكتفي بموضع واحد.

(ب) إذا كان الحديث في غير الصحيحين أُخرِّجه من أشهر المصادر وأهمها من غير استيعاب، وأنقل ما تيسر من كلام أهل العلم عليه تصحيحًا، أو تضعيفًا باختصار، إذ ليس هذا موضع استقصاء، وقد أحيلُ للكتب المتخصصة في التخريج لمن أراد التوسع والزيادة في المواضع التي تحتاج لذلك.

٥ـ وثَّقتُ النقول، وأَحَلْتُ في مواضع كثيرة من الشرح إلى كتب الأئمة، خصوصًا شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم؛ زيادة في التوثيق والفائدة لمن أراد التوسع.

٦ـ اعتمدت في متن «العقيدة الطحاوية» على طبعة الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد عام ١٤٠٤هـ، مع مراجعة المتن الذي مع شرح ابن أبي العز، وبعض المخطوطات عند الحاجة، والفرق الذي لا يترتب عليه اختلاف في المعنى لن أنبه عليه حفظًا لوقت القارئ، وقد ميَّزتُ المتن بتعريض خطه ووضعه بين أقواس صغيرة كهذه «».

٧ـ وضعتُ عناوين في بداية المقاطع المشروحة من المتن في إطار للتوضيح.

٨ـ قرأتُ الشرح كاملًا على الشيخ ـ حفظه الله ـ فأضاف، وحذف، وعدَّل، وغيَّر ما رآه مناسبًا.

٩ـ وضعتُ بين يدي الكتاب ترجمة مختصرة للإمام الطحاوي، وأخرى للشيخ البراك.

١٠ـ وضعت فهرسًا للأحاديث، وقائمة بالمراجع التي عزوت لها، وفهرسًا تفصيليًا لمسائل الكتاب، وفهرسا إجماليًا لموضوعات الكتاب.

هذا، وأسأل الله أن يجزي الشيخ عبد الرحمن البراك خير الجزاء، وأن يمد في عمره على طاعته، وأن ينفع به المسلمين، وأن يبارك في هذا الكتاب ويجعله خالصًا لوجهه، إنه تعالى جواد كريم.

كتبه
عبد الرحمن بن صالح بن عبد الله السديس
الرياض
assdais@gmail.com

تَرْجَمَةُ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيّ

اسمه ونسبه:

أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي المصري الطحاوي، نسبة لقرية «طحا» في صعيد مصر.

كنيته:

أبو جعفر.

مولده:

اختُلِف في سنة ولادته، فقيل: ٢٣٩هـ، وقيل: ٢٣٨هـ، والأكثر على الأول.

شيوخه:

يونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، والربيع بن سليمان المرادي، وخاله إسماعيل المزني، وبكار بن قتيبة، ويزيد بن سنان، وأحمد بن أبي عمران، ويحيى بن محمد بن عمروس، وهو الذي أدَّبه وعلَّمه القرآن، وغيرهم.

رحلته:

رحل إلى الشام سنة ٢٦٨هـ، ولقي القاضي أبا خازم عبد الحميد بن عبد العزيز، وتفقه عليه، وتنقل بين مدن الشام وسمع من جماعة من المحدثين.

مذهبه الفقهي:

كان الطحاوي في أول أمره شافعيًا، ثم تحول إلى مذهب أبي حنيفة، وسببه:

أنه كان يقرأ على خاله المزني الفقيه الشافعي، فمرت مسألة دقيقة فلم يفهمها أبو جعفر، فبالغ المزني في تقريبها، فلم يتفق ذلك، فغضب المزني، فقال: والله لا جاء منك شيء، فغضب أبو جعفر من ذلك، وانتقل إلى مجلس القاضي الحنفي ابن أبي عمران.

وقال الخليلي: سمعت عبد الله بن محمد الحافظ يقول: سمعت أحمد بن محمد الشروطي يقول: قلت للطحاوي: لم خالفت خالك واخترت مذهب أبي حنيفة؟ قال: لأني كنت أرى خالي يديم النظر في كتب أبي حنيفة، فلذلك انتقلت إليه.

وقال أبو سليمان بن زَبْر: قال لي الطحاوي: أول من كتبت عنه الحديث: المزني، وأخذت بقول الشافعي، فلما كان بعد سنين، قدم أحمد بن أبي عمران قاضيًا على مصر، فصحبته، وأخذت بقوله.

مؤلفاته:

لـه مؤلفـات كثيـرة منهـا: «شـرح مشـكل الآثـار»، و«معانـي الآثـار»، و«اختـلاف العلمـاء»، و«الشـروط»، و«المختصـر»، و«أحـكام القـرآن»، و«الوصايـا»، و«شـرح الجامـع الكبيـر»، و«شـرح الجامـع الصغيـر»، و«الفرائـض»، وغيرهـا.

تلاميذه:

يوسـف بـن القاسـم الميانجي، وأبـو القاسـم الطبراني، وأبـو بكـر بـن المقرئ، وأحمـد بـن عبـد الـوارث الزجاج، وعبـد العزيـز بـن محمـد الجوهـري قاضـي الصعيـد، ومحمـد بـن المظفـر الحافـظ، وخلـق سـواهم مـن الرحاليـن فـي الحديـث.

ثناء العلماء عليه:

قـال ابـن يونس: كان ثقة ثبتًا فقيهًـا عاقلًا، لم يخلف مثله.

قـال مسـلمة بـن قاسـم: كان ثقـة جليـل القـدر، فقيـه البـدن، عالمًـا باختـلاف العلمـاء، بصيـرًا بالتصنيـف، وكان يذهـب مذهـب أبـي حنيفـة، وكان شـديد العصبيـة فيـه.

قـال الخليلـي: للطحـاوي كتـب مصنفـات فـي الحديـث، وكان عالمًـا بالحديـث.

وقال ابن عبد البر: كان من أعلم الناس بسير القوم ـ أي: أبي حنيفة وأصحابه ـ وأخبارهم؛ لأنه كان كوفي المذهب، وكان عالمًا بجميع مذاهب الفقهاء.

وقال السمعاني: وكان ثقة ثبتًا فقيهًا عالمًا لم يخلف مثله.

وقال الذهبي: الإمام العلامة الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها، وقال: من نظر في تواليف هذا الإمام عَلِم محله من العلم، وسعة معارفه.

وقال ابن كثير: الفقيه الحنفي صاحب المصنفات المفيدة والفوائد، وهو أحد الثقات الأثبات، والحُفَّاظ الجهابذة.

وفاته:

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمصر ليلة الخميس مستهل ذي القعدة سنة ٣٢١هـ.

مصادر الترجمة:

الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/ ٤٣٢، وجامع بيان العلم ٢/ ٧٨، والأنساب ٤/ ٧٣ و٩/ ٥٣، وتاريخ دمشق ٥/ ٣٦٩، ووفيات الأعيان ١/ ٧١، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧، والبداية والنهاية ١٥/ ٧٢، والجواهر المضية ١/ ٢٧١، ولسان الميزان ١/ ٤١٥.



تَرْجَمَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ البَرَّاك

اسمه ونسبه:

عبد الرحمن بن ناصر بن براك بن إبراهيم البراك، ينحدر نسبه من بطن العرينات من قبيلة سبيع.

ميلاده ونشأته:

ولد الشيخ في بلدة «البكيرية» من منطقة «القصيم» في شهر ذي القعدة سنة ١٣٥٢هـ.

وتوفي والده وعمره سنة، فنشأ في طفولته في بيت أخواله مع أمه، فتربى خير تربية.

ولما بلغ الخامسة من عمره سافر مع أمه إلى «مكة»، وكان في كفالة زوج أمه محمد بن حمود البراك.

وفي «مكة» التحق الشيخ بالمدرسة «الرحمانية»، وهو في السنة الثانية الابتدائية قدَّر الله أن يصاب بمرض في عينيه تسبب في ذهاب بصره، وهو في العاشرة من عمره.

طلبه للعلم ومشايخه:

عاد من «مكة» إلى «البكيرية» مع أسرته، فشرع في حفظ القرآن على عمه عبد الله بن منصور البراك، ثم على الشيخ عبد الرحمن بن سالم الكريديس رَحِمَهُمُاللَّهُ، فحفظ القرآن وعمره عشر سنين تقريبًا.

وفي حدود عام ١٣٦٤- ١٣٦٥هـ بدأ في حضور الدروس والقراءة على العلماء، فقرأ على الشيخ عبد العزيز بن عبد الله السبيل رَحِمَهُٱللَّهُ جملة من كتاب «التوحيد» ، و«الآجرومية»، وقرأ على الشيخ محمد بن مقبل رَحِمَهُٱللَّهُ «الأصول الثلاثة».

ثم سافر إلى «مكة» مرة أخرى في عام ١٣٦٦هـ تقريبًا، ومكث بها ثلاث سنين، فقرأ في «مكة» على إمام المسجد الحرام الشيخ عبد الله بن محمد الخليفي رَحِمَهُٱللَّهُ في «الآجرومية».

وهناك التقى بعالم فاضل من كبار تلاميذ العلامة محمد بن إبراهيم رَحِمَهُٱللَّهُ، وهو الشيخ صالح بن حسين العلي العراقي رَحِمَهُٱللَّهُ، وكان من أصدقاء العلامة عبد العزيز ابن باز رَحِمَهُٱللَّهُ، فجالسه واستفاد منه، ولما عُيِّن الشيخ صالح مديرًا للمدرسة «العزيزية» في بلدة «الدلم» أحب الشيخ صالح أن يرافقه الشيخ عبد الرحمن حفاوة به، فصحبه لطلب العلم على الشيخ ابن باز حين كان قاضيًا في بلدة «الدلم» ، فرحل معه في ربيع الأول من عام ١٣٦٩هـ ، والتحق بالمدرسة «العزيزية» بالصف الرابع، وكان من أهم ما استفاده في تلك السنة الإلمام بقواعد «التجويد» الأساسية.

وفي نفس السنة سافر مع جمع من الطلاب مع الشيخ ابن باز إلى الحج، وبعد عودته ترك الدراسة في المدرسة «العزيزية»، وآثر حفظ المتون مع طلاب الشيخ ابن باز، ولازم دروسه المتنوعة، فقد كان يُقرأ عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الأصول الثلاثة»، و«كتاب التوحيد»، و«عمدة الأحكام»، و«بلوغ المرام»، و«مسند أحمد»، و«تفسير ابن كثير»، و«الرحبية»، و«الآجرومية».

ومكث في «الدلم» في رعاية الشيخ صالح العراقي، فقد كان مقيمًا معه في بيته، ودَرَس عليه علم «العَروض».

وحفظ في «الدلم»: «الأصول الثلاثة»، و«كتاب التوحيد»، و«الآجرومية»، و«قطر الندى»، و«الرحبية»، وقدرًا من «ألفية ابن مالك» في النحو، و«ألفية العراقي» في علوم الحديث.

وبقي في «الدلم» إلى أواخر عام ١٣٧٠هـ، وكانت إقامته هناك لها أثر كبير في حياته العلمية.

ولما فتح «المعهد العلمي» في الرياض في محرم ١٣٧١هـ التحق الشيخ به في القسم الثانوي، وكانت مدة الدراسة الثانوية أربع سنوات، فتخرج فيه عام ١٣٧٤هـ، ثم التحق بـ«كلية الشريعة» بالرياض، وتخرج فيها سنة ١٣٧٨هـ.

ودرس في المعهد، والكلية على مشايخ كثيرين من أبرزهم:

العلامة عبد العزيز ابن باز، والعلامة محمد الأمين الشنقيطي، ودرسهم في «المعهد»: «التفسير»، و«أصول الفقه»، والعلامة عبد الرزاق

عفيفي، ودرسهم «التوحيد»، و«النحو»، و«أصول الفقه»، والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، وعبد العزيز بن ناصر الرشيد، والشيخ عبد الرحمن الأفريقي، والشيخ عبد اللطيف سرحان في النحو، وغيرهم، رحمهم الله جميعًا.

وكان في تلك المدة يحضر بعض دروس العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ في المسجد.

وأكبر مشايخه عنده، وأعظمهم أثرًا في نفسه العلامة عبد العزيز ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد أفاد منه أكثر من خمسين عامًا بدءًا من عام ١٣٦٩هـ إلى وفاته في عام ١٤٢٠هـ، ثم الشيخ صالح العراقي الذي استفاد منه حب الدليل، ونبذ التقليد، والتدقيق في علوم «اللغة» من «نحو»، و«صرف»، و«عَروض».

الأعمال التي تولاها:

عُيِّن الشيخ مدرسًا في «المعهد العلمي» في مدينة الرياض سنة ١٣٧٩هـ وبقي فيه ثلاثة أعوام، ثم نُقل إلى «كلية الشريعة» بالرياض، وتولى تدريس العلوم الشرعية، ولما افتتحت «كلية أصول الدين» عام ١٣٩٦هـ نقل إليها في قسم «العقيدة والمذاهب المعاصرة»، وتولى تدريس العقيدة في الكُليتين إلى أن تقاعد عام ١٤٢٠هـ، وأشرف خلالها على عدد كبير من الرسائل العلمية.

وبعد التقاعد رغبت «الكلية» التعاقد معه؛ فعمل مدة ثم تركه، كما طلب منه الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يتولى العمل في الإفتاء مرارًا؛ فتمنَّع، ورضي منه شيخه أن ينيبه في «رئاسة الإفتاء» في الرياض في فصل الصيف حين ينتقل المفتون إلى مدينة «الطائف»، فأجاب الشيخ حياءً؛ إذ تولى العمل مرتين، ثم تركه.

وبعد وفاة العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ طلب منه المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ أن يكون عضو إفتاء، وألح عليه في ذلك؛ فامتنع، وآثر التفرغ للدعوة والتعليم.

جهوده في نشر العلم:

جلس الشيخ للتعليم في «مسجد الخليفي» بحي الفاروق مع توليه لإمامته، ومعظم دروسه فيه، وقرئ عليه عشرات الكتب في شتى الفنون؛ كالفقه، وأصوله، والتفسير وأصوله، والحديث والمصطلح، والنحو، والعقيدة، وغيرها، كما أن له دروسًا في بيته مع بعض خاصة طلابه، وله دروس في مساجد أخرى في «مدينة الرياض».

وله كذلك مشاركات متعددة في الدورات العلمية المكثفة التي تقام في الصيف، كما ألقى عدة دروس عبر الهاتف لطلاب العلم في «اليمن»، و«بريطانيا»، و«أوكرانيا»، وغيرها، إضافة لإلقائه كثيرًا من المحاضرات في موضوعات متنوعة، وكذا الكلمات الدعوية في مختلف المناسبات، كما تُعرَض على الشيخ بعض الأسئلة من عدد من المواقع الإسلامية في الشبكة العالمية، ويجيب عليها.

طلابه:

بدأ الشيخ في تعليم العلم قبل نصف قرن تقريبًا، ودرس عليه أمم من طلاب العلم يتعذر على العاد حصرهم، ومنهم أكثر أساتذة جامعاتنا الشرعية، وقضاة المحاكم، والدعاة المعروفين، وبعد أن يسَّر الله جملة من الوسائل الحديثة؛ كـ«الشبكة العالمية»، تمكن كثير من طلاب العلم في خارج بلادنا من متابعة دروس الشيخ مباشرة عن طريق الشبكة العنكبوتية.

احتسابه:

للشيخ جهود كبيرة في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومناصحة المسؤولين والكتابة لهم، والإصلاح بين الناس، وتحذير الناس من البدع وسائر الانحرافات والمخالفات، وله في ذلك فتاوى ومقالات كثيرة، وله مشاركة مع بعض المشايخ في عدد من البيانات والنصائح الموجهة لعموم المسلمين.

اهتمامه بأمور المسلمين:

للشيخ ـ حفظه الله ـ اهتمام بالغ بأمور المسلمين في جميع أنحاء العالم، فيتابع أخبارهم ويحزن ويتألم لما يحدث لهم من نكبات، وفي أوقات الأزمات يبادر بالدعاء لهم، والدعاء على أعدائهم، ويبذل النصح والتوجيه لهم، وللمسلمين فيما يجب نحوهم.

إنتاجه العلمي:

انصرف الشيخ عن التأليف مع توفر آلته، وبذل معظم وقته في تعليم العلم، والإجابة عن الأسئلة، وقد قرئت عليه عشرات الكتب في مختلف الفنون، وقد سُجل بعضها وما لم يسجل أكثر، ودروسه قائمة اليوم كما كانت سابقًا.

وقد صدر للشيخ من المطبوعات: «شرح الرسالة التدمرية»، و«جواب في الإيمان ونواقضه»، و«موقف المسلم من الخلاف»، و«التعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري لابن حجر»، و«توضيح مقاصد العقيدة الواسطية»، و«شرح العقيدة الطحاوية» وهو كتابنا هذا، و«توضيح المقصود بنظم ابن أبي داود»، و«الفوائد المستنبطة من الأربعين النووية»، «والتعليق على القواعد المثلى»، و«شرح القصيدة الدالية»، و«شرح القواعد الأربع، والأصول الثلاثة، ونواقض الإسلام، وكشف الشبهات»، و«إرشاد العباد إلى معاني لمعة الاعتقاد»، و«التوضيحات الجلية في شرح الفتوى الحموية لشيخ الإسلام ابن تيمية»، و«التعليقات على المسائل العقدية في كتاب التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي»، و«التعليق والإيضاح على تفسير الجلالين: الفاتحة والبقرة»، و«العدة في فوائد أحاديث العمدة»، و« الجامع لفوائد بلوغ المرام»، و«توضيح مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية»، و«شرح كلمة الإخلاص»، و«أحكام وفوائد جزء الذريات»، و«أحكام وفوائد جزء عم»، و«أحكام وفوائد جزء تبارك»، و«أحكام وفوائد جزء قد سمع»، وهناك كتب أخرى في طريقها إلى الطبع إن شاء الله.

وفي حياة الشيخ جوانب كثيرة مشرقة أعلم أنه يكره ذكرها، أسأل الله أن يبارك في عمره، ويمد فيه على طاعته، وينفع بعلمه المسلمين، إنه سميع قريب.



مُقَدِّمَةُ الشَّرْحِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه. أما بعد:

فالعقيدة المعروفة بـ «**الطحاوية**» ـ نسبة إلى مؤلفها الإمام أبي جعفر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ من المؤلفات المختصرة في عقيدة أهل السنة والجماعة، وأهل العلم درجوا على التأليف في أصناف علوم الشريعة على مناهج متنوعة؛ فمنهم من ينهج نهج البسط والتفصيل والتدليل، ومنهم من ينهج طريق الاختصار، ولكل منهج خصائصه ومزاياه.

والمختصرات تتميز بأنها ميسورة الحفظ، ويمكن الإلمام بها في وقت قصير، فَيُلِّمُ الطالب بِجُلِّ المسائل على سبيل الاختصار في وقت وجيز، فنسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يمدنا وإياكم بالتوفيق والفتح منه، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وأن يهدينا سواء السبيل.

قال الإمام الطحاوي في عقيدته:

«هذا ذِكْرُ بيانِ عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقدون من أصول الدين ويَدينون به ربَّ العالمين».

هذه مقدمة مختصرة تناسب المضمون والمؤلَّف المختصر.

قوله: «**هذا ذِكْرُ بيانِ عقيدة أهل السنة والجماعة**»، أي: ذكر ما يعتقده أهل السنة والجماعة، وأكثر ما يعبر أهل العلم بالاعتقاد، والمراد بالعقيدة والاعتقاد: نفس عقد القلب، وجزمه ويقينه.

وتارة يطلق الاعتقاد على نفس الشيءِ المعتقَد المعلوم.

فتقول في الأول: إن فلانًا اعتقاده قوي، واعتقاده سليم، واعتقاده جازم.

ويقال في الثاني ـ مثلًا ـ: اعتقاد أهل السنة والجماعة: هو الإيمان بالله وملائكته... كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «العقيدة الواسطية»: «فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة ـ أهل السنة والجماعة ـ: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله...»[١]. ففسر الاعتقاد بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله... إلخ.

وكذلك العقيدة أي: الشيء المعتقَد، فعيلة بمعنى مفعولة، فتقول هذا اعتقاد أهل السنة والجماعة، يقول الإمام الطحاوي: «**على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني**»، لو قال: على مذهب فقهاء الملة منهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن كان أولى؛ لأن هؤلاء الأئمة لا شك أنهم من فقهاء الأمة، لكن ليست الإمامة والفقه محصورة فيهم، ولكنه نظَر إلى كونه ينتمي إلى أبي حنيفة، وقد ذُكر في ترجمته[٢] أنه كان شافعيًا، ثم تمذهب على

(١) الواسطية ص ٢٣.

(٢) انظر ترجمته في صفحة ١١.

مذهب أبي حنيفة وتفقه على فقه أبي حنيفة، وهو فقيه محدث، كما يدل على ذلك كتاباه: «معاني الآثار»، و«شرح مشكل الآثار»، فرحمه الله، ورحم أئمة الدين، وجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيرًا.

يقول: «**وما يعتقدون في أصول الدين، ويَدِينون به ربَّ العالمين**»، هذا هو المقصود: بيان ما يعتقدونه في أصول الدين، ويدينون به لرب العالمين، وغلب على تعبير كثير من أهل العلم إطلاق أصول الدين على مسائل الاعتقاد، والواقع أن أصول الدين لا تختص بأمور الاعتقاد، بل أصول الدين منها: اعتقادية، كأصول الإيمان الستة، وهي: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر هذه أصول الدين الاعتقادية العلمية.

ومنها: عملية، كأصول الإسلام الخمسة، وهي: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، والحج، وهذه أصول الدين العملية؛ لأن مسائل الدين نوعان: مسائل علمية، ومسائل عملية، فكل من القسمين له أصول وله فروع، إذًا؛ لا يختص اسم أصول الدين في مسائل الاعتقاد، ولا يختص اسم الفروع بالمسائل العملية، كما حرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية[١]، وأنكر على من يجعل جميع مسائل الاعتقاد من أصول الدين، بل الدين له أصول وله فروع علمية اعتقادية، وعبادات عملية.



(١) منهاج السنة ٥/ ٨٧، ومجموع الفتاوى ٦/ ٥٦ و١٩/ ٢٠٧.

قول أهل السنة في التوحيد

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يُعجزه، ولا إله غيره»**.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**نقول**»، هذا شروع في بيان ما قصد إليه، «**نقول**» نحن أهل السنة، هو يعبر عن نفسه، وعمن ذكر من الأئمة وغيرهم من أئمة الدين، «**نقول**» بألسنتنا «**معتقدين**» بقلوبنا، فجمع بين الإقرار باللسان، والاعتقاد بالجنان، «**نقول في توحيد الله**»، يعني نقول في موضوع التوحيد، والأصل في معنى التوحيد: جَعْلُ الشيء واحدًا، واعتقاده واحدًا، والمراد بتوحيد الله يعني في شأن وحدانيته تعالى واعتقاد تفرده، فهو تعالى واحد، والتوحيد: هو الإيمان بأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ واحد في ربوبيته وإلهيته وأسمائه وصفاته، وتخصيصه وإفراده بالعبادة، هذا هو توحيد الله.

فالتوحيد اعتقاد العبد وفعله.

أما الوحدانية فصفة الرب تعالى، كما يدل على ذلك اسمه الواحد والأحد، فهو واحد في كل شؤونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

والله تعالى يوحد نفسه بمعنى أنه يثني على نفسه بذلك، ويُعلِّم عباده بأنه واحد، كما قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾

[آل عمران:١٨]، فهذه شهادة منه تعالى لنفسه بالوحدانية تتضمن علمه بأنه واحد، وذكره لنفسه بتفرده بالإلهية، وأمره عباده بذلك، وقد ذكر ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الشرح كلامًا مستفيضًا على هذه الآية، وهو منقول من «مدارج السالكين» لابن القيم؛ فليُرجع إليه[١].

يقول: «**نقول في توحيد الله معتقدين**»، هذا فيه تنبيه على أنه لا بد من الجمع بين اعتقاد القلب وإقرار اللسان، فلا يكفي أحدهما دون الآخر، بل لا بد في التوحيد من اعتقاد القلب، وهو: العلم والتصديق الجازم بأنه تعالى واحد، وإقرار اللسان بذلك.

ثم يقول: «**بتوفيق الله:**»، هذه لها دلالة عظيمة، وهي: أن إيماننا وقولنا واعتقادنا إنما يتحقق لنا بتوفيقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وهدايته، فنحن نقول ونعتقد ما نعتقده بتوفيقه سبحانه، وهذا يتضمن الإيمان بالشرع والقدر جميعًا.

«**إن الله واحد لا شريك له**»، هذا هو ما نقوله وما نعتقده في وحدانية الله تعالى، «**إن الله واحد لا شريك له**»، «واحد» اسم من أسمائه تعالى جاء في القرآن مقرونًا باسمه القهار، ﴿وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ۝١٦﴾ [الرعد]، ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ۝٣٩﴾ [يوسف]، وجاء غير مقرون به، قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ۝١٦٣﴾ [البقرة]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [المائدة:٧٣].

---

(١) شرح الطحاوية ص٤٤، ومدارج السالكين ٣/ ٤١٨.

والوحدة تنافي الشريك، وقد أكدها بقوله: «**لا شريك له**»، فهو متفرد عن الشركاء، فهو الربُّ ولا ربَّ غيره، فهو ربُّ كلِّ شيء، فهو واحد في ربوبيته في أفعاله، فلا خالق ولا رازق ولا مدبر لهذا الوجود سواه، وهو واحد في إلهيته، فلا إله غيره، ولا شريك له، ولا معبود بحق سواه، وهو واحد في أسمائه وصفاته، فلا شبيه له في شيء من صفاته وأفعاله.

إذًا؛ هذه الجملة: «**إن الله واحد لا شريك له**» ضمَّنها المؤلف أصل الدين، وهو التوحيد، فالتوحيد بكل معانيه هو أصل دين الرسل من أولهم إلى آخرهم، خصوصًا توحيد العبادة.

وقد أخبر سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن الرسل إجمالًا وتفصيلًا بذلك، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾ [الأنبياء]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]، وأخبر عن أنبيائه: نوح وهود وصالح وشعيب أنهم قالوا لأقوامهم: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [المؤمنون:٢٣، والأعراف: ٦٥ و٧٣ و٨٥].

فالتوحيد هو أصل دين الرسل، وهو أول واجب على المُكلَّفين مع شهادة أن محمدًا رسول الله، كما قال ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله**»(١)، لأن الشهادتين متلازمتان لا تصح إحداهما إلا بالأخرى، فلا بد منهما جميعًا، ولهذا

(١) رواه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

قال النبي ﷺ: «**بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله...**»[١]؛ فَعَدَّ هذه الشهادة واحدًا من المباني الخمسة.

فالكافر الأصلي أو النصراني أو اليهودي أو المشرك إنما يدخل في الإسلام بإقراره بالشهادتين: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، مع التزامه بالشرائع الأخرى، كما قال تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾[التوبة:٥]، ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾[التوبة:١١]، وقال بعض أهل الكلام[٢]: إن أول واجب هو النظر، ويريدون بالنظر التفكر في الأدلة الكونية مثلًا، فقالوا: إن أول واجبٍ هو النظر، وبعضهم تنطع وقال: بل أول واجبٍ القصدُ إلى النظر، وأقبح من هذا وذاك قول من قال منهم: إن أول واجب هو الشك! يعني أول واجب أن يشك الإنسان في الحقائق، فيشك في وجود الله وفي إلهيته، ثم بعد ذلك ينظر في الأدلة!

بئس ما قالوا أنْ جعلوا الكفر هو أول واجب؛ لأن الشك بالله كفر.

وهذه الأقوال ظاهرة الفساد والبطلان.

والنظر مشروع، لكن لا يقال: إنه أول واجب، وقد ندب الله العباد إلى النظر، فمن كان عنده توقُّف أو شك مثل حال الكفار فعليه أن ينظر ويتأمل في الأدلة، وينظر في الآيات ويتفكر، ﴿أَوَلَمْ

---

(١) رواه البخاري (٨)، ومسلم (١٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٧/ ٣٥٢ و٤٠٥ و٨/ ٣، ومدارج السالكين ٣/ ٤١٢.

يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ [الأعراف:١٨٥]، ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِم﴾ [الروم:٨].

والنظر من الأسباب التي يَقوى بها إيمان المؤمن، ولهذا أثنى الله على أوليائه أولي الألباب، بالتفكر في المخلوقات ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾﴾ [آل عمران]، وكان النبي ﷺ إذا قام من الليل يرفع بصره إلى السماء، ويقرأ هذه الآيات ويتفكر(١)، فالتفكر في الآيات الكونية، والتدبر للآيات الشرعية القرآنية هما من روافد الإيمان، ومما يسقي شجرة الإيمان، فالإيمان يزيد بالتفكر في آيات الله.

المقصود: أن النظر مشروع، لكن لا يقال: إنه أول واجب، بل أول واجب هو شهادة أن لا إله إلا الله.

وقول المؤلف: «**إن الله واحد لا شريك له**»، فيه تنزيه لله عن الشريك، والله تعالى نزه نفسه عن الشركاء في مواضع: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الطور]، وفي الآية الأخرى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾ [الأعراف]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ [الإسراء:١١١]، أي لا شريك له في ملكه ولا شريك له في تدبيره، ولا شريك له في إلهيته، ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ]، وقد قيل في

(١) رواه البخاري (٤٥٦٩)، ومسلم (٧٦٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

هـذه الآيـة: «إنهـا تقطـع عروق شـجرة الشـرك مـن القلـب»[1]، فليس لشـرك المشـركين أيُّ شـبهة يمكنهـم التعويـل عليهـا فكلهـا باطلـة، فشـركاؤهم لا يملكـون مثقـال ذرة، وليـس لهـم شـرك فـي ذرة مـن السـماوات والأرض، وليس أحـد منهـم مُعينًا للـه، ولا أحـد منهـم يملـك أن يشـفع عنـد اللـه إلا بإذنـه.

حتـى الملائكـة لا أحـد منهـم يشـفع عنـد اللـه إلا بإذنـه، كمـا قـال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ٢٦﴾ [النجم].



(١) كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب ص٣٣.

أقسام التوحيد

في هذا المقام يَحسُن ذكرُ أقسام التوحيد، فأهل السنة والجماعة يقسمون التوحيد ثلاثة أقسام[١]، ومنهم من يجعل التوحيد قسمين، وهما طريقتان متفقتان لا منافاة بينهما، فمنهم من يقول: إن التوحيد ثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد العبادة، وتوحيد الأسماء والصفات.

فأما توحيد الربوبية فمعناه: توحيد الله في شؤون الربوبية؛ كالخلق والرَّزق والتدبير والإحياء والإماتة، ولهذا يعبر عنه بتوحيد الرب بأفعاله، وذلك بالإقرار بأنه لا شريك له في أفعاله.

وتوحيد الإلهية: هو إفراد الله بالعبادة، هو الإقرار بأنه لا معبود بحق سواه، فهو الإله الحق الذي لا يستحق العبادة سواه، وتحقيق ذلك بالفعل، وهو: تخصيصه تعالى بالعبادة.

وتوحيد الأسماء والصفات هو الإقرار بتفرده سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بما له من الأسماء والصفات، وأنه لا شبيه له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

أما من يجعل التوحيد قسمين ـ والعبارات تختلف، لكن المؤدى واحد[٢] ـ فيقول: توحيد في المعرفة والإثبات، وبعبارة أخرى: توحيد في

---

(١) انظر: كتاب المختصر المفيد في بيان دلائل أقسام التوحيد.
(٢) التدمرية ص٦٦، ومدارج السالكين ٣/ ٤١٧، واجتماع الجيوش الإسلامية ص٩٣، وبدائع الفوائد ١/ ٢٤٣.

العلم والقول، أو: التوحيد العلمي الخبري، هذه كلها عبارات عن شيء واحد، هو التوحيد الاعتقادي العلمي المعرفي، وهذا القسم يشمل: توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، فاندرج قسمان من الثلاثة في هذا القسم، لأن توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات كل منهما توحيد يتعلق بالعلم، فهو اعتقادي علمي فقط، والنصوص الدالة عليهما كلها نصوص خبرية، يعني من نوع الخبر؛ لأن الكلام قسمان: خبر وإنشاء.

القسم الثاني على الطريقة الثانية: توحيد الإلهية، أو توحيد العبادة، أو توحيد الإرادة والقصد والعمل، أو التوحيد الطلبي؛ لأن نصوصه طلبية، انظر سورة الإخلاص، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ تجدها جملًا خبرية، كل نصوص الأسماء والصفات خبرية، لكن الآيات الواردة في توحيد العبادة إنشائية، ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء:٣٦]، ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٢٢﴾[البقرة]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة:٢١].

فلا منافاة بين الطريقتين، فمن يجعل التوحيد قسمين يُدرج توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات في توحيد المعرفة والإثبات الذي هو التوحيد العلمي الخبري، فلاحظ هذا ولا يشكل عليك تنوع التقسيم.

وهذا التقسيم مستمد من استقراء النصوص، وبعض أهل البدع يشنع على أهل السنة ويقول: إن هذا التقسيم مبتدع، وهذا تشنيع باطل[1]، نعم،

(١) انظر: كتاب المختصر المفيد في بيان دلائل أقسام التوحيد.

العبارات والتقسيمات هي اصطلاح جديد كما قسم الفقهاء ـ مثلًا ـ أفعال الصلاة إلى: أركان وواجبات وسنن، أخذًا من الأدلة؛ لأن أفعال الصلاة ليست على مرتبة واحدة، وكذلك أفعال الحج: أركان وواجبات وسنن، أخذًا من الأدلة، فكذلك مسائل الاعتقاد تقسيمها مستمد من النصوص.

وقد دلت النصوص على وجوب توحيد الله في ربوبيته، وذلك باعتقاد أنه رب كل شيء ومليكه، وأن ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، هذا حق.

ودلت النصوص على وجوب اعتقاد أنه الإله الحق الذي لا يستحق العبادة سواه، كما قال تعالى في خطابه لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه:١٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [المائدة:٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [البقرة:١٦٣].

وفي باب الأسماء والصفات قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾، وقال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى]، وقال تعالى: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾.

إذًا؛ هذا تقسيم مستمد من الكتاب والسنة، دالٌّ على أنه تعالى واحد في هذا كله، وهل لهذا التقسيم ثمرة؟

نعم؛ بهذا عرفنا أن الإقرار بتوحيد الربوبية وحده لا يكفي، فإن المشركين كانوا مقرين بهذا التوحيد قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان:٢٥]، لكنهم جعلوا مع الله آلهة أخرى، وعبدوا مع الله آلهة سواه، إذًا؛ الانحراف الذي عندهم هو في توحيد العبادة، ولهذا قال

أهل العلم: «إن توحيد العبادة هو الذي وقعت فيه الخصومة بين الرسل وأممهم»[(١)]، كما قال المشركون ـ لما قال لهم الرسول ﷺ: «**قولوا: لا إله إلا الله**» ـ: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾ [ص][(٢)].

وهؤلاء المبتدعة الطاعنون على أهل السنة في هذا التقسيم يقسمون التوحيد تقسيمًا مبتدعًا مشتملًا على الباطل، كما ذكر شيخ الإسلام عن كثير من أهل الكلام أنهم يقولون: «إن التوحيد اسم لثلاثة: توحيد الذات، وتوحيد الصفات، وتوحيد الأفعال، فيقولون: إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له»[(٣)]، والكلام على هذا يطول، ولكن خلاصة القول: أنهم أدخلوا في التوحيد على هذا التقسيم ما ليس منه، فأدخلوا في مسمى التوحيد نفي الصفات، وهذا إلحاد، وأخرجوا عن مسمى التوحيد توحيد العبادة فلا ذكر له عندهم، وأحسن ما يذكرون هو توحيد الربوبية، وهو توحيد الرب بأفعاله، فيقولون: هو واحد في أفعاله لا شريك له، وهو أن خالق العالم واحد، وهذا حق[(٤)].



(١) كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب ص٦.
(٢) رواه أحمد ١/ ٢٢٧، وصححه الترمذي (٣٢٣٢)، وابن حبان (٦٦٨٦)، والحاكم ٢/ ٤٣٢ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
(٣) درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٢٥، والتدمرية ص٥٠٦.
(٤) انظر تقسيم الطوائف للتوحيد في: التدمرية ص٥٠٦، ومجموع الفتاوى ٤/ ١٥٠، ومدارج السالكين ٣/ ٤١٥.

نفي المثل عن الله تعالى

وقوله: «**ولا شيء مثله**».

نلاحظ أن الجمل التالية كأنها تفصيل للجملة الأولى، فالجملة الأولى فيها نوع من الشمول، والجمل التي تلتها تفصيل لها، من ذلك قوله: «**ولا شيء مثله**»، هذه الجملة قد دلت على نفي المثل عن الله، وأنه لا مثيل له من خلقه، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وهذا نص في نفي مشابهة المخلوق للخالق، فلا شيء يماثله سبحانه، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ أي ليس أحد كُفُوًا له، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢]؛ لأنه تعالى لا ند له ولا مثل له، والند والكفو والمثل والسمي ألفاظ متقاربة كلها تُفسَّر بالنظير والشبيه ونحو ذلك.

فقوله: «**لا شيء مثله**» من اعتقاد أنه سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ واحد لا شريك له، فمضمون هذه الجملة في الحقيقة يندرج في الجملة الأولى.

فيجب الإيمان بأنه تعالى موصوف بصفات الكمال، وأن إثبات صفات الكمال التي وصف الله بها نفسه ليست من التشبيه في شيء خلافًا للمعطلة من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم؛ فإنهم يزعمون أن

إثبات الصفات تشبيه[(١)]، فينفونها بهذه الشبهة، وبشبهٍ أخرى، لكن هذه من أشهر شبههم، فينفون عن الله ما وصف به نفسه زاعمين أن إثبات هذه الصفات يستلزم التشبيه والله تعالى منزه عن التشبيه. حقًا إنه منزه عن التشبيه، ولكن ليس إثبات الصفات من التشبيه في شيء، وتسميةُ إثبات الصفات تشبيهًا من التلبيس والتمويه، وأصل هذه الشبهة قولهم: المخلوق يوصف بأنه عليم وأنه سميع وأنه بصير وأنه حي وأنه يرضى ويغضب ويحب، فلو أثبتنا هذه الصفات لله كان مماثلًا للمخلوق.

وقد رد عليهم أهل السنة[(٢)] واحتجوا عليهم بما يفحمهم، ومن ذلك أن يقال: يلزمكم أن تقولوا: إن وصفه تعالى بالوجود تشبيه، فالمخلوق موجود، وهذا ظاهر الفساد والبطلان، فالله تعالى موجود والمخلوق موجود، ولكل منهما وجود يخصه، وليس الموجود كالموجود.

وإن كان بين الوجودين قدر مشترك، وهو مطلق الوجود الذي هو ضد العدم، ونقول مثل ذلك في سائر ما سمى ووصف به نفسه سبحانه، فالله تعالى الحي، والمخلوق الحي، قال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الروم: ١٩]، ولكن ليس الحي كالحي، فالله تعالى الحي بحياة تخصه، وهي الحياة التامة الواجبة التي لا يعتريها نقص ولا نوم ولا سنة، ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، والمخلوق يوصف بالحياة التي تناسبه، وهي

(١) منهاج السنة ٢/ ١٠٥، ومجموع الفتاوى ٤/ ١٥٠ و٥/ ١١٠ و٦/ ٣٣.
(٢) التدمرية ص١٢٤، ومنهاج السنة ٢/ ١١١.

الحياة المحدثة بعد موت والمتبوعة بالموت، ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة:٢٨]، وهي حياة ناقصة موهوبة للمخلوق، فالله هو الذي يحيي ويميت، وأما حياة الرب فليست كحياة المخلوق، بل حياة لازمة لذاته، وهي أكمل حياة.

وإن اتفق الاسمان عند الإطلاق، بمعنى أن كلًّا من الاسمين يدل على الحياة التي تقابل الموت، فليس الحي كالحي، وقُلْ مثل هذا في بقية الأسماء والصفات.

إذًا؛ إثبات الأسماء والصفات لله لا يقتضي تشبيهًا، والقدر المشترك بين اسم الخالق واسم المخلوق، أو بين صفة الخالق وصفة المخلوق ليست من التشبيه في شيء، فإن القدر المشترك لا يمكن نفيه عن الموجودات، فكل الموجودات تشترك في مطلق الوجود، وكل الأحياء تشترك في مطلق الحياة، وكل المحسوسات تشترك في مطلق الحس، كما بيَّن ذلك أهل العلم وبسطوه.



نفي العجز عن الله تعالى

وقوله: «**ولا شيء يعجزه**».

فيه نفي العجز عن الله المنافي لكمال قدرته سبحانه، وقد صرح الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بذلك في قوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۚ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾﴾ [فاطر]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، يعني لا يشق عليه، ولا يلحقه كلل ولا تعب ولا إعياء، وهذا لكمال قدرته تعالى.

فالله تعالى يوصف بنفي النقائص؛ كالسِّنَة والنوم واللغوب والعجز والظلم والغفلة والنسيان، لكن كل ما يوصف الله به من النفي فإنه متضمن لإثبات كمال ضده، هذه قاعدة، فالله تعالى لا يوصف بنفي محض لا يدل على ثبوت؛ فإن النفي المحض ليس فيه مدح، وإنما المدح في النفي المتضمن للكمال[1].

فكل ما جاء من النفي في صفات الله فإنه متضمن لإثبات كمال الضد، قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾

(١) التدمرية ص٢٢٠، ومجموع الفتاوى ١٠/ ٢٥٠، وجواب أهل العلم والإيمان ١٠٩و١٤٢، ومنهاج السنة ٢/ ٣١٩، ودرء تعارض العقل والنقل ٦/ ١٦٧.

[البقرة: ٢٥٥]، فنفي السِّنة والنوم متضمن لكمال حياته وقيوميته، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ ٣٨﴾ [ق] متضمن لإثبات كمال قدرته ونهاية قوته، وقوله تعالى: ﴿لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ﴾ [سبأ: ٣] يتضمن كمال العلم، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ٤٩﴾ [الكهف] يتضمن كمال العدل، وقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] يتضمن كمال الحياة، وكذلك نفي العجز يتضمن كمال القدرة.

أما المعطلة فإنهم يصفونه بالنفي المحض؛ لأنهم قد يقولون: إن الله لا يجهل، وقد يقولون: إن الله لا يعجز، فيصفونه بالنفي، لكنهم لا يثبتون الأضداد، فيصفونه بالنفي المحض.

ولهذا جاء في المناظرة التي جرت بين عبد العزيز الكناني(١) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبين بشر المَرِيْسِي أنه لما طالبه بوصف الله بالعلم قال: أقول الله لا يجهل(٢)! لأن عنده أن نفي الجهل لا يستلزم إثبات علم، فيقول: الله لا يجهل.

فهذه قاعدة لا بد من ملاحظتها، وهي: أن الله موصوف بالإثبات والنفي، إثبات الكمال ونفي النقائص والعيوب والآفات ومماثلة

---

(١) عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي: سمع من سفيان بن عيينة والشافعي، وقدم بغداد في أيام المأمون، وجرى بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن، وكان من أهل الفضل والعلم، وله مصنفات عدة، وكان ممن تفقه بالشافعي واشتهر بصحبته، توفي بعد الثلاثين ومائتين. تاريخ بغداد ١٢/ ٢١٢، وتقريب التهذيب ص٦١٧.

(٢) الحيدة ص٣١.

المخلوقات، فإثبات الكمالات يتضمن نفي أضدادها، فوصفه بالعلم يتضمن نفي الجهل عنه ونفي النسيان ونفي الغفلة، ووصفه بالسمع والبصر يتضمن نفي الصمم والعمى عن الله، قال النبي ﷺ: «**إنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا، إنما تدعون سميعًا بصيرًا**»[١]، فالنصوص اشتملت على وصف الله بالكمالات، وعلى تنزيهه عن النقائص، فالله تعالى موصوف بالإثبات والنفي، فيجب إثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وتنزيهه تعالى عن النقائص بنفي ما نفاه عن نفسه ونفاه عنه رسوله ﷺ.



(١) رواه البخاري (٦٦١٠) ـ واللفظ له ـ، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كلمة التوحيد وما تتضمنه

قال المؤلف: «**ولا إله غيره**».

هذه كلمة التوحيد، ولمَّا سبق ذكر الاسم الشريف الذي هو لفظ الجلالة «الله»؛ رد المؤلف الضمائر إلى ذلك الاسم الظاهر، وهذه الكلمة يأتي فيها ذكر الله بالاسم الظاهر، وبضمير المتكلم والمخاطب والغائب، قال تعالى لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، وقال يونس عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، فإذا خاطب الإنسان ربه قال: لا إله إلا أنت، وإذا كان يخبر يقول: لا إله إلا الله، أو يقول: لا إله إلا هو، أو يقول: لا إله غيره.

أما إذا أراد أن يذكر ربه فيقول: لا إله إلا الله، سبحان الله، والحمد لله، فيأتي بالاسم الظاهر، ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ۝٣٥﴾ [الصافات].

وأما الذكر باللفظ المفرد أو بالضمير فهو ذكر مبتدع كما يفعل الصوفية[1]، يذكرون الله بالاسم المفرد «الله» ويكررونه، أو «هو» ويكررونه، ويعتبرون هذا ذكرًا!

---

(١) العبودية ص٢٢٦، والرد على المنطقيين ص٧٧، وطريق الهجرتين ٢/ ٧٣٨.

وهذا ذكر مبتدع باطل لغة وعقلًا وشرعًا، فقول: «هو هو» أو «الله الله» ليس فيه ذكر، ولا إيمان، ولا كفر، فكلمة «الله» وحدها لا تفيد حُكمًا بالنسبة للعبد، فمن سمعناه يقول: «الله» لا نقول: إنه يذكر ربه، ولا نقول: إنه يسبح.

فكلمة «الله» يقولها الموحد إذا جعلها في كلام مركب فيقول: «سبحان الله» أو «لا إله إلا الله» أو «الله أكبر»، ويقولها الكافر إذا قال: الله لا وجود له، فيكون بهذا كافرًا ملحدًا.

إذًا؛ يجب أن يكون الذكر بالجملة التامة: لا إله إلا الله، وسبحان الله، والحمد لله، والله أكبر.

«**لا إله غيره**»، إله على وزن فِعال بمعنى مَفعول، مثل كتاب بمعنى مكتوب، فإله بمعنى مألوه، من أَله يَأله بمعنى عَبَد، فمعنى «لا إله إلا الله» أي: لا معبودَ إلا الله، أو لا معبودَ غيرُ الله، لكن يَرِدُ على هذا بأن في الكون معبودات كثيرة مثل آلهة المشركين، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢﴾ [الكافرون]، وقال تعالى: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥] فلهم معبودات، إذًا؛ هذا التقدير لا يستقيم، والصواب أن يُقدَّر: لا إله حق، أو: لا معبود بحق، أما المعبودات بباطل؛ فهي منتشرة في الأرض، كل طائفة لهم معبود، ويقول الله تعالى لهم يوم القيامة: «**لتتبع كل أمة ما كانت تعبد**»(١)، فمنهم من يعبد الشمس، ومنهم

---

(١) رواه البخاري (٤٥٨١)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

من يعبد القمر، ومنهم من يعبد البقر، ومنهم من يعبد الأصنام المختلفة، ومنهم من يعبد الصليب، لكن لا معبود بحق إلا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

إذًا؛ كلمة التوحيد مركبة من النفي والإثبات، نفي الإلهية بحق عن كل أحد إلا الله، فالله تعالى هو الإله الحق، وكل معبود سواه باطل، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ۝٦٢﴾ [الحج]، فالنفي هو الكفر بالطاغوت، والإثبات هو الإيمان بالله، قال تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

فـ«لا إله إلا الله» تتضمن الإيمان بالله والكفر بالطاغوت، وتتضمن التولي لله ومحبته وإجلاله، والبراءة من كل معبود سواه، كما قال الخليل لأبيه وقومه: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ۝٢٧﴾ [الزخرف]، وفي آية أخرى يقول: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝٧٥ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ۝٧٦ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧٧﴾ [الشعراء]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، فما بعث الله به رسله متضمن لمضمون هذه الكلمات، فقوله تعالى: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ هو معنى «لا إله إلا الله»، فـ«اعبدوا الله» مُقتضَى الإثبات، و«اجتنبوا الطاغوت» مُقتضَى النفي، فمعنى هذه الآية: آمنوا بالله وخصوه بالعبادة، واجتنبوا عبادة ما سواه واكفروا به.



دوام الرب تعالى أزلًا وأبدًا

قوله: «**قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء، لا يفنى ولا يبيد**».

لما ذكر الإمام الطحاوي بعض ما يجب تنزيه الله تعالى عنه من: الشريك والشبيه والعَجْز، ذكر أنَّ مما يجب إثباته لله القِدم والدوام ـ أي: دوام الوجود أزلًا وأبدًا ـ، فهو تعالى دائم أزلًا وأبدًا، فلا ابتداء ولا نهاية لوجوده.

والقديم في اللغة ضد الحديث، كما قال تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾ [يس]، وقال عن إبراهيم ﷺ: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [الشعراء]، وأصل القديم المتقدم على غيره، فيشمل التقدم المطلق، والتقدم النسبي؛ فالتقدم النسبي للمخلوقات، فبعضها متقدم على بعض، وأما التقدم المطلق فهو لله تعالى، فهو سابق في وجوده لكل شيء، ولا بداية لوجوده، ولهذا احتاج المؤلف أن يقول: «**بلا ابتداء**». ويقال: أزلي، فالأزل: هو الماضي الذي لا حد له، فالأزل والأبد متقابلان، هذا في الماضي، وهذا في المستقبل.

وهذان الوصفان حق؛ فالله تعالى دائم البقاء أزلًا وأبدًا، لكن ليس هذان الاسمان من أسمائه الحسنى التي يُثنَى عليه بها، ويُدعَى بها، فلا

يقال: يا قديم، أو سبحان القديم، كما لا يقال: يا موجود، أو سبحان الموجود؛ فإن هذا لا يحصل به التخصيص والتعيين؛ بل يقال: سبحان الله، سبحان ذي الملك والملكوت، والعزة والجبروت، سبحان الحي الذي لا يموت.

فإن القديم والدائم لم يردا في الكتاب والسنة، وإنما الوارد: الأول والآخر، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [الحديد]، وفي السنة ـ في دعاء النبي ﷺ ـ: «**اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء**»[1]، فهذا الحديث يفسر الآية.

فهذان اسمان من أسمائه الحسنى التي سمى الله بها نفسه، وسماه بها رسوله ﷺ أعلم الخلق به.

وغلب على أهل الكلام إطلاق لفظ «القديم» على الله تعالى فيقولون: هذا يجوز على القديم، وهذا لا يجوز على القديم؛ فجعلوه اسمًا لله تعالى، وهذا من أغلاطهم، والواجب أن يقولوا: هذا يجوز على الله؛ فالله هو اسم رب العالمين.

لكن القديم والدائم يصح الإخبار بهما عن الله، مثل أن تقول: الله موجود، والله شيء، والله له ذات، والله قديم، والله دائم، لكن لا تقل: من أسمائه «قديم» بل من أسمائه «الأول»، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ

(١) رواه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ففي الدعاء إنما يُدعى الله بما سمى به نفسه، أو سماه به رسوله ﷺ[١].

قوله: «**لا يفنى ولا يبيد**»، هذه تأكيد لقوله: «**بلا انتهاء**»، ومن أجل تحصيل السجع مع ما بعده، والفناء والبيد معناهما واحد، قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ٢٦﴾ [الرحمن]، وقال الكافر صاحب الجنة: ﴿مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدٗا ٣٥﴾ [الكهف]، فهو سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ «**لا يفنى ولا يبيد**»، وإنما الذي يفنى الخلق.



(١) مجموع الفتاوى ٦/ ١٤٢.

إثبات الإرادة لله تعالى

قولـه: «**و لا يكون إلا ما يريد**».

فإنـه تعالـى ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٠٧﴾ [هود]، وهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يفعل ما يشـاء، فهـو رب كل شـيء، وهـو الخالـق لـكل شـيء، فمـا شـاء اللـه كونـه لا بـد أن يكـون، ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النحل: ٤٠]، ومـا لـم يشـأ لا يكـون أبدًا.

إذًا؛ كل مـا يجـري في الوجـود من: حركات الأفـلاك، وجريان النجوم، والشـمس والقمـر، وتقلـب الليـل والنهـار، وأمـواج البحـار، بمشـيئة اللـه، وكل مـا يقـع مـن العبـاد، فمـا تَلفظُ ولا تُحـرِّك شـفتيك إلا بمشـيئة الله، ولا تفتـح عينـك إلا بمشـيئة اللـه، ولـو شـاء اللـه مـا فتحـت عينـك.

والإرادة فـي قولـه: «**ولا يكـون إلا مـا يريد**» هي الإرادة الكونية الشـاملة للوجـود. ونقـول: الإرادة الكونيـة؛ لأن الإرادة المضافـة للـه نوعـان: إرادة كونية، وإرادة شـرعية(١).

فمـن شـواهد الإرادة الكونيـة: قولـه تعالـى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقولـه: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقولـه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٠٧﴾ [هود] وقولـه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يُرِيدُ ۝١٦﴾ [الحج]،

---

(١) مجموع الفتاوى ٨/ ١٨٨، والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص٢٦٦، وشفاء العليل ص٢٨٠.

وفي معناه المشيئة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ ۩ ١٨﴾ [الحج]، ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣]، فالإرادة الكونية بمعنى المشيئة تمامًا.

والإرادة الشرعية من شواهدها: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٧]. فهذه إرادة شرعية.

والفرق بين الإرادتين من وجهين:

الأول: أن الإرادة الكونية: عامة لكل ما يكون، لا يخرج عنها شيء، فتشمل ما يحبه الله وما يبغضه الله.

فإيمان المؤمنين وطاعة المطيعين، وكفر الكافرين ومعصية العاصين، كل ذلك بإرادته الكونية.

وأما الإرادة الشرعية: فإنها تختص بما يحبه الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ.

إذًا؛ الإرادة الكونية عامة، وهذه خاصة.

الإرادة الكونية لا تستلزم المحبة، وأما الإرادة الشرعية فإنها تستلزم المحبة.

والفرق الثاني: أن الإرادة الكونية لا يتخلَّف مرادها أبدًا، وأما الإرادة الشرعية: فإنه لا يلزم منها وقوع المراد.

وتجتمع الإرادتان في إيمان المؤمن، فهو مرادٌ لله كونًا، ومرادٌ شرعًا، فهو مرادٌ بالإرادتين.

وتنفرد الإرادة الكونية في كفر الكافر ومعصية العاصي، فهو مرادٌ بالإرادة الكونية لا الشرعية، إذ ليس ذلك بمحبوب بل مسخوط ومبغوض لله سبحانه.

وتنفرد الإرادة الشرعية في إيمان الكافر الذي لم يقع؛ لأنا نقول: إنه مرادٌ من أبي جهل أن يؤمن بالإرادة الشرعية، لكنه لم يقع.

لكن الإرادة الشرعية لا تفسر بالمشيئة، فلا نقول: إن الله شاء الإيمان من أبي جهل، لكن نقول: إن الله أراد منه الإيمان، يعني: الإرادة الشرعية، وأمره بالإيمان الأمر الشرعي.

وبهذه المناسبة؛ الصحيح أن المشيئة لا تنقسم، فلا يقال: إن المشيئة نوعان: شرعية وكونية. بل المشيئة كونية فقط، وليس لمن قال: «إن المشيئة نوعان» ما يدل على قوله؛ بل هي عامة «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن».

وتقسيم الإرادة إلى: كونية وشرعية يجري مثله في معانٍ متعددة في القرآن، فمما يضاف إلى الله الإذن، وهو: شرعي وقدري ـ والقدري هو الكوني ـ والقضاء، والتحريم، والبعث، والإرسال، وغيرها كلها يجري فيها هذا التقسيم[1].

فمثلًا: الإذن منه كوني وشرعي، قال الله تعالى في شأن السحرة ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فالسحرة لا يضرون أحدًا بسحرهم إلا بإذنه الكوني.

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص٢٦٥، وشفاء العليل ص٢٨٠.

وأما الإذن الشرعي فكقوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥].

والقضاء: قال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤] هذا قضاء كوني، وقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] هذا القضاء الشرعي.

والتحريم: قال تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ﴾ [القصص: ١٢] هذا تحريم كوني، لكن قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] هذا تحريم شرعي.

المقصود: أن قول الطحاوي: «**ولا يكون إلا ما يريد**» فيه تقرير وإثبات للإرادة الكونية، وفي هذا رد على المعتزلة؛ فإنهم ينفون الإرادة الكونية، ومن أصولهم الباطلة ما يسمونه بـ«العدل»، ويدرجون فيه نفي القدر، ومن نفيهم للقدر: نفيهم عموم المشيئة، فعندهم أن مشيئة الله ليست عامة، فكل أفعال العباد عندهم ليست بمشيئة الله[1]، فالإنسان يقوم ويقعد، ويذهب ويجيء، ويقاتل، كل ذلك ليس بمشيئة الله! تبًّا لهم، تبًّا لهم، ما أضلهم، فقد أخرجوا عن مُلك الله كثيرًا مما في الوجود، ونسبوا ربَّ العالمين إلى العجز، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا!

بل أفعال العباد لا خروج لها عن حُكم سائر الموجودات، وكل الموجودات محكومة بمشيئة الله وقدرته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.



(١) التدمرية ص٥٥٧.

تنزيه الله تعالى عن الإحاطة به

قوله: «**لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام**».

هذا فيه تنزيه أيضًا، وتقدَّم[1] بعض ما يجب تنزيه الله تعالى عنه لكن المؤلف يُثَنِّي، فيذكر بعض ما يجب تنزيه الله تعالى عنه، وما يجب إثباته له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

«**لا تبلغه الأوهام**»، يعني الظنون والخيالات، فلا تبلغه ظنون الظانين، ولا خيالات المتخيلين، فلا يمكن للعباد أن يدركوا حقيقة ذات الرب أو شيءٍ من صفاته بوهم وتخيل أبدًا.

«**ولا تدركه الأفهام**»، فالعباد يعرفون ربهم بما هداهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ به من الوحي، ومن الآيات الكونية، لكنهم لا يحيطون به علمًا؛ لذلك قال: «**لا تدركه**»، الإدراك فيه من معنى الإحاطة، ولم يقل: لا تعرفه الأفهام أو لا يعرفه العباد! لا، العبادُ يعرفون ربهم على حسب مراتبهم في معرفة ربهم، لكنهم لا يحيطون به علمًا، قال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ١١٠﴾ [طه]، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وهذا يتضمن أن تخيل الإنسان وظنونه إنما هو مرتبطٌ بما يعرفه، والله تعالى ليس كمثله شيء.

---

(١) ص٣٦ و ٣٩.

ويقول بعض المتكلمين: «كل ما خطر ببالك فإن الله تعالى بخلاف ذلك»[(١)].

وهذا كلامٌ مبتدع لم يأتِ في نص من كتاب ولا سنة، فيجب أن يحكم عليه بحكم الألفاظ المبتدعة المجملة.

«كل ما خطر ببالك»، إن أراد من الكيفيات فصحيح، والله بخلاف ذلك؛ لأن كل ما يخطر ببالك من الكيفيات فإنه راجعٌ إلى شيء من المخلوقات، والله تعالى بخلاف ذلك، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

فكيفية ذات الرب وكيفية صفاته لا سبيل للعباد إلى معرفتها.

أما ما خطر ببالك من أنه فوق السماوات فهذا علم وحق، وليس بخاطر، ويجب الإيمان بأنه فوق السماوات، وما يخطر ببالك أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ينزل كما أخبر الرسول ﷺ[(٢)] فهذا حق، فكل ما يخطر ببالك من المعاني الثابتة فهو حق[(٣)].

إذًا؛ هذا التعبير لا يصح على الإطلاق، فهو لفظ مبتدع مجمل، فلا بد فيه من التفصيل، فالخواطر إما أن تكون مما يُعلم بطلانُه، أو مما يُعلم صحتُه، أو مما لا يُعلم صحتُه ولا بطلانُه فيمسك عنه، ولا يقال: إن الله بخلاف ذلك.



(١) الرد على الجهمية والزنادقة ص٩٩، والاستقامة ١١٨.
(٢) بقوله: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر...**» رواه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٣) بيان تلبيس الجهمية ١/ ٣٢٣.

تنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه

قوله: «**ولا يشبه الأنام**».

أي لا يشبه الناس، ولا يشبه شيئًا من المخلوقات. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «العقيدة التدمرية»[1] ـ في تقرير نفي المثل عن الله ـ: «فيُعلم قطعًا أنه سبحانه ليس من جنس المخلوقات، لا الملائكة ولا السماوات ولا الكواكب، ولا الهواء ولا الماء ولا الأرض، ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم، ولا غير ذلك، بل يُعلم أن حقيقته عن مماثلة شيء من الموجودات أبعدُ من سائر الحقائق، وأن مماثلته لشيء منها أبعدُ من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر»؛ لأنه تعالى ليس كمثله شيء.

«**لا يشبه الأنام**»، في حاشية شرح ابن أبي العز[2] أن في بعض النسخ: «**ولا يشبهه الأنام**»، وكأن الشارح ابن أبي العز رجح هذه النسخة، وعندي أن الصواب بدون الضمير «**ولا يشبه الأنام**»؛ لأنك إذا قلت: «**ولا يشبهه الأنام**» لا يكون في العبارة معنىً جديدٌ يختلف عن قوله: «**لا شيء مثله**»، فـ«لا شيء مثله» نفيٌ لتمثيل المخلوق بالخالق.

والتمثيل الذي يجب نفيه عن الله نوعان:

(١) ص٤٥٤.

(٢) ص٨٨، وكذا رأيته في مخطوطتين ورأيت في ثالثة: «يشبه».

تمثيل الخالق بالمخلوق، وتمثيل المخلوق بالخالق، وضابط ذلك: وصف الخالق بخصائص المخلوق، هذا تشبيهٌ للخالق بالمخلوق، ووصف المخلوق بخصائص الخالق تشبيهٌ للمخلوقين بالخالق.

إذًا؛ فكل المشركين الذين اتخذوا مع الله آلهة أخرى قد شبهوا المخلوق بالخالق؛ لأنهم شبهوا ما يعبدونه برب السماوات والأرض، فجعلوا لذلك المخلوق ما هو من خصائص الرب وهو الإلهية.

ومن وصف الله بالفقر أو العجز والبخل ـ كما قالت اليهود ـ فقد شبه الخالق بالمخلوق؛ لأن الفقر والعجز والبخل من خصائص المخلوق.

إذًا؛ فقول المؤلف: «**ولا شيء مثله**» هذا نفيٌ لتمثيل المخلوق بالخالق، وقوله: «**ولا يشبه الأنام**» نفيٌ لمماثلة الخالق للمخلوق، فاختلف مدلول الجملتين، وأفادت الجملتان نفي التشبيه أو نفي التمثيل بنوعيه، وهذا هو الظاهر من مراد المؤلف.



إثبات الحياة والقيومية لله تعالى

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**حيٌّ لا يموت، قيوم لا ينام**».

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في ذكر بعض أسماء الرب وصفاته وتنزيهه عن ما يضادها ـ: «**حيٌّ**»، أي: نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله «**حيٌّ لا يموت، قيومٌ لا ينام**»، «الحي القيوم» اسمان من أسمائه الحسنى التي سمى بها نفسه.

فأما «الحي» فقد ورد في مواضع كثيرة في القرآن، وأما «القيوم» فقد ورد في ثلاثة مواضع مقرونًا بالحي: في آية الكرسي، وأول سورة آل عمران، وفي سورة طه ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]، حتى قيل: إنهما «الاسم الأعظم»[(١)].

وأما «الحي» فقد ورد غير مقرون بهذا الاسم، ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [غافر].

(١) عن أبي أمامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: عن النبي ﷺ قال: «**إن اسم الله الأعظم لفي ثلاث سور من القرآن: في سورة البقرة، و آل عمران، و طه**» رواه ابن ماجه (٣٨٥٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١/ ١٦٢، والطبراني في الكبير (٧٧٥٨)، والحاكم ١/ ٥٠٥ و٥٠٦، وانظر: السلسلة الصحيحة ٧٤٦.

فمن أسمائه الحسنى أنه «الحي القيوم»، واسمه «الحي» يدل على إثبات الحياة له، فهو «الحي» والحياة صفته، فله الحياة التامة التي لا تشبه حياة المخلوق، الحياة المتضمنة لكل ما هو كمال للحياة، وهو «القيوم»، وقيل في معناه: إنه القائم بنفسه، فليس مفتقرًا إلى غيره في وجوده، ولا في شيء من صفاته وأفعاله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وقيل بأنه: القائم بالمخلوقات[١]، فكل المخلوقات لا قيام لها، ولا وجود لها، ولا بقاء لها، ولا صلاح لها أبدًا، إلا به سبحانه، فهو المبدع الخالق لها، وهو المُمِدُّ لها بما تحتاج، وهو المُبقي لما شاء بقاءه، وهو القائم على كل نفس بما كسبت.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن هذين الاسمين يتضمنان جميع الصفات، فاسمه الحي يتضمن جميع الصفات الذاتية من: العلم، والسمع، والبصر، والقدرة، والعزة، والحكمة، والرحمة.

واسمه «القيوم» يتضمن جميع الصفات الفعلية من: الخلق، والتدبير، والإحياء، والإماتة، والإعزاز والإذلال، والعطاء والمنع، والخفض والرفع. هذا معنى كلامه[٢].

والله تعالى لما ذكر هذين الاسمين أكد مضمونهما بقول: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

---

(١) تفسير الطبري ٤/ ٥٢٩، والكافية الشافية ص١٨٢.
(٢) بدائع الفوائد ٢/ ٦٧٨، والكافية الشافية ص٤٤-٤٥.

فنفي السِّنة والنوم عن الله يتضمن ويؤكد كمال الحياة والقيومية؛ لأن النوم أخو الموت، والسِّنة ـ التي هي مبادئ النوم ـ نقصٌ، وأكد ذلك في آية أخرى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، فأثبت لنفسه الحياة، ونفى عنه كل ما يضاد الحياة.

يقول المؤلف: «**حيٌّ لا يموت، قيوم لا ينام**»: وهذا تفريق منه حين ربط نفي الموت بإثبات الحياة، ونفي النوم بإثبات القيومية، وإلا فالله تعالى ربط نفي النوم بالاسمين جميعًا، فقال: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ لأن النوم ينافي كمال الاسمين، والصواب أن نقول: إنه تعالى حيٌّ لا يموت، ولا ينام، ولا تأخذه سِنةٌ ولا نوم، فالموت والسِّنة والنوم كلها تنافي هذين الاسمين.



تنزيه الله تعالى عن الحاجة والخوف والمشقة

قولـه: «**خالقٌ بلا حاجة، رازقٌ بلا مؤونة**».

خالقٌ للخلق بدون حاجةٍ إليهم، فاللهُ لم يخلق الخلق ليتكثَّر بهم من قلة، أو يتعزَّز بهم من ذلة، أو يستغني بهم من فقر، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾ [الذاريات]، فهو الذي يُطعِم ولا يُطعَم، وهو الرزاق ذو القوة المتين، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ۝١٥ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ۝١٦ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ ۝١٧﴾ [فاطر].

فالخلق كلهم فقراء إليه في وجودهم، وفي جميع أحوالهم، وشؤونهم، والله تعالى غنيٌّ الغنى التام عن كل ما سواه.

«**رازقٌ بلا مؤونة**»، فالله هو الخالق الرازق، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ﴾ [الروم: ٤٠]، «**رازق بلا مؤونة**»، أي: بلا كلفة ولا مشقة يرزق كل العباد، ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٠]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١]، ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ

رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، والله تعالى خير الرازقين، وفي الصحيحين: «**يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار**»(١).

قوله: «**مميتٌ بلا مخافة، باعثٌ بلا مشقة**»، الله تعالى منزهٌ عن الخوف، فلا يخاف من أحد، وهو فعالٌ لما يريد، يميت من يشاء، فلو شاء أن يميت العالم كله؛ فإنه لا يخاف، فليس فوقه أحد؛ بل هو تعالى المالك لكل شيء.

ولعل مما يستشهد به في هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا ﴿١٤﴾ وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴿١٥﴾﴾ [الشمس].

«**باعث بلا مشقة**»، سيبعث الأموات في اليوم الموعود، ﴿أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦﴾﴾ [المطففين]، ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَوَّلِينَ وَٱلْءَاخِرِينَ ﴿٤٩﴾ لَمَجْمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴿٥٠﴾﴾ [الواقعة]، يبعث الأموات من أولهم إلى آخرهم من غير أن تلحقه مشقة، ولهذا يقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٩﴾﴾ [العنكبوت]، ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، وهذا في الاحتجاج على المكذبين بالبعث بأن الذي بدأ الخلق هو على الإعادة أقدر إنما أريد به أنه أقدر في معقول الناس «أن الإعادة أهون من البدء»، ولكن بالنسبة إلى الله ليس في الأشياء هَيِّنٌ وأهون، ولا يقال: إن الله على كذا أقدر منه على كذا، بل قدرته على كل شيء واحدة، فقدرته

(١) رواه البخاري (٧٤١٩)، ومسلم (٩٩٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تعالى على خلق السماوات والأرض، أو خلقه لذرة من المخلوقات واحدة، بمعنى أنه لا يعجزه شيء، فليس شيءٌ أهون عليه من شيء.

أما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] فقد قيل: إن «أهون» بمعنى هين، وهو هين عليه، فيكون من أفعل التفضيل الذي على غير بابه. كما يقول النحاة[(١)].

أو إن هذا من خطاب العباد بما يعقلونه وما يدركونه، فالناس مفطورون على أن الإعادة أهون من الابتداء، فخوطبوا على حسب معقولهم، ومفهومهم[(٢)].

ولهذا احتج الله تعالى عليهم في إنكارهم للبعث بالنشأة الأولى، ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ۝٧٩﴾ [يس]، والآيات في هذا كثيرة.



(١) شرح ابن عقيل ١/ ٤٠٦، و شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٦٠.
(٢) زاد المسير ٦/ ١٥٥، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٤١٨.

إثبات الكمال المطلق لله تعالى أزلًا وأبدًا

قوله: «**ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان في صفاته أزليًّا كذلك لا يزال عليها أبديًّا**».

«ما زال» و«لا يزال» فعلان يدلان على الاستمرار والدوام، «ما زال» يدل على الدوام في الماضي، و«لا يزال» في المستقبل، فالله تعالى ما زال ولا يزال موصوفًا بصفات الكمال في الأزل والقدم الذي لا نهاية له، ولا يزال كذلك موصوفًا بصفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

«**قبل خلقه**»: قبل وجود الخلق، «**لم يزدد بكونهم**» يعني لم يزدد بوجودهم.

الله تعالى لم يزدد بوجودهم شيئًا من كماله لم يكن قبل خلقهم ووجودهم؛ بل ما زال موصوفًا بصفات الكمال، ولا يتوقف في شيءٍ من صفات الكمال على وجود شيء من المخلوقات.

«**وكما كان في صفاته أزليًا**»، أزلي نسبة للأزل، والأزل: يقابل الأبد، والأبد: المستقبل الدائم الذي لانهاية له، ويقال للموصوف: هذا أزلي، أبدي.

«وكما كان في صفاته أزليًّا كذلك لا يزال عليها أبديًّا».

أفاد في هذه الجملة أن الله تعالى موصوف بصفات الكمال أزلًا وأبدًا، لا يتجدد له شيء من الكمال لم يكن، ولا يعدم شيئًا من كماله، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الموصوف بصفات الكمال على الدوام أزلًا وأبدًا.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٥٨﴾ [النساء]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ۝٥٦﴾ [النساء]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١١﴾ [النساء]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٢٣﴾ [النساء]، و«كان» في مثل هذا تفيد الاستمرار، كان ولا يزال؛ لأن حدوث الكمال يستلزم سبق النقص، والله تعالى منزهٌ عن النقص، فحياته لم تُسبق بموت، تعالى الله، وعلمه لم يُسبق بجهل، فلا يقال: إنه تعالى علم بعد أن لم يكن عالمًا، وكان سميعًا بعد أن لم يكن، أو بصيرًا بعد أن لم يكن، تعالى الله، فهذا شأن المخلوق، فهو الذي كان بعد أن لم يكن، وتكلم بعد أن لم يكن متكلمًا، أما الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فلم يزل عالمًا، ولم يزل سميعًا بصيرًا، عزيزًا حكيمًا، غفورًا رحيمًا، حيًّا قيومًا، لم يزل فعَّالًا لما يريد، لم يزل على كل شيء قديرًا، لم يزل متكلمًا إذا شاء بما شاء، ولا يزال كذلك.

وهذه كلمة عامة من المصنف في كل الصفات «**ما زال بصفاته**»، لم يخص شيئًا من الصفات.



أنواع الصفات وموقف المعطلة منها

وصفات الله نوعان: صفات ذاتية، وهي: اللازمة لذات الرب ـ التي لا تنفك عن الذات ـ كالعلم، والسمع، والبصر، والحياة، والقدرة، والعزة، والرحمة، والقيُّوميَّة، فهي صفاتٌ ذاتية.

وصفاتٌ فعلية، مثل: الاستواء على العرش، والنزول، والمجيء، والغضب.

فكل ما تستطيع أن تقول فيه «ما زال كذا» فهي ذاتية.

وضابط الصفات الذاتية والفعلية: «أن الذاتية لا تتعلق بها المشيئة، وأما الفعلية فتتعلق بها المشيئة».

فتقول: إن الله تعالى ينزل إذا شاء، واستوى على العرش حين شاء، ويجيء يوم القيامة إذا شاء، فهذه فعلية.

ولكن لا يصح أن تقول: إنه يعلم إذا شاء، ويسمع إذا شاء، وهو حيٌّ إذا شاء؛ لأن هذه الصفات من لوازم ذاته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

وهناك صفات ذاتية فعلية[1]، مثل: الكلام، والخلق، والرَّزْق.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٣٥.

فيصح أن تقول: إنه ما زال متكلمًا إذا شاء؛ لأن الكلام من جهة القدرة عليه معنى ذاتي، فيقال للمتكلم ما زال متكلمًا، وهو يتكلم بمشيئةٍ، خلافًا لمن قال: إن كلام الله قديم مطلقًا.

والمعطلة المبتدعة أنواع(١):

الجهمية نفوا كل الصفات ـ الذاتية والفعلية ـ، ولم يثبتوا إلا ذاتًا مجردة، وتبعهم المعتزلة في ذلك.

وهناك طوائف لفَّقوا واضطربوا، أخذوا من هذا في جانب، ومن هذا في جانب، مثل: الكُلَّابية: الذين ينفون الصفات الفعلية، وهي المتعلقة بالمشيئة، وكذلك الأشاعرة: ينفون كثيرًا من الصفات ـ الذاتية والفعلية ـ فيقولون: إنه تعالى لا تقوم به الأفعال الاختيارية.

والأفعال الاختيارية: هي المتعلقة بالمشيئة، مثل: النزول «فعل اختياري» يفعله الرب بمشيئته، والاستواء «فعل اختياري» يفعله الرب بمشيئته، والغضب والرضا والحب، فيغضب إذا شاء، ويرضى إذا شاء، ويحب مَن شاء إذا شاء.

ونُفاة الأفعال الاختيارية بنوا مذهبهم على شبهة باطلة لا أصل لها.

قالوا: إنه تعالى منزه عن حلول الحوادث، فيقال لهم: هذا لفظٌ محدث فليس في القرآن ولا في السنة أن الله تعالى منزه عن حلول الحوادث.

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ٥١.

وهـو أيضًـا: لفظٌ مجمـل يحتمل حقًّـا وباطلًا؛ فمـن قال: الله منـزه عن حلـول الحـوادث، نقـول له: ما معنى قولك: «منـزه عن حلـول الحوادث»؟

فإن قال: الله منـزه أن يحل فيه شـيءٌ من المخلوقات.

نقـول: نعـم هذا حق، اللهُ لا يحل في ذاته شـيء من مخلوقاته.

وإن قـال: إنـه منـزهٌ ـ أيضًـا ـ عـن أن تقـوم بـه الأفعـال الحادثـة التـي تكـون بالمشـيئة.

نقـول: هـذا باطـل، اللـه تعالـى يفعـل ما يشـاء، إذا شـاء، كيف شـاء، فهو تعالـى فعَّال لمـا يريد.

وأهـل البـدع منهـم مـن نفـى الأفعـال الاختياريـة مطلقًـا؛ حـذرًا ممـا أصَّلـوه، وهـو نفـي حلـول الحـوادث.

ومنهـم مـن يُثبـت الأفعـال، لكـن يقـول: إنهـا لا تتعلـق بهـا المشـيئة، وهـم الكُلَّابيـة، فيقولـون: إنـه يتكلـم ويغضـب ويرضـى لا بمشـيئة؛ بـل هذه الصفـات قديمـة، فهـو لـم يـزل متكلمًا، وغاضبًـا على من هو أهـل للغضب، وراضيًـا عـن مـن هـو أهـل للرضا.

والأشـاعرة ينفـون، ولا يثبتـون إلا الصفـات السـبع، على ما فـي إثباتهم من تذبـذبٍ واضطراب.

والجهميـة، والمعتزلـة يقولـون: إنـه صـار متكلمًـا بعـد أن لـم يكـن ـ وليـس متكلمًـا بمعنـى أنـه يقـوم بـه الـكلام ـ، وإنمـا يريـدون أنـه خلـق كلامًـا؛ لأن الـكلام عندهـم مخلـوق، والقـرآن مخلـوق، وصـار فاعـلًا بعـد

أن لم يكن، وليس معنى ذلك أنه يقوم به الفعل، وأنه يفعل فعلًا يقوم بذاته، ولهذا يقول ابن القيم في «الشافية الكافية»[(١)] عن الجهم:

وَقَضَى بِأَنَّ اللهَ لَيسَ بفاعِلٍ
فِعلًا يَقومُ بِهِ بِلاَ بُرهَانِ

فقضى بأن الله ليس بفاعل فعلًا يقوم به؛ بل الفعل عند جَهْمٍ، والمعتزلة، والأشاعرة، هو نفس المفعول.

والحق المعقول أن الأمور ثلاثة: «فعل، وفاعل، ومفعول»، فالمفعول يقتضي فاعلًا، وفعلًا يقوم به، هذا هو الشيء البدهي المعقول، ولا يعمى عن هذا إلا من لُبِّس عليه، وغُرست في قلبه الشبهات، وعاش على التقليد والتبعية.

وهؤلاء الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم في نفي قيام الأفعال الاختيارية به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قالوا: إنه يجب أن تكون لجنس المخلوقات بداية، وقبل هذه البداية يمتنع دوام الحوادث، أو تسلسل المخلوقات، أو دوام المخلوقات، أو حوادث لا أول لها، قالوا: هذا مستحيل، ممتنع لذاته، وإذا كان دوام الحوادث ممتنعًا فالرب تعالى غير قادرٍ على أن يخلق في الأزل!

لأن الممتنع لا تتعلق به القدرة.

وكفى بهذا تنقصًا لرب العالمين!

---

(١) ص٢٦.

ومن يقول: إن دوام الحوادث ممتنع، والرب لم يزل قادرًا عليها؛ فقد جمع بين النقيضين؛ لأن كونه قادرًا يقتضي أن يكون دوام الحوادث ممكنًا، فكأنه يقول: إن دوام الحوادث ممكن ممتنع، وهذا جمعٌ بين النقيضين.

وجمهور المتكلمين على امتناع دوام الحوادث في الماضي.

لكن ينبغي فهم معنى دوام الحوادث، أو تسلسل الحوادث ـ أي: المخلوقات ـ، أو حوادث لا أول لها، فمعناه: هل يمكن أن يكون ما من مخلوق إلا قبله مخلوق، وقبل المخلوق مخلوق، وقبل المخلوق مخلوق إلى ما لا نهاية له، هل هذا ممتنع؟ هذا هو معنى الكلام.

وفي تسلسل المخلوقات ثلاثة مذاهب(١):

قال جهم بامتناع دوام الحوادث في الماضي والمستقبل، فجنس الحوادث عنده لها بداية، ويمتنع دوامها في المستقبل، ولهذا قال بفناء الجنة والنار.

وجمهور المتكلمين قالوا بامتناع دوام الحوادث في الماضي، وجوازه في المستقبل.

وإقرارهم بدوام الحوادث في المستقبل حُجَّةٌ عليهم، والصواب هو: جواز دوام الحوادث في الماضي والمستقبل؛ لأنه جائز ـ أي: ممكن لا

---

(١) انظر: منهاج السنة ١/ ١٤٦، ودرء تعارض العقل والنقل ١/ ٣٥١، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة ٣/ ٩٩٦، وقِدم العالم وتسلسل الحوادث.

مانع منه ـ، فإذا كان الرب لم يزل على كل شيءٍ قديراً، فلم يزل الفعل ممكنًا، ومن يقول: إنه لم يخلق في الأزل فعليه الدليل.

والأمر الذي نقطع ببطلانه قول من يقول: بامتناع دوام الحوادث في الماضي.

أما إذا قيل: إنه ممكن، والله فعالٌ لما يريد، فهذا هو الحق، وأهم شيء أن تعلم أن هذا لا يستلزم محذورًا كما ظنه الظانون والجاهلون؛ لأنه على هذا التقدير ـ دوام الحوادث ـ معناه: أن كل مخلوق فإنه مسبوق بعدم نفسه ـ أي محدث بعد أن لم يكن ـ والله تعالى متقدم على كل شيء، مهما يُفرض من مخلوقات متسلسلة فالله تعالى سابق لها، فكل مخلوق فالله تعالى خالقه، والمخلوق محدثٌ، والله تعالى لم يزل.

وهذه المسألة تُشكِل على كثير من الناس؛ لكن يجب أن تؤمن بأن الله لم يزل على كل شيء قديرًا، ولم يزل فعالًا لما يريد، وإذا آمنت بأن الله لم تحدث له قدرة ـ أي: لم يصر قادرًا بعد أن لم يكن قادرًا، ولم يصر فعالًا بعد أن لم يكن فعالًا ـ حصل المطلوب سواء فهمت المسألة أو لم تفهمها.

وإذا استقر هذا في نفسك فهمت أنه يقتضي جواز وإمكان دوام الحوادث في الماضي، ما دام أن ربك لم يزل على كل شيء قديرًا، ولم يزل فعالًا لما يريد.

والأصل المهم هو: الإيمان بكمال ودوام قدرة وفاعلية الرب، وأنه تعالى لم يزل فعالًا لما يريد، ولم يزل على كل شيء قديرًا، هذا هو الذي يجب أن تستمسك به.

والمسلمون هذه فطرتهم، وهذه عقيدتهم، ولا يتكلمون في مسألة التسلسل، لكن ألجأ إلى الكلام في ذلك أهلُ البدع المعطلة ـ الجهمية، والمعتزلة، والذين تأثروا بهم ـ حين تكلموا وقالوا: يمتنع دوام الحوادث!

فلزم بيان الحق، وهو أن الله تعالى لم يزل على كل شيء قديرًا، ولم يزل فعالًا لما يريد، ولم يزل خالقًا، ولم يزل قادرًا، وهكذا «**ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه**».

وبعد هذه الجملة العامة المجملة، ذكر الطحاوي جملًا تفصيلية فيقول:

تسمية الله تعالى بالخالق والبارئ قبل خلقه للخلق

«ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم «الخالق»، ولا بإحداث البرية استفاد اسم «البارئ» له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق».

هو الخالق والخلّاق ولو لم يخلق، و«الخالق البارئ» اسمان من أسمائه الحسنى التي سمى بها نفسه، ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤].

و«الخَلق»: يأتي بمعنى التقدير، وبمعنى الإيجاد.

و«البارئ»: هو الذي يحدث الشيء من العدم إلى الوجود.

يقول: «**له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق**» وهذه الجملة من جنس التي قبلها، فهو سبحانه موصوف بالربوبية، والخالقيَّة، ولو لم يكن هناك مخلوق ولا مربوب، فليس مفتقرًا في أسمائه وصفاته إلى خلقه.

قوله: «**وكما أنه محيي الموتى بعد ما أحيا، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم، ذلك بأنه على كل شيءٍ قدير**» كما أنه استحق الاسم «**محيي الموتى**» قبل إحياء الموتى، كذلك استحق اسم «**الخالق**» قبل إنشائهم.

وفي هذه العبارة: تدليل وتعليل وتفصيل لما تقدم من أنَّ أسماءَه وصفاته لا تتوقف على ما يخلقه أو ما يفعله، فهو تعالى مستحقٌّ لوصفه بإحياء الموتى، وأنه يحيي ويميت قبل إحياء الموتى.

وقوله: «**ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق**»:

يحتمل أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي؛ لأنه حين يقول: «**ليس بعد خلق الخلق**»، «**وله معنى الربوبية ولا مربوب**»، كأنه يُفهم منه أن لجنس المخلوقات بداية.

لكن هل يقول: إن دوام الحوادث في الأزل ممتنع؟ أو يقول: إنه ممكن لكنه غير واقع؟

فيه احتمال.

والمُنكَر هو القول بامتناع تسلسل الحوادث في الماضي، لكن هل هو واقع ـ أي: أن المخلوقات لم تزل فعلًا ـ أو هو ممكن لكنه لم يقع؟

الأمر في هذا واسع.

إثبات كمال قدرته وغناه تعالى، وفقر خلقه إليه

ثم قال: «**ذلك بأنه على كل شيءٍ قدير، وكل شيءٍ إليه فقير، وكل أمرٍ عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء**».

هذا تعليل لما سبق من أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يزل هو الخالق، البارئ، المصور، المحيي، المميت، ذلك بأنه لم يزل على كل شيءٍ قديرًا، وهذا وصف قد أثنى الله به على نفسه في مواضع كثيرة من القرآن كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٢٠﴾ [البقرة]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ۝٧٠﴾ [النحل]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا ۝٤٥﴾ [الكهف]، ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥] الآية.

وذِكر هذا الاسم في القرآن كثير جدًا فهو «القادر»، وهو «القدير»، وهو «المقتدر» سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

والأدلة على كمال قدرته بدلالاتٍ أخرى متنوعة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ۝٣٨﴾ [ق]، وقال سبحانه: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧].

فإخباره تعالى بخلق السماوات والأرض، وخلق كل شيء يستلزم إثبات كمال قدرته، فلا خروج لشيء عن قدرته، فكل الموجودات

إنما وجدت بمشيئته وقدرته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وفي هذا ردٌّ على القدرية؛ كالمعتزلة، الذين يُخرجون أفعال العباد عن قدرة الله وعن مشيئته[1]، فأفعال العباد عندهم لا تتعلق بها مشيئة الله وقدرته وخلقه! فالعباد هم الخالقون لأفعالهم يتصرفون بدون مشيئة الله، والله لا يقدر أن يجعل القائم قاعدًا، والقاعد قائمًا، ولا المؤمن كافرًا، ولا الكافر مؤمنًا، فكل ما يجري في الوجود من أفعال العباد، وأفعال الحيوان، خارج عن مشيئة الله، والله تعالى لا يقدر على أن يمنع شيئًا من هذه الأمور! فالقتال الذي يجري بين الناس لمختلف الأسباب والدوافع ليس بمشيئة الله بزعمهم، والله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة]، ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾﴾ [الأنعام].

هذا مضمون هذا المذهب القبيح المنكر.

وقوله: «**وكل شيءٍ إليه فقير**»، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر]، كل شيء إليه فقير وهو الغني بذاته عن كل من سواه.

فالغنى المطلق من لوازم ذات الرب تعالى، والفقر من لوازم المخلوق، فالفقر صفة ذاتية للمخلوق، والغنى صفة ذاتية للخالق.

---

(١) التدمرية ص٥٥٧.

فالمخلوق فقير إلى الله من جميع الوجوه، والله غني عن خلقه من جميع الوجوه، فكل شيءٍ مفتقر إلى الله في وجوده، وفي بقائه، وفي مصالحه، وفي كل شؤونه.

وقوله: «**وكل شيءٍ عليه يسير**».

كل شيءٍ عليه هين، وهذا يؤكد أنه على كل شيءٍ قدير، فليس هناك ما يصعب عليه ويعجزه، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [فاطر: ٤٤]، ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ كَيۡفَ يُبۡدِئُ ٱللَّهُ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ١٩﴾ [العنكبوت].

وقوله: «**لا يحتاج إلى شيء**».

هذا يؤكد كمال غناه، فهو الغني بذاته عن كل ما سواه.

ولو قال المؤلف: «ذلك بأنه على كل شيءٍ قدير، وكل شيءٍ عليه يسير، وكل شيءٍ إليه فقير لا يحتاج إلى شيء» لكان أكثر تناسبًا؛ لأن الجملة الثالثة مناسبة للجملة الأولى، والجملة الرابعة مناسبة للجملة الثانية.



إثبات صفاته تعالى، ونفي مماثلته للمخلوقات

وقوله: «**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**».

هذه بعض آية من القرآن[١]، تتضمن الدلالة على المذهب الحق في باب أسماء الله وصفاته، ورد الباطل؛ فهي تدل على أنه تعالى موصوف بصفات الكمال، منزهٌ عن مماثلة المخلوقات.

ومذهب أهل السنة والجماعة يقوم على إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل.

فقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ ردٌّ على أهل التشبيه والتكييف.

وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ ردٌّ على أهل التعطيل.

فدلت على الحق ورد الباطل، وفيها ركائز المذهب الحق، وهو: «إثبات صفات الكمال لله تعالى، ونفي مماثلته للمخلوقات، ونفي العلم بالكيفية»؛ فإنه إذا كان تعالى لا مثل له؛ فلا يعلم كيف هو إلا هو.

(١) الشورى: ١١.

ولأهل التفسير واللغة[١] كلام حول الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فقيل: إن الكاف صلة ـ زائدة ـ للتوكيد، والمعنى: ليس شيءٌ مثلَه، هذا أنسب وأقرب وأسهل ما يقال في معنى هذا التركيب وإعرابه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فتكون هذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ٤﴾.

وهو ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾، اسمان من أسمائه الحسنى دالّان على صفتين من صفاته العُلا، فهو السميع وهو ذو سمع، وهو البصير وذو بصر، فتدل الآية على إثبات الاسمين، وما تضمناه من صفتي السمع، والبصر.



(١) تفسير الطبري ٢٠/ ٤٧٧، والتبيان في إعراب القرآن ص٣٣٩، والبحر المحيط ٧/ ٥١٠، ومغني اللبيب ص٢٠٣.

إثبات علم الله تعالى، وتقديره الأقدار، وضربه الآجال

وقوله: «**خلق الخلق بعلمه، وقدَّر لهم أقدارًا، وضرب لهم آجالًا، ولم يخفَ عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعَلِم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم**».

خلق الخلق عالمًا بهم، والخلق يستلزم العلم: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك]، فالله علم أحوال الخلق وأعمالهم بعلمه القديم، والإيمان بذلك هو أحد مراتب الإيمان بالقدر.

والأدلة على إثبات العلم لله كثيرة في الكتاب والسنة، وهو من الصفات الثابتة بالعقل والسمع، فالله تعالى اسمه العليم، وأخبر بأنه بكل شيءٍ عليم، يعلم ما كان وما يكون، وما لا يكون لو كان كيف يكون، يعلم الدقيق والجليل، والله تعالى قد فصَّل ذلك في كتابه: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١١٩﴾﴾ [آل عمران]، ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام]، ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق].

فعلمه تعالى محيطٌ بالأشياء، أحاط علمه بأعمال العباد وأقوالهم وأحوالهم، يعلم الخواطر التي ترد على النفوس، ويعلم ما في قلوب العباد: الملائكة والأنبياء وكل الناس، يعلم ما في قلوبهم من أفكار وخواطر، واللحظة التي يرسلها الإنسان خُفية ما يدري عنها أحد، الله يعلمها، ﴿يَعۡلَمُ خَآئِنَةَ ٱلۡأَعۡيُنِ وَمَا تُخۡفِي ٱلصُّدُورُ ١٩﴾ [غافر].

يعلم دقائق الأشياء: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ﴾ [لقمان: ١٦]، ﴿وَمَا مِنۡ غَآئِبَةٖ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ ٧٥﴾ [النمل].

والله تعالى من أسمائه: العليم، وعلام الغيوب، وعالم الغيب والشهادة.

والعلم من صفاته تعالى، ومن أهل البدع من ينكر هذا!

فالجهمية ينفون عن الله أسماءَه وصفاتِه، ويقولون: هذه الأسماء إضافتها إلى الله مجاز، وإلا فهي أسماء لبعض المخلوقات.

والمعتزلة ينفون الصفات، ويقولون: اسمه عليم لكنه بلا علم، فليس العلم صفةً قائمة به، وقدير بلا قدرة، وسميع بصير بلا سمع ولا بصر! كذا حكى أهل العلم عنهم[(١)].

وأما الحق الذي دل عليه كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، ودل عليه العقل، وأجمع عليه سلف الأمة، والذين اتَّبعوهم بإحسان، فهو أنه

(١) التمهيد ٧/ ١٤٥، والتدمرية ص١١٨، ومجموع الفتاوى ٣/ ٣٣٥، والنبوات ١/ ٥٧٧.

عليم بعلم، وأن العلم صفته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وجاء ذكر العلم في القرآن، قال تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وفي السُّنَّة، قال النبي ﷺ: «**اللهم إني أستخيرك بعلمك**»(١).

وهذا تصريح بلفظ العلم، ولو لم تَرِد هذه النصوص لكان ذكر الاسم كافيًا في الدلالة على إثبات الصفة.

وعلمه تعالى أزلي لا يتجدد، بمعنى أنه يصير عالمًا بعد أن لم يكن، أو يعلم الشيء بعد أن لم يكن عالمًا به! فهذا نقص، والله منزه عنه، كما تقدم(٢) في التنبيه على دوام كماله «**ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه**».

فنقول: ما زال بكل شيءٍ عليمًا، وعلمه تعالى مطابق للواقع؛ لأن ما لم يطابق الواقع جهل.

وأما ما جاء في القرآن مما قد يفهم منه تجدد العلم، كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله تعالى: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ﴾ [العنكبوت]، فالمراد به علمه تعالى بالشيء موجودًا.

ولهذا بعضهم يعبِّر عنه بـ«علم الظهور، أوعلم الوجود».

---

(١) رواه البخاري (١١٦٢) من حديث جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) ص ٥٤.

فالله تعالى قبل أن يخلق الخلق يعلم أحوالهم، وصفاتهم، ومن يطيعه، ومن يعصيه، لكن هل يعلمهم موجودين؟ لا؛ بل يعلم أن ذلك الشيء سيكون، فإذا وجد علمه موجودًا.

فهو تعالى يعلم من يجاهد، ومن لا يجاهد، ومن يصبر، ومن لا يصبر، ويعلم من يقبل تشريعه في أمر القبلة، ومن لا يقبل، ومن يتبع الرسول، ومن لا يتبع الرسول... إلخ.

يعلم أنه سيكون وهم غير موجودين، فإذا وُجدوا علمهم موجودين، والثواب والعقاب مرتبٌ على ما يوجد بالفعل، هذا مقتضى عدله وحكمته.

فالله لا يجزي العباد بموجب علمه قبل خلقهم؛ بل يجزيهم على ما وقع منهم بالفعل.

والله تعالى يعلم ما لا يكون لو كان كيف يكون، وشاهد هذا في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وقد حكم الله بأنهم لا يُرَدُّون ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأنبياء].

وكما دل السمع على إثبات صفة العلم؛ دل العقل عليها، وبيان ذلك: أن إيجاد المخلوقات وإحكام هذا الخلق العظيم الواسع لا بد أن يكون عن علم يقوم بالرب تعالى، ولا يُتصور أن يكون بلا ـ علم تعالى الله عمَّا يقول الجاهلون علوًّا كبيرًا ـ.

ومن الطرق العقلية ـ أيضًا ـ أن العلم يوصف به المخلوق على ما يليق به، وهو صفة كمال، فلو لم يتصف الخالق سبحانه بالعلم لزم أن يكون المخلوق أكمل من الخالق؛ وهذا ممتنع بداهةً.

وقوله: «**وقدَّر لهم أقدارًا**»، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان]، ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر].

وجاء في حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «**قدَّر الله المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة**»(١).

مقادير تكون من جهة الزمان، والمكان، والذات، فكل إنسان قدر الله له زمنًا، ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٥]، يعني مقدار لُبْث الجنين في الرحم مقدَّر: هذا ستة أشهر، وذا تسعة، وذا عشرة، وذا أكثر.

وعملهم مقدَّر، ورزقهم مقدَّر، وجميع الأشياء مقدَّرة.

وقوله ﷺ: «**قدَّر الله المقادير**» كلمة قصيرة لكن مفهومها واسع جدًّا، لا نحيط به ولا نتصوره، لكن نفهمه إجمالًا.

وقوله: «**وضرب لهم آجالًا**».

عَطْفُ هذه الجملة على التي قبلها من عطف الخاص على العام، «**ضرب لهم آجالًا**» حدد للخلق آجالًا، والأجل: يطلق على نهاية المدة المقدرة، أو على نفس المدة المقدرة كلها، فالدنيا لها أجل، ينتهي بيوم القيامة، ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢].

والأمم لها آجال ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ۚ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ۝٤٩﴾ [يونس]، كل أمة لها أجل ثم تنتهي كيف شاء الله، وفي

---

(١) رواه أحمد ٢/ ١٦٩ ـ واللفظ له ـ، ومسلم (٢٦٥٣).

تاريخ المسلمين: الدولة الأموية لها تاريخ وانتهت، ثم الدولة العباسية وانتهت، وهكذا غيرها.

وكذلك آجال مختصة بكل فرد مثل ما جاء في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «**ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله...**»(١)، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَـٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥].

إذًا؛ بأي شيء يموت الإنسان؟

هو ميت بأجله، وفي الوقت المحدود، ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَـٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، فالمقتول ميت بأجله، هذا عند أهل السُّنَّة، خلافًا للمعتزلة، فإنهم يقولون: إن المقتول قد قطع القاتل عليه أجله، فيمكن أنه سيعيش مائة سنة لكن اعتدى عليه القاتل فقتله وهو ابن عشرين سنة فضيَّع عليه القاتل ثمانين سنة!(٢)

نعوذ بالله من الجهالة، والضلالة؛ بل المقتول ميت بأجله، والآجال جعل الله لانقضائها أسبابًا؛ فمن الناس من يموت بأسباب سماوية لا دخل لأحدٍ من الناس فيها، ومنها ما له تسببٌ من الناس؛ مثل المقتول، وكلٌّ في كتابٍ مبين، معلوم لرب العالمين، ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ﴾ [فاطر: ١١].

---

(١) رواه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣) ـ واللفظ له ـ.

(٢) مجموع الفتاوى ٨/ ٥١٦.

فالآجال والأعمار كلها مقدرة، ودلت النصوص على أن لطول العمر وقصره أسبابًا كونية وشرعية؛ فمن الأسباب الشرعية: صلة الرحم، وبر الوالدين، ففي الصحيحين عن النبي ﷺ: «**من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه**»[(١)]، وفي الحديث الآخر قال النبي ﷺ: «**ولا يزيد في العمر إلا البر**»[(٢)]، والتحقيق أن هذا لا ينافي القدر، فليس معناه أن هذا سبق في علم الله وكتابه أن عمره ستون سنة، ثم يحدث أنه يبر بوالديه فيزاد في عمره، لا؛ بل هذا الذي وصَل رحمه، ومَد الله في عمره جزاءً له؛ قد سبق في علم الله وفي كتابه أنه يطول عمره بهذا السبب، وكل الأمور جارية على الأسباب والمسببات، ومندرجة في قدر الله التام.

ويقال مثل هذا في الدعاء، وبعضُ أهل البدع يقول: الدعاء لا فائدة منه؛ فإن كان الله قدَّر هذا المطلوب فلا حاجة للدعاء، فهو حاصل دعوت أو لم تدع، وإن كان غير مقدر فلا فائدة في الدعاء؛ لأنه لن يحدث!

وهذا فهم باطل مبني على عدم تأثير الأسباب في مسبَّبَاتها، ويلزمهم أن يقولوا مثل هذا في كل الأسباب.

(١) البخاري (٥٩٨٦)، ومسلم (٢٥٥٧) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أحمد ٥/ ٢٧٧، وابن ماجه (٩٠)، وصححه ابن حبان (٨٧٢) والحاكم ١/ ٤٩٣، وحسنه العراقي فيما نقله البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣٣) من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وما قدر الله حصوله في هذا الدعاء قد يُقدِّر سببه، وقد لا يقدر، فما لم يقدر سببه لا يحصل بالدعاء، وما قدر سببه يحصل السبب، والمسبَّبَ.

فتارة يقدر الله السبب، ولم يقدر المسبَّب.

وتارة يقدر هذا الأمر بدون هذا السبب.

وتارة يكون المقدَّر السبب والمسبَّب.

وهذا موضوعٌ معناه واسع جدًّا، فالرزق للإنسان يحصل بسبب الطلب والكدح، وأحيانًا يحصل بدون سعي ولا جهد(١).

وهذا كله يرجع إلى الإيمان بالقدر أحد أصول الإيمان، والمؤلف لما قال: «**خلق الخلق بعلمه، وقدَّر لهم أقدارًا، وضرب لهم آجالًا**» يريد تقرير الأصل السادس، وإن كان سيُثنِّي ويردد الكلام في القدر.

ثم أكد المصنف قوله: «**خلق الخلق بعلمه، وقدر لهم أقدارًا، وضرب لهم آجالًا**» بقوله: «**لم يخفَ عليه شيء قبل أن يخلقهم**»، أكده بالنفي، فالأول إثبات، والثاني سلب.

ثم قال: «**وعلم ما هم عاملون**»، وهذا أيضًا تأكيد، لكن الجملة الأولى عامَّة.

---

(١) مجموع الفتاوى ٨/ ١٩٢ و١٤/ ١٤٣.

«**علم ما هم عاملون**» سبق علمه بأعمالهم: المؤمن، والكافر، والمطيع، والعاصي قبل أن يخلقهم، وكتب ذلك وقضاه وقدَّره في أم الكتاب.

وفي التقدير الثاني: قال النبي ﷺ: «**ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله...**»[1].



(١) تقدم تخريجه في ص٨٣.

وجوب الإيمان بالشرع والقدر

وقوله: «**وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته**».

في هذا التنبيه على وجوب الإيمان بالشرع مع الإيمان بالقدر؛ الإيمان بأن الله علم ما العباد عاملون بعلمه القديم، وكتب ذلك، وأن كل شيء يجري بمشيئة الله، والإيمان بأن الله أمر عباده بطاعته، ونهاهم عن معصيته، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[البقرة:٢١]، ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [النساء: ٣٦]، ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ﴾ [الإسراء: ٢٣].

لا بد للاستقامة على الصراط المستقيم في هذا المقام من الإيمان بالشرع والقدر جميعًا.

أما الإيمان بالقدر فهو الأصل السادس، وأما الإيمان بالشرع فهو موجَب الإيمان بكتب الله ورسله.

فأهل الهدى والفلاح يؤمنون بهذا وهذا، ويؤمنون بحكمة الرب في شرعه وقدره.

وأما فرق الضلال فالمشركون، وأتباعهم من الجبريَّة، فإنهم يثبتون القدر، ولكنهم ينكرون الشرع، أو يعرضون عن الشرع، كما قال الله عن المشركين: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فقولهم: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾ يتضمن أنهم يُقرُّون بالقدر، وبمشيئة الله، ولكنها كلمة حق أريد بها باطل، فهم يقولون ذلك معارضةً لما جاءت به الرسل من الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيهم عن الشرك به.

والجبرية ـ المنتسبون للمسلمين ـ يقال لهم: مشركيَّة؛ لأنهم بمنهجهم ذلك شابهوا المشركين الذين قالوا: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾.

ويقابلهم المجوسية وهم: القدرية كالمعتزلة، فإنهم ينفون تعلق مشيئة الله بأفعال العباد، ويُخرجون أفعال العباد عن مشيئته وقدرته، وملكه، مع أنهم يُقرون بالشرع.

وأسلافهم الأولون الذين ظهروا في عهد الصحابة ينفون القدر كله بمراتبه الأربع: العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق.

وطائفة قالت: إن الشرع والقدر فيهما تناقض، وإن أثبتتهما، فطعنت في حكمة الرب سبحانه، وتسمى: الإبليسية؛ فزعيمهم في هذا إبليس، فهو الذي اعترض على الرب، وطعن في حكمته، مع إقراره بخلق الله وأمره، فكان هو إمام هذه الطائفة المخذولة.

هذه فرق الضلال من الخائضين في القدر، كما يُعبِّر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)].



(١) التدمرية ص٥٥٧.

إثبات عموم مشيئة الله تعالى

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: «**وكل شيء يجري بتقديره ومشيئتِه، ومشيئتُه تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن، يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلًا، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلًا**».

يقرر المؤلف في هذه الجملة عموم مشيئة الله، وأنها شاملة لكل شيء، فكل شيءٍ يجري بتقديره ومشيئته؛ كحركات الأفلاك، وتصريف الرياح، وحركات الناس كلها تجري بعلمه وبمشيئته قد سبق بها العلم، والكتاب.

«**لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم**»، فالعباد لهم مشيئة، وأفعالهم نوعان:

- اختيارية؛ فالإنسان يذهب ويجيء، ويأكل ويشرب، ويتكلم، ويضرب، هذه حركات اختيارية.

- وأفعال لا اختيارية كحركة النائم، والمرتعش، فهذه يقال لها: لا إرادية.

ومشيئة العباد مقيدة بمشيئة الله، قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨﴾ [التكوير] بإثبات المشيئة للعباد، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [التكوير]، ففي هذه الآية رد على طائفتين: الجبرية، والقدرية؛

فقوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨﴾ ردٌّ على الجبرية، وقوله: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ ردٌّ على القدرية نفاةِ القدر.

«**لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم**»، وهذا الذي نعبِّر عنه بقولنا: ما شاء الله كان، أما مشيئة الإنسان فقد تتحقق، وقد لا تتحقق، فيشاء العبد ما لا يكون، كالعاجز يريد شيئًا ولا يكون، وقد يكون ما لا يريد، كالمُكره يجري عليه من الأمور ما لا يريده.

أما الرب القدير على كل شيء سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ فما شاء كان، وما لم يشأ لا يكون.

وقوله: «**يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلًا**».

أدلة هذا في القرآن كثيرة، قال الله تعالى: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٦﴾ [البروج] هذا دليل عام.

وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣]، ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٣٩﴾ [الأنعام].

وقوله: «**يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلًا**»، يوفق من يشاء لسبل الخيرات، والأعمال الصالحات، ويعصم من الوقوع في الزلَّات والسيئات، ويعافي من يشاء، وكل ذلك بفضله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ٧ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٨﴾ [الحجرات]، فضلٌ من الله، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ١١].

فهو يهدي من يشاء بفضله وحكمته، فيضع ولايته في موضعها فضلًا منه وحكمة، ولهذا قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾﴾ [النساء]، ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، ﴿ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [النساء].

وقوله: «**ويضل من يشاء**»، هذا قد نص الله عليه في مواضع من كتابه[1]، كما قال تعالى: ﴿فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٤].

وقوله: «**ويخذل ويبتلي عدلًا**»، الخذلان: عدم التوفيق، ويبتلي: يصيب من يشاء بالبلاء، عدلًا: أي: بعدله وحكمته.

والهداية المضافة إلى الله المتعلقة بالمكلف نوعان:

- هداية عامة ـ للمؤمن، والكافر ـ وهي: هداية الدلالة، والبيان، والإرشاد لسبيل الخير والشر، قال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾﴾ [البلد]، ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، أي: دلَّهُم، وبيَّن لهم بإرسال رسوله، ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [النمل].

- والنوع الثاني: هداية التوفيق لقبول الحق، وإلهام الرشد، وشرح الصدر، قال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢].

---

(١) الرعد: ٢٧، والنحل: ٩٣، وفاطر: ٨.

فهاتان هدايتان: الأولى تسمى: «الهداية العامة»، والثانية: «الهداية الخاصة».

أما الهداية الخاصة فلا يملكها إلا الله تعالى.

وأما الهداية العامة فالله قد جعلها للرسل ـ أيضًا ـ، قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ ۝٥٢﴾ [الشورى].

وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]، نفى عنه أن يهدي من يحب، وأثبتها لنفسه سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، فبين الآيتين تعارض في الظاهر، والجمع بينهما بمراعاة التقسيم.

وأنكرت المعتزلة هداية التوفيق؛ لأنهم أخرجوا أفعال العباد عن مشيئة الرب وقدرته تعالى وتقدَّس، فعندهم أن الله لا يقدر أن يهدي أحدًا، وإنما أثبتوا الهداية العامة: هداية الدلالة والإرشاد. وقالوا: «يضل» و«يهدي»، أي: من اهتدى حَكَم له بالهداية، ومن ضل سماه ضالًا، أما أن يجعل هذا مهتديًا أو هذا ضالًّا فلا! تعالى الله عن قول الظالمين والمفترين علوًّا كبيرًا.



إثبات الحكمة لله تعالى في أفعاله

وقوله: «**وكلهم يتقلبون في مشيئته بين فضله وعدله**».

من تتمةِ قولِه: «**يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلًا، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلًا**» قولُه: «**وكلهم يتقلبون في مشيئته بين فضله وعدله**»، هذه النتيجة، والله تعالى حكيم يضع فضله حيث شاء، وعدله حيث شاء، له الحكمة البالغة، فالله يهدي من يشاء بفضله وحكمته، ويضل من يشاء بعدله وحكمته.

فالحكمة معتبرة وجارية وواقعة في الكل، له الحكمة البالغة في هدايته لمن شاء من عباده، وخذلانه لمن شاء، وكان من المناسب أن ينبه المؤلف إلى هذا.

والأدلة على حكمة الرب كثيرة، فاسمه الحكيم يدل على الحكمة، وكذلك قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡفَضۡلُ مِنَ ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمٗا ٧٠﴾ [النساء]، ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وأفعال الرب مُعلَّلة[(١)]، لكن من العلل والحكم ما نعلمه بالنص عليه في الكتاب أو السنة، ومنها ما يُهتدى إليه بالتدبُّر، ومنها ما لا يُعلم؛ فالعباد لا يحيطون بحكمة الرب كما لا يحيطون بسائر صفاته.

---

(١) منهاج السنة ١/ ١٤١، وشفاء العليل ص١٩٠، وانظر: ص ١٦٨.

فكل الخلق يتقلبون بين فضله وعدله، حتى في الساعة الواحدة يكون للإنسان حظ من فضل الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالتوفيق، أو يكون في حالة ابتلاء وخذلان. واقرأ ما كتبه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مدارج السالكين»[(١)] في مشاهد الخلق في المعصية في مشهد التوفيق والخذلان.



(١) ١/ ٤١٤، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالعبيد متقلبون بين توفيقه وخذلانه؛ بل العبد في الساعة الواحدة ينال نصيبه من هذا وهذا. فيطيعه ويرضيه ويذكره ويشكره بتوفيقه له، ثم يعصيه ويخالفه ويسخطه ويغفل عنه بخذلانه له، فهو دائر بين توفيقه وخذلانه؛ فإن وفَّقه فبفضله ورحمته، وإن خذله فبعدله وحكمته، وهو المحمود على هذا وهذا، له أتمُّ حمد وأكمله، ولم يمنع العبد شيئًا هو له، وإنما منعه ما هو مجرد فضله وعطائه، وهو أعلم حيث يضعه وأين يجعله...» إلخ.

تنزيه الله تعالى أن يكون له ضد أو ند

وقوله: «**وهو** سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ **متعالٍ عن الأضداد والأنداد**».

وَصْفُ الرب بالتعالي كثيرٌ في القرآن، ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٨﴾ [يونس]، ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ١٠٠﴾ [الأنعام]، ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٩٠﴾ [الأعراف].

تعالى: تقدَّس وتنزَّه وترفَّع، فهذا اللفظ يدل على التنزيه، فنقول: تعالى الله عن الصاحبة والولد، وتعالى الله عن السِّنَة والنوم والموت، وتعالى الله عن الشركاء، والأضداد والأنداد، فلا ضد له ولا ند له.

فالمضاد: المقاوم المدافع، والند: المثل.

فلا ضد يضاد أمره وحُكمه سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ.



نفاذ قضائه وحكمه تعالى

وقوله: «**لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره، آمنَّا بذلك كلِّه، وأيقنَّا أن كلًّا من عنده**».

هذا تفصيل لما قبله؛ فلا ضد له يرد قضاءه، ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ [الرعد: ١١].

وقوله: «**ولا معقب لحكمه**»، أي: لا مؤخر لحكمه، فحكم الله ماضٍ، قال تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ نَنقُصُهَا مِنۡ أَطۡرَافِهَاۚ وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ٤١﴾ [الرعد].

وقوله: «**ولا غالب لأمره**»، هذه الجمل الثلاث معناها متقارب، كلها تفيد أن أمر الله وحُكمه وقضاءه نافذ، وأنه غالبٌ لا يُغلب.

وقوله: «**آمنَّا بذلك كلِّه، وأيقنَّا أن كلًّا من عنده**».

هذه الإشارة ترجع إلى كل ما ذكره من قوله: «نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله...».

«**وأيقنا**»، اليقين: الإيمان الذي لا يخالجه شك، «**أن كلًّا من عنده**»، أي: كل ما يجري في الوجود فهو بتدبيره وتقديره سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨].

ويحتمل أن المؤلف أراد «**آمنَّا بذلك كلِّه**»، أي: ما قرره من أمر الهداية والضلال، ونفاذ المشيئة، والتقدير، ويحتمل أنه يريد عموم ما تقدم.



وجوب اعتقاد أن محمدًا عبد الله ورسوله، وذكر ما تثبت به النبوة

وقوله: «**وإن محمدًا عبده المصطفى، ونبيه المجتبى، ورسوله المرتضى**».

قرر المؤلف في الكلام المتقدم التوحيد بأنواعه الثلاثة، ثم ذكر بعض الأسماء، ثم ذكر أشياء من توحيده سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، ثم ذكر ما يتعلق بالقدر، فما تقدم كله يتضمن تقرير توحيده بأنواعه الثلاثة، وأنواع التوحيد الثلاثة كلها تندرج في شهادة أن لا إله إلا الله.

فكأن مجمل قوله: نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله رب كل شيء ومليكه، وأنه لا إله غيره، وأنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ الموصوف بصفات الكمال المنزَّه عن كل نقصٍ وعيب، وهذا هو مضمون شهادة أن لا إله إلا الله، وبهذا تتضح المناسبة في قوله: وإن محمدًا عبده المصطفى، ـ يعني ـ نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحدٌ لا شريك له، ونقول في شأن محمد ﷺ معتقدين بتوفيق الله: إن محمدًا عبده المصطفى بكسر همزة «إنَّ»؛ لأنها مقولُ القول.

وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي من ذرية إسماعيل بن إبراهيم عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام.

ومحمد هو أشهر أسمائه ﷺ، وإلا فله أسماء أخرى؛ فإنه قال: «**أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يُمحى بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على عقبي، وأنا العاقب**»، والعاقب الذي ليس بعده نبي(١).

وأسماؤه ﷺ أعلام وصفات، فاسمه محمد علم وصفة يدل على كثرة محامده، وكثرة حامديه؛ لأنه اسم مفعول من حُمِّد، وهو أبلغ من حُمِد(٢).

وقوله: «**وإن محمدًا عبده المصطفى**».

مما تجب الشهادة به للنبي ﷺ أنه عبد الله، ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا ١٩﴾ [الجن]، ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١]، في هذه الآيات وصفٌ له، وثناء عليه بالعبودية، وهي العبودية الخاصة، وفيها إضافته ﷺ إلى ربه، فالله أضافه في هذه المواضع إلى نفسه إضافة تشريف، فهو أكمل الناس وأقومهم بالعبودية لله، فلا بد في الشهادة من شهادة أنه عبد الله ورسوله، خلافًا لمن يغلو فيه ويجعل له بعض خصائص الإلهية.

وقوله: «**المصطفى**» أي: المختار. والاصطفاء والاختيار: طلب خير الشيئين.

---

(١) رواه البخاري (٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤) ـ واللفظ له ـ من حديث جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: جلاء الأفهام ص١٨٣.

وقوله: «**ونبيه المجتبى**»، هو ﷺ عبدٌ نبيٌّ، منبأٌ بالوحي الذي أنزله الله إليه، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣].

والاجتباء: قريب من معنى الاصطفاء.

وقوله: «**ورسوله المرتضى**»، فهو نبي رسول ﷺ. والمرتضى: الذي ارتضاه الله، قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ٢٧﴾ [الجن].

ونلاحظ هنا إن المصنف قد أحسن في تناسب هذه الكلمات، حيث ربط الاصطفاء بالعبودية، فقال: «**عبده المصطفى**»، والاجتباء بالنبوة «**ونبيه المجتبى**»، والارتضاء بالرسالة «**ورسوله المرتضى**»؛ فإن هذا موافق لما جاء في القرآن، فقد قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩].

وفي سورة الأنعام لما ذكر الله إبراهيم، ومن هدى الله من ذريته: ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ كُلًّا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحًا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ [الأنعام: ٨٤]، قال بعد ذلك: ﴿وَمِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡ وَإِخۡوَٰنِهِمۡۖ وَٱجۡتَبَيۡنَٰهُمۡ﴾ [الأنعام: ٨٧]، فوصف هؤلاء الصفوة من الأنبياء بالاجتباء.

وأما الارتضاء ففي قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن: ٢٧].

فكأنه استوحى هذا من الآيات.

ومحمدٌ ﷺ نبيٌّ ورسول، والله خاطبه بـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ في آيات[(١)]، وبـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ في آيتين[(٢)]، فخاطبه بالصفتين: النبوة، والرسالة.

فهو نبيٌّ؛ لأنه منبأ، فقد أنزل الله عليه النبأ العظيم ـ القرآن ـ.

وهو رسول مرسَلٌ إلى الناس كافة، ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ٧٩﴾ [النساء].

وأكثر ما يُذكر ﷺ بصفة الرسالة؛ لأنها هي المتعلقة بالمكلفين، والمقتضية للبلاغ.

لكن ما الفرق بين النبي والرسول؟

فإن الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ قال: ﴿وَلَقَدۡ فَضَّلۡنَا بَعۡضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعۡضٖۖ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ٥٥﴾ [الإسراء]، وقال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فنجد آيات فيها ذكر الأنبياء وآيات فيها ذكر الرسل.

والفرق المشهور بين النبي والرسول:

- أن النبي من أوحي إليه بشرعٍ ولم يؤمر بتبليغه.
- والرسول من أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه.

---

(١) وعددها (١٣) آية، منها: «الأنفال: ٦٤ و٦٥ و٧٠».

(٢) المائدة: ٤١ و٦٧.

فلفظة نبي لا تُشعِر بالتبليغ، وكأن هذا التعريف مستمد من لفظة «نبي»، ولفظة «رسول» ليس إلا، وهذا تعريف غير مستقيم؛ لأن قولهم: إن النبي من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فيه ملاحظتان:

الأولى: أنه أوحي إليه بشرع يدل على أنه يكون على شريعة يستقل بها.

والثانية: أنه لم يؤمر بالتبليغ؛ بل إنما هو مكلف بنفسه؛ فكأن الشريعة التي أوحي بها إليه مختصةٌ به فيتدين بدين يخصُّه، هذا ما يفيده هذا التعريف، ومعناه أنه لا يأمر، ولا يدعو، ولا ينهى! وهذا خلاف ما وصف الله به الأنبياء؛ كأنبياء بني إسرائيل، قال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [المائدة: ٤٤]، فكان أنبياء بني إسرائيل يحكمون بالتوراة، وكانوا يسوسون الناس كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي**»(١).

والصواب: أن كل نبيٍّ رسولٌ مأمور بالتبليغ، لكن الإرسال على نوعين:

الأول: الإرسال إلى قوم مؤمنين بتعليمِهم، وفتواهُم، والحُكمِ بينهم، وهذه وظيفة الأنبياء.

والثاني: الإرسال إلى قوم كفار مكذبين لدعوتهم إلى الله، وهذه وظيفة الرسل.

وبهذا يحصل الفرق بين النبي، والرسول.

(١) رواه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

وهذا هو التعريف الذي اعتمده شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «النبوات»[(١)].

إذًا؛ فالإرسال الشرعي فيه هذا التفصيل، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢]، فأثبت الإرسال للنبي أيضًا، فإذا ورد ذكر الأنبياء بإطلاق فإنه يشمل الرسل، وإذا ذكر الرسل بإجمال فإنه يشملهم كلهم.

فإذا جاء ذكر نبي ورسول فلا بد من هذا التفصيل، كما قال الله تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وهذا يشمل نوحًا ومن بعده، وكذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ فَضَّلۡنَا بَعۡضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [الإسراء: ٥٥] يشمل نوحًا ومن بعده.

ولذا سمَّى الله تعالى أنبياء بني إسرائيل رسلًا: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَقَفَّيۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِۦ بِٱلرُّسُلِۖ وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ﴾ [البقرة: ٨٧].

فإذا أردنا أن نُصنِّف في ضوء التعريف المختار؛ فنوح، وهود، وصالح، وإبراهيم، ولوط، وشعيب، وموسى، وعيسى؛ هؤلاء رسل قص الله علينا أخبارهم مع أممهم.

وزكريا، ويحيى، وداود، وسليمان، وأيوب: أنبياء.

---

(١) ٢/ ٧١٤.

وقالت المعتزلة: إن النبوة لا تثبت إلا بالمعجزات، مثل: عصا موسى، ويده، وغيرهما من الآيات، ومثل: انشقاق القمر لمحمد ﷺ.

وهذا باطل؛ فإن من الأنبياء من لم يذكر الله لهم آيات، لكن قال النبي ﷺ: «**ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثلُه آمن عليه البشر**»(١)، فالنبوة تثبت بغير المعجزات، بأدلة من حال المُدَّعي للنبوة، ومن حال ما جاء به، وما يدعو إليه.

ففي الصحيحين أن خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما جاءها النبي ﷺ يرجف ويقول: «**إني خشيت على نفسي**» قالت له: «كلا، أبشر، فوالله لا يخزيك الله أبدًا، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق»(٢).

فاستدلَّت على صدقه، وحفظ الله له، ووقايته من شر الشيطان بما هو عليه من الفضائل العظيمة.

وكذلك مما احتُجَّ به على النبوة في القرآن أنه ﷺ عاش بين أهله ولم يُجرَّب عليه كذب، قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يونس].

(١) رواه البخاري (٤٩٨١)، ومسلم (١٥٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه البخاري (٤٩٥٣)، ومسلم (١٦٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فإنه نُبِّئ على رأسِ أربعين سنة من عمره ﷺ[(١)].

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس أن هرقل استدل على نبوته ﷺ بما تضمنه جواب المسائل العشر التي سأل عنها أبا سفيان بن حرب[(٢)].

وعقلاء الناس يفرقون بين النبي الصادق، والمتنبي الكاذب، وإن كان المتنبي يمكن أن يأتي بخوارقَ وشعوذاتٍ، لكن من له عقل حسن لا يلتبس عليه المتنبي الكذَّاب بالنبي الصَّادق؛ بل يُعرف ذلك من ملامحه[(٣)]، ومن سيرته، ومن أقواله، ومن أفعاله، قال تعالى: ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُمۡ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٖ ۝٢٢٢ يُلۡقُونَ ٱلسَّمۡعَ وَأَكۡثَرُهُمۡ كَٰذِبُونَ ۝٢٢٣﴾ [الشعراء].

فالصواب: أن النبوة تثبت بأدلةٍ كثيرة[(٤)]، ولا يتوقف إثبات النبوة على مجرد المعجزات.

وتأمل قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كُنتَ تَتۡلُواْ مِن قَبۡلِهِۦ مِن كِتَٰبٖ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَۖ إِذٗا لَّٱرۡتَابَ ٱلۡمُبۡطِلُونَ ۝٤٨﴾ [العنكبوت]، فمن أدلة صدقه ﷺ أنه جاء بهذا الكتاب العظيم وهو ﷺ أمي لا يقرأ ولا يكتب؛ بل يكتبُ ويقرأ له أصحابُه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ.

---

(١) رواه البخاري (٣٥٤٧)، ومسلم (٢٣٤٧) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

(٢) البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣).

(٣) قال عبد الله بن رواحة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ يمدح النبي ﷺ:

لَو لَم تَكُن فيهِ آياتٌ مُبَيَّنَةٌ ... كانَت بَديهَتُهُ تُنبيكَ بِالخَبَرِ

الإصابة ٤/ ٧٥.

(٤) النبوات ٢/ ٨٨٤، وشرح الأصبهانية ص٥٣٧.

فكونه بهذه المثابة من الصدق، والأمانة، والطهر، والشرف، والفضائل، ولا يقرأ، ولا يكتب، ولا اتصل بأحد يمكن أن يتلقى عنه، ثم يأتي بهذا القرآن العظيم المحكم؛ هذا أعظم دليل على صدقه، قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۞٥٠ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۞٥١﴾ [العنكبوت].



من خصائصه صلى الله عليه وسلم:
أنــه خاتــم الأنبيــاء، وسيد المرسلين

قوله: «**وإنه خاتم الأنبياء، وإمام الأتقياء، وسيد المرسلين**».

أي الذي خُتم به الأنبياءُ فلا نبي بعده، وقد دل على ذلك قوله سبحانه: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ فجميع الرسل والأنبياء قد مضوا قبله، فلا نبي ولا رسول بعده ﷺ.

وقد دلت نصوصٌ كثيرة من السنة على أنه ﷺ لا نبي بعده، فمن أسمائه ﷺ العاقب وهو الذي جاء بعد الأنبياء، فلا نبي بعده[١].

وفي حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «**إنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون، كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي**»[٢]

وهذه قضيةٌ معلومةٌ من دين الإسلام بالضرورة، ليس في ذلك اختلاف ولا خفاء، بل هو أمرٌ ظاهر مثل الشمس، ومن شك في أنه ﷺ خاتم النبيين فهو كافر، فضلًا عن من يدَّعي النبوة، أو يُصدِّق مدَّعيها.

(١) تقدم في ص٩٩.

(٢) رواه أحمد ٥/ ٢٧٨، وأبو داود (٤٢٥٢) والترمذي (٢٢١٩) وصححه، ونحوه في البخاري (٣٦٠٩)، ومسلم في الفتن (١٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إذًا؛ فلا بد في شهادة أن محمدًا رسول الله من الإيمان بأنه خاتم الأنبياء.

ولا بد من الشهادة بأنه ﷺ رسول إلى جميع الناس، وهذه ـ أيضًا ـ من ضرورات الدين، قال تعالى: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾ [الفرقان]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ۝١٠٧﴾ [الأنبياء].

فمن اعتقد أن أحدًا يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ فهو كافر، فضلًا عن من ادعى ذلك لنفسه.

ومن اعتقد أن اليهود والنصارى لا يلزمهم اتباع محمدٍ ﷺ فهو كافر، قال النبي ﷺ: «**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار**»(١)، وقال ﷺ: «**لو كان موسى حيًّا ما وسعه إلا اتباعي**»(٢).

وعيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ينزل في آخر الزمان، ويحكم بشريعة محمد ﷺ(٣).

فشريعة محمد ﷺ لازمة لجميع البشرية، ولا يسع أحدًا الخروجُ عن شريعته ﷺ.

(١) رواه مسلم (١٥٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه ابن أبي شيبة ١٣/ ٤٥٩، وأحمد ٣/ ٣٣٨ من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانظر: إرواء الغليل ٦/ ٣٤.
(٣) رواه مسلم (١٥٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله: «**وإمام الأتقياء**».

الأتقياء: جمع تقي، وإمامهم ـ أي: مُقدَّمهم ـ، فجميع المتقين من النبيين فمن دونهم إمامُهم مطلقًا محمد ﷺ، لكن يمكن للإنسان أن يكون إمامًا لجنس من المتقين، ولهذا كان من دعاء عباد الرحمن: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ٧٤﴾ [الفرقان]، فيمكن أن تقول: اللهم اجعلني إمامًا للمتقين ـ أي ـ قدوة في الخير، ويقتدي به المتقون.

قوله: «**وسيد المرسلين**».

أي: أفضلهم، ودليل ذلك قوله ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة**»[(١)].

أي: هو أفضل ذرية آدم من أولهم إلى آخرهم بما فيهم من الأنبياء والمرسلين، ومن الأدلة ـ أيضًا ـ أنه يوم القيامة عندما يطلب الناس الشفاعة من آدم، وأولي العزم فيترادُّونها حتى ينتهي الأمر إلى النبي ﷺ، فيقول: «**أنا لها، فأستأذن على ربي فيؤذن لي ويلهمني محامد أحمده بها لا تحضرني الآن، فأحمده بتلك المحامد، وأخر له ساجدًا؛ فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع**»[(٢)].

وهذا هو المقام المحمود الذي خصَّهُ الله به وفضَّلهُ به، قال تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ٧٩﴾ [الإسراء][(٣)].

---

(١) رواه مسلم (٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.
(٢) رواه البخاري (٧٥١٠) ومسلم (١٩٢) من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.
(٣) تفسير الطبري ١٥/ ٤٣.

ولا شك أن الأنبياء والرسل متفاضلون بنص القرآن، فأفضلهم على الإطلاق محمد ﷺ، ويليه إبراهيم، ويليه بقية أولي العزم، وهم في المشهور عند أهل العلم خمسة: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، وهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ۝٧﴾ [الأحزاب]، وقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾ [الشورى: ١٣]. إذًا؛ فأفضل الأنبياء والرسل هم أولو العزم، وأفضلهم الخليلان، فالله تعالى قد أخبر أنه اتخذ إبراهيم خليلًا، ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ۝١٢٥﴾ [النساء]، وأخبر النبي ﷺ أن الله اتخذه خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا(١).

أما ما جاء من النهي عن التفضيل في قوله ﷺ: «**لا تفضلوا بين أنبياء الله**»، فهذا محمول عند أهل العلم على التفضيل على وجه التعصُّب الذي يتضمن تنقُّص الآخر، كما يبينه سبب الحديث الصحيح: أن يهوديًّا عرض سلعة له فأُعطي بها شيئًا كرهه؛ فقال: لا والذي اصطفى موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ على البشر، فسمعه رجل من الأنصار فلطم وجهه، قال: تقول: والذي اصطفى موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ على البشر، ورسول الله ﷺ بين أظهرنا؟ فذهب اليهودي إلى رسول الله ﷺ فقال: يا أبا القاسم إن لي ذمة وعهدًا، وقال: فلان لطم وجهي، فقال رسول الله ﷺ: «**لِمَ لطمت وجهه؟**»، قال: قال يا رسول الله: والذي اصطفى موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ على البشر، وأنت بين أظهرنا، قال: فغضب رسول الله ﷺ حتى عُرِف

(١) سيذكره بلفظه في ص ١١٣.

الغضب في وجهه، ثم قال: «**لا تفضلوا بين أنبياء الله، فإنه ينفخ في الصور، فيصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله**»، قال: «**ثم ينفخ فيه أخرى، فأكون أول من بُعث، فإذا موسى** عَلَيْهِ السَّلَامُ **آخذ بالعرش، فلا أدري: أحوسب بصعقته يوم الطور، أو بعث قبلي**»[(١)].

فالنهي عن التفضيل على سبيل التعصب، أو الذي يتضمن تنقُّص الأنبياء، أما التفضيل لبيان الواقع ولاعتقاد الحق، وإنزال كل منزلته فهذا لا بد منه، فالرسول ﷺ نوَّه بفضله؛ لأنه لا يُعلم إلا من جهته أو من القرآن، والله تعالى نص على التفاضل بين الأنبياء، ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٢٥٣].



(١) رواه البخاري (٣٤١٤)، ومسلم (٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إثبات الخلة له صلى الله عليه وسلم كإبراهيم عليه السلام

وقوله: «**وحبيب رب العالمين**».

«**حبيب**» بمعنى محبوب له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والله تعالى يحب الرسل والأنبياء، والصالحين، وكل مؤمن له حظٌّ من محبة الله تعالى؛ فإن الله تعالى يحب المتقين، والتوابين، والمتطهرين، والمقسطين، والصابرين، والمجاهدين، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ ٤﴾ [الصف]. إذًا؛ وصفه ﷺ بأنه حبيب رب العالمين لا تظهر فيه خصوصية؛ فكل نبي، وكل مؤمن فهو حبيب لرب العالمين، فمثلًا: علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حبيب رب العالمين قال النبي ﷺ: «**يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله**»[(١)].

ولهذا كان اللائق بالمؤلف أن يقول: «وخليل رب العالمين»؛ لأن المحبة مشتركة بين جميع المؤمنين، وعباد الله الصالحين، أما الخُلَّة فمن خصائصه ﷺ مع إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ.

والخلة أعلى مراتب المحبة؛ فالخليل هو أحب العباد إلى الله، والله أخبر في كتابه أنه اتخذ إبراهيم خليلًا، ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ١٢٥﴾ [النساء]، وثبت في السنة الصحيحة أن الله اتخذ محمدًا ﷺ خليلًا،

---

(١) رواه البخاري (٣٠٠٩)، ومسلم (٢٤٠٦) من حديث سهل بن سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ففي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**ألا إني أبرأ إلى كل خِلٍّ من خِلِّه، ولو كنت متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا، إن صاحبكم خليل الله**»[(١)]، وفي الحديث الآخر: «**إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلًا**»[(٢)]، فإبراهيم ومحمد خليلا رب العالمين، ففيه إثبات صفة المحبة لله، وأنه يحب إبراهيم ومحمدًا محبة تامة، وذلك؛ لأنهما أكمل الأنبياء توحيدًا، ومباعدة من الشرك والمشركين، فكان المناسب أن يقول المؤلف: «وخليل رب العالمين».

وكثيرٌ من الصوفية يعبر عن الرسول ﷺ بأنه «حبيب الله»، ويرددون مثل هذا، ولا يعلمون أن هذه ليس فيها خصوصية، ومزيَّة بيَّنة[(٣)].

وقد روي أن النبي ﷺ قال: «**إن إبراهيم خليل الله... وأنا حبيب الله ولا فخر**»[(٤)]، فجعل الخُلَّةَ لإبراهيم، والمحبةَ له، وهو حديث ضعيف معارِض للأحاديث الصحيحة، ولا يصح سندًا ولا متنًا.



---

(١) رواه مسلم (٢٣٨٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) العبودية ص٢٠٤، وروضة المحبين ص٤٧، وانظر: ص٢٣٤.

(٤) رواه الدارمي (٤٧)، والترمذي (٣٦١٦) ـ وقال: حديث غريب ـ من طريق: زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام، وزمعة ضعيف، وسلمة ضُعِّف، وخصوصًا إن روى عنه زمعة. تهذيب التهذيب ١/ ٦٣٥ و٢/ ٧٩.

حكم دعوى النبوة بعد محمد صلى الله عليه وسلم

قوله: «**وكل دعوى النبوة بعده فغيٌّ وهوى**».

هذا نفيٌ وإبطال لدعوى النبوة بعد النبي ﷺ، وهذا هو مقتضى أنه خاتم الأنبياء، فإذا عُلم بالضرورة أنه خاتم الأنبياء، فيُعلم بالضرورة أن كل دعوى للنبوة بعده فهي دعوى باطلة، وهي من الغي ضد الرشد، ومن الهوى ضد الهدى.

فكل دعوى النبوة بعد مبعثه ﷺ سواء كانت في حياته أو بعد مماته فهي دعوى باطلة، ومن يدعي النبوة بعد رسالته ﷺ فهو من أكذب وأظلم الخلق، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣].

وقد ادعى النبوة في حياته ﷺ مسيلمة الكذاب، والأسود العنسي[١]، وادعاها غيرهما بعده ﷺ، وأخبر ﷺ عن ذلك كما في حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون، كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي**»[٢]، فكل من يدعي النبوة فهو كذاب، ولا نحتاج إلى أن ننظر فيما عنده إلا لبيان كذبه لمن قد يلتبس عليه أمره.

---

(١) البخاري (٣٦٢٠ و٣٦٢١)، ومسلم (٢٢٧٣ و٢٢٧٤).

(٢) تقدم في ص١٠٧.

عموم بعثته صلى الله عليه وسلم للجن والإنس

قوله: «**وهو المبعوث إلى عامة الجن، وكافة الورى**».

وهو ﷺ المبعوث إلى عامة الجن، وكافة الورى ـ أي ـ الناس، وكلام الطحاوي فيه مراعاة للسجع لينسجم هذا الكلام مع ما تقدم من العبارات.

فهو ﷺ مرسل إلى الثقلين ـ الجن والإنس ـ وهذا تقريرٌ لعموم رسالته ﷺ، وهذا معلومٌ من الدين بالضرورة[1]، ولا يكون الإنسان شاهدًا بأن محمدًا رسول الله حتى يشهد بأنه رسول الله إلى الناس كافة، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، إلى غير ذلك من الآيات.

ومن الأدلة على إرساله للجن سورة الجن، والآيات من سورة الأحقاف، وخطاب الثقلين في سورة الرحمن. قال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ۝٢﴾ [الجن] إلى آخر السورة.

(١) انظر: إيضاح الدلالة في عموم الرسالة للثقلين لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وفي سورة الأحقاف: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الأحقاف] الآيـات.

وفي سورة الرحمن ذكر الله خلق الثقلين، وخاطبهما وذكر جزاءهما، قال تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الرحمن: ٣٣]، ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن: ٣٥]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾﴾ [الرحمن]، وفي الثواب، ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٧﴾﴾ [الرحمن] إلى آخر السورة.

ويظهر من آيات الأحقاف أن موسى ﷺ كذلك مرسلٌ إلى الجن، قال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأحقاف].

واختلف الناس هل من الجن رسل، أم الرسل كلهم من الإنس؟

جمهور أهل العلم على أن الرسل من البشر، وأما الجن فمنهم دُعاة، ونُذُر[1]، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [يوسف: ١٠٩]، وإذا صح وعلم بالوحي أن الرسول ﷺ مرسلٌ إلى الجن، وموسى كذلك؛ عُلم أن إرسال الإنس إلى الجن يحصل به قيام الحجة عليهم.

(١) تفسير الطبري ٩/ ٥٦١، ومجموع الفتاوى ٤/ ٢٣٤، وطريق الهجرتين ٢/ ٩٠٦.

واستدل أهل القول الثاني بقول الله تعالى: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، فخوطب الجميع: الجن والإنس بقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ﴾.

وقال الجمهور: إن هذه الآية محتملة، وليست صريحة، والمراد من المجموع؛ لأن الخطاب للجميع.

والأمر في هذا سهل، والمقصود أن الجن والإنس كلهم مكلفون، وقد خلقهم الله لعبادته، وأقام الحجة عليهم، ومنهم جميعًا المؤمن والكافر، والصالح والطالح.

والجن عالَمُ غيب وإن ظهروا للناس وتمثلوا بأشكال مختلفة، وهم كثير، ويعيشون على الأرض مع الناس، ولهم صفاتهم، ويأكلون ويشربون، ويتوالدون، ومنهم الذكور والإناث، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٞ مِّنَ ٱلۡإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٖ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَزَادُوهُمۡ رَهَقٗا ٦﴾ [الجن]، وفي القرآن والسنة من الإخبار عنهم شيءٌ كبير، ومن ينكر وجود الجن؛ فهو كافر.



فضل رسالته، وكمال شريعته صلى الله عليه وسلم

وقوله: «**بالحق والهدى، وبالنور والضياء**».

أي: فمحمد ﷺ مرسل «**بالحق والهدى، والنور والضياء**»، والمؤلف ينوع في التعبير، فهو ﷺ مرسلٌ إليهم بالحق، وهو ضد الباطل، والهدى، وهو ضد الضلال، وبالنور والضياء، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣]، وقوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [البقرة: ١١٩].

«**بالحق**» في الأمور الاعتقادية والعملية، وهذا الحق الذي جاء به ﷺ نور وهدى للناس، كما قال تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلۡنَا﴾ [التغابن: ٨]، وقال تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٥٧﴾ [الأعراف]، نورٌ يبصر به المهتدون طريق السعادة، ومن حُرِم هذا النور؛ تخبط في ظلمات الجهل، والغفلة، والكفر، وأكثر البشرية تتخبط في الظلمات، فلا طريق لمعرفة الحقائق، وتمييز الحق من الباطل، والحلال والحرام إلا طريق الوحي.

فهذا الذي ذكره المؤلف جملة من خصائص الرسول ﷺ، وله خصائص كثيرة فُضِّل بها على سائر الأنبياء، منها ما يختص به، ومنها

ما يتعلق بأمته، مثل قوله ﷺ: «**أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا؛ فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصلِّ، وأحلت لي المغانم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة**»[(١)]، وفي حديث آخر: «**فُضِّلتُ على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهورًا ومسجدًا، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون**»[(٢)]. وخصائص الرسول ﷺ كثيرة عُني أهل العلم بجمعها[(٣)].

وحقه ﷺ على أمته: الإيمان به، وبما جاء به، ومحبته فوق محبة الأهل والولد، والمال، والنفس، قال النبي ﷺ: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان، أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما...**» الحديثَ[(٤)].

وقال ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**»[(٥)].

وتحقيق متابعته ﷺ تكون بامتثال أمره، واجتناب نهيه، وتصديقه بكل ما أخبر به، والتقيُّد في عبادة الله بما جاء به ﷺ، ومن ذلك

---

(١) رواه البخاري (٣٣٥) ـ واللفظ له ـ، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه مسلم (٥٢٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) كـ«غاية السول في تفضيل الرسول» لابن الملقن، و«الخصائص الكبرى» للسيوطي، و«خصائص المصطفى بين الغلو والجفاء» للصادق بن محمد.
(٤) رواه البخاري (١٦)، ومسلم (٤٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٥) رواه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تحكيمه ﷺ والتحاكم إلى شريعته، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء].

والناس في شأن الرسول ﷺ ثلاثة أقسام:

- منهم: من يغلو فيه ﷺ ويجعل له بعض خصائص الإلهية.

- ومنهم: الجافون المقصرون، وشرُّهم المكذبون له، وكذلك المعرضون عن سنته، والمقصِّرون في تحقيق متابعته، وطاعته، وتحكيمه ﷺ.

- والوسط من آمن به، وصدَّقه، واتبع أمره، وترك نهيه، وعَبَد الله بشرعه.



وقوله: «**وإن القرآن كلام الله منه بدا بلا كيفية قولًا، وأنزله على رسوله وحيًا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقًّا، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده سقر، حيث قال تعالى: ﴿سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ ٢٦﴾** [المدثر]، **فلما أوعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ ٢٥﴾** [المدثر]، **علمنا وأيقنَّا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر، ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر، فمن أبصر هذا اعتبر، وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أنه بصفاته ليس كالبشر**».

قوله: «**وإن**» هذا عطف على ما سبق، مثل ما قلنا في قوله: «**وإن محمدًا**»(١)، يعني: ونقول في القرآن معتقدين بتوفيق الله: «إن القرآن كلام الله» أي: نُقِرُّ ونعتقد أن الكتاب المنزل على محمد ﷺ، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس هو كلام الله، تكلم به تعالى، وأنزله على رسوله ﷺ، كما قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقوله: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٥﴾ [البقرة]، وقال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ

(١) ص٩٨.

﴿ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]، فالقرآن كله «كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس كلامُ الله الحروفَ دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف»(١)، ﴿الٓمٓ ۝١﴾ [البقرة] كلام الله، ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة:٢]، كلام الله، تكلم به تعالى بما فيه من أوامر، ونواهٍ، وأخبار.

وقوله: «**منه بدا**» أي: ظهر. أو بدأ: ابتدأ ظهوره ونزوله من الله، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١﴾ [الزمر]، ﴿تَنزِيلٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢﴾ [فصلت]، ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، فـ«مِن» في هذه الآيات لابتداء الغاية، فنزول القرآن مبتدأ من الله نزل به الروح الأمين جبريل عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ.

وقوله: «**بلا كيفية**»، يعني: بلا كيفية معقولة لنا، لا بد من هذا التقييد، فلا نقول: إن الله تكلم على هيئة كذا وكذا، أو بصفة كذا وكذا.

وقوله: «**قولًا**»، مصدرٌ مؤكِد لقوله: «**منه بدا بلا كيفية**»، أي: بدا من الله كلامًا مسموعًا، سمعه جبريلُ، وبلغه محمدًا ﷺ، وأهل السنة يقولون: «إن القرآن كلام الله منزلٌ غير مخلوق، منه بدا، وإليه يعود»(١)، ومعنى إليه يعود، ما ورد في الآثار أن القرآن يُسرى عليه في آخر الزمان، ويرفع من الصدور والمصاحف، فلا يبقى له وجودٌ في الأرض(٢)، وهذا

---

(١) الواسطية ص١٦١.

(٢) مصنف عبد الرزاق ٣/ ٣٦٢، ومصنف ابن أبي شيبة ١٥/ ٥٢٨، وسنن الدارمي ٢/ ٨٩٥، وانظر: الدر المنثور ٥/ ٣٣٤-٣٣٦. وذكر شيخ الإسلام في «مناظرة الواسطية» ص١٧٤: أن الحافظ أبا الفضل بن ناصر، والحافظ أبا عبد الله المقدسي جَمَعَا ما في ذلك من الآثار عن النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين.

عندما يُعطل، وينتهي الأجل المعدود والمحدود بتكليف العباد، وأمرهم ونهيهم بهذا القرآن.

وقوله: «**وأنزله على رسوله وحيًا**»، بدأ من الله قولًا، وأنزله وحْيًا على رسوله محمدٍ ﷺ بواسطة الرسول جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا ﴿٩٧﴾﴾ [مريم].

وقوله: «**وصدَّقه المؤمنون على ذلك حقًّا**»، صدق المؤمنون الرسول ﷺ فيما جاء به تصديقًا، والنبي ﷺ لما أرسله الله ودعا الناس رموه وسفَّهوه، ووصفوه بالشعر، والكهانة، والجنون، والسحر، وصدَّقه من صدَّقه، وأول من صدقه خديجة بنت خويلد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أم المؤمنين السيدة العظيمة، وفازت بهذا الفضل العظيم، ثم آمن به بعض الناس على قلة من الأحرار والعبيد: واحد، واثنين، وثلاثة، حتى تتابع الناس على الإيمان، حتى دخلوا في دين الله أفواجًا، وهؤلاء المؤمنون صدَّقوا بأن القرآن كلام الله، وأن محمدًا ﷺ رسول الله، وأن ما جاء به من عند الله.

وقوله: «**حقًّا**»، مصدر مؤكِّد لقوله: «**وصدَّقه**»؛ كأنه قال: صدقوه تصديقًا، والمصدر المؤكِّد يشترط أن يكون من لفظ الفعل، كما إذا قلت: قمت قيامًا، أو من معناه كما إذا قلت: قمت وقوفًا.

وقوله: «**وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية**»، أي: وأيقن المؤمنون الذين صدَّقوا: أن القرآن كلام الله على

الحقيقة لا المجاز. والمعطلة من الجهميَّة، والمعتزلة يقولون: إنه كلام الله، لكنه مخلوق، فإضافته إلى الله إضافة مخلوقٍ إلى خالقه، فليس هو كلام الله على الحقيقة؛ لأنهم يعتقدون أن الله لا يتكلم!

إذًا؛ فالقرآن عندهم ليس كلامًا تكلم الله به، ولا يخصون القرآن بهذا؛ فكل كلام الله عندهم مخلوق، حتى الخطاب الذي نودي به موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في الوادي المقدس زعموا أن الله خلق كلامًا في الشجرة سمعه موسى!

وردَّ عليهم أهل السنة بأن هذا يقتضي أن الشجرة هي التي قالت: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤]؛ لأن الله إذا خلق كلامًا في بعض مخلوقاته؛ فالكلام لا يوصف به إلا من قام به الكلام.

وهذه المسألة هي التي نشأت عنها فتنة القول بخلق القرآن، حتى حُمل الناس على هذه البدعة بالقوة، وامتُحِن العلماءُ، وعلى رأسهم إمامُ أهل السنة الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)].

والقول بخلق القرآن قول مبتدع باطل مبني على باطل، فهو مبني على أن الله لا يقوم به كلام، وهذا قولُ الجهميةِ والمعتزلةِ.

وأما الأشاعرةُ فمذهبهم في القرآن ملفق، فيثبتون الكلام لله، ويقولون: إنه تعالى متكلم، والكلام يقوم به[(٢)].

---

(١) انظر: ذكر محنة الإمام أحمد لحنبل بن إسحاق، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص٤٣٢، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٢٣٢.

(٢) انظر مذاهب الناس في كلام الله، وتقرير مذهب أهل السنة في: منهاج السنة ٢/ ٣٥٨، ومجموع الفتاوى ١٢/ ١٦٢، والكافية الشافية ص٤٧، ومختصر الصواعق ٤/ ١٣٠٢.

لكن ما هو الكلام الذي يثبتونه؟ يقولون: إن كلام الله معنى نفسي قديم واحد.

هذا ضابط كلام الله عندهم، فهو عندهم: معنىً واحدٌ قديم قائم به سبحانه لازمٌ لذاته لا تتعلق به المشيئة، ليس بحروف وأصوات، ولا يسمع من الله، هذا تحرير مذهبهم.

وعلى هذا؛ فالقرآن المسموع، المتلو، المحفوظ، المكتوب؛ عبارة عن ذلك المعنى النفسي!

إذًا؛ فحقيقة قولهم: إن هذا القرآن مخلوقٌ للدلالة على ذلك المعنى النفسي.

فالجهمية والمعتزلة، والأشاعرة، كلهم يقولون: القرآن كلام الله، لكن كلٌّ على أصله.

فالجهمية، والمعتزلة: يريدون أنه مخلوقٌ لله، وإضافته إلى الله من إضافة المخلوق إلى الخالق. والأشاعرة يقولون: إنه كلام الله، فهذا الكلام المكتوب في المصاحف دليلٌ على المعنى النفسي، وفي هذه يقتربون جدًّا من الجهمية، والمعتزلة، فليس بينهم كبير فرقٍ؛ لأن النزاع في هذا القرآن الذي يحفظه المسلمون، ويسمعونه، ويتلونه، ويكتبونه.

وأهل السنة والجماعة عندهم: أن القرآن كلام الله على الحقيقة كيف ما تصرف: مكتوبًا، ومحفوظًا، ومسموعًا، ومتلوًّا.

فالكلام المكتوب في المصاحف هو كلام الله، وما في صدورِ حَفَظَةِ القرآن هو كلام الله، وما يتلوه التالون هو كلام الله، لكن الصوت صوت القارئ، والكلام المتلو كلام البارئ، وكل عاقل يفرق بين الكلام الذي يبتدئُه المتحدث، وبين كلام غيره حين يقرؤه، فالكلام إنما يضاف حقيقةً إلى من قاله مبتدئًا، لا إلى من قاله مبلغًا مؤديًا.

فإذا سمعت إنسانًا يقرأ حديث «**إنما الأعمال بالنيات**»[١] تقول: هذا قول الرسول ﷺ، ولا تقول هذا كلام الذي قرأ الحديث؛ لأن القارئ يقرأ كلام النبي ﷺ.

وإذا سمعته ينشد قصيدة للشاعر امرئ القيس فإنك لا تقول: هذا كلام فلان الذي ينشد القصيدة بل تقول: هذا كلام امرئ القيس[٢].

فالقرآن هو: «**كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق**»، كما تقول: الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، «**ككلام البرية**»، فالبشر وكلامهم، وأفعالهم، وصفاتهم، مخلوقة.

وقوله: «**فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه، وأوعده بسقر حيث قال تعالى:** ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝٢٦﴾ [المدثر]».

فمن سمع القرآن فزعم أنه كلام البشر، أنشأه محمد؛ فهو كافر، مكذِّب للرسول ﷺ، مفترٍ على الله تعالى، وعلى رسوله ﷺ.

---

(١) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٥٩، ومناظرة الواسطية ٣/ ١٧٦.

ويشير المؤلف إلى الآيات من سورة المدثر النازلة في الوليد بن المغيرة، فإنه جاء إلى النبي ﷺ فسمع القرآن فَرَقَّ له، فجاء إلى قريش فأثنى على القرآن، فعابوه، فلما عيَّروه بذلك أراد أن يحتفظ بمكانته ـ نسأل الله العافية ـ؛ فقال ما أخبر الله به عنه: ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا ١١ وَجَعَلۡتُ لَهُۥ مَالٗا مَّمۡدُودٗا ١٢ وَبَنِينَ شُهُودٗا ١٣ وَمَهَّدتُّ لَهُۥ تَمۡهِيدٗا ١٤ ثُمَّ يَطۡمَعُ أَنۡ أَزِيدَ ١٥ كَلَّآۖ إِنَّهُۥ كَانَ لِأٓيَٰتِنَا عَنِيدٗا ١٦ سَأُرۡهِقُهُۥ صَعُودًا ١٧ إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ١٨ فَقُتِلَ كَيۡفَ قَدَّرَ ١٩ ثُمَّ قُتِلَ كَيۡفَ قَدَّرَ ٢٠ ثُمَّ نَظَرَ ٢١ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ٢٢ ثُمَّ أَدۡبَرَ وَٱسۡتَكۡبَرَ ٢٣ فَقَالَ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ يُؤۡثَرُ ٢٤ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ ٢٥ سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ ٢٦ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سَقَرُ ٢٧ لَا تُبۡقِي وَلَا تَذَرُ ٢٨ لَوَّاحَةٞ لِّلۡبَشَرِ ٢٩ عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ ٣٠﴾ [المدثر][1].

وقوله: «**فلمَّا أوعد الله بسقر لمن قال:** ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ ٢٥﴾ [المدثر] **علمنا وأيقنَّا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر**».

لمَّا علمنا أن الله ذمَّ وتوعَّد من قال: إنه قول البشر؛ علمنا أنه قول رب العالمين، لا قول البشر، ولا يشبه قول البشر، ولهذا كان القرآن معجزًا تحدى الله الثقلين أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور، أو بسورةٍ من مثله، قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا

---

(١) رواه الطبري في تفسيره ٢٣/ ٤٢٩، والحاكم ٢/ ٥٠٦ ـ وصححه من حديث ابن عباس ـ وعنه البيهقي في دلائل النبوة ٢/ ١٩٨، وقال: هكذا حدثناه موصولًا، وفي حديث حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة قال: جاء الوليد بن المغيرة... وهذا فيما رواه يوسف بن يعقوب القاضي، عن سليمان بن حرب، عن حماد، هكذا مرسلًا. وكذلك رواه معمر عن عباد بن منصور، عن عكرمة مرسلًا. ورواه أيضًا: معتمر بن سليمان، عن أبيه، فذكره أتم من ذلك مرسلًا. وكل ذلك يؤكد بعضه بعضًا.

يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾﴾ [هود]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [يونس]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣].

وقوله: «**ولا يشبه قول البشر**»، لا في بيانه وفصاحته، ولا في معناه؛ لاشتماله على المعاني العظيمة، فقد بلغ الغاية في الصدق في أخباره، والعدل في أحكامه، ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت]، ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢﴾﴾ [فصلت]، ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [الزمر]، لا يشبه قولَ البشر، مع أنه كلام وقول البشر كلام، ولذا قال بعض أهل العلم[1]: إن افتتاح السور بالحروف المقطعة فيه تنبيه على الإعجاز، وأن القرآن كلام مؤلَّفٌ من هذه الحروف التي يتألف منها سائر الكلام: «ا ل م ر ص ط هـ ك ع ق» فهو حروف وكلمات، وسور وآيات.

وقوله: «**ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر، فمن أبصر هذا اعتبر، وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أنه بصفاته ليس كالبشر**».

يعني من شبَّه الله بخلقه فقد كفر؛ لأنه تكذيب لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾.

(١) الكشاف ١/ ٦٩، والجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٣٨، وتفسير ابن كثير ١/ ١٦٠.

فالله تعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، قال الإمام نعيم بن حماد[(١)]: «من شبَّه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه»[(٢)].

وقوله: «**فمن أبصر هذا اعتبر**».

من أبصر هذا بعقله وبصيرته اعتبر وحذر من حال المكذبين، وانزجر عن المقالات الباطلة، كقول الوليد بن المغيرة، وقول الجهميَّة والمعتزلة والأشاعرة.

فالقرآن كلام الله، والله تعالى يتكلم بما شاء إذا شاء، وكلام الله يسمعه من شاء الله بلا واسطة.

والأدلة على إثبات كلام الله كثيرة ومتنوعة، ففي القرآن قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ ۝٤﴾ [الأحزاب]، ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٦٥﴾ [القصص]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ۝١٦٤﴾ [النساء]، ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ

---

(١) نعيم بن حماد الخزاعي، الإمام العلامة صاحب التصانيف، كان صلبًا في السنة، شديدًا على الجهمية، روى عن ابن المبارك والفضيل وابن عيينة، وغيرهم. وروى عنه يحيى بن معين، والبخاري وأبو داود وغيرهم. قال الخطيب: إن أول من جمع المسند وصنفه نعيم. توفي عام ٢٢٩هـ. سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٩٥.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ص٥٨٧، وتاريخ دمشق ٦٢/ ١٦٣، والعلو ٢/ ١٠٩٣.

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ۝٣٧﴾ [البقرة]، فقد جاء ذكر الكلام بلفظ: القول، والكلام، والكلمات، والنداء، والمناجاة.

والله كلم موسى وناداه وناجاه، ناداه بصوت مرتفع، وناجاه بصوت خفي، قال تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ۝٥٢﴾ [مريم]، فموسى كليم الله، ونجيُّ الله؛ لأن الله ناجاه، وهو تعالى يوصف بالمناداة، والمناجاة، والتكليم.

والمخلوق يوصف بالمناداة، والمناجاة، والتكليم، ولكن نقول: ليس التكليم كالتكليم، ولا المناداة كالمناداة، ولا المناجاة كالمناجاة، كما نقول: إن حياته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليست كحياة المخلوقين، ولا علمه كعلمهم، ولا قدرته كقدرتهم، فالقول في الصفات واحد ولا فرق، وهذا أصل معقول صحيح.



إثبات رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة

قال رحمه الله تعالى: «**والرؤية حقٌّ لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربِّنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾** [القيامة]، **وتفسيره على ما أراد الله تعالى، وعلمه**».

أي رؤية المؤمنين لربهم بأبصارهم ثابتة وواقعة، فيجب الإيمان بأن المؤمنين يرون ربَّهم يوم القيامة عيانًا بأبصارهم.

وقوله: «**بغير إحاطة**»، أي: يرونه ولا يُحيطون به، فلا يرونه رؤية يدركونه بها من كل وجه، فهو تعالى أعظم من أن يُحيطَ به العباد، فإنهم: ﴿لَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه]، وكذلك لا يُحيطونَ به رؤية، قال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، أي: لا تُحيطُ به الأبصار.

وقوله: «**ولا كيفية**»، هذا يصح إن أريد به نفي العلم بالكيفية، وإلا فرؤية المؤمن لربه لها كيفية، وله تعالى كيفية، لكن لا نعلمها، فالنفي للكيفية مُتعلِّقٌ بالعلم، فيكون المعنى: بغير إحاطة ولا كيفية معلومة لنا.

ومسألة الرؤية، مسألة عظيمة افترقت فيها الأمة، فأهل السنة والجماعة يؤمنون بأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة عيانًا بأبصارهم، يرونه في عرصات القيامة ـ أي: مواقفها ـ، ويرونه في الجنة، كما يشاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، يرونه ويسعدون، وينعمون بالنظر إلى ربهم، ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ

﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة]، وفي الآية الأخرى: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ۝٢٣ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ ۝٢٤﴾ [المطففين].

وقد دلَّ على رؤية المؤمنين لربهم القرآن، والسنة المتواترة عن النبي ﷺ(١)، وأجمع على ذلك أهل السنة والجماعة؛ فأما القرآن فأصرح دليل في ذلك آية سورة القيامة التي ذكرها المصنف: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾، أي: بهيَّةٌ مشرِقَةٌ حسنةٌ، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ يعني: تنظر إلى ربها، وهذا الفعل: «نَظَرَ» يأتي على وجوه في اللغة العربية(٢):

- يأتي متعدِّيًا «بنفسه»، فيكون بمعنى الانتظار، قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣]، أي: هل ينتظرون إلا تأويله.

- ويأتي متعدِّيًا بـ«في»، فيكون معناه: التفكر، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِم﴾ [الروم: ٨].

- ويأتي مُعدًّى بـ «إلى»، فيُرادُ به نظر العين، قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ﴾ [ق: ٦]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ﴾ [الغاشية: ١٧].

ومما استُدلَّ به على إثبات الرؤية من القرآن قولُه تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وقد بيَّن النبي ﷺ أن الزيادة: هي النظر

(١) انظر: رؤية الله للدارقطني، شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣/ ٥٢٠، وحادي الأرواح ٢/ ٦٢٥، ونظم المتناثر من الحديث المتواتر ص٢٥٠.
(٢) تهذيب اللغة ١٤/ ٣٧١، حادي الأرواح ٢/ ٦٢٣.

إلى وجه الله الكريم[١]، وفي معناها: قوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ ٣٥﴾ [ق][٢].

كما استدل أهل السنة بقوله تعالى في الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ١٥﴾ [المطففين]، فلو كان المؤمنون لا يرونه؛ لاستووا هم والكفار.

ومما استُدلَّ به من القرآن قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ٢٣ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ ٢٤﴾ [المطففين]، قيل: ينظر بعضهم إلى بعض، وقيل: ينظرون إلى الكفار وهُم يُعذَّبون، فيغتبطون بنعمة الله عليهم أن نجَّاهم وعافاهم، وقيل: ينظرون إلى ما أعطاهم الله من النعيم، وقيل: ينظرون إلى ربهم، أقاويل في تفسيرها للسلف[٣] كما هي عادتهم يذكرون بعض ما تدلُّ عليه الآية، لكن قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولقد هضم معنى الآية من قال: ينظرون إلى أعدائهم يعذَّبون، أو ينظرون إلى قصورهم وبساتينهم، أو ينظر بعضهم إلى بعض، وكل هذا عُدُول عن المقصود إلى غيره، وإنما المعنى: ينظرون إلى وجه ربهم، ضد حال الكفار الذين هم عن ربهم لمحجوبون»[٤].

وأما السنة فقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ في إثبات الرؤية، ومن ذلك قوله ﷺ: حين سألوه: هل نرى ربنا؟ قال: «**هل تضارُّون**

---

(١) رواه مسلم (١٨١) عن صهيب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وانظر: حادي الأرواح ٢/ ٦٠٩.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣/ ٥١٩، وحادي الأرواح ٢/ ٦١٧، وتفسير ابن كثير ٧/ ٤٠٧.
(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ١٥٠.
(٤) إغاثة اللهفان ١/ ٤١.

في القمر ليلة البدر؟»، قالوا: لا يا رسول الله، قال: «**فهل تُضارُّون في الشمس ليس دونها سحاب؟**»، قالوا: لا يا رسول الله، قال: «**فإنكم ترونه كذلك**»[(١)]، وقال ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تُضامُون في رؤيته»[(٢)].

إذًا؛ رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة ثابتة بالكتاب والسنة وكذلك بإجماع أهل السنة، وهي من مطالب المؤمنين، ومما يرجون الفوز به، ولهذا جاء في دعاء النبي ﷺ: «**أسألك لذة النظر إلى وجهك**»[(٣)].

ومع هذه الأدلة قد عَميَ عن إثبات الرؤية من لبَّسَ عليهم الشيطان، فأضلَّهم عن سواء السبيل من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم، فقالوا: إنه تعالى لا يُرى، وهذا ليس غريبًا منهم، فالذين ينفون عن الله كل الصفات حقيق بأن يقولوا: إنه تعالى لا يُرى، بل لعل قولهم: إنه لا يُرى هو من لوازم نفيهم لجميع الصفات؛ لأن نفي جميع الصفات يستلزم نفي الذات، والمعدوم لا يُرى، فقولهم بنفي الرؤية مناسبٌ لمذهبهم في التعطيل.

---

(١) رواه البخاري (٧٤٣٧و٧٤٣٨)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه أحمد ٣٠/ ٢٦٥، والنسائي ٣/ ٦٢، وصححه ابن خزيمة في «التوحيد» ص١٢، وابن حبان (١٩٧١) والحاكم ١/ ٥٢٤ من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورواه أحمد ٣٥/ ٥٢٠، وصححه ابن خزيمة في «التوحيد» ص١٤، والحاكم ١/ ٥١٦ من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن شبهاتهم في ذلك استدلالهم بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فقالوا: معناه لا تراه الأبصار.

وأُجيب[1] عن هذا بأن قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ نفي للإحاطة، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، وعلى هذا فالآية دالة على إثبات الرؤية لا على نفيها، لكنها دالة على إثبات الرؤية من غير إحاطة.

وقد قيل في تفسير هذه الآية: لا تُدركه الأبصار في الدنيا، أو لا تُدركه أبصار الكفار[2]، وهذان تفسيران مرجوحان:

أولًا: لأن الإدراك أخصُّ من مطلق الرؤية، وليس المنفي الرؤية.

ثانيًا: على هذا التفسير لا بد من التقييد أو التخصيص، أما على التفسير الأول، فالآية على إطلاقها.

ومن صفات ربنا أنه لا تُدركه الأبصار، وهذه صفة سلبية، وتقدم[3] أن النفي الذي من صفات الله تعالى لا بد أن يتضمن ثبوتًا، فأما النفي الذي لا يتضمَّنُ ثبوتًا فلا يدخل في صفاته تعالى، بل كلُّ نفيٍ في صفاته فإنه مُتضمِّنٌ لإثبات، فنفي إدراك الأبصار له يتضمَّنُ إثباتَ كمال عظمته سبحانه، فلِكمالِ عظمته لا تُدركه الأبصار.

(١) منهاج السنة ٢/ ٣١٧، وبيان تلبيس الجهمية ٤/ ٤٢٠، وعنه في حادي الأرواح ٢/ ٦١٨.
(٢) تفسير الطبري ٩/ ٤٦٤-٤٦٥.
(٣) ص ٣٩.

إذًا؛ فهذا نفي مُتضمِّن لإثبات مدح، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعلوم أن كون الشيء لا يُرى ليس صفة مدح؛ لأن النفي المحض لا يكون مدحًا إن لم يتضمن أمرًا ثبوتيًا؛ ولأن المعدوم لا يُرى، والمعدوم لا يُمدح، فعلم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه»[(١)].

أما الآيات؛ التي فيها إثبات الرؤية فإنهم يُحرِّفونها، فأظهر آية في الدلالة على إثبات الرؤية: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة]، قالوا: ناظرة إلى ثواب ربها، أو يُفسِّرون النظر بالانتظار!

و تقدم[(٢)] أن هذا لا يتفق مع قاعدة اللغة.

وقد جاء في الحديث: تشبيه رؤية المؤمنين لربهم برؤية الشمس والقمر، فالمشبَّه والمشبَّه به هو الرؤية، فشبَّهَ الرؤية بالرؤية، ولم يُشبِّه المرئي بالمرئي، فلا يُقال: إن الله تعالى كالشمس والقمر، فقوله ﷺ: «**إنكم سترون ربكم كما ترون...**» يعني: ترون ربكم رؤية كرؤيتكم للشمس والقمر، ووجه الشبه بين الرؤيتين:

أولًا: أنها رؤية بصرية لا علمية، ونفاة الرؤية يفسرون هذه الرؤية بالرؤية العلمية، ـ أي ـ يزداد علمهم بالله يوم القيامة، لا أنهم يرونه بأبصارهم.

ثانيًا: أنهم يرونه في العلو، كما يُرى القمران في العلو.

---

(١) منهاج السنة ٢/ ٣١٩.

(٢) ص١٣٢.

ثالثًا: أنها رؤية من غير إحاطة، فالمؤمنون يرون ربهم يوم القيامة من غير إحاطة، كما أن الناس في الدنيا يرون الشمس والقمر من غير إحاطة.

فماذا يصنعون بهذا الحديث وغيره؟!

يزعمون أنها أخبار آحاد، ومن أصولهم الباطلة: أن أخبار الآحاد لا يُحتجُّ بها في مسائل الاعتقاد!

أو يردونها، طاعنين في بعض رواتها، مع أنهم ليسوا أهلًا أن يتكلَّموا في ذلك.

فقول الجهمية والمعتزلة قولٌ باطل مردود بالكتاب والسنة والإجماع، وإنكار الرؤية كفر؛ لأنه إنكار لأمر معلوم من دين الإسلام بالضرورة، إذ إنه جحد لما دلَّت عليه هذه النصوص المستفيضة من القرآن، ومن الحديث، ولما اتفق عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان.

وأما الأشاعرة: فيقولون: إنه يُرى لا في جهة! فلا يُرى من فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال، ولا أمام ولا خلف!

فأضحكوا عليهم العقلاء، وفتحوا بابًا للمعتزلة فاحتجوا عليهم، وكأنهم ما أثبتوا الرؤية. فقول الأشاعرة فيه تلفيق، وهذه عادتهم، فهم في باب الصفات يثبتون بعضًا من الصفات، وينفون كثيرًا منها، وفي الكلام[1] يثبتون الكلام، لكن ليس على الوجه المعقول الذي دلَّت عليه نصوص الكتاب والسنة.

---

(١) ص١٢٤.

وهكذا الرؤية إثباتهم ليس على ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، بل ولا على الوجه المعقول.

وهذا يرجع إلى أن من أصولهم الباطلة نفي علو الله على خلقه، ويقولون: إن الرؤية تحتاج إلى مقابلة.

نعم، فالله تعالى في العلو والعباد ينظرون إلى ربهم كيف شاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وتفسيره على ما أراده الله تعالى وعَلِمَه**».

هذه العبارة مضمونها التفويض، يعني: ونحن لا نعلم معاني تلك النصوص، لكن لا يصح أن يُريده المؤلف؛ لأنه أثبت الرؤية، فقال: «**بغير إحاطة ولا كيفية**»، فأثبت رؤية حقيقية، فلا يصح أن يقال: يُريد المؤلف بهذا أنَّا لا نعلم تفسير ما ورد في هذه النصوص من ذكر الرؤية؛ بل تفسيرها على ما أراد الله!

فإنَّ مراد الله من ذلك أنهم ينظرون إلى ربهم، كما دلت على ذلك السنة الصحيحة الصريحة، فما أراد الله من معانيها معلوم لنا، وما أراد الله من حقائق ذلك وكيفياته هو الذي لا نعلمه، فنحن نعلم مراد الله بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٥٨﴾ [النساء] أنه ذو سمع وبصر، هذا مرادٌ معلوم لنا، والله أراد منا أن نعلمه، فعلَّمنا إياه وعرَّفنا به، وهكذا نقول في الرؤية.

وكذلك قول الرسول ﷺ: «**إنكم سترون ربكم**»[١] مراده أن نعلم أننا نرى ربنا يوم القيامة.

(١) ص١٣٤.



والـذي يظهـر لي مـن مراد المؤلـف بالتفسير: معرفة الحقيقـة والكيفية؛ فذلـك الـذي لا نعلمـه، كمـا سيأتي[١] في الـكلام على التأويـل، فكأنه قال: وكيفيـة ذلـك على مـا أراد اللـه وعَلِمَه.



(١) ص١٦٠.

وجوب التصديق بخبر الرسول صلى الله عليه وسلم وحمله على مراده

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ، فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك مُتأوِّلين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا**».

يعني: ما جاء عن الله تعالى في كتابه هو على ما أراده وعَلِمَه، وما جاء عن النبي ﷺ وصحَّ من سنته؛ فهو كما قال، فقد قال ﷺ: «**إنكم سترون ربكم**» فسنرى ربنا كما قال، وهذا معناه التصديق، فما جاء عن النبي ﷺ من الحديث الصحيح فهو حقٌّ كما أخبر، هذا معنى قوله: «**كما قال**» فنحن نؤمن به مصدقين لخبر الله تعالى، وخبر رسوله ﷺ، وهذا بيان لوجوب الإيمان بما أخبر الله به، وما أخبر به رسوله ﷺ في هذه المسألة وغيرها.

وقوله: «**ومعناه على ما أراد**»، الكلام في هذا كالكلام فيما قبله، فقوله ﷺ: «**إنكم سترون ربكم**» ماذا أراد ﷺ؟ أراد الرؤية البصرية، ونعلم أنه أراد ذلك يقينًا، وليس المقصودُ التفويضَ ـ فنقول: الله أعلم بمراده ومراد رسوله ـ؛ بل نقول: نعم هو كما قال، ومعناه على ما أراد، ونحن نعلم المعنى الذي أراده من قوله ﷺ: «**إنكم سترون ربكم**»؛ لأنه يُخاطبنا بكلام واضح مبين مفسَّر لا إجمال فيه ولا إبهام، فلا يجوز أن

يكون المراد ستعلمون ربكم؛ لأن العباد يعلمون ربهم وهم في الدنيا قبل أن يموتوا: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمًا﴾ [طه] يعرفون ربهم أنه خالقهم، وخالق كل شيء، وأنه الله الذي لا إله غيره، فلا يجوز أن يُراد بقوله ﷺ: «**سترون ربكم**» يعني: تعلمون، وتكون الرؤية علمية؛ فإنه ﷺ قال: «**كما ترون الشمس.. كما ترون القمر..**» وهذا كلام واضح قاطع مبطل لكل التحريفات.

وكلمات الطحاوي هذه تُوهِم التفويض، لكن لا يصح أن نقول: إنه يُفوِّض هذه النصوص؛ لأن التفويض لا يجري إلا على مذهب من ينفي حقيقة الرؤية، والمصنف بريء من هذا، فإنه يثبت الرؤية.

وقوله: «**لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا**».

التأوُّل بمعنى التأويل، فلا ندخل في ذلك متأولين لتلك النصوص برأينا المحض فنؤولها على خلاف ظاهرها.

قال الإمام ابن تيمية: «إن التأويل صار مستعملًا في ثلاثة معان:

الأول: التأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين المتكلمين في الفقه وأصوله: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى احتمال مرجوح لدليل يقترن به.

الثاني: التأويل بمعنى: التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين.

الثالث: التأويل بمعنى: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام»[(١)].

(١) التدمرية ص٣٠٩ باختصار.

والمأثور من هذه المعاني هو الثاني والثالث، وأما الأول فهو اصطلاح حادث، وهو نوعٌ من التفسير، لكن الأصل أن الكلام يُحمل على ظاهره، ولا يجوز صرفه عن ظاهره إلا بدليل يجب المصير إليه، فهذه النصوص لا يجوز صرفها عن ظاهرها، بل يجب إجراؤها على ظاهرها، كالقول في سائر نصوص الصفات، وظاهرها هو إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة عيانًا بأبصارهم، ولا يجوز صرفها عن هذا الظاهر؛ لأنه ليس هناك حجةٌ صحيحة توجب صرف هذه النصوص عن ظاهرها.

وإذا قال الأصوليون: هذا مُؤوَّل، أو مُتأوَّل؛ معناه: أنه مصروف عن ظاهره إلى غيره، لكن تارة يكون بحجة صحيحة، فيكون هذا التأويل صحيحًا، وتارة يكون ذلك التأويل بغير حجةٍ صحيحة، كتأويل المبتدعة للنصوص المخالفة لأصولهم، فكل تأويلات المبتدعة للنصوص المخالفة لأصولهم من نوع التأويل الباطل، والاسم المطابق لتأويلهم هو التحريف؛ فإن صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى احتمالٍ مرجوح، أو صرفه عن ظاهره إلى غيره بغير دليل يوجب ذلك، هو من تحريف الكلم عن مواضعه.

قوله: «**ولا متوهمين بأهوائنا**».

ولا نتوهم فيها خلاف ظاهرها بدافع الهوى؛ فإن من التأويل ما لا دليل عليه غيرُ وهمٍ باعثُه الهوى؛ فإن الإنسان إذا كان له هوىً في شيء يكون في عقله تصورات واعتقادات تنبعث من هواه، وهذا هو الذي

يرمي إليه المؤلف بقوله: «**لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا**»؛ فنُحرِّف النصوص ونصرفها عن ظاهرها بموجب آراء وشبهات، بل يجب أن نُجري النصوص على ظاهرها، ونفهمها على موجب ما دل عليه اللسان العربي، وعلى فهم السلف الصالح؛ فإن أي فهم لآية أو حديث يتناقض مع فهم الصحابة، أو فهم السلف الصالح؛ فهو باطل.

وقوله: «**فإنه ما سَلِم في دينه إلا من سلَّم لله عَزَّوَجَلَّ ولرسوله ﷺ، ورد عِلْمَ ما اشتبه عليه إلى عالِمِه**».

هذا تعليل لقوله: «**لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا**»، بل نؤمن به على مراد الله، ومراد رسوله ﷺ، فإن الواجب علينا الإيمان بهذه النصوص، والتسليم لما أخبر الله به، فما عَلِمنا منه آمنا به على ما فهمنا منه، وما لم نعلمه نكل علمه إلى عالِمِه، هذا هو الواجب على المؤمن إذا وردت عليه آية من كتاب الله، أو حديث صحيح عن رسوله ﷺ، يجب عليه أن يؤمن به ولا يتوقف، فَهِمَ معناه أو لم يفهمه، فيجب أن يقابل ما أخبر الله به ورسوله ﷺ بالإيمان والإذعان.

فإنه ما سَلِم عبدٌ في دينه؛ إلا إذا انقاد لله بالتصديق وإخلاص العبادة، وانقاد للرسول ﷺ بالتصديق والمتابعة، ومن عارض النصوص بعقله فليس عابدًا لله تعالى، ولا متبعًا لرسوله ﷺ، بل متبع لهواه، قال الله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، وكل أهل الباطل ينطلقون من هذين الأصلين: الظن، أو الهوى.

فمذاهبهم مبنية على الظنون، والخَرص، و ليست مبنية على حجج وبينات، بل على شبهات واهيات، وعلى الهوى، ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾، ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ١١٦﴾ [الأنعام]، ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [القصص: ٥٠]، فإنهم قد يكونون على علم بالحق، لكن يمنعهم من اتباعه الهوى، وقد يضلون عن الحق بسبب ظنونهم، وآرائهم، وشبهاتهم، وفي كثير من الأحيان يجتمع الأمران: فيكون الباعثُ على ذلك الباطلِ الشبهةَ والهوى؛ فالذين يُحكِّمون عقولهم ـ مثلًا ـ في باب الصفات؛ كالجهمية والمعتزلة أصلهم هو تحكيم العقل الفاسد؛ لأن العقل الصحيح لا يُناقض النقل الصحيح أبدًا، لكنهم حكَّموا عقولهم الفاسدة، ولو حكَّموا العقل الصريح لكان موافقًا لما جاءت به الرسل، «فإن الرسل لا يأتون بما تُحيلُهُ العقول أبدًا، لكن قد يُخبرون بما لا تدركه العقول، أو بما تحار فيه العقول، ولا يأتون بما تقطع العقول السليمة ببطلانه»(١). فما تأتي به الرسل إما أن يكون العقل شاهدًا ومصدقًا على صدقه وحسنه، أو يكون العقل واقفًا جاهلًا، والجاهل عليه أن ينقاد و يُسلِّم.

فأخبار الرسل دائرة بين الأمرين، أما شيء يُحيله العقل فلا والله لا تأتي به الرسل؛ لأن العقل الصريح والقضايا العقلية القطعية لا تتناقض، والحق لا يتناقض، وهذه القضية الكبيرة أعني: الوفاق بين العقل

---

(١) مجموع الفتاوى ٢/ ٣١٢ و١٧/ ٤٤٤، والفرقان ص٢٤٣، ودرء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٩٧ و٧/ ٣٢٧، والصواعق المرسلة ٣/ ٨٢٩.

والنقل، ألَّف فيها الإمام العلم شيخ الإسلام ابن تيمية كتابه العظيم: «العقل والنقل» أو «درء تعارض العقل والنقل» الذي قال فيه ابن القيم:

وَاقرَأ كِتَابَ «العَقلِ وَالنَّقلِ» الذِي
مَا فِي الوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانِ(١)

يعني في بابه.



(١) الكافية الشافية ص١٩٧. وقال في طريق الهجرتين ١/ ٣٢٨: «إنه كتاب لم يطرق العالم له نظير في بابه، فإنه يهدم فيه قواعد أهل الباطل من أُسِّها، فخرت عليهم سقوفهم من فوقهم، وشيد فيه قواعد أهل السنة والحديث؛ وأحكمها، ورفع أعلامها، وقررها بمجامع الطرق التي تقرر بها الحق من العقل والنقل والفطرة والاعتبار، فجاء كتابًا لا يستغني من نصح نفسه من أهل العلم عنه».

وجوب التسليم لحكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وتقديمه على الآراء

وقوله: «**فإنه ما سَلِم في دينه إلا من سلَّم لله عَزَّوَجَلَّ ولرسوله ﷺ، وردَّ عِلْمَ ما اشتبه عليه إلى عالِمِه**».

هذا فيه تقرير وجوب التسليم لله، والانقياد لحكمه.

وحكم الله نوعان:

- حكم كوني.
- وحكم شرعي.

ويجب على العبد الرضا عن الله في تدبيره وحكمه الكوني وحكمه الشرعي، فلا يعارض حكم الله برأي ولا ذوق ولا استحسان، هذا بالنسبة للحكم والقضاء الكوني.

وأما الأمور المكونة والمقضية فهذه يجب أن يعمل فيها من حيث الاستسلام والدفع والطلب بموجب الشرع، فيُحكِّم شرع الله، فما أمره الله بفعله فَعَلَهُ، وما أمره بتَرْكه تَرَكَهُ، فيحب ما أحبه الله، ويبغض ما أبغضه الله، ويأتي ما أمره الله به، ويذر ما نهاه الله تعالى عنه، ويصبر على ما أوجب الله عليه فيه الصبر، ويدفع ما أوجب الله عليه دفعه من المكروهات.

وهذه الأعمال من طلب أو دفع للمقدرات تجري فيها الأحكام التكليفية: الواجب والمحرم والمكروه والمستحب والمباح.

فلا بد من التسليم لحكم الله؛ بالرضا بحكمه وتدبيره، وأنه حكيم عليم، وذلك بعدم الاعتراض عليه في قضائه الكوني وقضائه الشرعي.

وجهلة الصوفية وغلاتهم يرون أن من التسليم للقدر الاستسلام لكل ما يجري على الإنسان، بحيث لا يطلب خلاف ما يجري عليه، ولا يدفع شيئًا من المكروه، حتى يقول قائلهم: إن العارف لا حظَّ له! أو إنه يصير كالميت بين يدي الغاسل!

قال الإمام ابن تيمية: «فهذا إنما يمدح منه سقوط إرادته التي لم يؤمر بها، وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه»(١). وهذا كلام باطل، ولا يمكن تحقيقه في الواقع أبدًا.

فقوله: «**ما سلِم في دينه إلا من سلَّم لله** عَزَّوَجَلَّ **ولرسوله** ﷺ»، يظهر من السياق أنه يريد التسليم لشرع الله في المسائل العلمية الاعتقادية، وفي المسائل العملية.

فإن الدين يتضمن قسمين: اعتقادات، وأعمال. قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣]، فالهدى هو: العلم النافع، ودين الحق: العمل الصالح، قال تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِى حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، ﴿وَلَا يُشۡرِكُ فِى حُكۡمِهِۦٓ

---

(١) التدمرية ص٥٨٨.

أَحَدًا ﴿٢٦﴾ ﴾ [الكهف]، قال تعالى في تحكيم الرسول: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء]. فلا بد من التسليم لحكم رسول الله ﷺ، وقبوله بانشراح صدر، وطِيب نفس، فإنه لا يتحقق الإيمان كاملًا إلا بهذه الشروط مع الإيمان به، وأن ما جاء به حق من عند الله، وأن ما حكم به في كل مسائل الدين هو الحق والعدل والصواب، فإنه ﷺ إنما يحكم بشرع الله وحكمه، ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وقد خرج عن هذا السبيلِ المبتدعةُ على اختلاف بدعهم، فلم يقنعوا بما جاء به الرسول ﷺ، فالمعطلة يرون أن كل ما في القرآن والسنة من صفات الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ ليس المراد منها ظاهرها، وأهل التفويض يرون أنها لا معنى لها، وهذا خروج عن تحكيم الرسول ﷺ، وعن الرضا بحكمه، والتسليم له، فعندهم أن الحق في معرفة الله، وفيما يجوز عليه وما لا يجوز عليه؛ هو ما عرفوه بعقولهم، ومضمون هذا الكلام أن الرسول ﷺ لم يبين للناس ما يجب أن يعتقدوه في ربهم، فترك هذا العلم العظيم الذي هو أهم العلوم وأجل المطالب بلا بيان.

وقد فنَّد شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة «العقيدة الحموية»[١] هذا التصور الساقط الباطل، وذكر وجوهًا من دلالات العقل على بطلان هذا القول، فكيف يبين الرسول ﷺ كل صغير وكبير للناس حتى آداب قضاء

(١) ص١٩٥.

الحاجة، ثم لا يبين ما يجب على العباد أن يعتقدوه في ربهم؟! هذا من أبطل الباطل.

ومن الوجوه التي ذكر: «إن كان ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون هو الاعتقاد الواجب، وهم مع ذلك أحيلوا في معرفته على مجرد عقولهم، وأن يدفعوا بما اقتضى قياس عقولهم ما دل عليه الكتاب والسنة نصًّا أو ظاهرًا؛ لقد كان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير؛ بل كان وجود الكتاب والسنة ضررًا محضًا في أصل الدين»[(١)]؛ لأنهم يقولون: إن نصوص الأسماء والصفات ظاهرها التشبيه، ثم يلجؤون للتخلص من ذلك إما بالتفويض فيقولون: هذه نصوص الله أعلم بمراده منها، فنحن لا نفهمها وليس علينا أن نتدبرها، بل علينا أن نتلوها ألفاظًا، والأكثرون منهم يسلكون طريق التأويل، وهو تفسير النصوص بمعانٍ بعيدة مخالفة لظاهرها، ولما دلت عليه سائر النصوص الأخرى الموضحة لها، فكل الآيات والأحاديث الواردة - مثلًا - في اليدين مؤولة عندهم بخلاف ظاهرها، فيجعلون ذلك كله من قبيل المجاز والتخييل، وهذا كله ضد التسليم للرسول ﷺ، فحكَّموا عقولهم، ولم يُحكِّموا النبي ﷺ؛ فضلوا ضلالًا بعيدًا، وهذا ما يتضمنه قول المؤلف: «**فإنه ما سَلِم في دينه إلا من سلَّم لله** عَزَّوَجَلَّ **ولرسوله** ﷺ، **وردَّ عِلم ما اشتبه عليه إلى عالِمِه**»، وهذا هو الواجب، فما خفي على الإنسان فهمه وأشكل عليه؛ فعليه أن يقول: الله أعلم، والله تعالى علَّم نبيه ﷺ وعلمنا ذلك بقوله: ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾[الكهف:٢٢]، ﴿قُلِ

---

(١) ص ٢٣٥.

﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟﴾ [الكهف: ٢٦]، ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، فالواجب على المكلف فيما لم يعلم أن يفوض علم ذلك إلى الله.

وقوله: «**وردَّ عِلم ما اشتبه عليه إلى عالِمِه**»، فهناك أمور استأثر الله بعلمها، كحقائق ما أخبر الله سبحانه عن نفسه من أسمائه وصفاته، وحقائق اليوم الآخر، فهذا كله مما يخفى على العباد ولا يمكنهم معرفته؛ فالواجب في هذا هو التفويض، ورد علم ذلك إلى الله.

أما معاني النصوص؛ فالأصل أنها يمكن فهمها كلها، فما أخبر الله به عن نفسه، وما أخبر به عن اليوم الآخر هذه لا بد أن تكون معلومة لنا من جهة معانيها، لكن قد يخفى بعضها على بعض الناس في بعض الأحوال، فهنا قبل أن يعرف المراد، يرد ما اشتبه عليه؛ فيقول: الله أعلم به، ثم هذا لا يمنع التدبر والبحث لمعرفة المراد، ولهذا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في القاعدة الخامسة من «العقيدة التدمرية»(١): «إنا نعلم ما أخبرنا به من وجه دون وجه».

وقوله: «**وردَّ عِلم ما اشتبه عليه إلى عالِمِه**»، هذا أدب رفيع، وهو مقتضى علم العبد بربه وعلمه بنفسه، فلا يتجاوز حده فيدعي علم ما لا علم له به، ولا يتكلف في البحث عما لا سبيل إلى معرفته، فما علمه قال به واعتقده وآمن به، وما خفي عليه رد علمه إلى عالمه.

---

(١) ص٢٩٦.



وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام**».

هذا تعبير فيه شيء من التشبيه والاستعارة على طريقة أهل البيان، فقوله: «**لا يثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم**»، فيصور المؤلفُ الإسلامَ كأن له قدمًا يقوم عليها، والتسليمَ بأنه مركب ثابت إذا اعتمد الإنسان عليه استقر وأمن من السقوط والاضطراب.

فلا يستقر إسلام العبد، ولا تحصل له الطمأنينة إلا إذا ثبتت تلك القدم على ظهر التسليم.

والاستسلام، والتسليم معناهما متقارب، قال تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [لقمان: ٢٢].

الإسلام: الاستسلام والانقياد، وهذا يقتضي عدم المنازعة؛ لأن من ينازع لم يَسلَم، وهذا الكلام يؤكد قولَه السابق: «**فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عَزَّوَجَلَّ ولرسوله ﷺ**».

والتسليم أصل مهم، فإذا أصَّلت أصل الدين: الإيمان بالله ورسوله وكتابه، والإيمان بالله يتضمن أنه تعالى هو الإله الحق الذي لا يستحق العبادة سواه، وأنه تعالى رب كل شيء ومليكه، وأنه سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ موصوف بالكمال منزه عن النقص، فلا ظلم ولا عبث في خلقه وشرعه وقدره؛ بل هو تعالى حكيم في ذلك كله، إذا حققت هذا؛ فكل ما يرد عليك عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ فلا بد أن يقوم على التسليم؛ لأن المعارضة والمنازعة ما تجيء إلا من ضعف الإيمان بعدل الرب، ومن ضعف الإيمان بحكمة الرب.

وكل ما يعارض الحق فهو باطل؛ لكن تارة تكون المعارضة وقحة صريحة، كما يفعل الكفرة أو الذين قد تزلزل إيمانهم، أو كاد أن يزول، فهؤلاء يتكلمون بالمعارضات في شرع الله وقدره، وأحيانًا لا يتكلم بها لكن تكون في النفس.

والمسلم يجب عليه أن يدفع كل المعارضات التي تخطر بباله، أو يسمعها على ألسن الشياطين، أو ألسن الجاهلين، يدفع ذلك بالإيمان بأن الله تعالى حكم عدل، حكيم عليم.

وهذا لا يقتضي أن الشرع مخالف للعقل؛ بل العقل الصريح لا يناقض النقل الصحيح؛ لكن العقل مع النقل له طاقة وله حدود، فلا يمكن لعقل الإنسان أن يدرك ويحيط بكل شيء؛ بل له حدود يقف عندها؛ لأن الإنسان ناقص، فلا يمكن أن تجيب على كل سؤال، أو يجاب عليه، فلا بد من أن تقول: الله أعلم، الله حكيم عليم.

فإذا سلم الإنسان استراح كثيرًا وأراح، وما يرد عليك من المعارضات:

- إما أن تدفعه بالبينات والحجج الكاشفة لزيف تلك الشبهات الواردة.

- وإن لم يتهيأ ذلك لقلة العلم فادفعه بهذا الأصل وقل: آمنت بالله ورسوله، فإن الشيطان يلقي الوساوس في النفوس.

والرسول ﷺ ما ترك شيئًا يقرب أمته إلى الجنة، ويبعدهم من النار إلا دلهم عليه، ولا ترك أمرًا يحتاجون إليه في دينهم إلا بيَّنه، وقد قال



ﷺ: «**يأتي الشيطانُ أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينتَهِ**»[(١)].

وفي لفظ آخر: «**فليقل: آمنت بالله ورسله**»[(٢)]

فهل بعد هذا الوسواس وسواس؟!

فإن ورد عليك فادفعه بسرعة بالعلاج النبوي: فقاطع الوسواس، ولا تسترسل معه، واترك التفكير، وقل: أعوذ بالله من الشيطان، آمنت بالله ورسله؛ فإنك إذا تفكرت فيه زاد وطمع الشيطان فيك؛ لأنه وجد عندك قابلية للوسواس.

وانظر إلى إيمان الصحابي الذي وجد مثل هذا، فجاء مذعورًا يتذمر، ويقول: يا رسول الله، إني أحدث نفسي بالشيء ما لو أخر من السماء أحب إلي من أن أتكلم به. فقال النبي ﷺ: «**الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة**»[(٣)]

وقال في حديث آخر: «**ذاك صريح الإيمان**»[(٤)]

والمراد كراهة هذا الوسواس، وبغضه، والخوف منه، وهذا نابع من الإيمان، فبقدر إيمان العبد وقوته يكون موقفه من تلك الأفكار والوساوس.

---

(١) رواه البخاري (٣٢٧٦)، ومسلم (١٣٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) عند مسلم في الموضع السابق.

(٣) رواه أحمد ١/ ٢٣٥ ـ واللفظ له ـ، وأبو داود (٥١١٢)، وصححه ابن حبان (١٤٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) رواه مسلم (١٣٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا كله يرجع إلى التسليم، فأي شبهة أو فكر أو خاطر أو قول يعارض الحق فهو باطل، وهذا المبدأ عصمة للمسلم من كثير من الشرور والشبهات والضلالات.

فالتسليم لله ولرسوله ﷺ مُعتصَم للمسلم أمام كل باطل وكل مجادل، فلا يُعطِ لعقله الحرية التي تسمى حرية العقل، وليست حرية للعقل؛ بل عبودية للشيطان، وخروج عن عبودية الله، فليكن هذا الأصل على بالك، فكل ما يخالف الحق الذي جاء عن الله تعالى ورسوله ﷺ؛ فهو باطل من الوهلة الأولى، وليس بلازم أن يكون الإنسان عنده القدرة على تزييف الشبهة، المهم أن الحق عنده ثابت، فما يُدَّعى أن هذا يعارضه فهو مردود مدفوع، فاعتصِمْ بالحق واثبُتْ عليه واطرح كل ما خالفه.

وأحببتُ أن أؤكد على هذا؛ فإنه ينفع المسلم ويُريح باله عند ورود الشبهات على قلبه[1]، فقد انفتح على الناس أبواب شر في هذا العصر ممثلة في وسائل الإعلام، وفي الشبكة العنكبوتية، فهي وسائل عظيمة الأثر في الخير والشر؛ ولكن أكثر ما تستعمل في الشر؛ لأن أكثر الناس على غير هدى، فكُن على حذر مما يطرح في هذه الوسائل، فقد أصبح الناس في فتنة مدلهمة، فكلٌّ يستطيع أن يتكلم بما يريد، الملحد والمبتدع والذي ينتسب للسنة، فإن من المنتسبين للسنة من تسربت إليه أفكار وتوجهات فيحملها ويحمل لواءها، فيصير ـ والعياذ بالله ـ داعي فتنة، سواء مما يتعلق بالاعتقادات أو بالسلوكيات.

(١) الإيمان الكبير ص٢٨٢، ومفتاح دار السعادة ١/ ١٤٠.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«فمن رام عِلمَ ما حُظِر عنه عِلمُه، ولم يقنع بالتسليم فهمُه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان»**.

هذا بيان لأثر عدم التسليم. **«من رام»** يعني: طلب، **«ما حُظِر عنه عِلمُه»** يعني: حُجب عنه ومُنع من عِلمِه، **«ولم يقنع بالتسليم»** فهو كثير الاعتراض والسؤال، فيقول: ـ مثلًا ـ لِمَ خلق الله الحشرات؟ لِمَ خلق الله هذه المؤذيات؟ لِمَ خلق الله الناس هذا دميم، وهذا قصير؟ لِمَ أضل من أضل من الخلق؟ لم أغنى هذا وأفقر هذا؟ في تساؤلات عن حِكَم الله في تقديراته. ففي نفسه اعتراضات!

ومن الأشياء التي تجري على بعض الألسن ـ وهي نابعة من عدم التسليم ـ: «فلان والله ما يستحق أن يبتلى بهذه الأمراض والأوجاع والمصائب أو يبتلى بالفقر»، هذا اعتراض على تدبير أحكم الحاكمين.

وقوله: **«فمن رام عِلمَ ما حُظِر عنه عِلمُه، ولم يقنع بالتسليم»** فيريد أن يفهم كل شيء، وهذا لا يمكن؛ لأن عقل الإنسان له حد، فلا يمكن أن يعرف أسرار الوجود، وتفاصيل حِكَم الله في أقداره، وإن لم يسلم لله؛ **«حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان»** هذه هي النتيجة، **«حجبه مرامه»**، أي: منعه طلبه وتكلُّفه معرفةَ ما هو محجوب عنه، عن خالص التوحيد وصحيح الإيمان، فالتكلف وطلب ما لا سبيل إلى معرفته ينافي تحقيق التوحيد، فتحقيق التوحيد يقتضي التسليم؛ لأن التسليم والاستسلام لله هو موجب التوحيد والإيمان

الصحيح والمعرفة الحقة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء]، ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [البقرة]، ومما يأمر به الشيطانُ أن يقول الإنسان على الله ما لا يعلم.



سوء عاقبة من لم يسلم لخبر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم

وقوله: «**فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسوسًا تائهًا، شاكًّا زائغًا**».

من «**لم يقنع بالتسليم فهمه حجبه مرامه...**» فيبقى متذبذبًا مترددًا، كحال المنافق: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ بين المؤمنين والكفار ﴿لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء: ١٤٣]، فبسبب عدم التسليم والانقياد لما جاء به الرسول ﷺ يبقى مترددًا.

وقوله: «**فيتذبذب بين الكفر والإيمان**»، إما أنه يقع في الكفر الأعظم فِعلًا فيصير مرتدًّا ثم يرجع، وهذا يحصل تارة ظاهرًا، كما قال الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا﴾ [النساء: ١٣٧]، ويحصل تارة داخل القلب فقط، فلا يتبين أمره.

وقد يرجع إلى الإيمان، وقد لا يرجع ـ والعياذ بالله ـ، وقد يتردد وتكون عنده حالة من الحرج والضيق فيما جاء وحَكَم به الرسول ﷺ، ولهذا قال سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾ [النساء: ٦٥].

وقوله: «**والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار**»، هذه الكلمات متقاربة، فالكفر يكون بالتكذيب والإنكار، والإيمان يكون بالتصديق

والإقرار، فهذا تنويع في التعبير، وإن كانت الألفاظ مختلفة المعاني لكنها متلازمة.

وقوله: «**موسوسًا تائهًا**».

فيبقى متذبذبًا بين هذه الأضداد «**موسوسًا تائهًا**»، فالوساوس التي يلقيها الوسواس الخناس تجعله في حيرة، فما يخطر بالبال من شبهات وأفكار تعارض الحق كلها من إلقاء الشيطان، فهو مسلط على الإنسان، والإنسان مبتلى بالشيطان، وهو عدو خفي، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أقدره على أن يوسوس للإنسان.

والقلب بين حالتين: بين لَمَّةِ[(١)] الملك، ولَـمَّةِ الشيطان؛ فلمة الملك لقلب المؤمن المسلم، أما الكافر فقد أحاط الشيطان به، وليس للملك فيه لمة، «**فلمة الملك إيعاد بالخير وتصديق بالحق، ولمة الشيطان إيعاد بالشر وتكذيب بالحق**»[(٢)]، فالشيطان يوسوس، فيبقى هذا المتكلِّف الذي لم يوفق للتسليم متذبذبًا موسوسًا، فقلبه مع هذه الوساوس فتجعله في تردد، كما قال سبحانه في المنافقين: ﴿فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [التوبة]، فهو يتقلب، فتارة يكون مؤمنًا، وتارة كافرًا، وتارة حائرًا.

---

(١) اللَّمَّةُ: الهَمَّةُ والخَطْرَة تقع في القلب...، فما كان من خطرات الخير فهو من الملك، وما كان من خطرات الشر فهو من الشيطان. النهاية في غريب الحديث ٤/ ٢٧٣.

(٢) رواه الترمذي (٢٩٨٨)، والبزار (٢٠٢٧)، والنسائي في الكبرى (١١٠٥١)، وابن حبان (٩٩٧) من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ورجح الأئمة وقفه، انظر: علل الترمذي الكبير (٦٥٤)، والعلل لابن أبي حاتم (٢٢٢٤)، ومصادر التخريج.

وقوله: «**شاكًّا زائغًا**»، أي: مترددًا تائهًا، زائغًا منحرفًا، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ﴾ [الصف: ٥]، ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ نَّظَرَ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ هَلۡ يَرَىٰكُم مِّنۡ أَحَدٖ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَفۡقَهُونَ ١٢٧﴾ [التوبة]. فهذه آثار عدم التسليم، وعكس ذلك من كان مُسَلِّمًا لله عَزَّوَجَلَّ، ولرسوله ﷺ، قد قام دينه على التسليم، فأصبح ثابت القلب ليس عنده تردد ولا تذبذب، ولا حيرة ولا قلق، بل يسير على صراط واضح مستقيم، يمشي بنور من الله، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤۡتِكُمۡ كِفۡلَيۡنِ مِن رَّحۡمَتِهِۦ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ نُورٗا تَمۡشُونَ بِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨]، فالمؤمن الصحيح التوحيد يمشي في هذه الحياة بنور الحق، فيعرف مواقع أقدامه، والطريق الذي يسير عليه، ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، لكن هذا المتذبذب لا يدري أين طريق النجاة، فهو متذبذب متردد بين التصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، فهو في حيرة دائمة؛ لأن الشك والحيرة عذاب، أما المؤمن فقلبه في نعيم، وكلامنا هذا في من ينتمي للإسلام، أما الكافر فهو غارق في بحر الضلال والكفر، فليس عنده تفكير، وتردد بين حق وباطل، وإقرار وإنكار، وإيمان وكفر؛ بل عنده كفر خالص وإنكار دائم تام؛ لكن هذا الذي ينتمي للدين، ويدَّعي الإيمان، ولكنه لم يكن مستقيمًا مُسَلِّمًا مستسلمًا، فهذا الذي يحصل له ما يحصل من الاضطراب والقلق، فإما أن يعصمه الله ويُثبِّته ويُوفِّقه؛ فيثبت على الإيمان وينجو من هذه الوساوس والشكوك، وإما أن يقوى في قلبه سلطان الباطل؛ فيصير إلى الكفر دائمًا ولا يكون عنده تردد.

وقوله: «**لا مؤمنًا مُصدِّقًا، ولا جاحدًا مُكذبًا. ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم، أو تأوَّلها بفهم، إذ كان تأويل الرؤية ـ وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ـ بترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين**».

هذا كأنه كلام معترض من قوله: «**لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه...**»، واسترسل في هذه الكلمات في التأكيد والحث على التسليم والاستسلام والتحذير من ضد ذلك، وبيان الآثار المترتبة على عدم التسليم والاستسلام، فكل هذا الكلام معترض في ثنايا كلامه في تقرير رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، وبَيَّن أن من أثبت الرؤية على خلاف ظاهر النصوص، أو تخيل كيفيتها بوهم، أو تأولها بفهم، كما صنع المعطلة نفاة الرؤية، فلا يصح إيمانه برؤية المؤمنين لربهم.

وقوله: «**إذ كان تأويل الرؤية ـ وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ـ بترك التأويل ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين**».

فالصراط المستقيم والمنهج القويم: بترك التأويل الذي معناه: صرف الكلام عن ظاهره إلى غيره، أو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى احتمال مرجوح.

فتأويل الرؤية يعني: تفسيرها، وتفسير كل معنى يضاف إلى الرب من صفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يكون بترك التفسير، ومثل هذه العبارة تُوهِم ـ أيضًا ـ التفويضَ، كقول السلف: «أمروها كما جاءت بلا كيف»، فتفسيرها

بترك تفسيرها، وهذا لا يقصده السلف، فإنه قد علم أن أهل السنة يثبتون حقيقة الرؤية، وأنها رؤية بصرية، ويصرحون بذلك، ويثبتون لله الصفات بالمعاني المعقولة المفهومة من النصوص، فإذا جاءت مثل هذه العبارات فلا بد أن نفهمها على وجهها الصحيح، «أمروها كما جاءت» أي: أجروها على ظاهرها، مثبتين لما دلت على ثبوته، بلا بحث عن الكيفية، ولا تحديد لِكُنْهِ تلك الصفات، وليس المقصود: أمروها ألفاظًا من غير فهم للمعنى! فهذا باطل؛ لأن مقتضاه أنَّا ما أثبتنا شيئًا.

فتفسيرها أن نجريها على ظاهرها بعدم صرفها عن ظاهرها، بترك التأويل في اصطلاح المتأخرين، ونجد في كلام بعض الأئمة نحو هذه الكلمة: الواجب في هذه النصوص عدم تأويلها، أو إجراؤها على ظاهرها بترك التأويل.

وتركُ التأويل ليس تركَ التفسير مطلقًا، فيكون خبر الله كلامًا لا يُفهَم معناه؛ لأن الكلام الذي لا يفهم معناه لا فائدة منه، تعالى الله عما يقول الجاهلون والظالمون علوًّا كبيرًا.

المقصود: أن عبارة الطحاوي من جنس عبارات بعض السلف التي تُوهِم أنه يقرر التفويض وليس كذلك، إذ كيف يقول: «**الرؤية حق لأهل الجنة**»، إذا كانت الرؤية لا تُفسَّر ولا تُفهَم، فلا معنى لقوله: «**حقٌّ**».

فمن يقول: إن الله خاطب عباده بما لا يفهم منه شيء لا يجوز أن يتكلم في النصوص بأنها تدل على كذا، أو لا تدل على كذا، كما أوضح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في آخر القاعدة الخامسة من «الرسالة

التدمرية»، حيث قال: «وهؤلاء» يعني: أهل التفويض «قد يظنون أنا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد، أو بما لا معنى له، أو بما لا يفهم منه شيء، وهذا مع أنه باطل فهو متناقض» إلى آخره[١].



(١) التدمرية ص٣٨٣.

مذهب أهل السنة في إثبات الصفات وسط بين المعطلة والمشبهة

وقوله: «**ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه زلَّ ولم يُصبِ التنزيه**».

الناس في باب الأسماء والصفات ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: المعطلة نفاة الأسماء والصفات: الجهمية ورأسهم الجهم بن صفوان ومن تبعه، والمعتزلة ومن وافقهم.

والطائفة الثانية: المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه.

فهما طائفتان متقابلتان على طرفي نقيض، فالمعطلة يزعمون أنهم بنفيهم للصفات يقصدون تنزيه الله عن مشابهة المخلوقات، فأظهروا الباطل بصورة من الحق، فأفرطوا في التنزيه، وتجاوزوا الحدود حتى وقعوا في الإلحاد والضلال البعيد.

والمشبهة أثبتوا لله الصفات لكنهم شبَّهوه بخلقه، ويقول قائلهم: له سمع كسمعنا وبصر كبصرنا، فأفرطوا في الإثبات حتى شبهوا الله بخلقه.

وكلتا الطائفتين زائغتان عن الصراط المستقيم.

والطائفة الثالثة: أهل الصراط المستقيم ـ أهل السنة والجماعة ـ الذين آمنوا بكل ما أخبر الله به عن نفسه، وأخبر به عنه رسوله ﷺ، فهم يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، فمذهبهم بريء من التحريف

والتعطيل، والتكييف والتمثيل، ولهذا قال نعيم بن حماد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك الأثر الجليل: «من شبَّه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه»[(١)]، فليس إثبات الصفات من التشبيه في شيء؛ بل إثبات الصفات هو التوحيد.

وقوله: «**ومن لم يتوق**»، أي: يجتنب ويحذر، «**النفي**»، أي: نفي الأسماء والصفات، وهو التعطيل، «**والتشبيه**»، من لم يجتنب ويحذر هذين المذهبين الباطلين؛ «**زل**» زلت قدمه عن الصراط المستقيم، «**ولم يصب التنزيه**»؛ فالمعطلة زعموا أنهم يُنزِّهون الله، وما نزَّهوا الله؛ بل تنقَّصوه تعالى أعظم تنقُّص، والمشبهة الذين قالوا: إن الله له سمع كسمعنا، هؤلاء وإن كان مذهبهم باطلًا؛ فإنهم خير من المعطلة النفاة، ولهذا قال بعض أهل العلم: «إن المعطل يعبد عدمًا، والمشبه يعبد صنمًا»[(٢)]؛ لأن نفي الأسماء والصفات يستلزم نفي الذات، فكلهم مبطلون؛ لكن الذي يعبد موجودًا أعقل من الذي يعبد معدومًا.

وقوله: «**فإن ربنا جَلَّ وَعَلَا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية**».

المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتحرى السجع؛ لأنه يروق للسامع، فهو من جنس الشعر، «**فإن ربنا جَلَّ وَعَلَا موصوف بصفات الوحدانية**»، هذه الكلمات

(١) تقدم في ص١٢٩.
(٢) مجموع الفتاوى ٥/ ٢٦١.

فيها تنويع في التعبير، وتحسينات لفظية مترادفة تقريبًا، والوحدانية نسبة للواحد بزيادة «نون».

وقوله: «**منعوت بنعوت الفردانية**»، نسبة للفرد، «**ليس في معناه أحد من البرية**»، ليس له مِثْلٌ من خلقه، فالجمل الثلاث مدلولها واحد، وتتضمن أمرين:

- إثبات أنه الواحد.

- ونفي الشريك والمثيل عنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فهو الواحد الذي لا نظير له، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾.

واسم «الواحد» ثابت لله تعالى في القرآن، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ۝٦٥﴾ [ص]، وهو الأحد، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾.



الواجب في الألفاظ المحدثة في صفاته تعالى

وقوله: «**وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات**».

كلمة «**تعالى**»: تفيد التنزيه، وجاءت في القرآن في مواضع: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، ﴿تَعَالَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٦٣﴾ [النمل]، وهي من جنس ﴿سُبْحَانَهُ﴾ [البقرة:١١٦] و﴿تَبَارَكَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فكلها ألفاظ تفيد التنزيه.

«**تعالى**»: تنزه وتقدس.

وهذه الألفاظ التي استعملها الإمام الطحاوي ـ عفا الله عنا وعنه ـ لم ترد في كتاب ولا سنة، فليس في شيء من النصوص هذا النوع من النفي، فليته لم يأت بهذه العبارات التي هي من جنس عبارات أهل البدع؛ فإنهم يأتون بألفاظ محدثة ومجملة، والقاعدة في الألفاظ المحدثة المجملة: التوقف عن الحكم على قائلها أو عليها إلا بعد الاستفصال؛ فإن أراد منها حقًّا؛ قبلنا ما أراد، وإن أراد باطلًا؛ رددنا الباطل، وإن أراد حقًّا وباطلًا؛ وقفنا اللفظ، وقبلنا الحق، ورددنا الباطل[1].

---

(١) التدمرية ص٢٤٣، ومجموع الفتاوى ٣/ ٣٤٧ و٥/ ٣٠٥ و١٢/ ١١٤، ومنهاج السنة ٢/ ٢١٧ و٥٥٤، ودرء تعارض العقل والنقل ١/ ٧٦ و٢٣٨.

وهذا الموقف هو موقف العدل والإنصاف، فإن الموافقة على مثل ذلك تؤدي إلى الوقوع في الباطل وموافقة المبطل، والمبادرة بالرد تؤدي إلى رد الحق؛ لأن المتكلم بذلك قد يريد حقًّا، فكان في التوقف والاستفصال مخرجٌ من التورط برد الحق، أو الموافقة على الباطل، هذه قاعدة مقررة معروفة، وهي منهج من مناهج الجدل والمناظرة.

ونأتي لهذه الكلمات: «**تعالى عن الحدود**»، هذا لفظ مجمل، والحد يطلق ويراد به تحديد الماهية، مثل الحد عند المناطقة، أي: التعريف الذي يتضمن تحديد كنه الشيء وماهيته؛ فإن أريد هذا فهو ممتنع، إذ لا سبيل إلى تحديد الرب تعالى وذكر حقيقته، فتعالى عن أن يحده الحادون، وأن يصلوا إلى معرفة كنهه وحقيقته، قال شيخ الإسلام: «أهل العقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكيفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكيفوها»[1]، فهذا المعنى حق، تعالى الله عن أن يدرك أحد حقيقة ذاته أو حقيقة صفاته.

ويأتي لفظ «**الحد**» ويراد به أنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ليس ساريًا في العالم حالًّا في المخلوقات؛ بل هو فوق سماواته، وهذا المعنى جاء عن الإمام ابن المبارك، لما قيل له: بماذا نعرف ربنا؟ قال: «بأنه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه. قيل: بحد؟ قال: بحد»[2].

---

(١) التدمرية ص٢١٤.

(٢) نقض عثمان بن سعيد ص٥٧ والرد على الجهمية ص٤٨، والسنة لعبد الله بن أحمد ١/ ١٧٤، والإبانة ٣/ ١٥٨، وانظر: بيان تلبيس الجهمية ٣/ ٤٢.

وقولـه: «**والغايات**»: الغاية تطلق ويراد بها النهاية، وتطلق ويراد بها المقصود من الفعل، أي: الحكمة منه، فإذا أريد أن الله تعالى منزه عن أن تكون له حكم في أفعاله؛ فهذا باطل؛ لأن الله له الحكمة البالغة في خلقه وفي شرعه، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التدمرية»[١]: «والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته - وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة - تدل على حكمته البالغة».

ومن العلل والحكم ما علمناه بالنص عليه في الكتاب أو السنة، ومنها ما يُهتدى إليه بالتدبُّر والتفكر، ومنها ما طوى الله علمه عن عباده؛ فالعباد لا يحيطون بحكمته تعالى[٢].

وكذلك إذا أريد بنفي الغايات: نفي أن يكون الله في السماء فوق العرش؛ وأنه في كل مكان، كقول الجهمية الحلولية.

فنفي الغايات من النفي المحدث لمعانٍ أو ألفاظ مجملة.

وقوله: «**والأركان والأعضاء والأدوات**»: لا حول ولا قوة إلا بالله! عفا الله عن المؤلف وغفر الله لنا وله! ماذا يريد بالأركان والأعضاء والأدوات؟! لقد كان في غنى عن هذا الكلام، أين الآية أو الحديث الذي فيه هذه الألفاظ؟

---

(١) ص١٥٣.

(٢) وانظر: ص٩٣.

والأركان: الجوانب، والأعضاء التي في الإنسان والحيوان هي أجزاؤه التي يمكن أن تتبعض والمخلوق يتبعض، فالإنسان يتجزأ، وأجزاؤه يقال لها: أعضاء؛ لأنه يمكن انفصالها.

فنفي الأعضاء بمعنى: أنه تعالى منزه عن التجزؤ، حقٌّ، فالله منزه عن التجزؤ، فهو تعالى أحد صمد؛ لكن هذا التعبير المحدَث يمكن أن يفهم منه المبطل نفي بعض الصفات؛ لأن قوله: «**والأعضاء**» يحتمل نفي بعض الصفات الذاتية كالوجه والعينين واليدين، فيقول المبطل: هذه أعضاء، فننفي الأعضاء، وهذا باطل، ونرجو أن المؤلف لم يرد هذا، وإنما أراد نفي ما تحصل به مماثلة المخلوق للخالق، لا سيما أنه قال: «**موصوف بصفات الوحدانية منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية**»، فهو في مقام تنزيه الله عن مماثلة المخلوقات.

وقوله: «**لا تحويه الجهات الست**».

الجهات الست: فوق وتحت، وأمام وخلف، ويمين وشمال. والمبدعات: المخلوقات.

وهذه ـ أيضًا ـ من الألفاظ المجملة؛ فنفي الجهة عن الله لفظ مجمل مبتدع، ليس في كتاب الله تعالى ولا سنته ﷺ؛ أن الله ليس في جهة؛ بل النصوص مصرحة بأنه تعالى فوق: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، فهو سبحانه في العلو، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، والعرش فوق المخلوقات، والله فوق العرش.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقًا، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش، أو نفس السماوات. وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم»[١].

فإذا أُريد بالجهة ما وراء العالم فالنافي للجهة مبطل، إذ ليس وراء العالم شيء مخلوق؛ بل وليس وراء العالم شيء موجود إلا الله تعالى.

وإذا أريد بالجهة شيء مخلوق، مثل أن يراد بالجهة نفس السماء أو العرش، وأن الرب سبحانه حال في ذلك؛ فالنافي لهذا مُحِق والمثبت له مُبطِل.

فإذا أريد بكلمة «**الجهات**» أشياء موجودة مخلوقة؛ فالله منزه من أن يحيط به شيء من المخلوقات؛ بل هو تعالى أعظم وأكبر من أن يحيط به شيء من المخلوقات؛ لأنه تعالى العظيم الذي لا أعظم منه فهو الذي ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهو الذي ﴿يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعًا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، لا يحيط به شيء من الجهات؛ لكنه في العلو فوق جميع المخلوقات، بائن من خلقه، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في المخلوقات شيء من ذاته.

---

(١) التدمرية ص٢٤٤، وانظر: منهاج السنة ٢/ ٣٢١ و٥٥٨ و٦٤٨، وبيان تلبيس الجهمية ٣/ ٣٠٥، ودرء تعارض العقل والنقل ٥/ ٥٨ و٧/ ١٥.



وقد وقف الشارح ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الموضع[١]، وتكلم على هذه الألفاظ كلامًا حسنًا، فجزاه الله خيرًا على ما فعل، وقد أحسن كثيرًا بهذا الشرح، الذي لزم فيه منهج أهل السنة.



(١) ص٢٦٠.

مذهب أهل السنة والجماعة في الإسراء والمعراج

وقوله: «**والمعراج حقٌّ، وقد أُسري بالنبي ﷺ، وعُرج بشخصه في اليقظة إلى السماء، ثم إلى حيث شاء الله من العلا، وأكرمه الله بما شاء، وأوحى إليه ما أوحى، ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ۝١١﴾ [النجم]، فصلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى**».

الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المؤلَّف المختصر في مسائل الاعتقاد لم يلتزم بالتنسيق بين المسائل، وضم كل نوع إلى ما يناسبه؛ بل نوَّع؛ فتارة يذكر المسائل المتعلقة بالتوحيد وبأسماء الله وصفاته، والمسائل التي تخص الرسول ﷺ، ومسائل أخرى كثيرة تتصل بالقدر، والملائكة...، فتجده يتنقَّل؛ فمثلًا: قال هنا: «**والمعراج حق، وقد أسري بالنبي** ﷺ» فالإسراء والمعراج مما يتصل بخصائص نبينا ﷺ، فَصَلَه المؤلف عما تقدم من كلامه[1] في رسالة نبينا محمد ﷺ، وما ذكره من بعض خصائصه.

وأصل كلمة «مِعْرَاج» في اللغة: آلة العروج[2]، والعروج: الصعود، فتقول: عرج إلى السطح وإلى الجبل وإلى السماء، أي: صعد، قال تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾ [المعارج: ٤] وفي الحديث: «**ثم يعرج**

(١) ص٩٨.

(٢) في القاموس ص٢٥٣: المِعْراجُ: السُلَّم والمَصْعَد.

الذين باتوا فيكم»[١]، وليس المراد هو إثبات الآلة أو الوسيلة التي عرج بها النبي ﷺ؛ بل إثبات عروج النبي ﷺ إلى السماوات، وإلى حيث شاء الله من العلا، فكأن المصنف يقول: وعروج نبينا ﷺ إلى ما شاء الله حق؛ لكن صار لفظ «المِعراج» عَلَمًا على هذا الأمر.

وقد أشار الله إلى العروج بالنبي ﷺ في القرآن في سورة النجم: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ١١ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ١٢ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ١٤﴾ [النجم]، وقد ثبت في الصحيح: أنه ﷺ حينئذٍ رأى جبريل على صورته التي خُلِق عليها له ستمائة جناح[٢].

والمراد بالإسراء هو: الذهاب بالنبي ﷺ ليلًا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى في بيت المقدس، قال الله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: ١].

وقد جاء ذِكرُ صفات المِعْراج في أحاديث؛ لكن الغالب أنها ليست من الأحاديث المعتمدة، لكن الإسراء بالنبي ﷺ، والعروج به إلى السماوات هذا أمر معلوم، ومُجمَع عليه بين أهل السنة، ودلت عليه الأحاديث الصحاح المتواترة[٣].

وقد اختلف الناس في حقيقة الإسراء والمعراج ـ مع الاتفاق على ثبوتهما ـ على أي وجه وقع؟

(١) رواه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) البخاري (٤٨٥٦)، ومسلم (١٧٤) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) نظم المتناثر ص٢١٩، وانظر: تفسير ابن كثير ٥/ ٦ فقد ساق روايات كثيرة جدًّا.

والحقُّ أنه قد أُسري بالنبي ﷺ بروحه وبدنه، وعُرج به إلى حيث شاء الله من العلا يقظة لا منامًا، ولهذا نص المؤلف على ذلك بقوله: «**وقد أسري بالنبي ﷺ، وعُرج بشخصه في اليقظة**»، وهذا هو الذي يدل عليه ظاهر الأدلة، قال تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١] والعبد اسم للروح والبدن.

وتصدير هذه الآية بالتسبيح دال على عظم الأمر، والإسراء كان بروحه وبدنه يقظة لا منامًا؛ فإن الذهاب والانتقال في النوم أمر ليس بمستغرب ولا مستنكر، فهو يحدث لسائر الناس.

ومما يؤكد هذه الحقيقة ما جاء في الحديث الصحيح أن الرسول ﷺ لما أخبر قريشًا استعظموا ذلك وكذبوه، وسألوه عن أشياء من بيت المقدس، قال النبي ﷺ: «**فكُرِبت كربةً ما كُرِبت مثلَه قطُّ، فرفعه الله لي أَنظر إليه ما يسألوني عن شيء إلَّا أنبأتهم به**»(١)، فهذا كله يؤكد أن الإسراء كان بروحه وبدنه يقظة لا منامًا.

وكذلك العروج به إلى ما شاء الله من العلا كان بشخصه ﷺ يقظة لا منامًا، فهذا هو الأمر الخارق العظيم أن يقطع هذه المسافات ويعود في ليلة.

وفي حديث الإسراء والمعراج أمور كثيرة، منها أن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ صعد به واستفتح له السماء، ثم فُتح له، فلقي الأنبياء: آدم وعيسى ويحيى ويوسف وإدريس وهارون وموسى وإبراهيم عليهم الصلاة والسلام،

---

(١) رواه مسلم (١٧٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعند كل سماء يستفتح، فكل سماء لها أبواب وحُرَّاس من ملائكة الله، وكل ذلك من الغيب، لا نتصوره ولا ندرك حقائقه، فيستفتح جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فيقول له الملك الموكل بباب السماء: من؟ فيقول: جبريل. فيقول: ومن معك؟ فيقول: محمد ﷺ. فيقول: وهل أرسل إليه؟ فيقول: نعم، فيقول: مرحبًا، ولَنِعم المجيء جاء، عند كل سماء يتجاوزها حتى بلغ سدرة المنتهى، وفرض الله عليه الصلوات الخمس[(١)].

وقال بعضهم: إنه كان منامًا! واحتجوا برواية شريك بن عبد الله ابن أبي نمر: «واستيقظ وهو في المسجد الحرام»[(٢)] وردَّ ذلك المحققون وقالوا: إن هذا وهم من شريك، وقد وهم في هذا الحديث في مواضع عدة[(٣)].

والقول بأن الإسراء والمعراج كان منامًا قول باطل ليس بشيء، فلو قال الرسول ﷺ لقريش: إني رأيت في المنام، لم يكذبوه؛ لأنه أمر عادي يحصل لآحاد الناس.

ونُسب إلى عائشة ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[(٤)] أن الإسراء والمعراج كان بروحه ﷺ دون جسده. وهو رأي عندي غير مقبول، ويَرِدُ عليه ما يَرِد على القول بأنه كان منامًا، فإذا كان جسده باقيًا عندهم فلا يكون بينه

---

(١) حديث الإسراء روي في الصحيحين في مواضع من رواية عدد من الصحابة منها: البخاري (٣٢٠٧) ومسلم (١٦٤) من حديث مالك بن صعصعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) البخاري (٧٥١٧) من روايته عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) انظر: صحيح مسلم (١٦٢)، وزاد المعاد ٣/ ٤٢، وتفسير ابن كثير ٥/ ٧، وفتح الباري ١٣/ ٤٨٥.
(٤) ذكره الطبري في تفسيره ١٤/ ٤٤٥ ونقضه، وانظر: زاد المعاد ٣/ ٤٠.

وبين رؤيا المنام كبير فرق، وما معنى أن يأتيه جبريل بالبراق، ويحمله عليه ويسير به، ويصلي بالأنبياء؟

فهذا القول فيه نظر، وهو خلاف ظاهر الأدلة.

ومن اختار هذه الأقوال من العلماء أراد أن يوفق بين الروايات فيقول: إن الإسراء كان مرة يقظة ومرة منامًا، ومرة في مكة ومرة في المدينة!

وهذا وهَّنه العلامة ابن القيم، وقال: «هذه طريقة ضعفاء الظاهرية من أرباب النقل الذين إذا رأوا في القصة لفظة تخالف سياق بعض الروايات جعلوه مرة أخرى، فكلما اختلفت عليهم الروايات عددوا الوقائع! والصواب الذي عليه أئمة النقل: أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة بعد البعثة، ويا عجبًا لهؤلاء الذين زعموا أنه مرارًا، كيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة تفرض عليه الصلاة خمسين ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمسًا، ثم يقول: أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي، ثم يعيدها في المرة الثانية إلى خمسين ثم يحطها عشرًا عشرًا»(١).

فالصواب: أن الإسراء والمعراج حدث مرة واحدة والنبي ﷺ في مكة قبل الهجرة، وفُرضت عليه الصلوات الخمس، وقد اتفق أهل العلم: أن

(١) زاد المعاد ٣/ ٤٢.

الصلوات الخمس قد فرضت عليه وهو في مكة قبل الهجرة، والمشهور أن ذلك قبل الهجرة بثلاث سنوات، وقيل: بأقل، وقيل: بأكثر[(١)].

وفي قصة الإسراء والمعراج الدلالة على عظم شأن الصلاة حيث فرضت على النبي ﷺ بلا واسطة، وفرضت عليه وهو في أعلى المقامات فوق السماوات.

وفي قصة الإسراء والمعراج دلالة على علو الله تعالى على خلقه، فإنه عُرج به إلى ربه، كما قال تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، فالملائكة والأرواح تعرج إلى الله؛ لأنه في العلو.

وفيها إثبات صفة الكلام لله تعالى، وتكليمه لنبينا محمد ﷺ بلا واسطة.

وفي ذلك فضيلة لنبينا ﷺ حيث أكرمه الله ورفعه على سائر النبيين والمرسلين، حتى تجاوز كل الأنبياء، حتى إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لقيه في السماء السابعة وتجاوز إلى مكان فوق ذلك يسمع فيه صريف الأقلام[(٢)].

سبحان الله مع هذه الأبعاد العظيمة يتم هذا في ليلة، هذا أمر خارق، ولا تقل: كيف؟

والآن أتَى الله للناس بشيء ما كان يخطر ببالهم، هذا الصوت الآن في أقصى الدنيا، يقول لك: السلام عليكم، فتقول: وعليكم السلام،

---

(١) التمهيد ٨/ ٤٨.
(٢) رواه البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣) من حديث ابن عباس وأبي حَبَّة الأنصاري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

فتسمعه وترد عليه، والذين يصعدون في المراكب الفضائية أيضًا مع البعد العظيم الذي تنتهي إليه تلك المراكب، يتكلمون مع من يكلمهم في الأرض، ويصل الصوت في نفس الوقت، فهذا مثال أصغر للحدث العظيم حدث الإسراء والمعراج، سبحان الله! هذه أمثلة وآيات لعلها تدخل في عموم: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣].

وأي أمر تستعظمُه مما أخبرت به الرسل فرُدَّه إلى كمال القدرة يَسْهُلْ أمره عليك جدًّا، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ [البقرة]، ومتى استبعد الإنسانُ شيئًا من ذلك، فذلك لنقص إيمانه بكمال قدرة الرب تعالى وتقدس، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾﴾ [فاطر].



إثبات حوض نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

وقوله: «**والحوض الذي أكرمه الله تعالى به ـ غِياثًا لأمته ـ حقٌّ**».

تواترت السنة عن النبي ﷺ في الخبر عن حوضه[(١)]، وقال النبي ﷺ للأنصار: «**إنكم ستلقون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض**»[(٢)]، وأخبر عن ورود أمته عليه وهو على حوضه، وقال ﷺ: «**إني فَرَطُكم على الحوض** ـ أي: سابقكم ـ **وإنه سَيَرِدُ عليَّ أقوام من أمتي فيذادون عن حوضي فأقول: إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك؛ فأقول سحقًا سحقًا لمن غَيَّر بعدي**»[(٣)]، فيجب الإيمان بما دلت عليه الأخبار من حوضه ﷺ، وأن طوله شهر وعرضه شهر[(٤)]، وآنيته عدد نجوم السماء، وماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل[(٥)].

---

(١) قطف الأزهار المتناثرة ص٢٩٧، ونظم المتناثر ص٢٤٨، وانظر: السنة لابن أبي عاصم ٣٠٧-٣٤٦، والبداية والنهاية لابن كثير ١٩/ ٤٢٣-٤٦٦؛ فقد أطال في سرد أحاديث الحوض.

(٢) رواه البخاري (٤٣٣٠)، ومسلم (١٠٦١) من حديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه البخاري (٦٥٨٣ و٦٥٨٤)، ومسلم (٢٢٩٠ و٢٢٩١) من حديث سهل بن سعد وأبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٤) رواه البخاري (٦٥٧٩) مسلم (٢٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) رواه البخاري (٦٥٧٩)، ومسلم (٢٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومسلم (٢٤٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ و(٢٣٠٠) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، و(٢٣٠١) من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والحوض في عرصات القيامة، قبل دخول الجنة، يرد عليه المستمسكون بسنته ﷺ، فمن شرب منه لم يظمأ بعدها أبدًا[١]؛ لأنه يصير إلى الجنة، وعنده أنهارها: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ۝١١٩﴾ [طه]، فليس فيها ظمأ ولا جوع؛ لأن كل مطالب النفوس موجودة فيها، ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [محمد: ١٥]، ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، في آيات كثيرة.

ومما جاء في أحاديث الحوض أنه: «**يشخب فيه ميزابان من الجنة**»[٢]، ميزابان يصبان فيه ـ الله أعلم بقدرهما وصفتهما ـ من نهر الكوثر الذي أعطاه الله محمدًا ﷺ وأكرمه به، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر]، والمعتمد في تفسيره: أنه نهر في الجنة أكرمه الله به، ففي حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**أتدرون ما الكوثر؟**» فقلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «**فإنه نهر وعدنيه ربي عَزَّ وَجَلَّ عليه خير كثير، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة آنيته عدد النجوم**»[٣].

---

(١) نفس تخريج حديث سهل وأبي سعيد السابق.

(٢) رواه مسلم (٢٣٠٠) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، و(٢٣٠١) عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه مسلم (٤٠٠).

فيجب الإيمان بما دلت عليه هذه الأخبار، وأهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك، ولهذا قال الطحاوي: «**والحوض الذي أكرمه الله تعالى به - غِياثًا لأمته - حقٌّ**».

وورد في حديث رواه الترمذي أن النبي ﷺ قال: «**إن لكل نبي حوضًا**»[(١)]؛ ولكن أعظمها حوض نبينا ﷺ؛ لأن المؤمنين من أمته ﷺ هم أضعاف أضعاف المؤمنين من سائر الأمم، فكثرة أتباعه ﷺ والمؤمنين به يقتضي أن يكون حوضه أعظم الموارد.

وتكلم بعض العلماء في شأن ترتيب الحوض مع بعض أمور القيامة، هل يكون قبل الميزان أو بعده؟ وهل هو قبل الصراط أو بعده؟

والشارح ابن أبي العز[(٢)] نقل عن القرطبي[(٣)]: أنه قبل الميزان، وعلل هذا بأن الناس يبعثون من قبورهم عطاشًا، فيقدم قبل الميزان والصراط.

وهذا لا يكفي دليلًا، وما الدليل على أن المؤمنين الذين هم أهل الورود يبعثون عطاشًا؟!

فهذه المسألة يجب الإمساك عن الكلام فيها، فلا نقول: قبل ولا بعد، فالله أعلم، هذه أمور غيبية، ولا يجزم بشيء منها إلا بحجة وبرهان.

---

(١) الترمذي (٢٤٤٣)، وقال: حديث غريب، وقد روى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا، ولم يذكر فيه عن سمرة، وهو أصح، وانظر: فتح الباري ١١/ ٤٦٧، والسلسلة الصحيحة (١٥٨٩).

(٢) ص٢٨٢.

(٣) التذكرة ٢/ ٧٠٢.

وأما كونه قبل الصراط أو بعد الصراط فهذا فيه تأمُّل، و استدل من قال: إنه قبل الصراط: بأنه ثبت أنه يَرِد عليه من يُذاد عنه ممن استوجب العذاب، وهؤلاء لا يجاوزون الصراط.

واختار ابن القيم: بعد أن حكى القولين أنه لا يمتنع أن يكون قبل الصراط وبعده، فإن طوله شهر وعرضه شهر، فإذا كان بهذا الطول والسعة، فما الذي يحيل امتداده إلى ما وراء الصراط، فيردونه قبل وبعد[1].

والأمر محتَمل. والله أعلم.



(١) زاد المعاد ٣/ ٦٨٣.

إثبات شفاعته صلى الله عليه وسلم لأمته، وذكر الشفاعة الخاصة به

وقوله: «**والشفاعة التي ادخرها لهم حقٌّ، كما رُوي في الأخبار**».

أي: الشفاعة التي ادخرها النبي ﷺ لأمته يوم القيامة، كما صح بذلك الحديث فقد قال ﷺ: «**لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجَّل كل نبي دعوته، وإني اختبأتُ دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة ـ إن شاء الله ـ من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا**»[١]، فهذه الشفاعة في أهل الكبائر، وهي إحدى شفاعات نبينا ﷺ؛ فإن له ﷺ عدة شفاعات:

أولها وأعظمها: شفاعته في أهل الموقف أن يقضى بينهم، وهي المقام المحمود الذي خصه الله به في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [الإسراء]، وجاء في الحديث في الدعاء بعد الأذان: «**من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلةَ والفضيلةَ، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدتَه، حَلَّت له شفاعتي يوم القيامة**»[٢].

وقد تواترت الأحاديث[٣] في ذكر استشفاع الناس بآدم وأولي العزم من الرسل أن يشفعوا لهم عند الله أن يريحهم مما هم فيه من الكرب والشدة وأهوال الموقف.

---

(١) رواه البخاري (٦٣٠٤)، مسلم (١٩٩) ـ واللفظ له ـ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٦١٤) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) قطف الأزهار المتناثرة ص٣٠٣، ونظم المتناثر ص٢٤٥.

وهـذه الشـفاعة لا ينكرهـا أحـد مـن أهـل البـدع؛ لأنهـا لا تناقـض شـيئًا مـن أصولهـم.

والثانيـة: شـفاعته ﷺ في أهـل الجنة أن يدخلوا الجنـة، فبعدما يجوزون الصـراط يوقفـون على قنطـرة بيـن الجنـة والنـار فـإذا هُذِّبـوا ونُقُّـوا أُذِن لهـم بدخـول الجنـة[١]، ثـم إنهـم لا يدخلون إلا بشـفاعته ﷺ[٢].

وهاتان الشـفاعتان خاصتان به ﷺ.

والثالثة: شفاعته ﷺ فيمن دخل النار من عصاة الموحدين أن يخرج منها، وهذا جاء صريحًا في الأحاديث، وأنه ﷺ يشفع أربع مرات، وفي كل مرة: يسجد ﷺ لربه ويدعو ويستشفع فيقال له: «**ارفع رأسك، وقل تسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع. ثم أشفع؛ فيَحُدُّ لي حدًّا فأخرجهم من النار**»[٣].

وتواترت الأحاديث[٤] بأنه يخرج من النار بهذه الشفاعات من قال: لا إله إلا الله، وفي قلبه مثقال خردلة، أو شعيرة، أو بُرَّة أو ذرة من إيمان، وأنهم يخرجون من النار وقد صاروا حُمَمًا ـ أي: مثل الفحم ـ فيُلْقَون في نهر بأفواه الجنة يقال له: نهر الحياة، فَيَنْبُتُون كما تنبت الحِبَّة في حميل السيل[٥].

---

(١) رواه البخاري (٢٤٤٠) من حديث أبي سعيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٢) رواه مسلم (١٩٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ومعناه (١٩٦) من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٣) رواه البخاري (٦٥٦٥)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٤) انظر الحاشية (٣) ص١٨٣.
(٥) رواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. والحِبَّة بالكسر: بزور البقول وحب الرياحين، وقيل: نبت صغير ينبت في الحشيش. النهاية ١/ ٣٢٦.

وهذه الشفاعة في أهل التوحيد لا تختص بالرسول ﷺ لكن له من ذلك النصيب الأكبر والأعظم، فمن يخرج بشفاعته ﷺ أكثر ممن يخرج بشفاعة غيره، وإلا فإنه «**تشفع الملائكة، ويشفع النبيون، ويشفع المؤمنون**» كل يشفع حسب ما يُحَدُّ له، فإنه لا أحد يشفع عنده إلا بإذنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وهذه الشفاعة تنكرها الخوارج والمعتزلة[١]؛ لأنها تناقض مذهبهم في تخليد أهل الكبائر في النار، فهم يقولون: إن أهل الكبائر مخلدون في النار، ويستحيل أن يخرجوا منها، واستدلوا بمثل قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ۝٤٨﴾ [المدثر]، ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ۝١٨﴾ [غافر].

والشفاعة في إخراج عصاة الموحدين هي التي أشار إليها المؤلف؛ لأنها هي محل النزاع بين أهل السنة والخوارج والمعتزلة.

والرابعة: شفاعته ﷺ في تخفيف العذاب عن عمه أبي طالب، فقد سأله عمه العباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فقال: يا رسول الله هل نفعت أبا طالب بشيء فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «**نعم، هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**»[٢].

فأبو طالب بشفاعته ﷺ صار من أهون أهل النار عذابًا.

وبهذه يُعلم أن الشفاعة التي تذكر لها الشروط هي الشفاعة في خروج أهل التوحيد من النار، وهي متوقفة على شرطين:

---

(١) مجموع الفتاوى ١/ ١١٦، واقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٣٥٩.
(٢) رواه البخاري (٦٢٠٨)، ومسلم (٢٠٩).

إِذْن الله للشافع، ورضاه عن المشفوع له، وذلك بأن يكون من أهل التوحيد، قال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ٢٦﴾ [النجم]، ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ ٢٨﴾ [الأنبياء]، فلا يَرِد على ذلك شفاعة النبي ﷺ في أبي طالب؛ فإنها ليست شفاعة في خروجه من النار، بل هي شفاعة في تخفيف العذاب عنه.



إثبات الميثاق الذي أخذه الله على بني آدم

وقوله: «**والميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته حقٌّ**».

الميثاق: عهدٌ مؤكَّد، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٨١]، ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ١٢].

الميثاق: العهد الذي أخذه الله على آدم وذريته يوم استخرجهم من ظهره مثل الذر، ثم استنطقهم فقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[الأعراف: ١٧٢]، وهذا الميثاق استُدِل له بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف] الآيات، واستُدِل له بأحاديث عديدة جاءت في المسند والسنن[1]، وفيها: أن الله تعالى مسح ظهر آدم واستخرج ذريته أمثال الذر، وفي بعضها: أن الله استنطقهم ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ فقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾.

---

(١) أحمد ١/ ٤٤، وأبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، والنسائي في الكبرى (١١١٩٠) وابن حبان (٦١٦٦) والحاكم ١/ ٢٧ من حديث عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ورواه أحمد ١/ ٢٧٢، والنسائي في الكبرى (١١١٩١) والحاكم ١/ ٢٧ من حديث ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

والأحاديث التي فيها استخراج ذرية آدم من ظهره كثيرة[(١)]، وبعضها يشهد لبعض؛ لكن الرواية التي فيها أنه استنطقهم وأشهدهم على أنفسهم فيها مقال لأهل الحديث؛ فمنهم من لا يثبت هذه الرواية كما ذكر الشارح ابن أبي العز[(٢)]، وأصح ما ورد في شأن الميثاق الحديث الذي في الصحيحين عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «**إن الله يقول لأهون أهل النار عذابًا: لو أن لك ما في الأرض من شيء كنت تفتدي به؟ قال: نعم، قال: فقد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم: أن لا تشرك بي، فأبيت إلا الشرك**»[(٣)].

الشاهد: «**قد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم: أن لا تشرك بي، فأبيت إلا الشرك**»، هذا أصح ما استدل به على الميثاق الأول.

ومن الناس من لا يُثبِت هذا الميثاق، ويقول: هذا الميثاق لا يذكره أحد من الناس، وليس فيه حجة على أحد.

والجواب عن هذا: نعم ليس حجة وحده، ولا يستوجب من خالفه بمجرده العذاب، إنما يستوجب العذاب من جاءته الرسل، وبلَغَتْه دعوة الحق.

وأما الآية ففيها نزاع، هل هي في الميثاق الأول الذي أخذه الله على آدم وذريته يوم استخرجهم من ظهره؟

---

(١) انظرها وبعض الكلام عليها في: الروح ص٢٤٥ وتفسير ابن كثير ٣/ ٥٠١، والدر المنثور ٣/ ٥٩٨، وانظر: السلسلة الصحيحة (١٦٢٣).

(٢) ص٣١٠.

(٣) البخاري (٣٣٣٤)، ومسلم (٢٨٠٥).

في ذلك رأيان:

أكثر المفسرين على أنها في هذا الشأن.

ومنهم من يرى أنها في معنى آخر، وأن المراد منها ميثاق الفطرة التي فطر الله عليها عباده.

ورجح ذلك ابن القيم بوجوه(١)، منها:

أن الله تعالى قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ ولم يقل: من آدم.

وقال تعالى: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ ولم يقل: من ظهره.

وقال تعالى: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ ولم يقل: ذريته.

والمراد استخراجهم جيلًا بعد جيل، من ظهور آبائهم، ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ بما نصبه من الأدلة على ربوبيته سبحانه وإلهيته، وفطر عباده على وحدانيته، وقال النبي ﷺ: «**ما من مولود إلا يولد على الفطرة**»(٢).

فالآية في ميثاق الفطرة، ومع ذلك هذا الميثاق لم يجعله الله بمجرده هو الحجة على العباد، نعم هو من جملة الحجج؛ لكن الحجة الكبرى هي: إرسال الرسل، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء]، وقال سبحانه: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، فبالرسل قطع الله المعذرة، وقال النبي ﷺ: «**لا أحد أحب إليه العذر من الله، ومن أجل**

---

(١) الروح ص٢٦٠، وانظر: درء التعارض ٨/ ٤٨٢.
(٢) رواه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ذلك بعث المبشرين والمنذرين»[1]، فالحجةُ القاطعةُ لحجةِ العباد على ربهم هي: إرسال الرسل، وما هذه المواثيق، وهذه الآيات إلا من حجج الرسل عليهم، ولهذا يحتج الرسل على أممهم فيما أنكروه بما أقروا به، فيحتجون عليهم بإقرارهم بربوبيته تعالى، وأنه خالقهم وخالق السماوات والأرض، يحتجون عليهم بهذا الإقرار على وجوب عبادته تعالى وحده دون ما سواه، ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

ومما تقدم يتبين أن ما ذكر الله هو موجب الدليل، كما في حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في الصحيحين[2]، وكما دلت عليه الشواهد من الأحاديث الأخرى، فالميثاق الأول حق، ولكن ليس هو الحجة القاطعة للمعذرة على المكلفين، وإنما هو مما يَحْتَجُّ به الرسل على أممهم، وذلك بتذكيرهم إياه وإخبارهم به.



(١) رواه البخاري (٧٤١٦)، ومسلم (١٤٩٩) من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٢) تقدم تخريجه في ص١٨٨.

وجوب الإيمان بالقدر بمراتبه الأربع

وقوله: «**وقد عَلِمَ الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يُزاد في ذلك العدد، ولا يُنقَص منه، وكذلك أفعالهم فيما عِلَم منهم أن يفعلوه، وكلٌّ ميسر لما خُلِق له، والأعمال بالخواتيم، والسعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله**».

الأصل السادس من أصول الإيمان: الإيمان بالقدر. والإيمان بالقدر يشمل أربعة أصول، وهي التي تسمى مراتب الإيمان بالقدر:

المرتبة الأولى: الإيمان بعلم الله السابق: وهو الإيمان بأن الله علم بعلمه القديم كل ما يكون، فعَلِمَ العباد وأعمالهم وأحوالهم وطاعاتهم ومعاصيهم بعلمه القديم الأزلي الذي لم يحدث بعد أن لم يكن؛ فإنه تعالى لم يزل عالمًا بما سيكون.

المرتبة الثانية: الإيمان بكتابة المقادير: وهو الإيمان بأن الله قدَّر مقادير الخلق، وكتب ذلك على وفق ما عَلِم قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، كما في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عند مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض**»[1]، والآيات الدالة على هاتين المرتبتين

---

(١) تقدم في ص٨٢.

كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: ١١].

المرتبة الثالثة: الإيمان بعموم مشيئة الله: وهو أنه لا خروج لشيء عن مشيئة الله، فكل ما يجري في الوجود فهو بمشيئة الله، فكل حركة وسكون، وكل تغير بوجود أو عدم أو زيادة أو نقص على أي وجه كل ذلك بمشيئة الله، قال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج]، ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾﴾ [إبراهيم]، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩].

والمرتبة الرابعة: الإيمان بعموم خلقه، ومعناه: أن الله خالق كل شيء، فكل موجود فهو مخلوق لله، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

هذه أربع مراتب لا بد أن تكون مستقرة في ذهن المسلم. والمؤلف ذكر عبارات كثيرة تتعلق بتقرير الإيمان بالقدر في حدود هذه المراتب المذكورة؛ لكنه نوَّع العبارات وذكر جزئيات وتفصيلات، وفرَّق الكلام في القدر، فقد تقدم[١] قوله: «**خلق الخلق بعِلمه، وقدر لهم أقدارًا، وضرب لهم آجالًا، ولم يَخْفَ عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعَلِم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم**»، وذكر المشيئة[٢] وأن «**كل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم**»، وهنا ذكر أيضًا

(١) ص٧٨.
(٢) ص٨٩.

بعض التفصيلات في إطار مراتب القدر المتقدمة، فقال: «**وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يُزاد في ذلك العدد ولا يُنقَص منه**»؛ لأنه إذا زاد أو نقص لزم منه تغير علم الله، وأن الله لم يعلم ما سيكون، لا، بل قد فُرِغ من الأمر، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار**» الحديث[1].

وهذا المعنى الذي ذكره مستمد من النصوص، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ۝٧٥﴾ [الأنفال]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝٢٨﴾ [التوبة]، فوَصْفه تعالى بالعلم التام يقتضي أنه سبحانه يعلم ما سيكون تمامًا من كل الوجوه، يعلم من يدخل الجنة وعددهم ومنازلهم ومراتبهم بعِلم مفصل، وليس عِلمًا إجماليًّا.

وقوله: «**فلا يُزاد في ذلك العدد ولا يُنقَص منه**».

بل العِدَّة قد انقضت، فعدة البشر قد سبق علم الله وكتابه بها من آدم إلى آخر من يخلقه الله من هذا الجنس البشري.

وقوله: «**وكذلك أفعالهم فيما عَلِم منهم أن يفعلوه**».

وكذلك علم أفعالهم: طاعاتهم ومعاصيهم وما ليس بطاعة ولا معصية، قد أحصاه، ﴿وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا ۝٢٨﴾ [الجن].

وقوله: «**وكلٌّ ميسر لما خلق له**».

لما أخبر الرسول ﷺ بأنه «**ما من نفس إلا وقد علم مكانها من الجنة ومكانها من النار**»، قال رجل: أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟ فقال:

(١) رواه البخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«**اعملوا؛ فكلٌّ ميسر، أما أهل السعادة، فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة، فييسرون لعمل أهل الشقاوة**»(١)، وسئل النبي ﷺ: أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه أشيء قضي عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: «**لا؛ بل شيء قضي عليهم ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله** عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ [الشمس](٢)»، ومعنى ذلك أن الله تعالى يُجري الأمور على وفق ما سبق به علمه وكتابه، فيُيسر للعبد طريقه ويجعله مهيئًا سالكًا وهو يسلكه باختياره ومشيئتِه، ولكنْ مشيئتُه واختياره محكومان بمشيئة الرب، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير]، فإذا أطاع العبد ربه فبتوفيقٍ وتيسيرٍ منه تعالى لعبده، وإذا فعل العبد المعصية فبعدم ذلك التوفيق، وعدمُ هذا التوفيق هو تيسيرٌ لذلك العمل.

وهناك سؤال يجري على ألسن بعض الناس يقولون: الإنسان مسير أم مخير؟

وهذا من الألفاظ التي لم ترد في النصوص فلا بد فيها من التفصيل، فمن أراد أنه «مخير» بمعنى أنه له مشيئة واختيار؛ فنعم، وإن أراد أنه مخير أنه يتصرف بمحض مشيئته خارجًا عن مشيئة الله وقدرته فهذا باطل، فلا خروج لأحد عن قدرة الله ومشيئته، وكذلك «مسير»؛ فإن

---

(١) تقدم في ص١٩٣.
(٢) رواه مسلم (٢٦٥٠) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أراد بمسير أنه في جميع أموره يتحرك بتدبير الله وتقديره ومشيئته فنعم، وإن أراد أنه مسير لا اختيار له ولا مشيئة؛ بل هو مجبور؛ فهذا باطل[(١)].

وقوله: «**والأعمال بالخواتيم**».

أي: أن المعتبر في مصير العبد هو ما يختم له به، فقد يعيش الإنسان عمرًا طويلًا وهو في أعمال الكفر والضلال والعصيان، ثم يدركه ما سبق به الكتاب، فيؤمن ويموت، فيُختَم له بالإيمان والعمل الصالح، كحادثة سحرة فرعون أمضوا حياتهم كلها في عبادة فرعون، وعمل السحر، ولما رأوا الآيات أشرق الإيمان في قلوبهم، ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ۝٤٦ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٤٧ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۝٤٨﴾ [الشعراء]، وقوله تعالى حكاية عن قول فرعون لهم: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ۝٧١ قَالُواْ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه]، تحولوا من الكفر الذي هو من أغلظ الكفر إلى هذه المرتبة من الإيمان، فصاروا إلى كرامة الله، فختم لهم بذلك العمل. وشواهد هذا كثيرة.

وكم من كافر يسلم ثم ينضم إلى صف المسلمين فيقاتِل ويُقتَل ولم يعمل قبلها شيئًا؛ لكنه آمن بالله ورسوله إيمانًا صادقًا، وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، يقاتل هذا في سبيل الله فيُقتَل، ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد**»[(٢)]، وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه في الصحيحين: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: «**إن أحدكم يُجمع خلقه**

---

(١) انظر ص٤٨٨.

(٢) رواه البخاري (٢٨٢٦)، ومسلم (١٨٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك، فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد. قال: فوالله الذي لا إله غيره، إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»(١)، فالعبرة بالخواتيم، ماذا ينفع من كان دأبه الإحسان إذا تحول وتغير وانقلب من الإحسان إلى العدوان، فبعد أن كان محسنًا مصلحًا صار ظالمًا مفسدًا، فمن كان مؤمنًا مدة طويلة، ثم صار كافرًا، فكفره يحبط ما قبله.

ولهذا من أهم ما يجب أن يهتم به المسلم أمر الخاتمة، فيسأل ربه الثبات أولًا؛ لأن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، ومن دعاء النبي ﷺ: «**يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك**»(٢)، وهذا يتضمن سؤال حسن الخاتمة، والله تعالى يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران:]، أي: استقيموا على الإسلام حتى يأتيكم الموت وأنتم على ذلك، ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ٩٩﴾ [الحجر]. ومن دعاء الصالحين: سؤال الوفاة على الإسلام، كما قال السحرة بعد التوبة: ﴿رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَتَوَفَّنَا مُسۡلِمِينَ ١٢٦﴾ [الأعراف]، ويوسف عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ

(١) تقدم تخريجه في ص٨٣.

(٢) رواه أحمد ٣/ ١١٢، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٨٤)، والترمذي (٢١٤٠) ـ وقال: حسن ـ، وصححه الحاكم ١/ ٥٢٦، والضياء في «المختارة» ٦/ ٢١١ من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ وروي من حديث غيره من الصحابة.

يقول: ﴿تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ١٠١﴾ [يوسف]، وهذا كله من سؤال الله حسن الخاتمة.

وقوله: «**والسعيد من سَعِد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله**».

السعيد هو الذي يفوز بمطلوبه ومحبوبه، وينجو من مرهوبه ومكروهه، وهو من يظفر بالكرامة ويفوز بالنعيم المقيم، والشقي ضده، وهو الذي يفوته المطلوب والمحبوب، ويبوء بالمكروه والمرهوب، هو الذي يصير إلى عذاب الله الأليم المهين قال تعالى: ﴿فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ ١٠٥ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ وَشَهِيقٌ ١٠٦ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٧ ۞وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ ١٠٨﴾ [هود].

فالسعادة والشقاوة مقضيان ومُقَدَّران، وفي الحديث الذي تقدم ذكره[١]: «**أن الملك يؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وشقي أو سعيد**»، وهذا لا يعني أن الإنسان يصير شقيًّا بدون أسباب الشقاوة، ويصير سعيدًا بدون أسباب السعادة، لا؛ بل للشقاوة أسباب، وللسعادة أسباب، فالسعادة سببها توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، وطاعته وطاعة رسله، هذه أسس السعادة؛ إيمان وتقوى، وعمل صالح، ولا تكون السعادة بدون ذلك أبدًا، كما قال النبي ﷺ: «**إنه لن يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة**»[٢]،

(١) تقدم تخريجه في ص٨٣.

(٢) رواه أحمد ١/ ٧٩، والترمذي (٣٠٩٢) ـ وقال: حسن صحيح ـ، والحاكم ٤/ ١٧٨ وصححه.

فالسعادة موقوفة على أسبابها والشقاوة موقوفة على أسبابها، فالشقاوة سببها الكفر والعصيان والشرك والظلم والفسق والعدوان، فلا يدخل النار أحد إلا بالأسباب الموجبة لدخولها، ولا يدخل الجنة أحد إلا بالأسباب المقتضية لدخولها، والكل قد سبق به علم الله وقضاؤه وكتابه، فلا بد من استحضار هذه الحقائق، فالشقاوة لا تكون بلا سبب، فمن سبق قضاء الله في شقاوته فلا بد أن تقوم به أسباب الشقوة، ومن سبق قضاء الله بسعادته؛ فلا بد أن تقوم به أسباب السعادة.

ومقام الكلام في القدر من المقامات العظيمة التي تموج فيها الأفكار والأقوال موجًا؛ ولكن المُعتصَم الذي به النجاة من الزلل في هذه المسالك وهذه المتاهات التي ضل فيها أكثر الخلق، هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فإذا أشكل عليك أمر ولم تدركه بعقلك الناقص القاصر؛ فاعتصِمْ بالله وبكتابه، وحسبُك.

وهذا الأصل العظيم مع ما يذكر فيه من تفاصيل بعض المسائل يقوم على المراتب الأربعة المتقدمة، ولا بد مع الإيمان بالقدر من الإيمان بالشرع والإيمان بحكمة الرب، فهذه ثلاثة أصول لا بد من التحقق بها، وتقدم أن المؤلف ذكر الأصلين: الإيمان بالشرع والقدر بعدما ذكر بعض الجوانب في القدر قال: «**ولم يخفَ عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم، وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته**»[١].



---

(١) ص٨٧.

عجز الخلق عن معرفة حِكَمِ وأسرار القدر

وقوله: «**وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يَطَّلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل**».

قدر الله وقضاؤه الشامل النافذ له حِكَمٌ و أسرار لا سبيل للخلق إلى معرفتها، فإن الخلق لا يحيطون به تعالى علمًا، لا بذاته ولا صفاته ولا أفعاله ولا بحكمته في خلقه وأمره، وما دام أن الله تعالى قد استأثر بذلك؛ فلا تطلب ما لا سبيل إلى معرفته، فالله قد استأثر بعلم كيفية صفاته فلا تطلب معرفة ذلك، ولا تسأل: كيف استوى؟ وكيف يغضب؟ وكيف ينزل؟ كل ذلك غير معقول لنا، ولا يمكن لعقولنا أن تصل إليه، كذلك أمر القدر، فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى قد استأثر بعلم أسرار القدر، وحِكَمه في أقداره على التفصيل.

فالأشياء التي نبهت عليها النصوص قد تُدرَك بالتدبر؛ لكن تأمَّلْ في خلق الله، هذا يجعله غنيًّا وهذا فقيرًا وهذا بين ذلك، وهذا مؤمنًا مهتديًا، وهذا ضالًّا، وهذا عاصيًا، وفي الخلق طويل وقصير، وجميل ودميم، وكل التفاوتات التي تلاحظها، أغنى الله هذا دون ذاك، وأفقر هذا دون ذاك، وجعل هذا طويلًا، وهذا قصيرًا، وجعل هذا عاقلًا، وهذا غير عاقل، وفي الناس: معتوه، وبليد وذكي، ويولد للإنسان العدد من

الأولاد وأمهم واحدة، وتتفاوت خلقتهم وأخلاقهم وعقولهم وحظوظهم، ابحثْ عن أسرار هذه التخصيصات لا تجدُ إلى ذلك سبيلًا.

وقوله: «**لم يَطَّلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل**».

فكيف بمن دونهم؟ إذا كان الرسل الذين هم صفوة الخلق، والمقربون من الملائكة، لم يطلعوا على سر القدر، فهذا يؤكد أن ذلك مما استأثر الله به واختص بعلمه، فسِرُّ القدر من الغيب المطلق؛ لأن الغيب نوعان: غيب مطلق، وغيب نسبي.

فالغيب النسبي: الذي يعلمه بعض الخلق دون بعض، فهو غيب بالنسبة لمن لم يعلمه، وغيب مطلق لا يعلمه إلا الله كما في الدعاء المعروف: «**أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**»[1]، فالسر القدري من الغيب المطلق الذي اختص الله به، لم يُطْلع عليه ملكًا مقربًا ولا نبيًّا مرسلًا؛ لأنهم لا علم لهم إلا ما علَّمهم الله: ﴿قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ٨٥﴾ [الإسراء].



(١) رواه أحمد ١/ ٣٩١، وصححه ابن حبان (٩٧٢)، والحاكم ١/ ٥٠٩، وابن القيم في «الصواعق المرسلة» ٣/ ٩١٣، وحسنه ابن حجر كما في «الفتوحات الربانية» ٤/ ١٣ من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الدارقطني في «العلل» ٥/ ٢٠٠: إسناده ليس بالقوي.

البحث في أسرار القدر سبب للضلال

وقوله: «**والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسُلَّم الحرمان، ودرجة الطغيان**».

التعمق: التكلف في البحث. والنظر: التفكر.

فالتعمق والنظر في أسرار القدر والبحث عن ذلك، يقول المؤلف إنه: «**ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان**»، هذه كلمات متقاربة مقصودها: أن التعمق والنظر سبب الشقاء والهلاك، والمصنف من منهجه في هذه الرسالة أنه يتحرى السجع، وتنويع العبارات.

والخذلان: عدم التوفيق، ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، فالتعمق والنظر في أسرار القدر سبب لخذلان العبد وعدم توفيقه وحرمانه من الاستقامة، وسبب للطغيان فالذي يبحث ويخوض ويتعمق قد طغى وتعدى حدَّه، قِفْ فأنت عبد ضعيف، ومحدود الإدراك، ولا تطلبْ ما ليس لك، ولا تَرُمْ ما لا سبيل لك إليه ولا قدرة لك عليه.

فالتعمق والنظر سبب لكل شر وشقاء وهلاك، فإنه يضرب في متاهة لا ينتهي فيها إلى حدود.

وقوله: «**فالحذر كل الحذر من ذلك نظرًا وفكرًا ووسوسة؛ فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ٢٣﴾** [الأنبياء]».

يؤكد المؤلف ما سبق، فبعدما بين خطورة الخوض في أسرار القدر بالكلمات السابقة قال: فالحذر كل الحذر من التعمق والبحث في أسرار القدر «**نظرًا وفكرًا ووسوسة**»، والنظر والفكر بمعنى: التفكير.

والوسوسة دون ذلك، فقد تكون بداية التفكر والنظر، «**فالحذرَ**» منصوب على الإغراء، أي: الزم الحذر والخوف أيها المسلم العاقل الناصح لنفسك.

والوسوسة هي: إلقاء المعاني في القلب، فالشيطان يوسوس فيلقي معاني الشبهات، ومعاني الشهوات في القلب مثل البذر، فوساوس الشيطان هي البذرة الأولى للشرور كلها؛ لكن هذه الوساوس قد تموت في مكانها إذا وُفِّق الإنسان لدفعها، وتعوذ بالله منه فإنها تنتهي، وقد يثمر تفكيرًا وتفكُّرًا، ثم قد يثمر كلامًا وعملًا، فكل الشرور التي تُشاهَد بالعيون وتُسمَع بالآذان كلها نابتة من ذلك الوسواس، والله تعالى قد أنزل سورة ليتحصن بها المسلم من ذلك الوسواس الخناس: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ٦﴾، وسبقت الإشارة إلى الحديث الذي ورد في شأن الوسواس: «**يأتي الشيطانُ أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من**

خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينْتَهِ»[1] فالشيطان يلقي في القلوب أخبث الوساوس؛ لكن المؤمن الموفق يدفعها باعتصامه بربه وبلجوئه إلى مولاه، ويقول: أعوذ بالله من الشيطان، فإن الله هو الذي خلق الشيطان وهو قادر على أن يصرفه عنك.

وقوله: «**فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه**»، عن خليقته «**ونهاهم عن مرامه**»: هذا تأكيد لما سبق من قوله: «**وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يَطَّلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل**»، فالمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد أن يؤكد هذا الأمر العظيم بهذه المؤكدات: «**فإن الله طوى علم القدر عن أنامه**»، طوى علمه: اختص به، ولم يطلعهم عليه، «**ونهاهم عن مرامه**»، أي: طلبه، فعلم أسرار القدر من العلم الذي لا يجوز أن يطلب.

لكن هل يجوز البحث في القدر؟

نعم، فنحن الآن نبحث ونتكلم في القدر، وهذا الذي نتكلم فيه ليس هو الذي نُهينا عنه، نحن الآن نتكلم في معرفة ما يجوز وما لا يجوز من الكلام في القدر، فالإيمان بالقدر أحد أصول الإيمان، والإيمان بالقدر لا يُعارض الإيمان بالشرع، بل لا بد من الجمع بينهما، كما أن الإيمان بالقدر لا يعارض إثبات الأسباب، فالأسباب والمسببات كلها جارية بقدر الله، فلا بد أن تنتبه لهذا.

إذًا؛ الشيء الذي لا يجوز البحث فيه هو البحث في أسرار القدر، لِمَ؟! لِمَ؟! فقد قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾، لا يُسأل تعالى عن ما

---

(١) في ص١٥٣.

يفعل لكمال حكمته، والعباد يُسألون ﴿وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝٢٣﴾ [الأنبياء]، وهذا من النفي غير المحض، وكلُّ نفي في صفات الله تعالى فإنه يتضمن ثبوتًا.

وقوله: «**فمن سأل: لِمَ فعل؟**».

فمن سأل: لِمَ هدى هذا؟ وأضل هذا؟ وأفقر هذا؟ لِمَ خلق الشرور؟ لِمَ خلق الشياطين؟ يسأل على وجه الاعتراض.

فإن السؤال يكون على وجهين:

- سؤال اعتراض ومعارضة بالعقل.

- وسؤال طلب للمعرفة.

فالمنكَر العظيم: السؤال على وجه الاعتراض، أو السؤال عن أمر لا سبيل إلى معرفته.

فالأول: ظاهر الفساد؛ لأنه اعتراض على أحكم الحاكمين.

والثاني: تكلف وبحث عما استأثر الله بعلمه وطوى علمه عن العباد.

وقوله: «**فقد ردَّ حُكم الكتاب، ومن ردَّ حُكم الكتاب كان من الكافرين**».

حُكم الكتاب هو حكم الله، ومن رد حكم الله كان كافرًا به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠]، ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ۝٧ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٨﴾ [التين].



وجوب التمسك بالكتاب والسنة، وترك الخوض فيما طوي عنا علمه

وقوله: «**فهذا جملة ما يحتاج إليه من هو منوَّرٌ قلبه من أولياء الله تعالى، وهي درجة الراسخين في العلم؛ لأن العلم علمان: علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود، فإنكار العلم الموجود كفر، وادعاء العلم المفقود كفر، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وترك طلب العلم المفقود**».

قد يكون مراده من هذه الإشارة من أول ما ذكر من مسائل في التوحيد والرسالة والقرآن وما بعد ذلك، أو يريد القريب وهو ما يتعلق بالأصل السادس وهو الإيمان بالقدر، وكأن الأرجح رجوع الضمير إلى كل ما تقدم، «**فهذا جملة ما يحتاج إليه**» أي: ما لا بد منه لمن هو منوَّر القلب، ولا يكون منوَّر القلب إلا بذلك، فنستطيع أن نقول: فهذا جملة اعتقاد من قلبه نيِّر، والإيمان في القلب نور؛ لأن النور نوعان:

- نور حسيٌّ: يرى بالأبصار.

- ونور معنويٌّ: قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ

نُورٍۚ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾﴾ [النور: ٣٥]، الشاهد: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾، أي: مثل نور الله في قلب عبده المؤمن.

فالإيمان نور في القلب، والله تعالى سمَّى الوحي المنزل نورًا: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨]، والإيمان والعلم في القلوب نور: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أي: في قلبه.

وهذه معان عظيمة تُنبِّه إليها هذه النصوص؛ ولكن ما حظك من هذا الأمر العظيم؟ وفي دعاء النبي ﷺ: «**اللهم اجعل في قلبي نورًا، وفي بصري نورًا، وفي سمعي نورًا، وعن يميني نورًا، وعن يساري نورًا، وفوقي نورًا، وتحتي نورًا، وأمامي نورًا، وخلفي نورًا، واجعل لي نورًا**»(١)، المؤمن الكامل الإيمان في قلبه نور، وفي سمعه، وفي بصره، والنور محيط به؛ والنور المعنوي هو: نور العلم والإيمان، قال تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، يخرجهم من ظلمات الكفر والغفلة والمعصية والجهل، إلى نور الإيمان والعلم والبصيرة.

والقلوب لها أحوال كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**تُعرض الفتن على القلوب كالحصير عودًا عودًا، فأي قلب أُشربها نكت فيه نكتة سوداء، وأي قلب أنكرها نكت فيه نكتة بيضاء، حتى تصير على قلبين، على أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض،**

(١) رواه البخاري (٦٣١٦)، ومسلم (٧٦٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والآخر أسود مُرْبَادًّا كالكوز مُجَخِّيًا، لا يعرف معروفًا، ولا ينكر منكرًا إلا ما أُشرب من هواه»[1].

وقد دلت النصوص على أن القلوب ثلاثة أقسام[2]:

- قلب حي سليم، وهو قلب المؤمن.
- وقلب ميت، وهو قلب الكافر.
- وقلب مريض، فيه مادة حياة، ومادة موت، أي: فيه صحة ومرض، وهو لما غلب عليه منهما.

واقرأ ما ذكر ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» في مثل النور في قلب المؤمن[3]، واقرأ كلامه على قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥] في «الوابل الصيب»[4]؛ فقد أجاد في الكلام عليها وأحسن.

وقوله: «**من هو منوَّر قلبه من أولياء الله**»، فكل ولي لله فهو منوَّر القلب، وكل منوَّر للقلب فهو ولي لله، وولاية الله تقوم على الإيمان والتقوى، والإيمان والتقوى لا يكونان إلا بالعلم.

إذًا؛ فولي الله هو الذي نور الله قلبه بالعلم والإيمان، وظهر أثر ذلك على جوارحه بالتقوى وبالأعمال الصالحة، ولذا قال المؤلف:

(١) رواه مسلم (١٤٤) من حديث حذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٢) إغاثة اللهفان ١/ ٧.
(٣) ص٣٩.
(٤) ص١١٩.

«**وهي درجة الراسخين في العلم**»، الراسخون في العلم ذكرهم الله في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، فالراسخون في العلم هم المتمكنون في العلم، ليسوا على حَرف في العلم أو في الإيمان أو في العبادة، لا؛ بل هم ثابتون راسخون، وهم يؤمنون بكل ما جاء عن الله، ولا يعارضون ما أخبر الله به، وما أخبرت به رسله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، بخلاف الذين في قلوبهم زيغ فإنهم يتبعون المتشابه؛ ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ [آل عمران: ٧] وابتغاء إضلال الناس، ولبس الحق بالباطل.

وقوله: «**لأن العلم علمان: علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود**».

العلم الموجود: مسائل الاعتقاد والشرائع، فهذا العلم الذي بعث الله به رسوله ﷺ، وهو موجود في القرآن والسنة ففيهما من الأخبار عن الغيوب الماضية والمستقبلة ما يعلمه من تدبرهما.

«**وعلم في الخلق مفقود**» وهو علم الغيب الذي طواه الله، مثلما تقدم في القدر: «**أن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه**»[1]، فسِرُّ القدر هو من العلم المفقود، وكيفية صفات الرب من العلم المفقود، وحقائق الآخرة من العلم المفقود، ولا سبيل إلى معرفة ما استأثر الله بعلمه.

---

(١) ص٢٠١.

والمؤلف رتب على هذا قوله: «**فإنكار العلم الموجود كفر**» جحد شيء مما علم بالضرورة من أخبار الرسول ﷺ، أو الشرائع التي جاء بها كفرٌ.

«**وادعاء العلم المفقود كفر**»؛ لأنه ادعاء لعلم الغيب، فتكييف صفات الرب كفر؛ لأنه قول على الله بلا علم؛ لكن الذي يسأل عن الكيف، كمن يقول: كيف استوى؟ فهذا مبتدع يجب الإنكار عليه، كما أنكر الأئمة عليه كمالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين رد بتلك الجمل التي صارت قاعدة: «الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. ولا أراك إلا رجل سوء، فأمر به فأخرج»[1].

وقوله: «**ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وترك طلب العلم المفقود**».

لا يثبت الإيمان ولا يستقر ولا يسلم «**إلا بقبول العلم الموجود**» وهو الإيمان بما بعث الله به رسوله، «**وترك طلب العلم المفقود**»، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء]، والله تعالى علَّم نبيه ﷺ فقال: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وفي الآية

---

(١) صح هذا الأثر عن الإمام ربيعة بن أبي عبد الرحمن، والإمام مالك رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ. انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٤٤٠-٤٤٢، وعقيدة السلف أصحاب الحديث ص٣٧، وذم التأويل ص٢٥، و الأثر المشهور عن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صفة الاستواء ص ٨٤ و١٢٣.

الأخرى: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].



الإيمان باللوح والقلم

وقوله: «**ونؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما فيه قد رُقِم، فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن ليجعلوه غير كائن لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه ليجعلوه كائنًا لم يقدروا عليه، جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة. وما أخطأ العبدَ لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه، وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق عِلمُه في كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديرًا محكمًا مبرمًا، ليس فيه ناقض ولا مُعقِّب، ولا مزيل ولا مُغيِّر، ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه، وذلك من عَقْد الإيمان، وأصول المعرفة، والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته، كما قال تعالى في كتابه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان] وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأحزاب]، فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيمًا، وأحضر للنظر فيه قلبًا سقيمًا، لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرًّا كتيمًا، وعاد بما قال فيه أفاكًا أثيمًا**».

كل هذا دائر على موضوع القدر، والمصنف أطنب في الكلام على موضوع القدر وذلك لأهميته، وفرَّق الكلام فيه كما تقدم؛ لأن قوله هناك: «**ولا يكون إلا ما يريد**»[1]، وقوله أيضًا: «**خلق الخلق بعلمه**»[2]، كل هذا مما

(١) ص٤٨.
(٢) ص٧٨.

يتصل بالقدر، والموضوع لا شك أنه جدير بزيادة التقرير والتأكيد، وبيان ما يقتضيه الإيمان بالقدر، وتقدم[١] أنَّ جِماعَ الأمرِ الإيمانُ بالقدر بمراتبه الأربع، والإيمانُ يتضمن التسليم لحكم الله ولقدره، وترك المعارضة، والإمساك عن الخوض فيما طوى الله علمه عن العباد.

ويقول هنا: «**ونؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما فيه قد رُقِم**»، من توابع الإيمان بالقدر الإيمان باللوح، واللوح المحفوظ ذكره الله تعالى بهذا اللفظ في سورة البروج، قال تعالى: ﴿فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج] واللوح المحفوظ هو: أم الكتاب، ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد]، وهو الكتاب المبين المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام]، وهو الكتاب المكنون: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾﴾ [الواقعة]، فقد ذكر بأسماء متعددة في القرآن: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج].

فيجب الإيمان باللوح المحفوظ تصديقًا لخبر الله تعالى، وخبر رسوله ﷺ، وهو الذي كتب الله فيه مقادير كل ما هو كائن إلى يوم القيامة، «**والقلم**» أي: قلم المقادير الذي ورد فيه حديث عبادة بن الصامت أن الرسول ﷺ قال: «**أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب. قال: ما أكتب؟ قال: ما هو كائن إلى يوم القيامة**»[٢]؛ فجرى القلم بما

---

(١) ص١٩١ وما بعدها.

(٢) رواه أحمد ٥/ ٣١٧، وأبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥) ـ وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه ـ، وابن جرير في تاريخه ١/ ٢٨، وصححه، والضياء في «المختارة» في مواضع منها: ٨/ ٣٥١-٣٥٣.

هو كائن إلى يوم القيامة، وهذا القلم هو قلم المقادير الأول، والمقادير أو التقديرات أنواع، وكل قَدَرٍ له قلم يناسبه؛ لأن الكتابة تكون بالقلم.

فالقدر الأول: هو القدر العام لجميع المخلوقات.

والتقدير الثاني: وهو الذي قدر الله فيه أمور آدم وذريته، وهو الذي أُشير إليه في حديث احتجاج آدم وموسى، وأن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ قال لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**هل وجدت في التوراة: (وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ)؟ قال: نعم. قال: أفتلومني على أن عملتُ عملًا كتبه الله عليَّ أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ قال رسول الله** ﷺ: **فحج آدم موسى**»[1].

والتقدير الثالث: وهو التقدير المختص بكل إنسان، كما في الحديث المتفق على صحته عن النبي ﷺ: أنه قال ـ في الجنين عندما يبلغ أربعة أشهر ـ: «**فيأتيه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد**»[2].

والتقدير الرابع: وهو التقدير الحولي: وهو ما يكون في ليلة القدر: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤﴾ [الدخان]، وسميت ليلة القدر؛ لأنه يقدر فيها ما يكون في السنة إلى مثلها.

وهذه التقديرات لا تخالف ولا تناقض التقدير الأول العام.

---

(١) رواه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢) ـ واللفظ له ـ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) تقدم في ص٨٣.

فنؤمن باللوح والقلم ولا نتكلم في كيفية اللوح، وكيفية القلم، وكيفية تلك الكتابة، فالله أعلم كيف كانت تلك الكتابة، كل ذلك غيب يجب أن نمسك عنه، ولا نخوض فيه، ولا نفكر فيه.

وقوله: «**وبجميع**»، أي: ونؤمن بجميع «**ما فيه قد رُقم**»، أي: كُتِب، فنؤمن إيمانًا مجملًا بأن الله كتب فيه مقادير الخلق، لكن هل نعلم ما رُقِم فيه وما كُتِب فيه؟ لا نعلم؛ إلا ما أخبر الله تعالى به ورسوله ﷺ؛ لكن نعلم أن كل ما يقع في الوجود فهو مكتوب؛ لكن قبل الوقوع لا ندري إلا أن يأتي فيه خبرٌ من معصوم.

وقوله: «**لو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن، ليجعلوه غير كائن لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه ليجعلوه كائنًا لم يقدروا عليه**»، يعني: لو اجتمع الخلق على أن يغيروا ما سبق به عِلم الله وكتابه لم يقدروا، وهذا معلوم بالضرورة أن الخلق لا يقدرون على تغيير قدر الله، ومن أدلة ذلك ما جاء في حديث ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن النبي ﷺ: «**واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلام وجفت الصحف**»(١)، فالأمر قد فُرِغ منه، وهذا يوجب للعبد أن يعلق رجاءه وخوفه بربه لا بالأسباب ولا بالعباد؛

---

(١) رواه أحمد ١/ ٢٩٣، والترمذي (٢٥١٦) ـ وقال: حسن صحيح ـ، والضياء في «المختارة» ١٠/ ٢٢-٢٥، وحسنه الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» ص٣٤٥.

لأن العباد إن نفعوك فالله هو الذي أجرى تلك المنفعةَ على أيديهم، وأقدرهم عليها، وجعلهم يريدونها، وهيأ لهم أسبابها، وإن حصلت لك مضرة على يد أحد؛ فاعلم أن هذا بتقدير الله، فلا تغفلْ عن الله وتُعلِّقْ قلبك بهم فتخافهم، ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠].

وقوله: «**جف القلم بما هو كائن**»، جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**جف القلم بما أنت لاقٍ**»[(١)]، جف القلم: هذه كناية عن الفراغ من الأمر الذي سبق به القدر، فكل ما يجري في الوجود فقد سبق به علم الله وكتابه، لكن نؤكد على أن الله قضى بحكمته وعلمه وكتابه، أن هذه الأقدار مرتبط بعضها ببعض، ومن قدر الله ترتيب المسبَّبَات على الأسباب، ما يجيء لك ولد إلا إذا تزوجت، ولا يعقل أن تقول: إنْ كتب الله لي ولدًا فسيأتي ولو لم أتزوج! أو تترك طلب الرزق وتقول: إنْ كتب الله لي رزقًا سيأتيني وأنا نائم! نعم قد يكون؛ لكن ليس هذا موجب العقل والفطرة والشرع؛ بل موجب العقل والفطرة والشرع: أن تسعى في طلب الرزق، ولو توكلت على الله، فلا بد لك من الأخذ بالأسباب، وأعظم من ذلك أمر السعادة، فلا تكون السعادة إلا بأسبابها وهي الإيمان والعمل الصالح، ولا يمكن أن يكون الإنسان سعيدًا إلا بالأسباب، فمن تحققت له أسباب السعادة فنعلم بذلك أنه قد سبق علم الله وكتابه بسعادته.

---

(١) رواه البخاري تعليقًا (٥٠٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وقوله: «**وما أخطأ العبدَ لم يكن ليصيبَه وما أصابه لم يكن ليخطئه**».

هذا تأكيد، وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**واعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك**»[(١)]، فما حصل لك من خير أو شر فقد سبق في علم الله وكتابه أنه يصيبك ويحصل لك، وما أخطأك وما فاتك وما سلمت منه فقد سبق علم الله وكتابه بذلك، ولم يكن في علم الله وكتابه أنه يصيبك ثم يخطئك.

وقوله: «**وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمُه في كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديرًا محكمًا مبرمًا، ليس فيه ناقض ولا معقب، ولا مزيل ولا مغير، ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه**».

هذه الجملة تؤكد ما سبق، وهي أعم من قوله[(٢)]: «**وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يُزاد في ذلك العدد، ولا يُنقص منه**»، فهذه الجملة بخصوص عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار، وقد علم الله ذلك كله؛ لكن هنا المؤلف يؤكد ما يتعلق بالمرتبة الأولى من مراتب القدر، فلا بد أن يعلم العبد أنه قد سبق علم الله بكل ما هو كائن، وسبق قضاؤه وحكمه قضاء مبرمًا محكمًا، فلا مُغَيِّر ولا ناقض، ولا زائد ولا ناقص لعلمه

(١) رواه أحمد ٥/ ١٨٢، وأبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وابن حبان (٧٢٧) من حديث ابن الديلمي عن أبي بن كعب، وابن مسعود، وحذيفة موقوفًا، ورفعه زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، وقال الذهبي في «المهذب في اختصار السنن الكبير» ٨/ ٤٢١٣: إسناده صالح، وصححه ابن القيم في شفاء العليل ص١١٣. وانظر: السلسلة الصحيحة (٢٤٣٩).

(٢) ص١٩١.

وتقديره تعالى، وهذه الجملة شاملة يدخل فيها ـ مثلًا ـ: الملائكة، فقد سبق علم الله وكتابه وتقديره للملائكة بأعدادهم وصفاتهم ومنازلهم وفضائلهم وأعمالهم وأقوالهم، وقد سبق علمه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وكتابه بعدد الأشجار وأنواعها وأجناسها وثمارها وأوراقها، قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام].

تأملْ ماذا يتساقط من أوراق وحبوب الزروع والأشجار المأكولة وغير المأكولة في القفار وفي الديار؟!

وتأملْ قوله: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾، فإنها تشمل كل شيء من هذه الكائنات.

وقس سائر المخلوقات على هذين المثالين المذكورين.

ولسيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره كلام وتصوير بديع لدلالة هذه الآية، وما فيها من الشمولية العظيمة، والدلالة على الإعجاز[١].

وقوله: «**وذلك من عقد الإيمان، وأصول المعرفة**».

العلم بأن الله قد سبق علمه في كل كائن، وقدر ذلك تقديرًا محكمًا، هذا من عقد الإيمان، وباختصار نقول: الإيمان بالقدر بكل مراتبه؛ ولكن المؤلف ركَّز هنا على المرتبة الأولى والثانية: مرتبة الإيمان بالعلم السابق الأزلي، ومرتبة الكتاب فركَّز عليها وأكَّد عليها، بقوله:

(١) في ظلال القرآن ٢/ ١١١١.

«**وذلك كله من عقد الإيمان**»، الذي يجب عقد القلب عليه، والإيمان اعتقاد يعقد الإنسان قلبه عليه.

وقوله: «**والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته**».

لاحظْ أن الإيمان بالقدر هو من توحيد الربوبية؛ لأننا نقول في توحيد الربوبية هو: الإيمان بأنه تعالى رب كل شيء ومليكه، وأنه على كل شيء قدير، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالق كل شيء، هكذا نفسر توحيد الربوبية، وهذا يتضمن الإيمان بالقدر، وهو أن كل شيء جارٍ بقدر الله وبمشيئة الله على وفق علمه وتقديره السابق، ولهذا روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن وحَّد الله وآمن بالقدر فقد تم توحيده، ومن كذَّب بالقدر نقض تكذيبُه توحيده»[(١)]، فالمكذب بالقدر لم يحقق توحيدَ الربوبية؛ فإن كان من الغلاة جحد علم الله وتقديره السابق، ونفى عموم المشيئة وعموم الخلق، وإن كان من مقتصدي النفاة القدرية فهو يُخرج أفعال العباد عن مشيئة الله وعن قدرته وخلقه وملكه.

إذًا؛ الإيمان بالقدر من توحيد الربوبية، فمن كذَّب بالقدر نقض تكذيبُه توحيدَه، وهذا يوضح قول المؤلف: «**وذلك من عقد الإيمان، وأصول المعرفة**».

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» ٢/ ٤٢٢، والفريابي في «القدر» ص١٤٣، والآجري في «الشريعة» ص١٨٣ و١٨٤، وابن بطة في «الإبانة» ٢/ ١٥٩ و١٦٠، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» ٤/ ٧٤٢، بمعناه.

وقوله: «**كما قال تعالى في كتابه:** ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان]، **وقال تعالى:** ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأحزاب]».

هذان دليلان من الأدلة الدالة على الإيمان بالقدر، وأنه تعالى خلق كل شيء على وفق ما سبق به قدره.

وقوله: «**فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيمًا، وأحضر للنظر فيه قلبًا سقيمًا، لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سِرًّا كتيمًا، وعاد بما قال فيه أفاكًا أثيمًا**».

بعدما ذكر أن هذا هو ما عليه الراسخون في العلم أولياء الله الذين نوَّر الله قلوبهم، وذكر أن هذا كله من عقد الإيمان وأصول المعرفة والتوحيد، أشار إلى من خالف ذلك ولم يعترف به، أو آمن بالقدر إيمانًا ليس على الوجه المشروع، فقال: «**فويل لمن صار**»، ويل: كلمة للوعيد والتهديد، قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطففين]، ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾ [الهمزة]، ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١١﴾ [الطور]، وهذا الوعيد يشمل كل الطوائف: الجبرية المشركية، والمجوسية نفاة القدر، والإبليسية، كلهم يصدق عليهم هذا؛ ولكن دخول الجبرية والإبليسية أظهر؛ لأن الجبرية يحتجون بالقدر في معارضة الشرع، كما قال المشركون: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فهم يعارضون شرعه بقدره، ويحتجون على الشرع بالقدر.

والإبليسية الأمر فيهم أظهر، وخصومتهم لله تعالى وطعنهم في حكمته أشهر، كما قال الله عن سلفهم إبليس لما أمره الله بالسجود لآدم فأبى وقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ۝١٢﴾ [الأعراف].

وقوله: «**وأحضر للنظر فيه قلبًا سقيمًا**»، فنظر في القدر بقلب سقيم عليل مريض، لم ينظر بقلب حي سليم.

والقلوب[(١)] ثلاثة على سبيل الإجمال: القلب السليم: وهو الذي سلم من أمراض الشبهات والشهوات، وقلب ميت، وقلب مريض.

فالذي ينظر في القدر وهو عليل القلب لا يستقيم فهمه، وتضطرب الحقائق في نظره.

وقوله: «**لقد التمس**»، هذا الذي نظر في القدر بقلب سقيم يطلب ما لا سبيل إلى معرفته؛ لأنه طلب ما استأثر الله بعلمه كما تقدم أن: «**القدر سر الله تعالى في خلقه... والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان... فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه**»[(٢)]، وهذا الكلام يؤكد ما سبق.

فالذي نظر في القدر على غير هدىً، وعلى غير بصيرة لم يعتصم بالوحي، فالمعتصم في كل المضائق هو دين الله أرسل به الرسل، وأنزل به الكتب؛ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، من اتبع الرسل اهتدى، ومن أعرض عما جاؤوا به ضل وتخبط في الظلمات.

---

(١) ص٢٠٧.

(٢) ص١٩٩، ٢٠١.



وقوله: «**بِوَهْمِه في فحص القدر سرًّا كتيمًا، وعاد بما قال فيه أفاكًا أثيمًا**»، سر كتيم أي: مكتوم، سرٌّ استأثر الله بعلمه، ما دام أنه نظر فيه بقلب سقيم، ونظر فيه بوهم وتكلف؛ فسيعود بأقوالٍ في القدر هي إفك وكذب، فالجبرية، والقدرية النفاة، والإبليسية كلهم يشملهم هذا الكلام، عادوا بالكذب والإثم المبين، فالجبرية أعرضوا عن الشرع أو كذبوا به، والقدرية كذبوا بالقدر، والإبليسية طعنوا في حكمة الرب، وضربوا أحكام الله بعضها ببعض.

وهنا انتهى ما يتعلق بالقدر مما ذكره المؤلف، وقد أطنب فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد أحسن في هذه الكلمات الطيبة في التأكيد على وجوب الإيمان بالقدر، وأكد على أصل التسليم وهو أصل عظيم، وحذر من الخوض فيما لا سبيل إلى معرفته من أسرار القدر، وأشار إلى أحوال القلوب، وغير ذلك، فجزاه الله خيرًا ورحمه، وسائر أهل العلم والإيمان.



إثبات العرش والكرسي، وغناه تعالى عن كل شيء

وقوله: «**والعرش والكرسي حقٌّ، وهو مستغنٍ عن العرش وما دونه**».

مما يجب الإيمان به عرش رب العالمين الذي تمدح الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بربوبيته له، واستوائه عليه، فقال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، وقال تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝١٢٩﴾ [التوبة]، ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥﴾ [البروج]، وأضافه تعالى إلى نفسه، فقال: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ۝١٧﴾ [الحاقة].

وقد جاء ذكر العرش في القرآن في مواضع كثيرة.

وأخبر الله عن صفة العرش بأنه عرش عظيمٌ: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝١٢٩﴾ [التوبة]، وكريمٌ ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ۝١١٦﴾ [المؤمنون] ومجيدٌ على قراءة الجر ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدِ ۝١٥﴾ [البروج][1].

وأخبر تعالى أن له حملة: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧]، ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ۝١٧﴾ [الحاقة].

---

(١) هي قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر. التيسير ص٢٢١، والنشر ٢/ ٣٣٩.

وأخبر سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن استوائه على العرش في سبعة مواضع من القرآن[١]، وجاء في السنة وصف العرش بأنه فوق السماوات[٢]، وأن له قوائم[٣]، وكل هذا يجب الإيمان به من غير تحديد لكيفيته، فنحن لا نتصور كيفية العرش؛ لأنه غيب.

وأهل السنة والجماعة يُثبتون العرش لله، ويثبتون استواء الله تعالى على العرش، ويثبتون كل ما ورد في صفة العرش، على أساس الإيمان بالله وبكتابه ورسوله ﷺ، وأما المعطلة نفاة الصفات كالجهمية والمعتزلة؛ فإنهم لا يثبتون حقيقة العرش التي دلت عليها النصوص، فيفسرون العرش بالملك، ويقولون: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] استولى على الملك، فالعرش عبارة عن كل المخلوقات.

ورُدَّ عليهم بأن هذا التفسير لا يستقيم مع ما ورد في وصف العرش بأن له حملة، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ﴾ [غافر: ٧]، أيكون معناه يحملون الملك؟! هذا لا يستقيم؛ لأن حملة العرش من جملة ملك

---

(١) في سورة الأعراف آية ٥٤، وسورة يونس آية ٣، وسورة الرعد آية ٢، وسورة طه آية ٥، وسورة الفرقان آية ٥٩، وسورة السجدة آية ٤، وسورة الحديد آية ٤.

(٢) رواه أحمد ١/ ٢٠٦، وأبو داود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠) ـ وقال: حسن غريب ـ، وابن ماجه (١٩٣)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص١٠١، والحاكم ٢/ ٤١٢ و٥٠٠ ـ وصححه، وتعقبه الذهبي ـ من حديث العباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وصححه الجوزجاني في «الأباطيل» ١/ ٧٩، وقواه ابن تيمية في «الحموية» ص٢٢٢، ومناظرة الواسطية ٣/ ١٩٢، و ابن القيم في «تهذيب السنن» ٧/ ٩٢، وجاء هذا المعنى في أحاديث أخر.

(٣) رواه البخاري (٢٤١٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

الله، وفي الحديث عن النبي ﷺ: «**فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش**»[(١)]، فتفسير العرش بالملك من تحريفات أهل البدع.

وأما الكرسي فلم يَرِد في القرآن إلا في آية الكرسي التي هي أعظم آية في كتاب الله، كما صح بذلك الحديث عن النبي ﷺ[(٢)]، وسميت بهذا لذكر الكرسي فيها: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فأضاف الله الكرسي إليه، وإضافة العرش والكرسي إليه تعالى من إضافة المخلوق إلى خالقه، وفي هذا تشريف للعرش والكرسي، وورد في السنة ذكر الكرسي، وأن العرش أعظم منه، كما في الحديث عن النبي ﷺ: «**ما السماوات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة**»[(٣)]، فالكرسي عظيم وواسع، ومع سعته فالعرش أعظم منه.

وقد اختلف المفسرون[(٤)] في الكرسي المذكور في الآية فقيل: علم الله تعالى، وعلى هذا القول فلا يكون في الآية دلالة على إثبات الكرسي الذي هو شيء قائم بنفسه موصوف بسعته للسماوات والأرض.

وقيل: إن الكرسي هو العرش، وعلى هذا فليس هناك شيئان، فما هو إلا العرش.

---

(١) تقدم ص٢٢٣.

(٢) رواه مسلم (٨١٠).

(٣) رواه بن حبان (٣٦١). وانظر: السلسلة الصحيحة (١٠٩).

(٤) تفسير الطبري ٤/ ٥٣٧ و٥٣٩.

وقيل: وهو الصحيح عن ابن عباس[(١)]، والمشهور من مذهب أهل السنة أن الكرسي مخلوق عظيم، وهو موضع قدمي الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[(٢)]. وهذا أرجح الأقوال في تفسير الكرسي.

وبهذا يتبين أن العرش أعظم من الكرسي بكثير، كما يظهر ذلك من ورود النصوص بذكر العرش وتنوعها، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو العلي العظيم، هو العلي بكل معاني العلو، فله العلو ذاتًا وقدرًا وقهرًا، وهو العظيم الذي لا أعظم منه، فالمخلوقات كلها صغيرة في جنب عظمته، قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر].

وقوله: «**وهو مستغنٍ عن العرش وما دونه**».

خلق الله السماوات والأرض ثم استوى على العرشِ، واستواؤه تعالى على العرش لا يلزم منه حاجته إلى العرش؛ بل هو تعالى مستوٍ على العرش مع غناه عن العرش وما دون العرش، هو تعالى الممسك للعرش والسماوات والأرض، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد ١/ ٣٠١، وصححه ابن خزيمة في «التوحيد» ص١٠٧، والحاكم ٢/ ٢٨٢، والضياء في «المختارة» ١٠/ ٣١١، وقال العلامة الأزهري في «تهذيب اللغة» ١٠/ ٣٣: الصحيح عن ابن عباس في الكرسي: ما رواه الثوري وغيره عن عمار الدهني عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: «الكرسي موضع القدمين، وأما العرش فلا يُقدر قدره». وهذه الرواية اتفق أهل العلم على صحتها، والذي عن ابن عباس في الكرسي أنه العلم فليس مما يثبته أهل المعرفة بالأخبار. وانظر: فتح الباري ٨/ ١٩٩.

(٢) انظر: أصول السنة ص٩٦، والفتوى الحموية ص٣٥١.

[فاطر: ٤١]، ﴿وَيُمۡسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦٓ﴾ [الحج: ٦٥]، وليس استواؤه سبحانه على العرش كاستواء المخلوق على ظهر الفلك والأنعام ونحوها من المراكب، فالمخلوق مفتقر إلى ما هو مستوٍ عليه مستقرٌّ عليه بحيث لو عثرت الدابة أو غرقت السفينة لسقط أو غرق المستوي عليها، فهو مفتقر إلى ما هو مستوٍ عليه، محتاج ومعتمد عليه، والله بخلاف ذلك، فاستواؤه على العرش لا يستلزم افتقارَه ولا حاجته إلى العرش، بل هو مستغنٍ عن العرش وعن كل شيء، هو الغني سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ عن كل ما سواه، والذين نفوا حقيقة الاستواء زعموا وتوهموا أنه إذا كان تعالى مستوٍ على العرش لزم أن يكون استواؤه كاستواء المخلوق على ظهر الفلك والأنعام، وهذا فهم باطل وقياس للخالق على المخلوق، ولا يظن ذلك إلا جاهلٌ ضالٌّ، فاستواؤه على العرش صفة فعلية من جملة أفعاله، وليس هو كاستواء المخلوق، كما يُقال مثل ذلك في سائر الصفات، فكما أن علمه تعالى ليس كعلمنا، ولا قدرته كقدرتنا، ولا سمعه وبصره ورؤيته مثلنا، كذلك استواؤه على العرش ليس كاستوائنا، بل صفاته مختصة به مناسبة له، لا تماثل صفات المخلوقين.



إثبات صفة الإحاطة والفوقية لله تعالى

وقوله: «**محيط بكل شيء وفوقه**».

محيط بكل شيء، وفوق كل شيء، والله تعالى وصف نفسه بالإحاطة في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ ۝٢٠﴾ [البروج]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ۝٤٧﴾ [الأنفال]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَۢا ۝١٢﴾ [الطلاق]، هذا الذي جاء في القرآن الإحاطة العلمية، ومعناها: أنه لا يخرج عن علمه تعالى شيء، والشيء المحيط بغيره هو الذي يكون محيطًا به من جميع الجوانب، فعلم الله محيط بكل شيء، فهو تعالى محيط بكل شيء علمًا وقدرة ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٣٩﴾ [فصلت]، ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٢٩﴾ [البقرة].

أما الإحاطة الذاتية بمعنى أنها كإحاطة الفلك بما فيه؛ فلا، فالله تعالى فوق كل شيء، وليس في ذاته شيء من مخلوقاته؛ بل هو بائن من خلقه، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته.

وقوله: «**وفوقه**»، ذكر الشارح ابن أبي العز[1] أن في بعض النسخ: «**محيط بكل شيء فوقه**» بدون واو، وحينئذٍ يكون المعنى: محيط بكل شيء فوق العرش.

---

(١) ص٣٧٣.

وأما النسخة التي اعتمدها الشارح بإثبات الواو[١]؛ فتكون مفيدة لمعنىً آخر، وهو: أنه تعالى محيط بكل شيء، وفوق كل شيء، فتفيد الجملة أمرين: إثبات الإحاطة، وإثبات الفوقية.

والفوقية قد جاء ذكرها في القرآن في مواضع، مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وفي الحديث عن النبي ﷺ: «**والله فوق العرش**»[٢].

والقول في الفوقية كالقول في العلو، فهي ثلاثة أنواع كالعلو:

علو الذات، وعلو القدر، وعلو القهر لكل شيء.

كذلك الفوقية يقال:

فوقية الذات، وفوقية القَدْر، وفوقية القهر.

ففوقية القَدْر هي: فوقية الصفات، والنزاع الذي بين أهل السنة والمبتدعة إنما هو في علو وفوقية الذات؛ فإن نفاة العلو والفوقية يفسرون علو الذات بعلو القدر، فيقولون: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، كقولك: الذهب فوق الفضة، من حيث القدر والقيمة.

وآيات الفوقية هي من جملة الأدلة على علو الله تعالى بذاته، فالله فوق عباده، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقال تعالى:

---

(١) وقد نقلها بإثبات الواو: شيخ الإسلام في «بيان تلبيس الجهمية» ١/ ١٩٩، والذهبي في «العلو» ٢/ ١٢٣٧، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» ص٢٢٣، وكذا رأيتها في مخطوطتين للمتن.

(٢) انظر حاشية (٢) ص٢٢٣.

﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وأدلة علو الله بذاته على المخلوقات كثيرة جدًّا، وذكر ابن القيم(١) أنها أنواع، وكل نوع تحته أفراد، فمنها:

١ـ التصريح بوصفه تعالى بالعلو، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ٢٥٥﴾ [البقرة]، في آيات كثيرة.

٢ـ التصريح بالفوقية، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

٣ـ التصريح بأنه في السماء، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقال النبي ﷺ: «**ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء؟**»(٢).

٤ـ الإخبار برفع بعض المخلوقات إليه، ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨].

٥ـ الإخبار بعروج بعض المخلوقات إليه، ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤].

٦ـ الإخبار بصعود بعض الأمور إليه، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

٧ـ الإخبار عن بعض المخلوقات بأنها عنده، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ١٩﴾ [الأنبياء]. ويستدل أهل السنة بهذا على العلو؛ لأن

(١) الكافية الشافية ص١٠٣، وإعلام الموقعين ٢/ ٢٨١.
(٢) رواه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المبتدعة الذين ينفون علو الله يقولون: إنه في كل مكان، وإذا كان في كل مكان ـ تعالى الله عن ذلك ـ فلا تكون بعض المخلوقات عنده دون بعض؛ بل تصبح كل المخلوقات عنده؛ لأنه في كل مكان، فلا يختص الملائكة بقرب ولا يوجد قريب وبعيد!

إذًا؛ الله تعالى ليس في كل مكان، وإذا لم يكن في كل مكان ـ وهو كذلك ـ فلا بد أن يكون في أكمل الأمور والأحوال، وهو العلو لا في السفل.

كما يستدلون بالسؤال عنه بـ«أين»؛ لأن من أدلة أهل السنة على إثبات علو الله على خلقه صحة السؤال عنه بـ«أين» كما قال النبي ﷺ للجارية: «**أين الله؟**» قالت: في السماء[(١)]، ونفاة العلو لا يجوز عندهم السؤال عن الله بـ«أين» إنما يُسأل بـ«أين» عمن هو في مكان، والله عندهم ليس في مكان، ويقولون المقولة التي فيها التضليل والتزوير: «كان الله ولا عرش، وهو على ما عليه كان»، ويتوصلون بهذا التعبير إلى نفي الاستواء على العرش[(٢)].

وإذا قلنا: إنه تعالى ليس في كل مكان؛ بل هو في العلو فليس معناه: أنه في مكان موجود محيط به؛ بل هو فوق العالم، وليس فوق العالم كله موجود إلا الله تعالى، فالله تعالى لا يحيط به شيء من المخلوقات؛ بل هو تعالى فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، فتضمن قول الطحاوي: «**محيط بكل شيء وفوقه**» إثبات صفة الإحاطة وإثبات العلو

(١) رواه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) الاستقامة ص١٣٧، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٧٤، واجتماع الجيوش ص٢٧٥.



لله تعالى، وبين إثبات العرش وإثبات العلو تناسب؛ لأنه تعالى مستوٍ على العرش، بل نصوص إثبات الاستواء هي من جملة ما يُستدلُّ به على علو الله تعالى بذاته.



عجز الخلق عن الإحاطة بالله تعالى

وقولـه: «**وقد أعجز عن الإحاطة خلقَه**».

أعجز الخلق عن أن يحيطوا به، فلا يحيطون به علمًا، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ١١٠﴾ [طه]، فالعباد يعرفون ربهم بما جعله في فِطَرهم، وبما أوحاه إلى رسله، ومع ذلك هم لا يحيطون به علمًا، يقول أعلم الخلق به ﷺ: «**لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»[1]، لا يحيط العباد بما له من الأسماء، وبما له من الصفات، ولا يعلمون كيفية ذاته وكيفية صفاته، وكذلك إنْ رأوه لا يحيطون به رؤية: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فلا تحيط به الأبصار.



(١) رواه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

إثبات صفة الخلة والتكليم لله تعالى

وقوله: «**ونقول: إن الله اتخذ إبراهيم خليلًا، وكلم الله موسى تكليمًا، إيمانًا وتصديقًا وتسليمًا**».

نقول نحن أهل السنة: إن الله اتخذ إبراهيم خليلًا، كما أخبر سبحانه في كتابه: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ۝١٢٥﴾ [النساء]، وأخبر سبحانه أنه كلم موسى تكليمًا، قال سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ۝١٦٤﴾ [النساء]، وفي هذا فضيلة لإبراهيم وفضيلة لموسى، فإبراهيم خليل الله، وموسى كليم الله عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام، وثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا**»(١)، وقال ﷺ: «**إن صاحبكم خليل الله**»(٢).

وأهل السنة يثبتون المحبة ويثبتون الكلام لله، ويقولون: إن الله يُحِبُّ ويُحَبُّ، قال تعالى: ﴿يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ۝٤﴾ [التوبة]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ ۝٢٢٢﴾ [البقرة]، ويُكَلِّم ويَتَكَلَّم، فيثبتون صفة المحبة وصفة الكلام.

والخُلَّة هي أكمل المحبة، فإبراهيم ﷺ خليل الله، فله من محبة الله ما تبوأ به منزلة الخُلَّة التي هي: أعلى درجات المحبة، ونبينا ﷺ

---

(١) تقدم في ص١١٣.
(٢) تقدم في ص١١٣.

خليل الله أيضًا، فإبراهيم ومحمد هما خليلان لله تعالى، وأما ما ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: «**إن إبراهيم خليل الله... وأنا حبيب الله ولا فخر**» فهو حديث ضعيف[1]، وقد تعلق به بعض الجهلة وأهل الغلو، فيسمون الرسول ﷺ: حبيب الله[2]، وكأن المحبة عندهم أعلى من الخُلَّة، وهذا خلاف اللغة، وخلاف دلالات النصوص، فالمحبة ثابتة للأنبياء والمؤمنين والملائكة، كل على منزلته من محبة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٤﴾﴾ [التوبة]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ [البقرة]، فالمحبة مشتركة بين سائر المؤمنين، كل له حظه من محبة الله بحسب إيمانه وتقواه، فوصف الرسول ﷺ بأنه: حبيب الله فقط ليس فيه خصوصية ولا تميُّز، فكل مؤمن هو حبيب الله؛ أي: محبوب لله.

وتقدم ذكر الأدلة على إثبات صفة المحبة، وصفة الكلام لله تعالى[3].

والمعطلة من الجهمية والمعتزلة[4] ومن تبعهم ينفون هذه الصفات، فالجهمية يقولون: إنه لا يُحِب ولا يُحَب؛ لأن المحبة ميل الشيء إلى ما يناسبه، ولا تناسب بين الخالق والمخلوق، وهذا ـ إن صح أن يكون تفسيرًا للمحبة ـ يختص بمحبة المخلوق، فالمحبة معنىً معقولٌ هو ضد البغض، والله تعالى أخبر بأنه يحب أولياءه ويحب المؤمنين

(١) تقدم في ص١١٣.
(٢) انظر: ص١١٣.
(٣) ص١١٢، و١٢٩.
(٤) مجموع الفتاوى ١٠/ ٦٦.

والمقسطين والتوابين، وأخبر بأنه يمقت الكافرين، ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [غافر: ١٠].

ونفاة المحبة منهم من يفسر المحبة من الله بإرادة الإنعام، أو يفسرها بنفس النعم المخلوقة، ويفسر البغض بإرادة الانتقام، أو بنفس العقوبة، المهم عندهم نفي حقيقة المحبة عن الله، وينفون محبة المخلوق للخالق سبحانه، ويقولون: إن المحبة هي محبة ثوابه، أو محبة طاعته، والمحبة عندهم لا تتعلق إلا بالمخلوق.

ومن المبتدعة من أثبت المحبة من جهة المخلوق، كالصوفية؛ فإنهم يبالغون في إثبات محبة المخلوق للخالق حتى يعبرون عن محبتهم لله بالعشق، وكذلك الفلاسفة يطلقون العشق على الله تعالى[1].

والحق: ما دل عليه كتاب الله، ودلت عليه الفِطَر والعقول بأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُحِب ويُحَب؛ يحب ملائكته وأنبياءه والصالحين من عباده، كما أخبر تعالى بذلك عن نفسه، ويحبه أولياؤه كما في الآية التي جمعت بين الأمرين: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وكل صفة تثبت لله تعالى فليست مثل صفة المخلوق، فليس حبه تعالى كحبنا، وليس كلامه وتكليمه ككلامنا، والقول في بعض الصفات

---

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ١٣١، والرد على المنطقيين ص٢٥٨ و٣٥٩، ودرء تعارض العقل والنقل ١/ ١٠٠ و٢٣١ والرسالة الصفدية ص١٢٥ و٢٩٧.

كالقول في بعض، فـ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١] لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فكما أنه تعالى له عِلمٌ لا كعلمنا، وسمعٌ لا كسمعنا، فله محبة لا كمحبتنا، ورِضًا لا كرِضَانا.

وأما ما ذكره الشارح ابن أبي العز[١] من الكلام في الخُلَّة، وقول الشاعر[٢]:

قد تخللت مسلك الروح مني
ولذا سُمِّي الخليل خليلا

فهذا تفسير للخُلَّة التي هي صفة المخلوق، وكذلك قوله[٣]: إن الخُلَّة لا تقبل الشركة، فهذا فيه نظر؛ لأن الله اتخذ إبراهيم ﷺ خليلًا واتخذ محمدًا ﷺ خليلًا، نعم، من كان الله خليله فلا يكون أحد من الخلق خليله، كما في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت ابن أبي قحافة خليلًا، ولكن صاحبكم خليل الله**»[٤]، فدل على أن المانع له من أن يتخذ أبا بكر خليلًا أن الله اتخذه خليلًا، وهذا يقتضي أن يكون الله خليله، وإن لم يرد ـ فيما أعلم ـ وصف الله بأنه خليل إبراهيم، أو خليل محمد، لكن هذا الحديث يُشعر بهذا، وأن الله حين اتخذ محمدًا خليلًا لم يكن للرسول ﷺ خليل من الخلق، وأن ذلك يقتضي أن الله خليله، وهذا من

---

(١) ص٣٩٦.
(٢) البيت لبشار بن برد في ديوانه ٢/ ٤٧٥.
(٣) ص٣٩٧.
(٤) تقدم في ص١١٣.



الأدلة على أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو أفضل هذه الأمة على الإطلاق، فهو صدِّيق الأمة وخيرها بعد نبيها؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت ابن أبي قحافة خليلًا**».



وجوب الإيمان بالملائكة والأنبياء والكتب

وقوله: «**ونؤمن بالملائكة والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين**».

أهل السنة يؤمنون بهذه الأصول: بالملائكة وبالأنبياء وبالكتب، وهذه ثلاثة أصول من أصول الإيمان التي ذكرها الرسول ﷺ في جوابه لجبريل حيث قال: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[1].

والإيمان بأصول الإيمان يكون على وجهين:

مجمل، ومفصل.

فأما الإيمان بهذه الأصول إجمالًا ففرض عين على كل مُكلَّف، فعلى كل مُكلَّف أن يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويؤمن بالقدر، والإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه العقيدة لم يُراعِ ترتيب مسائل الإيمان، فيذكر مسائل تتعلق ـ مثلًا ـ بالإيمان بالله، ومسائل تتعلق بالإيمان بالرسل، ثم يعود ويذكر مسائل تتعلق بالإيمان بالكتب أو بالملائكة أو باليوم الآخر، من غير مراعاة للترتيب، ولهذا قال الشارح ابن أبي العز: «الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يجمع الكلام في الصفات في المختصر

(١) رواه مسلم (٨) من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

في مكان واحد، وكذلك الكلام في القدر ونحو ذلك، ولم يعتنِ فيه بترتيب. وأحسن ما يرتب عليه كتاب أصول الدين ترتيب جواب النبي ﷺ لجبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ حين سأله عن الإيمان»[1].

ولكن في الحقيقة هذا التفريق عندي له فائدة وهي: أن الصلة بهذه الأصول مستمرة لا تنقطع؛ فيتجدد الكلام ويتكرر؛ فيحصل بسبب ذلك التذكير والضبط، فعلى سبيل المثال: مسائل القدر جاءت متفرقة؛ لكن صار من فائدته: تجدد الكلام في القدر، وحصل فيه التأكيد ومزيد الإيمان والإيضاح؛ لكن إذا جُمع الكلام في موضع واحد فإنه مع طول الوقت يُغفل عنه.

فهنا قال: «**ونؤمن بالملائكة والنبيين**»، هذا إيمان مجمل، نؤمن بالملائكة كما ذكر، والإيمان بالملائكة كما جاء في السنة جاء في القرآن مقرونًا بالإيمان بالله في ثلاثة مواضع: في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء]، وقال سبحانه: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فنؤمن بالملائكة الذين وصفهم الله بصفات كريمة، فقال تعالى عنهم: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنبياء].

---

(١) ص٦٨٩.

وقد أخبر الله تعالى أن الملائكة أصناف، منهم: ملك الموت، قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ [السجدة].

ومنهم الملائكة الذين هم من أعوان ملك الموت: ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، وقد أضاف الله إليهم التوفِّي كما أضافه إلى ملك الموت، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الأنعام]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [النحل].

ومنهم الملائكة الموكلون بحفظ وكتابة أعمال العباد، ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الانفطار].

ومنهم الملائكة الموكلون بالوحي، ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ [النحل: ٢].

وقد سمى الله من الملائكة في القرآن جبريلَ وميكائيل ومالكًا خازن النار، قال تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وجاء في السنة تسمية إسرافيل ومنكر ونكير، ففي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ كان يستفتح في قيام الليل: «**اللهم رب جبرائيل**

وميكائيل وإسرافيل»[١]، وروى الترمذي عن النبي ﷺ تسمية الملكين الَّذَيْنِ يسألان المقبور: بـ«**المنكر والنكير**»[٢].

والملائكة خلقٌ من خلقِ الله؛ فيجب الإيمان بأنهم عباد مخلوقون مربوبون مدبرون، ليسوا بآلهة كما ظن المشركون، وليسوا بنات الله كما افترى المفترون، ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ ﴿١٥٠﴾ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ [الصافات]، فمن الناس من ينكر وجودهم، ومنهم المتأول الذي يقول: الملائكة هي القوى الخَيِّرة في الإنسان، والشياطين هي القوى الشريرة في الإنسان، فليسوا خلقًا قائمين بأنفسهم، وهذا خلاف ما أخبر الله به في كتابه من أمر الملائكة، فهم عباد عابدون لله مطيعون، في غاية من العبودية والطاعة لله رب العالمين، ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء]، ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩ ﴿٢٠٦﴾﴾ [الأعراف]، وذكر الله ما دار بينه وبين الملائكة في أمر خلق آدم: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠] إلى آخر القصة.

وأما الأنبياء فكذلك يجب الإيمان بهم إجمالًا، ويجب الإيمان بمن سمَّى اللهُ منهم تفصيلًا، وقد ذكر الله الإيمان بالرسل في الآيات

---

(١) رواه مسلم (٧٧٠).

(٢) (١٠٧١) ـ وقال: حسن غريب ـ، وابن حبان (٣١١٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثلاث التي تقدمت[1]، وذُكروا في آيات أخرى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]، ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، فرسل الله وأنبياؤه كثيرون؛ لكن منهم من قص الله علينا من أخبارهم، ومنهم من لم يقصهم علينا، ومنهم من ذَكر اسمه ولم يذكر تفصيلَ خبره، مثل: ذي الكفل وإدريس واليسع، وقص الله علينا أخبار أنبياء كثيرين؛ كنوح وهود وصالح وشعيب وإبراهيم ولوط وموسى، فيجب الإيمان بما أخبر الله به عن الأنبياء والمرسلين إجمالًا وتفصيلًا؛ فأما الإيمان بهم مجملًا؛ فهو فرض عين، وأما معرفة أخبارهم تفصيلًا فهو فرض كفاية، ويجب على من عَلِم شيئًا من تفصيل أخبارهم أن يؤمن به.

وبمناسبة ذكرِ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ونؤمن بالملائكة والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين**» ترد مسألة الفرق بين النبي والرسول، وقد سبق الكلام عليها عند قول المؤلف: «**وإن محمدًا عبده المصطفى، ونبيه المجتبى، ورسوله المرتضى**»[2].

والأصل الثالث من أصول الإيمان في عبارة المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الإيمان بالكتب، فإنه قال: «**ونؤمن بالملائكة والنبيين وبالكتب المنزلة على المرسلين**»، وقدَّم ذكر الأنبياء على الكتب، مع أن الذي في الآيات والأحاديث تقديم ذكر الكتب على الرسل، قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿كُلٌّ

(١) في ص٢٣٩.
(٢) ص١٠١.

ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]؛ لكن الظاهر أن المؤلف قدَّم وأخَّر، مراعاة لتناسب الجمل.

فيجب الإيمان بالكتب التي أنزلها الله على من شاء من رسله، والله أخبر في آيات كثيرة أنه أنزل الكتب، وسمى لنا التوراة والإنجيل، قال تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾﴾ [آل عمران]، والزبور ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿٥٥﴾﴾ [الإسراء]، وصحف إبراهيم وموسى ﴿صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴿١٩﴾﴾ [الأعلى]، فيجب الإيمان بكتب الله إجمالًا، وهذا فرض عين، وبما سمى الله منها تفصيلًا وتعيينًا، فنؤمن بالتوراة المنزلة على موسى، وبالإنجيل المنزل على عيسى، وبالزبور المنزل على داود، وبصحف موسى وإبراهيم، ونؤمن بأنها كلام الله، فالكتب المنزلة كلها كلام الله.

والإيمان بالكتب يندرج في الإيمان بالرسل؛ لأنهم هم الذين جاؤوا بها، قال الله تعالى: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾ [البقرة]، لا نفرق بين الرسل ولا نفرق بين الكتب، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُو۟لَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٥٢﴾﴾ [النساء].

وأنكر الله على اليهود إيمانهم ببعض الكتاب وكفرهم ببعض.

وهذه الأصول يتعلق بها كثير من مسائل الاعتقاد، نص المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على بعضها، فيما تقدم، وسيأتي بعضها.

وقوله: «**ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين**».

ونشهد أن الأنبياء والمرسلين رسل من عند الله، جاؤوا بالحق من عنده، وكلهم صادقون مَصْدوقون، ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وأنهم خير خلق الله، وأن بعضهم أفضل من بعض، كما قال سبحانه: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥] وأفضلهم أولو العزم، وأفضل أولي العزم الخليلان إبراهيم ومحمد، عليهما الصلاة والسلام، وأفضلهما نبينا محمد خاتم النبيين ﷺ.



تسمية أهل القبلة بالمسلمين

وقوله: «**ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين**».

أهل القبلة: هم الذين يستقبلون الكعبة في صلاتهم، فنسمي كل من يستقبل الكعبة: «**مسلمين**»، فجميع الفرق الإسلامية يُسَمَّوْن أهل القبلة؛ لأن القبلة تجمع المسلمين، وليس فيها خلاف بينهم.

وأما قوله: «**مؤمنين**»، فهذا جارٍ على عدم الفرق بين الإسلام والإيمان، وأنَّ كلَّ مسلمٍ مؤمنٌ وكلَّ مؤمنٍ مسلمٌ، وأنهما اسمان لمسمىً واحد، وهي مسألة معروفة وكبيرة:

فمن أهل العلم من يقول: إنهما اسمان لمسمىً واحد.

ومنهم من يقول: بل هما متغايران ومختلفان.

والقول الوسط هو: أن الإسلام والإيمان إذا أفردا اتحد معناهما، وإذا اقترنا وذكرا جميعًا اختلف معناهما، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فإذا ذكر الإيمان والإسلام كان المراد بالإسلام الأعمال الظاهرة، وبالإيمان اعتقاد القلب، ولهذا فرَّق ﷺ بين الإسلام والإيمان في حديث جبريل، فلما قال: «**أخبرني عن**

الإسلام»[١]؛ أخبَرَهُ بأصول الأعمال الظاهرة، وهي أركان الإسلام، وعندما قال: «**أخبرني عن الإيمان**»، فسَّرَهُ له بأصول الاعتقاد، وهي الأصول الستة.

فعلى القول بالفرق لا نسمي كلَّ أحدٍ مسلمًا مؤمنًا؛ بل الفاسق لا نعطيه الاسم المطلق، بل نقول: هو مسلم، وإذا وصفناه بالإيمان نقول: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بما معه من الإيمان.

وقوله: «**ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين**»، ما داموا يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، واستقاموا واستمروا على الشهادتين: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وقوله: «**وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين**» تأكيد للجملة الأولى؛ لأنها داخلة فيها.

والرسول ﷺ جاء بأمرين:

بعلم، وعمل، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٨]، فالهدى هو: العلم النافع، ودين الحق هو: العمل الصالح، والدين دائر على هذين الأصلين: العلم والعمل؛ فالإيمان بما جاء به الرسول ﷺ يشمل: الإيمان بما جاء به من مسائل الاعتقاد، ونسميها: المسائل العِلْمية.

وبما جاء به من الشرائع والأحكام، ونسميها: المسائل العَمَلية.

فنسمي أهل القبلة مسلمين، ما لم يكن منهم ما يوجب الردة، ومن عُلمت ردَّتُه من المنتسبين للإسلام فليس من أهل القبلة؛ بل هو

(١) تقدم في ص٢٣٨.

مرتد، مثل: القائل بوحدة الوجود، أو من يقول بنبوة أحد بعد الرسول ﷺ؛ كالقاديانية الذين يقولون بنبوة مرزا غلام أحمد الهندي[١]، فهؤلاء ليسوا من أهل القبلة، وإن انتسبوا للإسلام، فهم كفار وليسوا بمسلمين ولا مؤمنين.



(١) الموسوعة الميسرة ١/ ٤١٩، وفتاوى اللجنة الدائمة ٢/ ٣١٢.

أهل السنة لا يتكلمون في الله ودينه وكتابه بغير علم

وقوله: «**ولا نخوض في الله، ولا نماري في دين الله**».

من منهج أهل العلم والتقوى أنهم لا يتكلمون في ذات الله وصفاته وأفعاله بغير علم أو بالكلام الباطل؛ بل يتكلمون في شأن الله بما علموا مما جاء به الرسول ﷺ من الكتاب والحكمة، فعلينا أن نَصِفَ الله بما وصف به نفسه، ونسميه بما سمى به نفسه، ونخبر عنه بما أخبر به عن نفسه، وما أخبر به عنه رسوله ﷺ، وليس هذا من الخوض، هذا من بيان الحق ومن الثناء على الله، ومن تعظيم الله والإيمان به سبحانه، وما كان غير ذلك فهو من الخوض الباطل، كالكلام في كيفية ذاته أو صفاته بغير علم.

وقوله: «**ولا نماري في دين الله**»، المراء: الجدال، وأكثر ما يطلق المراء على الجدال بالباطل، إما من جهة القصد، أو من جهة ما يُجادَل به ويُحتَج به من الحجج الباطلة الداحضة، فالاحتجاج بالحجج الباطلة كالاحتجاج والاستدلال بالشبه العقلية وبالروايات المكذوبة، أو الجدال على وجه التعصب، لا لقصد إظهار وبيان الحق والوصول إليه، كل هذا من الجدال بالباطل، ومن المراء في الدين، ومن ذلك الجدال أو المراء على وجه المعارضة لما جاءت به النصوص، فكل هذا من المراء في الدين.

والجدال بالباطل هو سبيل أعداء الرسل، قال تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ٤﴾ [غافر]، ويقول تعالى عن أعداء الرسل: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [غافر: ٥]، أما الجدال الذي يراد منه الوصول إلى الحق وإظهاره ودفع الباطل؛ فهذا مشروع، وهو من طرق الدعوة، كما قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، فالجدال بالبينات، وبالحُجج الظاهرات، والأدلة العقلية والسمعية، كل هذا من طرق الدعوة إلى الله ومن الجدال بالتي هي أحسن، وما خالف ذلك فهو من المراء المذموم.

وقوله: «**ولا نجادل في القرآن**»، يظهر أن هذا يدخل في قوله: «**لا نماري في دين الله**»، لكن عطفها على ما قبلها من عطف الخاص على العام، فلا نماري في دين الله، ولا نماري في القرآن، أي: لا نجادل فيه تكذيبًا، ولا نجادل في معانيه تحريفًا، لكن نحتج به ونستدل به؛ وهناك فرق بين الأسلوبين، فنجادل بالقرآن، أي: يكون القرآن هو السلاح الذي نجادل به، ونرد به على أهل الباطل؛ لكن لا نجادل فيه معارضةً لأخباره أو أحكامه، أو تكذيبًا أو تأويلًا له وصرفًا له عن ظاهره، فكل هذا من سبل الباطل، فأهل الباطل هم الذين يجادلون في آيات الله، كما قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤]، فيقولون: هذا سحر، هذا شعر، هذا كهانة؛ تكذيبًا له، ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ

﴿كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ۝٣٥﴾ [غافر]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ۚ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝٥٦﴾ [غافر].

وقوله: «**ونشهد أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، فعلَّمه سيد المرسلين محمدًا صلى عليه وعلى آله أجمعين، وهو كلام الله تعالى، لا يساويه شيء من كلام المخلوقين، ولا نقول بخلقه، ولا نخالف جماعة المسلمين**».

هذا من شواهد ما تقدم ذكره[١] من أن المصنف لم يرتب الكلام في مسائل الاعتقاد، ويجمع كل صنف ويضمه إلى جنسه، بل فرَّق الكلام في أصول الإيمان.

فهذه الجملة المذكورة تتعلق بالقرآن، وقد تقدم[٢] القول في عقيدة أهل السنة في القرآن، وأن القرآن كلام الله حقيقة منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأنه كلام الله على الحقيقة وليس ككلام البشر، والناس في القرآن منهم الكفار المكذبون للقرآن الذين قالوا: إنه كلام محمد، ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ۝٢٥﴾ [المدثر]، ومنهم من يؤمن بتنزيل القرآن لكنه يتأوله على غير تأويله، ويفسره بما يوافق هواه وأصوله الباطلة، كما فعل القدرية والجهمية والرافضة، فكل طائفة تؤول القرآن على ما يوافق مذهبها وأصولها.

---

(١) ص٢٣٨.

(٢) ص١٢١.

وقوله: «**ونشهد أنه كلام رب العالمين**».

نشهد ونؤمن ظاهرًا وباطنًا، ونقر بقلوبنا وألسنتنا أن هذا القرآن كلام ربنا، تكلم به سبحانه حقيقةً، وأنه كلام الله حروفه ومعانيه، هو كلام الله تعالى مكتوبًا في المصاحف، أو محفوظًا في الصدور، أو متلوًّا بالألسن، أو مسموعًا بالآذان، فالذي يقرؤه القارئ نقول: هذا كلام الله، أي: المتلو، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، لكن نحن نسمع كلام الله من صوت القارئ، كما سمع الصحابة القرآن بصوت الرسول ﷺ، وسمعه الرسول من جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وسمعه جبريل من رب العالمين.

وقوله: «**نزل به الروح الأمين**»، جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هو: الروح الأمين، وهو روح القدس.

وقوله: «**فعلَّمه سيد المرسلين محمدًا صلى عليه وعلى آله أجمعين**».

كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ [النجم]، فجبريل هو الموكل بالوحي، ولهذا أضاف الله القرآن إلى الرسول من البشر محمد ﷺ، وأضافه إلى الرسول من الملائكة وهو جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، كما قال تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ۝٣٨ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ۝٣٩ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۝٤١ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٤٢ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٤٣ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝٤٥﴾ [الحاقة]، فالمراد بالرسول في هذه الآيات: محمد ﷺ،

وقال سبحانه في سورة التكوير: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ ١٨ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ٢٠ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ ٢١﴾ [التكوير]، وهذا جبريل عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ.

وقوله: «**وهو كلام الله تعالى لا يساويه شيء من كلام المخلوقين**».

هذا تأكيد لما سبق أنه كلام الله، ولا يساويه شيء من كلام العالمين، ولهذا تحدى الله به الثقلين: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ٨٨﴾ [الإسراء].

وقوله: «**ولا نقول بخلقه، ولا نخالف جماعة المسلمين**».

ولا نقول بخلق القرآن كما قالت المعطلة المبتدعة كالجهمية والمعتزلة ومن وافقهم؛ بل نقول: إنه كلام الله حقيقة حروفه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني ولا المعاني دون الحروف[1].

وقوله: «**ولا نخالف جماعة المسلمين**».

جماعة المسلمين في الصدر الأول، وإلا فالمسلمون بعد الصدر الأول قد تفرقوا واضطربوا واختلفوا في القرآن، فنحن لا نخالف جماعة السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.



(١) العقيدة الواسطية ص١٦١.

أهل السنة لا يكفرون بكل ذنب

وقوله: «**ولا نُكفِّر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله**».

عبارة المؤلف تقتضي أن أهل السنة لا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بأي ذنب.

والذنوب نوعان: ذنوب من أنواع الردة؛ كالشرك وما في درجته، وهي أعظم الذنوب، وذنوب دون الشرك لا توجب الردة. وإذا أخذت عبارة المؤلف على إطلاقها فظاهرها أن كل من كان مسلمًا فإنه لا يكفر، بأي ذنب ارتكبه حتى ولو كان شركًا، ولا ريب أن الطحاوي لم يقصد هذا، وإنما يقصد الذنوب التي دون الشرك.

ولهذا قال الشارح ابن أبي العز: «امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول: بأنا لا نكفر أحدًا بذنب؛ بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب»[(١)]، فهذه هي العبارة الدقيقة، وتكون من سلب العموم، لا من عموم السلب؛ كعبارة الطحاوي، ومضمون سلب العموم: أنا لا نُكفِّر أحدًا من أهل القبلة بكل ذنب، إنما نُكفِّره بالشرك وما في حُكمه، ولا نُكفِّر أحدًا من أهل القبلة بما دون ذلك. والله تعالى قد جعل الذنوب قسمين: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فنحن أهل

(١) ص٤٣٣.

السنة لا نُكفِّر أحدًا من أهل القبلة بشيء من الذنوب التي دون الشرك، خلافًا للخوارج الذين يكفرون بالذنوب، وقد يعدون ما ليس بذنب ذنبًا فيُكفِّرون به، والخوارج هم الذين ظهروا بهذه البدعة في عهد علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقاتلهم، وقد أخبر الرسول ﷺ عنهم وندب إلى قتالهم، وذكر الأجر العظيم لمن قتلهم[1].

إذًا؛ الذنوب فيها مُكفِّر وغير مُكفِّر؛ فكل ما هو من أنواع الردة فهو مُكفِّر، كالشرك، والتكذيب بما جاء به الرسول ﷺ، والاستهزاء بالرسول ﷺ، أو بالقرآن، وهناك ذنوب اختلف العلماء في كفر فاعلها؛ كترك الصلاة.

وقوله: «**ما لم يستحله**»، أي: لا نكفره بهذا الذنب إلا أن يعتقد حله، فإن اعتقد حله كفر؛ كجحد وجوب الصلاة أو الحج أو صيام رمضان، وجحد تحريم المحرمات المعلوم حكمها بالضرورة من دين الإسلام؛ كتحريم الزنا، والخمر؛لأنه يكون مكذبًا للقرآن والسنة المتواترة، وما أجمع عليه المسلمون، ومن اعتقد حل ما حرمه الله مما تحريمه معلوم من دين الإسلام بالضرورة فهو كافر حتى ولو لم يفعله؛ لأنه ليس من شرط ثبوت الردة بالاستحلال فعل المكلف لما استحله من الحرام.



(١) صحيح البخاري (٦٩٣٠-٦٩٣٢)، وصحيح مسلم (١٠٦٦) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والبخاري (٦٩٣٢)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تأثير الذنوب على الإيمان

وقوله: «**ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله**».

وأهل السنة لا يقولون: «لا يضر مع الإيمان ذنب» خلافًا للمرجئة، والطحاوي في هاتين الجملتين يقصد الرد على الخوارج في الأولى، وعلى المرجئة الغلاة في الثانية، والمرجئة والخوارج على طرفي نقيض، فالخوارج يُكفِّرون بالذنوب، فعندهم فاعل الكبيرة كافر مرتد خارج عن ملة الإسلام حلال الدم والمال[١]، أما عند المرجئة ما دام معه أصل الإيمان وهو التصديق أو معرفته للخالق فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان، لا يضره ما يفعل من الذنوب[٢]، وبدعتهم هذه أقبح من بدعة الخوارج؛ لأن الخوارج يعظمون أمر الذنوب، ويبالغون في الحذر والتحذير منها، وقد اختلف العلماء في تكفيرهم، فعن أحمد فيهم روايتان[٣]، ونقل شيخ الإسلام أن الصحابة أجمعوا على عدم كفر الخوارج[٤]، لكنهم مبتدعة ضُلَّال.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص٨٦، والملل والنحل ١/ ٨٥، ومجموع الفتاوى ١٢/ ٤٧٠.

(٢) مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٧٠.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٥١٨.

(٤) الإيمان الكبير ص٢١٧.

أما بدعة المرجئة الغلاة فهي أشنع من بدعة الخوارج؛ لأن مضمونها الجرأة على المحرمات وعدم المبالاة بها، واقتراف السيئات، وهذا فيه رد لنصوص الكتاب والسنة الدالة على تحريم المحرمات، وترتب العقاب عليها؛ كالقتل، والتولي يوم الزحف، وأكل مال اليتيم، قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [النساء: ٩٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ ٱلْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء]، فكيف يقال: لا يضر مع الإيمان ذنب؟!

وهذا مذهب جهم، وجهم إمام غلاة المرجئة، أما مرجئة الفقهاء فمذهبهم ليس كذلك، إنما هم يخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان، لكن يقولون بوجوب الواجبات وتحريم المحرمات، وترتب العقاب على فعل المحرمات وترك الواجبات، فالذنوب عندهم تضر مرتكبها، و يستحق العقاب الذي توعد الله به في كتابه، أو أخبر به الرسول ﷺ.

وأهل السنة وسط في هذا المقام فلا يُكفِّرون أهل الكبائر، ولا يُؤَمِّنُونَهم من العقاب، و يرون أن مرتكب الكبيرة في الدنيا مؤمن بما معه من الإيمان، فاسق بما ارتكب من الكبيرة، وما ورد في النصوص من إطلاق اسم الكفر على بعض الأعمال، أو بعض العاملين مما هو دون الشرك، فهو محمول على الكفر الأصغر الذي يعبر عنه بكفر

دون كفر، كقول النبي ﷺ: «**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**»[١]، وقوله ﷺ: «**اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت**»[٢]، وما أشبه ذلك، وفي الآخرة هو تحت مشيئة الله، هذا حُكمهم في الآخرة، كما سيأتي تقرير حكم أهل الكبائر في قول الطحاوي: «**وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون، وإن كانوا غير تائبين**».



(١) رواه البخاري (٤٨) ومسلم (٦٤) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه مسلم (٦٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الرجاء للمحسنين، والخوف على المسيئين

وقوله: «**ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئهم ونخاف عليهم، ولا نقنطهم**».

نرجو للمحسنين ـ لا أي أحد ـ أن يعفو الله عنهم، ويتجاوز عن ذنوبهم؛ فإن الحسنات يذهبن السيئات، وأن يدخلهم الجنة برحمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولا نأمن عليهم العقاب على ذنوبهم؛ لأن ذلك مردود إلى مشيئته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وهو سبحانه أعلم وأحكم؛ فيجعل فضله وعفوه وإحسانه ورحمته حسبما تقتضيه حكمته البالغة، ويعاقب من يشاء، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فالأمر مردود إلى مشيئة الله؛ لكن نعلم بدلالة النصوص أن من المذنبين من يعفو الله عنهم، ومنهم من يعاقبه ويدخله النار ثم يخرجه منها، ولا يصح أن نقول: يجوز أن يتجاوز الله عن جميع المذنبين فلا يدخل أحد منهم النار؛ لأن النصوص دلت على أن من أهل الكبائر من يدخل النار ثم يخرج منها[1].

---

(١) انظر ص ١٨٤.

وقوله: «**ونرجو للمحسنين**».

يريد أهل الإحسان الذين حسن إسلامهم واستقاموا عليه، فهؤلاء أهل الإحسان العظيم، يُرجى لهم من العفو والرحمة والمغفرة ما لا يرجى لغيرهم؛ لأن الحسنات يذهبن السيئات.

وقوله: «**ولا نشهد لهم بالجنة**».

لا نشهد لأحد من المحسنين الصالحين بالجنة، فضلًا عمن دونهم، وهذه مسألة سيأتي النص عليها في كلام الطحاوي[١]؛ لأنه يكرر المعنى الواحد أحيانًا في أكثر من موضع، فلا نشهد لأهل القبلة بجنة ولا نار.

والشهادة بالجنة ذكر فيها الشارح ابن أبي العز ثلاثة مذاهب[٢]:

قيل: لا يُشهَد إلا للأنبياء.

وقيل: يُشهد بالجنة لكل من جاء فيه النص، وهو قول كثير من العلماء وأهل الحديث.

وقيل: يُشهد بالجنة لهؤلاء، ولمن شهد له المؤمنون.

والقول الثاني هو أصحها، فمن شهد له الرسول ﷺ شهدنا له بالجنة، كالعشرة المبشرين بالجنة[٣]، وثابت بن قيس بن شماس[٤]،

(١) ص٣١٢، عند قوله: «ولا ننزل أحدًا منهم جنة ولا نارًا».
(٢) ص ٥٣٨، وهو منقول من منهاج السنة ٥/ ٢٩٥.
(٣) رواه أبو داود (٤٦٤٩)، والترمذي (٣٧٥٧) ـ وقال: حسن صحيح ـ، وابن ماجه (١٣٣)، وصححه ابن حبان (٦٩٩٣)، والحاكم ٣/ ٤٤٠، والضياء في «المختارة» ٣/ ٢٨٢-٢٩٠ من حديث سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) رواه البخاري (٤٨٤٦)، ومسلم (١١٩) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والحسن والحسين[١]، رضوان الله عليهم، ومن شهد له الرسول ﷺ من الجماعات؛ كأهل بيعة الرضوان نشهد بأن جميعهم في الجنة، قال تعالى: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ ۝١٨﴾ [الفتح]، وقال النبي ﷺ: «**لا يدخلُ النارَ أحدٌ ممن بايع تحت الشجرة**»[٢].

أما من شهد له المؤمنون، فيستدل له بحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: مروا بجنازة فأثنوا عليها خيرًا، فقال النبي ﷺ: «**وجبت**»، ثم مروا بأخرى، فأثنوا عليها شرًّا، فقال: «**وجبت**»، فقال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما وجبت؟ قال: «**هذا أثنيتم عليه خيرًا فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرًّا فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض**»[٣].

لكن هذا خطاب لجماعة من خيار الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فلا يتأتى اعتبار أي جماعة من الناس أن شهادتهم للشخص توجب الشهادة له بالجنة، إذا شهدوا له بالخير والصلاح؛ لكن شهادة المسلمين والصالحين مما يُستبشَر به، ومما يبشر بالخير ويبعث على الرجاء، أما أن يشهد له بالجنة بناء على هذا فلا، وهذا المُثنَى عليه خيرًا لم يعلم أنه في الجنة إلا بقول الرسول ﷺ: «**وجبت**»، وهذا لا يتأتى لغيره من الناس.

---

(١) رواه أحمد ٣/ ٣، والترمذي (٣٧٦٨) وابن حبان (٦٩٥٩)، والحاكم ٣/ ١٦٧ ـ وصححوه ـ من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه أحمد ٣/ ٣٥٠، وأبو داود (٤٦٥٣)، والترمذي (٣٨٦٠) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونحوه عند مسلم (٢٤٩٦) من روايته عن أم مبشر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) رواه البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩).

وقوله: «**ونستغفر لمسيئهم، ونخاف عليهم، ولا نقنطهم**».

نرجو للمحسنين أن يعفو الله عنهم ويدخلهم الجنة، ولا نأمن عليهم ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر للمسيئين، قال تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩]، فالله ندب نبيه ﷺ أن يستغفر ربه لذنبه وللمؤمنين، وهذه سنة الأنبياء، فقد ذكر الله عن نوح أنه قال: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]، وعن إبراهيم أنه قال: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴿٤١﴾﴾ [إبراهيم]، وقد أثنى الله على الذين يستغفرون لإخوانهم الذين سبقوهم بالإيمان: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر]، فينبغي أن يكون هذا دأب المسلم فيستغفر ربه لنفسه ولإخوانه المسلمين.

وقوله: «**ونخاف عليهم**».

قال في المحسنين: «**ولا نأمن عليهم**» مع إحسانهم، وهنا قال: «**ونستغفر لمسيئهم، ونخاف عليهم، ولا نقنطهم**»، فنخاف على المسيئين من عقاب الله، ولا نُؤَمِّنُهم كحال المرجئة الذين يقولون: «لا يضر مع الإيمان ذنب»، ولا نُقنِّطهم كحال الخوارج الذين يقولون: «لا يرجى لهم مغفرة ولا رحمة ولا يدخلون الجنة»، وهذا مسلك أهل السنة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فهم وسط بين هذه الفرق: وسط في باب الأسماء والصفات، وسط في أفعال العباد، وسط في أسماء الإيمان والدين، وسط في أهل الكبائر، وسط في الصحابة، فكل هذه العبارات تتضمن تقرير التوسط في أمر أهل الذنوب، فلا نكفرهم، ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله.

مذهب أهل السنة وسط بين الوعيدية والمرجئة

وقوله: «**والأمن والإياس ينقلان عن ملة الإسلام، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة**».

الأمن ضد الخوف، والمراد الأمن من عذاب الله ومكره، كما قال تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأعراف]، والأمن من عذاب الله يتضمن التكذيب بوعيد الله، وهو مقتضى قول غلاة المرجئة: «لا يضر مع الإيمان ذنب»، وهذا إذا كان عن اعتقاد أنه في مأمن من عذاب الله، لا إن كان ناتجًا عن غفلة، كحال كثير من الناس، إذ لو كان يخاف من العذاب ويستحضره لأوجب ذلك خوفه من الله، وإقباله عليه، وقيامه بالواجبات، واجتنابه للمحرمات، فهذا ليس من الأمن الذي جاء في شأنه الوعيد.

وضد الأمن من عذاب الله وبأسه ومكره: اليأس من رحمة الله، والإياس: هو اليأس، وهو ضد الرجاء، وقد قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [يوسف]، وقريب من معنى اليأس: القنوط، وهو أشد اليأس، كما قال تعالى عن إبراهيم أنه قال: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾ [الحجر].

والقنوط واليأس يتضمن إنكار التوبة، وأن الله لا يتوب على من تاب، وفي هذا تكذيب لخبر الله أنه يتوب على التائبين، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [الفرقان: ٧٠]، ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾ [النساء: ١٧]، وهذا هو مقتضى مذهب الخوارج، فإن مذهبهم يتضمن أن مرتكب الكبيرة يخرج عن الإسلام، وإن مات على ذلك من غير توبة؛ فهو مخلد في النار كسائر الكفار، وهذا تقنيط للعصاة من رحمة الله، ولهذا قال الطحاوي: «**والأمن والإياس ينقلان عن ملة الإسلام**»، ومقتضى هذا أنهما ردة عن الإسلام، ولا شك في كفر من قال: إن الله لا يتوب على من تاب، لمخالفة وتكذيب خبر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في كتابه، وخبر رسوله ﷺ.

ويلاحظ أن الأمن غلو في الرجاء، والإياس غلو في الخوف، فالغلو في الخوف ينتهي إلى اليأس والتيئيس والتقنيط من رحمة الله، والغلو في الرجاء يفضي إلى الأمن من عذاب الله؛ ولكن إذا كان هذا اليأس عارضًا للإنسان ليس عن اعتقاد؛ بل استعظم ذنبه، وخاف منه، وبلغ به الأمر أنه ظن بجهله أنه لا يغفر له؛ فهذا قد يُعذر بأنه يسيء الظن بنفسه، وأن الله لا يغفر له لسوء عمله؛ مثل الذي أمر أولاده أن يحرقوه إذا مات لشدة خوفه من عذاب الله[1].

«**وسبيل الحق بينهما**»، الصراط المستقيم بين الأمن واليأس، فالواجب على العبد أن يكون خائفًا راجيًا، فالرجاء من مقامات الدين، ومما أثنى الله به على المؤمنين: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ

(١) رواه البخاري (٣٤٨١)، ومسلم (٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ٢١٨]، وقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ﴾ [الإسراء: ٥٧].

والخوف من مقامات الدين، والله أثنى على أوليائه بأنهم يخافونه ويرجونه: ﴿يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾ [السجدة: ١٦]، وقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَيَدۡعُونَنَا رَغَبٗا وَرَهَبٗاۖ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، وقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ﴾ [الإسراء: ٥٧]، فهذا هو الصراط المستقيم في هذا المقام فلا أمن ولا يأس.

والأمور المقتضية للعمل ثلاثة: المحبة، والرجاء، والخوف، فالرسل وأتباعهم يعبدون ربهم حبًّا له تعالى، ورجاء لرحمته وفضله وثوابه، وخوفًا من سخطه وعقابه، فيعبدونه بكل هذه الأحوال والمقامات.

أما أهل الضلال فمنهم من يعبده بالحب فقط؛ كجهلة الصوفية وغلاتِهم، ويستخفون بمقام الرجاء والخوف.

ومنهم من يعبده بالرجاء كالمرجئة، ومنهم من يعبده بالمبالغة في الخوف كالخوارج، ولهذا قال بعض أهل العلم: «من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد»[1]، من كانت عبادته لربه فقط بالحب لا يخاف ولا يرجو،

(١) نسبه الغزالي في «إحياء علوم الدين» ٤/ ٢٥٧ إلى الإمام مكحول الدمشقي.

فهذا ضد طريق الرسل، فالله ذكر أسماءَه وصفاتِه المقتضية للرجاء والخوف، وأثنى على رسله بالرجاء والخوف.

و«حروري»، أي: من الخوارج، «ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد»؛ لأن هذا هو الصراط المستقيم في هذا المقام، لا أمن ولا إياس، بل خوف ورجاء، فالخوف يُعَدِّل الرجاء، والرجاء يُعَدِّل الخوف.

فالواجب على الإنسان أن يسير إلى الله في هذه الحياة بين الخوف والرجاء، فيرجو ويخاف، وفي الأثر: «لا يرجو عبد إلا ربه، ولا يخاف إلا ذنبه»(١).



(١) قاله علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. رواه العدني في «الإيمان» رقم (١٩)، وأبو نعيم في «الحلية» ١/ ٧٦، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/ ٩٠، وانظر شرح هذا الأثر: في مجموع الفتاوى ٨/ ١٦١.

ما يخرج به المسلم من الإيمان

وقوله: «**ولا يَخرج العبدُ من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه**».

أي: لا يصير كافرًا مرتدًا بعد أن صار مسلمًا مؤمنًا إلا بجحود ما أدخله فيه، وهذه الجملة خطيرة جدًّا؛ لأن الإنسان يدخل الإسلام بالشهادتين: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فالكافر إذا شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ظاهرًا وباطنًا، صار مسلمًا؛ فإن شهد بها بلسانه فقط فهو منافق، وإن شهد بها في باطنه دون ظاهره فهو جاحد، قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام]، وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، فلا بد أن يشهد الشهادتين ظاهرًا وباطنًا، عن علم وانقياد وإقرار، بذلك يدخل في الإسلام حقيقة.

فقوله: «**إلا بجحود ما أدخله فيه**»، معنى ذلك أن ينكر تفرُّد الله بالإلهية، فيصير بها مشركًا، أو ينكر رسالة الرسول ﷺ إلى جميع الناس، فيصير مُكذبًا للرسول ﷺ، هذا معنى هذه الجملة.

فإذا كان يخرج عن الإسلام بجحود التوحيد أو جحود الرسالة، فلأن يخرج عن الإسلام بالتكذيب أو الشك أولى، وعلى هذا فلا يخرج

عن الإسلام إلا بالتكذيب، أو الشك في الباطن، أو بالجحود سواءً مع تكذيب وشك أو مع تصديق.

ويمكن أن يقال: إن هذه العبارة تقتضي أنه لا يكفر بأي فعل بعد ذلك إذا لم يجحد، وهذا لا يستقيم؛ بل من تكلم بما هو كفر؛ فإنه يكفر ولو لم يجحد؛ كمن يستهزئ بالرسول ﷺ مع إقراره برسالته؛ فهل يقال: إنه جحد الرسالة؟ لا، ومن ذبح لغير الله؛ فإنه يكفر، ولو قال: لا إله إلا الله وأن الله هو الإله الحق الذي لا يستحق العبادة سواه، فهذا غير جاحد، فكفره بالفعل، والكفر يكون قولًا وفعلًا واعتقادًا، فهذه العبارة لا تصح على هذا الإطلاق؛ فإنه حصر الحكم بالكفر بالجحود، وهي تساوي قولك: لا يكفر المسلم إلا بالجحود. والله أعلم.



مذاهب الفِرَقِ في مسمى الإيمان

وقوله: «**والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان**».

هذا هو تعريف الإيمان عند مرجئة الفقهاء، وهو يقتضي أن أعمال الجوارح كلها ليست من الإيمان؛ بل وأعمال القلوب.

وهو خلاف ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وأجمع عليه سلف الأمة: أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، أو هو: قول وعمل، قول القلب وهو: اعتقاده، وقول اللسان: وهو إقراره، وعمل: وهو عمل القلب، وعمل الجوارح، فالإيمان يشمل كل هذه الجوانب، وهذا هو الذي دلت عليه النصوص، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾ [الأنفال]، وقال الله في الصلاة التي صلاها المسلمون إلى بيت المقدس ومات من مات قبل نسخ القبلة: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: صلاتكم إلى بيت المقدس، وعقد البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبوابًا عديدة في كتاب الإيمان من صحيحه تَرْجم بها لمختلف الأعمال: باب: الجهاد من الإيمان(١)، باب: صوم رمضان احتسابًا من الإيمان،(٢)

(١) ١/١٦.
(٢) ١/١٦.

باب: اتباع الجنائز من الإيمان[١]، باب: أداء الخمس من الإيمان[٢]، ومن الأحاديث الجامعة قول النبي ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة**»[٣]. فالصلاة والصيام والحج والجهاد وبر الوالدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الإيمان، وقال النبي ﷺ: «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**»[٤].

ومسألة مسمى الإيمان مسألة كبيرة، وقد خالف أهل السنة والجماعة طوائف المرجئة، فمنهم مرجئة الفقهاء وهم الذين ذكر الطحاوي مذهبهم: أن الإيمان هو: «تصديق القلب وإقرار اللسان»، وبعضهم يجعل الإيمان هو: «تصديق القلب»، والإقرار شرط فيه، وليس من مسماه، فلا يصح إيمان القلب إلا بإقرار اللسان.

والقول الآخر قول الجهمية ومن تبعهم: «الإيمان هو مجردُ التصديقِ أو مجرد المعرفةِ»، والمعرفةُ والتصديقُ في نظري محصلهما متقارب، فعلى تقريرهم: إذا كان المكلف يعرف ربه فهو مؤمن، والكفر هو جحود الخالق، فأما الإقرار باللسان، وعمل الجوارح، وعمل القلب؛ فالكل ليس من مسمى الإيمان، وهذا يقتضي أن كل طوائف الكفر مؤمنون؛ لأنهم يعرفون الله، حتى كفار قريش، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ

---

(١) ١/ ١٨.
(٢) ١/ ٢٠.
(٣) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) ـ واللفظ له ـ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) رواه مسلم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وأخبر الله عن عادٍ وثمودَ أنهم قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤]، وقوم نوح قالوا: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [المؤمنون: ٢٤]، إلى غير ذلك، فهذا أفسد أقوال الناس في مسمى الإيمان.

ومن الأقوال الباطلة قول الكرَّامية: أن الإيمان هو: «الإقرار باللسان»، فالمنافق عندهم مؤمن، لكنه إذا مات فهو مخلد في النار، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعليقًا على هذا: «فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم»[١]، فالمنافق عند المسلمين ليس بمؤمن؛ لأنه يبطن التكذيب والشك والإباء، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة]، ويقول شيخ الإسلام عن قولهم: «قول منكر لم يسبقهم إليه أحد»[٢].

فهذه أربعة مذاهب في مسمى الإيمان، وأهمُّ هذه الأقوالِ المخالفةِ قولُ مرجئة الفقهاء: الإيمان هو: «التصديق، وإقرار اللسان»، وأن الأعمال ليست من الإيمان، ولهم على ذلك شبهات كثيرة، وقد أجاب عنها شيخ الإسلام ابن تيمية في «الإيمان الكبير» و«الإيمان الأوسط» وغيرهما.

والمقصود: أنه قول مخالف لما دل عليه القرآن والسنة الصحيحة أن الإيمان اسم لكل أمور الدين: الاعتقادية والعملية والقولية، كما في

(١) التدمرية ص٥٣٠.
(٢) الموضع السابق.

الحديث: «**الإيمان بضع وستون شعبة**»[(١)]، وإن كان ما في القلب أصلًا لأعمال الجوارح كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مضغة: إذا صلَحت صلَح الجسد كلُّه وإذا فسدت فسد الجسد كلُّه ألا وهي القلب**»[(٢)].

فالجوارح تابعة للقلب صلاحًا وفسادًا، وهو بالنسبة لها بمثابة الملك مع جنوده.

ومن شبهات المرجئة قولهم: إن الإيمان معناه في اللغة العربية: التصديق.

وقد رد ذلك ابن تيمية[(٣)] بوجوه كثيرة، منها:

أنه ليس كذلك في اللغة العربية؛ بل الإيمان أخص من مطلق التصديق، وهو الإيمان بالأمر الغائب الذي يؤتمن عليه المخبِر، فلا تقول لمن قال لك: طلعت الشمس: آمنتُ لك، بل صدقتُك، لكن تقول ذلك لمن أخبرك بأمر لا تدركه ولا تعرفه بحسك، كما قال إخوة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧﴾ [يوسف]، فالإيمانُ في اللغة العربية تصديقٌ، لكن ليس كلُّ تصديقٍ يكون إيمانًا.

وهكذا بالنسبة للاستعمال، فـ«آمن» يتعدى باللام وبالباء تقول: آمنتُ به، هذا بالنسبة للخبر أو المؤمَن به، وآمنت له بالنسبة للمخبِر، وأما

---

(١) تقدم في ص٢٦٩.
(٢) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.
(٣) الإيمان الكبير ص٢٨٩.

«صَدَّق» فإنه يتعدى بنفسه، فتقول: صَدَّقه، فهو يختلف عن الإيمان من جهة اللفظ والاستعمال، ومن جهة المعنى والمضمون، وسيأتي لهذا مزيد بحث عند قول المؤلف: «**والإيمان واحد وأهله في أصله سواء**»[1].



(١) ص٢٧٦.

وجوب الإيمان والعمل بكل ما صح عـن النبي صلى الله عليــه وسلـم

وقوله: «**وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق**».

أي: ما رواه الثقات العدول حسب قواعد أهل الحديث؛ فالروايات عن الرسول ﷺ مروية بالأسانيد، وهي قسمان: متواتر، وآحاد[١].

فالمتواتر: هو الذي يرويه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى أن يبلغ النبي ﷺ.

والآحاد هو: ما يروى بأسانيد معدودة، وقسمه العلماء إلى مشهور وعزيز وغريب.

لكن القسمة العامة: متواتر وآحاد.

أما المتواتر فكل الطوائف متفقة على ثبوته.

والآحاد تنقسم إلى: صحيح، وحسن، وضعيف.

أما الضعيف فهو مردود لا يعتمد عليه، لكن الشأن في المقبول الذي يشمل الصحيح والحسن، فأهل السنة والجماعة يقبلون ما توافرت فيه شروط القبول، ولو كان واحدًا، في جميع أمور الدين، في الأمور

---

(١) روضة الناظر ١/ ٣٤٧، ونزهة النظر ص٣٧.

الاعتقادية؛ كصفات الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأفعاله، أو ما يتعلق باليوم الآخر، وفي الأمور العملية؛ كأحكام الطهارة والصلاة والزكاة والمعاملات.

وهذه قضية أصولية عقدية، وهي: حجية خبر الواحد، والصواب: أن خبر الواحد حجة في مسائل الدين الاعتقادية والعملية، والأدلة على قبول خبر الآحاد كثيرة في السنة، منها: أن الرسول ﷺ كان يرسل الرسل آحادًا[1].

وعند أهل البدع من المتكلمين: أن خبر الواحد لا يحتج به في العقائد، فيردون كثيرًا من النصوص الواردة في صفات الله تعالى بحجة أنها خبر آحاد.

والتفريق بين مسائل الاعتقاد ومسائل العمل من حيث الإثبات بدعة، فكل مسائل الدين سواء فما تثبت به الأحكام الشرعية الحلال والحرام تثبت به مسائل الاعتقاد، ثم إن أهل البدع ليس مقصودهم فقط الاحتياط في الثبوت، إنما مقصودهم رد النصوص المخالفة لأصولهم، فما استطاعوا رده ردوه بقولهم: إن هذه آحاد لا تثبت بها مسائل الاعتقاد؛ لكن إذا جاء متواترًا ماذا يصنعون؟

يقولون: نعم. هذا قطعي الثبوت؛ لكن نفس النصوص ظنية الدلالة، ويقولون: إن مسائل الاعتقاد لا تثبت بالأدلة اللفظية!

والأدلة السمعية: الآيات والأحاديث كلها أدلة لفظية في مقابل الأدلة العقلية، وعندهم: أن العقائد لا تثبت إلا بالدلائل العقلية، هذا

(١) انظر: الرسالة ص٤٠١، وصحيح البخاري ٩/ ٨٦، ومختصر الصواعق ٤/ ١٤٦٥.

هو الأصل الفاسد والطاغوت الأكبر الذي أفضى بهم إلى التلاعب بكلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وإلى رد كثير من كلام الرسول ﷺ وأخباره، فردوا نصوص الصفات، ونفوا الصفات بالشبهات العقلية التي هي بزعمهم حجج، ولهذا يقول شيخ الإسلام فيهم: «ولكنهم من أهل المجهولات المشبهة بالمعقولات، يسفسطون في العقليات، ويقرمطون في السمعيات»[(١)].

فلما أصَّلوا نفي الصفات وقفوا من النصوص أحد ثلاثة مواقف:

الأول: الرد لما قدروا على رده؛ كأخبار الآحاد قالوا: هذه لا تثبت بها العقائد.

الموقف الثاني: التأويل لما لا يستطيعون رده؛ كالقرآن، فسلكوا فيه طريق التأويل، وهو صرف ألفاظ النصوص عن ظاهرها.

والثالث: مسلك التفويض، وهو إمرار النصوص ألفاظًا من غير تدبر وفهم لمعناها ومراد الله منها.

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بكل ما أخبر الله تعالى به، ورسوله ﷺ، من الشرع والبيان، وهو يشمل: مسائل الاعتقاد، ومسائل الأحكام، فكلها حق من عند الله.



(١) التدمرية ص١٢١.

زيادة الإيمان ونقصانه

وقوله: «**والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتُّقَى، ومخالفة الهوى وملازمة الأَوْلى**».

الإيمان واحد هو: التصديق بالقلب، ومعناه أنه لا يزيد ولا ينقص، ومسألة الزيادة والنقصان هي من فروع الخلاف بين أهل السنة والمرجئة، فمرجئة الفقهاء عندهم: أن الإيمان واحد لا يزيد ولا ينقص، وعند أهل السنة: أنه يزيد وينقص، فالتصديق نفسه يزيد وينقص، يقوى ويضعف، وهذا أمر معقول، فـ«ليس الخبرُ كالمعاينةِ»، وليس ما يستفاد بالخبر المتواتر كالمستفاد بخبر الآحاد من حيث قوة العلم واليقين، فهل وجوب الصلوات الخمس كوجوب الوتر عند من يقول به؟ أو كوجوب بعض واجبات الصلاة؟ فالتصديق نفسه والعلم نفسه يتفاوت قوة وضعفًا، وكذلك أعمال القلوب: الحب والبغض والخوف والرجاء والتوكل هذه الأعمال القلبية تتفاوت قوة وضعفًا، فهناك بغض وبغض شديد، وحب وحب شديد، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال النبي ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده**

وولده والناس أجمعين»[(١)]، فهو أمر محسوس لا يستطيع المنصف العاقل أن ينكره أو أن يتجاهله.

أما أعمال الجوارح فالزيادة فيها والنقص ظاهر للعيان، والآيات الدالة على الزيادة كثيرة؛ كقوله سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَـٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ١٢٤﴾ [التوبة].

وقوله: «**وأهله في أصله سواء**»، إذا كان الإيمان لا يزيد ولا ينقص فلا بد أن يكون أهله فيه سواء؛ لأنه شيء واحد. لكن المؤلف أتى بتعبير فيه عندي عدم وضوح، وهو قوله: «**وأهله في أصله**» ولم يقل: «وأهله فيه».

والمناسب على مذهبه أن يقول: «وأهله فيه سواء»؛ لأن هذا مقتضى كون الإيمان واحدًا، أن يكون الناس فيه سواء، ولا أدري ماذا يريد بقوله: «**في أصله**»، إن أراد أن المؤمنين كلهم عندهم إيمان فهم مشتركون في الأصل، وبينهم قدر مشترك، فهذا لا يصح أن يقال: إنهم فيه سواء؛ لأن وجود قدر مشترك لا يصح معه أن يقال: إنهم فيه سواء، وحقيقة القول عند المرجئة: أن أهله فيه سواء، لكن الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كأنه تحاشى أن يقول: وأهله فيه سواء فقال: «**وأهله في أصله سواء**»، ويؤكد هذا أنه

---

(١) تقدم في ص١١٩.

قال: «**والتفاضل بينهم في الخشية والتقى، ومخالفة الهوى وملازمة الأولى**»، ولم يقل: يتفاضلون في الإيمان، فعنده أن أعمال القلوب فيها زيادة ونقص؛ لكن الخشية، ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى، والتقوى هل هي من الإيمان عند هؤلاء المرجئة؟ لا، ليست من مسمى الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم هو التصديق بالقلب، وإقرار اللسان.

فعندهم أن أعمال القلوب وأعمال الجوارح كلها ليست من الإيمان، فالتفاضل في أعمال القلوب والجوارح هي ثمرة وأثر ذلك الإيمان وليست منه.

وعلى قولهم: يكون إيمان أفسق الناس الذي معه الإيمان وإيمان أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سواء!

وقوله: «**والتفاضل بينهم في الخشية والتقى، ومخالفة الهوى، وملازمة الأَولى**».

أي: الخشية من الله، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]، ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى﴾ [البقرة: ١٥٠].

و«**التقى**» أي: التقوى، وهي: أن يجعل العبد بينه وبين غضب الله وعقابه وقاية، بفعل أمره وترك معصيته.

و«**مخالفة الهوى**» طاعةً لله ورسوله، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النازعات]، ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]، ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص:

٢٦]، ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص].

و«**ملازمة الأَولى**» المحافظة على ما هو الأولى به، هذا هو مجال التفاضل عندهم، أما الإيمان الذي هو التصديق فليس فيه تفاضل ولا زيادة ولا نقص، وبهذا يعلم أن الخلاف بين أهل السنة والمرجئة ليس خلافًا لفظيًّا؛ لأن الخلاف اللفظي يقال عنه: لا خلاف فيه.

كيف يكون الخلاف لفظيًّا وتبذل فيه هذه الجهود من المؤلفات، وتقرير الدلائل، ورد الشبهات، ويشتد الإنكار على من أخرج الأعمال عن مسمى الإيمان؟!

لا، ليس الخلاف لفظيًّا؛ بل هو حقيقي، ترتب عليه: مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، ومسألة الاستثناء في الإيمان.



ولاية الله، وبم تكون؟

وقوله: «**والمؤمنين كلهم أولياء الرحمن، وأكرمهم عند الله أطوعهم، وأتبعهم للقرآن**».

قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾ [يونس]، والأنبياء هم خير وأفضل الأولياء، وهم أكمل المؤمنين إيمانًا وتقوى، وأتباعهم المؤمنون كلهم أولياء الله، قال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩]، فهؤلاء أصناف أولياء الله: الأنبياء والصديقون والشهداء والصالحون. وطبقات أولياء الله إجمالًا طبقتان[١]:

مقربون، ومقتصدون.

فالمقربون: هم الذين يفعلون الفرائض والنوافل والمستحبات، ويجتنبون المحرمات والمكروهات وفضول المباحات، وهم المسارعون في الخيرات.

والمقتصدون: هم الذين يؤدون الفرائض ويجتنبون المحارم، وليس لهم تميز في النوافل، وليس معنى ذلك أنهم لا يفعلون شيئًا مع النوافل.

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص١٧٦، وانظر: ص٤٦٢.

فالمؤمنون هم أولياء الله، وهو وليهم، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [آل عمران]، والكافرون والمنافقون أعداؤه وهو عدوهم، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة].

وقوله: «**وأكرمهم عند الله أطوعهم**»، أكرم أولياء الله عند الله هو: أطوعهم لله تعالى ولرسوله ﷺ، «**أطوعهم**» أفعل تفضيل، أي: أكملهم طاعة وامتثالًا للأوامر، واجتنابًا للمنهيات.

وقوله: «**وأتبعهم للقرآن**»، هذا من التنويع في التعبير؛ لأن من كان أطوع فهو أتبع، ومن كان أتبع فهو أطوع، ولا طاعة إلا باتباع القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، فالمؤمنون متفاضلون تفاضلًا لا يعلمه إلا الله، فالأنبياء بعضهم أفضل من بعض، والصديقون متفاضلون، والشهداء متفاضلون.

واتباع القرآن يكون بامتثال ما فيه من الأوامر، واجتناب ما فيه من المناهي، والإيمان بكل ما فيه من الأخبار مما يتعلق بالله وأسمائه وصفاته، أو بما كان وما سيكون، والله تعالى ذكر الاتباع في مواضع: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾﴾ [طه]، ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف]، فأمر الله باتباع القرآن، واتباع الرسول، ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف]، فلا رأي لأحد مع ما جاء في القرآن، ولا رأي لأحد مع بيان الرسول ﷺ؛ بل يجب أن يكون العبد تابعًا لكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، لا يقدم عليهما هوًى ولا رأيًا.

الإيمان بالأصول الخمسة، وتفصيل الإيمان باليوم الآخر

وقوله: «**والإيمان: هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر**».

فسَّر الطحاوي الإيمان في هذا الموضع بما فسره به النبي ﷺ، في حديث جبريل[١]، فهذه الأصول الستة هي: أركان الإيمان، أو أصوله، أو أصول الاعتقاد: الإيمان بالله، والإيمان بالملائكة، والإيمان بالكتب، والإيمان بالرسل، والإيمان باليوم الآخر، والإيمان بالقدر، وهذا هو الإيمان بالمعنى الخاص، فإن الإيمان يُطلق إطلاقين:

إطلاقًا عامًّا يشمل جميع أمور الدين العلمية والعملية، فهو اعتقاد، وقول، وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح.

ويطلق إطلاقًا خاصًّا ويراد به هذه الأصول الستة.

وهذا هو ما يفسر به الإيمان إذا قرن بالإسلام، كما في حديث جبريل حينما سأله عن الإسلام، ثم سأله عن الإيمان، ففسر الإسلام بمبانيه الخمس، وفسر الإيمان بأصوله الست، وقال الطحاوي فيما تقدم: «**الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان**»[٢]، وهنا قال:

---

(١) تقدم تخريجه في ص٢٣٨.
(٢) ص٢٦٨.

«**الإيمان هو الإيمان بالله...**»، فيما تقدم أراد أن يبين مسمى الإيمان، وأنه يكون بتصديق القلب وبالإقرار، وهنا أراد أن يفسر الإيمان ببيان ما يتعلق به، فالتصديق بالجنان والإقرار باللسان، بأي شيء؟ فكأنه يقول: الإيمان هو التصديق بالجنان والإقرار باللسان بهذه الأمور الستة، وهذه الأصول الستة هي أصول اعتقاد أهل السنة، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مطلع «العقيدة الواسطية»: «فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة ـ أهل السنة والجماعة ـ: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره»[١]، فالإيمان بهذه الأصول إجمالاً فرض عين على كل مكلف، أما الإيمان والعلم بهذه الأصول تفصيلًا فهو من فروض الكفاية؛ لكن من عَلِم بشيء من علم التفصيل؛ وجب عليه الإيمان به، وهذا الكلام فيه تكرار؛ لأن الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر الأصول الثلاثة فيما تقدم بقوله: «**ونؤمن بالملائكة، والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين**»[٢]، وسبق الكلام على هذه الأصول الثلاثة: الملائكة والكتب والرسل هناك، وتقدم ما يتعلق بالإيمان بالله عند قوله: «**إن الله واحد لا شريك له**»[٣].

وأما الإيمان باليوم الآخر، فهو الأصل الخامس من أصول الإيمان، وقد ذكره الله في كتابه وفصَّل الخبر عنه تفصيلًا عظيمًا، لم يتقدم مثله في كتاب من كتب الله المنزلة، فذكر الله الإيمان باليوم الآخر

(١) الواسطية ص٢٣.
(٢) ص٢٣٨.
(٣) ص٢٧.

على سبيل الإجمال، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ١٣٦﴾ [النساء].

أما التفصيل؛ فكثير جدًّا؛ فسورة الواقعة والحاقة والتكوير والانفطار والانشقاق والزلزلة والقارعة كلها في شأن القيامة وما يجري في ذلك اليوم من التغيرات والتحولات، ولهذا اليوم أسماء متعددة: يوم القيامة، والحاقة، والغاشية، والصاخة، والطامة الكبرى، ويوم الحساب، ويوم النشور، والساعة، ويوم الدين.

ويدخل في الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بكل ما أخبر الله به ورسوله ﷺ بعد الموت، من فتنة القبر وعذاب القبر، والإيمان بالقيامة الكبرى، والمراد بها: قيام الناس من قبورهم وبعثهم ونشرهم، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيۡنَا ٱلۡمَصِيرُ ٤٣ يَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلۡأَرۡضُ عَنۡهُمۡ سِرَاعٗاۚ ذَٰلِكَ حَشۡرٌ عَلَيۡنَا يَسِيرٞ ٤٤﴾ [ق]، ومن الخبر المفصل عن اليوم الآخر قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوۡمَئِذٖ يَتَفَرَّقُونَ ١٤ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمۡ فِي رَوۡضَةٖ يُحۡبَرُونَ ١٥ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآيِٕ ٱلۡأٓخِرَةِ فَأُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡعَذَابِ مُحۡضَرُونَ ١٦﴾ [الروم]، وقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ وَإِن كَانَ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٍ أَتَيۡنَا بِهَاۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ٤٧﴾ [الأنبياء].

ومن أهم ما يجب الإيمان به من أمر اليوم الآخر هو الإيمان بالبعث، والجنة والنار؛ لأن البعث هو الذي أنكره الكفار من عهد نوح

إلى عهد محمد ﷺ، ولا يؤمن به إلا المنتسبون إلى دين الرسل، كاليهود والنصارى؛ لكن اعتقادهم للبعث فيه خلل؛ لكن بعث الناس من قبورهم هذا قدر مشترك، يؤمن به جميع المسلمين، ولا ينكره إلا الخارجون عن أديان الرسل، ولهذا المكذبون للرسل مكذبون باليوم الآخر، قال تعالى: ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝١ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ۝٢ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ۖ ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ۝٣﴾ [ق]، ثم جاء الرد عليهم في نفس السورة فالسورة من أولها إلى آخرها في شأن القيامة، وهذا المعنى ثُنِّي في القرآن كثيرًا، وأمر الله نبيه ﷺ أن يُقسِم على البعث في ثلاثة مواضع: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣]، ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ۝٥٣﴾ [يونس]، فحكى الله إنكار الكفار للبعث والنشور ومعاد الأجساد، وأنكر عليهم ذلك وأبطل دعواهم، وذكر الأدلة العقلية على إمكان البعث ووقوعه في آيات كثيرة.

وأظهر طرق القرآن في تقرير إمكان البعث أربعة:

١ـ الاستدلال بخلق السماوات والأرض.

٢ـ الاستدلال بإحياء الأرض بعد موتها.

٣ـ الاستدلال بالنشأة الأولى.

٤ـ الاستدلال بما وقع من إحياء الموتى فيما سبق.

تجد هذه الأربعة تثنى في القرآن في آيات كثيرة، فمثلًا في سورة «ق»، لما ذكر الله عن المكذبين إنكار البعث، ذكر الأدلة الدالة على بطلان قولهم، وبيان صحة وإمكان البعث، فقال تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ ﴿٤﴾ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ ﴿٥﴾ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴿٦﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴿٧﴾ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴿٨﴾﴾ [ق]. هذا الدليل الأول.

﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴿١١﴾﴾ [ق]. هذا الدليل الثاني. أي: الخروج من القبور كإخراج هذا النبات من الأرض.

الدليل الثالث بعد ذلك: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٥﴾﴾ [ق].

فتارة يذكر الله هذه الأدلة في سياق واحد، أوفي سورة واحدة، وتارة يذكر الله منها اثنين، وأحيانًا يذكر واحدًا، فمثلًا في سورة «الحج»: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [الحج: ٥] الآية، هذا استدلال بالنشأة الأولى، ثم قال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴿٥﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ

ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٦﴾ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٧﴾﴾ [الحج] وهذا استدلال بإحياء الأرض بعد موتها.

وهذا المعنى تجده ـ أيضًا ـ في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ [فصلت].

وهذا المعنى هو المذكور في قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾ [الروم].

وجاءت هذه المعاني في سورة «يس»: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [يس]، ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴿٣٧﴾﴾ [يس]، ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾﴾ [يس]، كلها فيها الدلائل على القدرة؛ لكن في آخر السورة ذِكْرٌ خاص لهذه القضية: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾ [يس]، جاء الرد في نفس الآية قبل التصريح بمقالة الكافر: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ﴾ [يس: ٧٨]، فذكر الحجة على إبطال الدعوى قبل ذكرها، ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [يس]، وهذا استدلال بذكر النشأة الأولى، إلى قوله: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾ [يس]، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]،

وهو استدلال بخلق السماوات والأرض، وأن من أبدعها أقدر على خلق الناس وإعادتهم.

وأما الاستدلال بما كان من إحياء الموتى فذكر الله في سورة البقرة خمس وقائع:

الأولى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [البقرة].

الثانية: قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [البقرة].

الثالثة: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

الرابعة: قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِا۟ئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِا۟ئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾﴾ [البقرة].

الخامسة: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ



كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾

[البقرة].

فهذا بعض ما يتعلق بالإيمان باليوم الآخر.



الإيمان بالقدر خيره وشره

وقوله: «**والقدر خيره وشره، وحلوه ومره من الله تعالى**».

هذا الأصل السادس من أصول الإيمان: وهو الإيمان بالقدر، قال النبي ﷺ: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[(١)].

والطحاوي هنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «**والقدر خيره**» ولم يقل: وبالقدر؛ بل عَطَف، والجملة كأنها مستأنَفة، وتكون: «والقدرُ خيرُه وشرُّه وحلوُه ومرُّه من الله تعالى».

ولفظ القدر يطلق بمعنى التقدير، كما إذا قلنا: القدر السابق، والقدر العام، والقدر الخاص، كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات، والأرض بخمسين ألف سنة**»[(٢)]، أي: تقدير الله لمقادير الأشياء.

ويطلق القَدَر على الشيء المقدَّر، وهذا كثير في اللغة العربية؛ فالمصدر تارةً يطلَق ويراد به الفعل، ويطلَق ويراد به المفعول، مثل كلمة الخَلْقِ: فالخلقُ يطلق ويراد به فعل الرب تعالى، فإن الله تعالى من صفته ومن فعله الخلق، فهو يخلق، وهو الخلاق، وهو الخالق.

(١) تقدم في ص٢٣٨.
(٢) تقدم في ص٨٢.

ويُطلَق على نفس المفعول، فتقول: هذا خلق الله، كما قال تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [لقمان: ١١]، أي: هذا هو المخلوق لله.

كذلك القدر يطلق ويراد به المقدر، فإذا حدث الآن حادث للإنسان يقول: هذا قدر، أي: هذا مُقَدَّرٌ قد قَدَّره الله، قال النبي ﷺ: «**وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلتُ كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل**»(١).

ومثلُ القدرِ القضاءُ؛ فإنه يطلق ويراد به الحُكم، وهو فعل الرب تعالى، ويطلق ويراد به المقضي، وهو ما قضاه الله وشاءه من المخلوقات، ولهذا يقول المسلمون فيما يحدث: هذا قضاء وقدر، أي: هذا أمر مقضي مقدر، أي: هذا أمر حكم الله به، وقدره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقوله: «**والقدر خيره وشره**».

لا شك أن المقدرات المخلوقات فيها خير وشر وحلو ومر، فيها النعم والمصائب، فيها طيب وخبيث، وحسن وقبيح، هذه المخلوقات فيها هذا التنويع.

فإذا أريد بالقدر: المقدر فهذا أمر ظاهر، نؤمن بأن كل الأشياء مُقدرة مخلوقة لله، واقعة بقدرة الله ومشيئته، لا يخرج شيء منها عن ملك الله، فكل ما يجري في الوجود من خير وشر؛ فهو بمشيئة الله وخلق لله، ومقدر بتقدير الله، وهو مقضي بحكم الله وقضائه.

---

(١) رواه مسلم (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: «**وحلوُه ومرُّه**»، كأن هذا التعبير من تنويع الكلام؛ لأن الأمور المقدرة منها ما هو حلو في حس وذوق الناس؛ كالنعم والأشياء المستطابة، والمر الأشياء الكريهة كالمصائب؛ لأن لها مرارة في النفوس.

ويفسر الخير باللذات وأسبابها، والشر بالآلام وأسبابها، لكن هناك لذات في نفسها لكنها أسباب لآلام طويلة، فتكون في ذاتها خيرًا، لكنها شر باعتبار ما تفضي إليه، فالمعاصي شر وإن استلذتها النفوس؛ لأنها تفضي إلى أعظم الآلام.

والطاعات خير في ذاتها ومآلها، وإن اشتملت على بعض المشاق والكُلَف، لكنها خير؛ لأنها نفسها مصالح ومنافع عظيمة، وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «**حُفَّت الجنة بالمكاره، وحُفَّت النار بالشهوات**»[(١)]، والله تعالى اقتضت حكمته تنويعَ الخلْقِ، وخلْقَ الأضداد في هذا الوجود، فخلَقَ الخير والشر، والنافع والضار، والحسن والقبيح في الذوات والصفات والأفعال، فخلق النور والظلمات، وخلق الملائكة والشياطين، وخلق الصحة والمرض والحياة والموت: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

إذًا؛ الأشياء المخلوقة فيها خير وشر والله خالق الخير والشر، أما فعل الرب سبحانه: حكمه وقضاؤه وتقديره؛ فكله خير، ليس فيه شر، والشر لا يضاف إلى الله اسمًا، ولا صفةً ولا فعلًا، فالشر لا يكون في أسمائه فكلها حسنى، ولا في صفاته فكلها صفات كمال وحمد، ولا في أفعاله فكلها أفعال عدل وحكمة، وإنما يكون في مفعولاته، أي: مخلوقاته.

---

(١) رواه البخاري (٦٤٨٧)، ومسلم (٢٨٢٣) ـ واللفظ له ـ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا ما فُسر به قول النبي ﷺ: «**والشر ليس إليك**»[(١)]، أنه تعالى لا يخلق شرًّا محضًا؛ بل كل الشر الذي في المخلوقات شر نسبي ليس شرًّا محضًا، وهذا يرجع إلى الإيمان بحكمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأنه حكيم، ما خلق شيئًا عبثًا، لم يخلق شيئًا إلا لمصالحَ وحكمٍ يعلمها سبحانه، وليس من شرط ذلك أن تكون عائدة للعبد، بل قد يكون فيها شر لبعض الناس، وهو شر جزئي إضافي، فأما شر كلي، أو شر مطلق؛ فالله تعالى منزه عنه.

وكل ما خلقه الله إما أن يكون خيرًا محضًا، أو أن وجوده خير من عدمه باعتبار الحكمة العامة، فالله خلق هذه الأضداد لحكم بالغة، ومن حِكمه تعالى في خلقه: الابتلاء، قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ﴾ [الملك: ٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۝٧﴾ [الكهف]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧].

والشر الذي في المخلوقات لا يضاف إلى الله مفردًا أبدًا؛ بل إما يدخل في عموم المخلوقات كقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وكقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، يعني: الخير والشر.

وإما بصيغة البناء للمفعول، كقوله تعالى عن الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجن: ١٠]، وإما أن يضاف إلى خلقه سبحانه، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾[(٢)].

هذه الوجوه التي يُعبَّر بها في إضافة الشر المخلوق.

(١) رواه مسلم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) منهاج السنة ٥/ ٤١٠، ومجموع الفتاوى ١٤/ ٢٦٦، وبدائع الفوائد ٢/ ٧٢٤.

وعلى هذا فلا ينبغي أن تقول: الله خالق الشر، لكن قل: الله خالق كل شيء، وهذا معنى التعبير بالعموم، وقل: فلان أريد به السوء، ولا تقل: أراد الله به.

وكذلك إذا أردت أن تخبر عن خلق الله للمخلوقات، قل: الله خالق كل شيء، الله خالق السماوات والأرض ومن فيهن، ولا تقل: الله خالق الحشرات وخالق الكلاب، أو: الله رب الكلاب، هذا منكر؛ بل قل: رب السماوات والأرض، رب كل شيء، هذا الذي فيه التعظيم، كما تَمَدَّح سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بذلك ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ٨٦﴾ [المؤمنون].

وهكذا في النفع والضر فلا تقل: الله هو الضار؛ بل قل: الله هو النافع الضار، وهذا من جنس الأول في التعبير بالعموم.

ومن هذا ما ذكر الله من قول إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧٧ ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ ٧٨ وَٱلَّذِي هُوَ يُطۡعِمُنِي وَيَسۡقِينِ ٧٩ وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ٨٠﴾ [الشعراء]، ولم يقل: وإذا أمرضني شفاني، وهذا من الأدب في الإخبار عن الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

ومما يتعلق بهذا الجمعُ بين آيتي سورة النساء، وهي قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وقوله تعالى في الآية التي تليها: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، فظاهر الآية الأولى أن الحسنة والسيئة كلها من عند الله، ومعنى أن الحسنة والسيئة من عند الله أنهما بمشيئته وتقديره وتدبيره، وليس في تقديره شر سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ؛ بل حكمة وعدل.

وأما قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ [النساء: ٧٩]، فالمعنى: بسبب نفسك، والحسنة والسيئة تطلق في القرآن إطلاقين:

١ـ حسناتُ وسيئات الجزاء، وهي: النعم والمصائب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَلَوۡنَٰهُم بِٱلۡحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

٢ـ حسناتُ وسيئات الأعمال، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾ [هود: ١١٤].

وأما الحسنة والسيئة في الآيتين:

ففي الآية الأولى: النعمة والمصيبة.

وفي الثانية كذلك على الصحيح، وفسرت الحسنة بالنصر والخصب، والسيئة بالهزيمة أو بالمصيبة وبالجدب وما أشبه ذلك، فتكون الآية: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ [النساء: ٧٩] من جنس ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠].

وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية[(١)] وابن القيم[(٢)] هذا المعنى تقريرًا حسنًا، ونقل بعضه الشارح ابن أبي العز في شرحه[(٣)] فجزاهم الله خيرًا.

---

(١) منهاج السنة ٥/ ٤١٠، ومجموع الفتاوى ١٤/ ٢٦٦.
(٢) بدائع الفوائد ٢/ ٧١٠، وشفاء العليل ص١٥٩.
(٣) ص٥١٥.

وقوله: «**من الله تعالى**»، أي: كله بخلق الله، وبقدرة الله، وبمشيئة الله، لا خروج لشيء عن ذلك.

وقوله: «**ونحن مؤمنون بذلك كله لا نفرق بين أحد من رسله، ونصدقهم كلهم على ما جاءوا به**».

أي: بكل ما تقدم من مسائل الاعتقاد التي ذكرها مما يتعلق بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر.

«**لا نفرق بين أحد من رسله**» بل نؤمن بهم جميعًا، كما وصف الله المؤمنين بذلك: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فالكفار هم الذين فرقوا بينهم، وكفرهم الله بذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ١٥١﴾ [النساء].

«**ونصدقهم كلهم على ما جاءوا به**»، فكما نؤمن بجميع الرسل، نؤمن بكل ما جاءوا به، فمن آمن ببعض الرسل وكفر ببعض؛ فهو كافر لا ينفعه إيمانه، ومن كذَّب رسولًا واحدًا؛ فهو كالمكذِّبِ لجميعهم، وكذلك من آمن بالرسول الواحد ولكنه كفر ببعض ما جاء به؛ فهو كافر لا ينفعه إيمانه، فلو آمن أحد بكل ما جاء به الرسول ﷺ إلا مسألة واحدة مع ثبوتها وقطعيتها، ولا يحمله على ذلك التوقف في ثبوتها؛ فإنه كافر، فلو قال: أنا أؤمن بالقرآن كله إلا هذه الآية؛ فهو كافر، أنا أؤمن بكل أحكام الإسلام إلا تحريم الخمر؛ فإنه كافر.



حكم أهل الكبائر في الآخرة

وقوله: «**وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يُخلَّدون**».

أصحاب الكبائر من المسلمين وهم الذين ارتكبوا بعض الذنوب الكبيرة، والذنوب فيها: كبائر وصغائر، على الصحيح، كما دل على ذلك الكتاب والسنة، قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ﴾ [النساء: ٣١]، وقال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢]، واللمم هي: الصغائر، كالنظرة المحرمة، كما جاء في حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ عن النبي ﷺ: «**إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة، فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تتمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه**»[١].

ومن قال: إن الذنوب كلها كبائر باعتبار أنه لا يستهان بشيء منها؛ إن أراد هذا المعنى فهو حق، ولو كانت مما يعد من الصغائر، أما إن أراد أن الذنوب كلها كبائر فليس بصحيح.

وقد اختلف الناس في حد الكبيرة اختلافًا كثيرًا، وذكر ابن القيم في كتاب «الداء والدواء»[٢]، وفي «مدارج السالكين»[٣]، أكثر أو جميع أقوال الناس في ضابط الكبيرة، وضعف كثيرًا منها[٤].

---

(١) رواه البخاري (٦٢٤٣)، ومسلم (٢٦٥٧).

(٢) ص٢٨٩.

(٣) ١/ ٣٢١.

(٤) وكذا شيخ الإسلام في «الفتاوى» ١١/ ٦٥٦، وانظر: فتح الباري ١٠/ ٤٠٩.

والذين عرفوا الكبيرة منهم من عرفها بالحد، ومنهم من عرفها بالعد، فقالوا: الكبائر سبع، أو تسع، أو سبعون.

وأحسنُ حدٍّ للكبيرة أنها: «كل ذنب رُتِّب عليه حد في الدنيا، أو تُوُعِّد فاعله بلعن أو غضب أو نار، أو نُفي الإيمان عن صاحبه، أو تبرأ منه النبي ﷺ».

ومثال ما رتب عليه الحد في الدنيا: السرقة، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

ومثال ما لعن فاعله: قذف المحصنة، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ لُعِنُواْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾﴾ [النور].

ومثال ما تُوُعِّد فاعله بالغضب: التولي يوم الزحف، قال تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦].

ومثال ما تُوُعِّد فاعله بالنار: أكل مال اليتيم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء].

ومثال ما نُفي عن صاحبه الإيمان: الزنا، كقول النبي ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»[1].

---

(١) رواه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ومثال ما تبرأ منه النبي ﷺ: قوله ﷺ: «**مَن غشَّ فليس مني**»[١]، وقوله ﷺ: «**ليس منا من ضرب الخدود، أو شق الجيوب، أو دعا بدعوى الجاهلية**»[٢].

والكبائر نفسها متفاوتة، ليست على حد سواء، بل بعضها أكبر من بعض، حتى تنتهي الذنوب إلى أكبر الكبائر، وهو الشرك، ومن الأدلة على هذا: حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «**ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟** ـ ثلاثًا ـ: **الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وشهادة الزور**»، وكان رسول الله ﷺ متكئًا فجلس، فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت[٣].

وبهذا يتبين أن النهي المجرد يدل على التحريم؛ فإن ورد فيه تغليظ فهو كبيرة.

فأما الذنوب الصغيرة فمثل ما ورد في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق[٤]، ومثل سرقة الشيء الحقير الذي لا قطع فيه، ومثل كذبة الأم على طفلها إذا قالت: تعال أعطيك كذا، ثم لا تعطيه.

فهذه الصغائر جاء في النصوص أنها تُكفَّر بالأعمال الصالحة وباجتناب الكبائر، كما في قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء]،

---

(١) رواه مسلم (١٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه البخاري (١٢٩٧)، ومسلم (١٠٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) رواه البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧).
(٤) ص٢٩٧.

وقول النبي ﷺ: «**الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات ما بينهن، إذا اجتنبت الكبائر**»[(١)].

وقوله ﷺ: «**إذا اجتنبت الكبائر**»، قيل: إن هذا شرط في تكفير الصغائر، فلا تكفر الصغائر إلا بشرط اجتناب الكبائر، ومنهم من قال: إنها تكفر ما بينها إلا الكبائر[(٢)].

أما الكبائر فإنها لا تُغفَر إلا بالتوبة النصوح، أو بالحدود المقدرة؛ فإن الحدود كفارات لأهلها، أو برجحان الحسنات، فقد يكون للعبد حسنات عظيمة ترجح بما عليه من سيئات.

هذا ما يتعلق بالكبائر.

أما مرتكب الكبيرة فله حُكم في الدنيا وحُكم في الآخرة، فحُكمه في الدنيا تقدمت الإشارة إليه[(٣)]، وأن مرتكب الذنوب التي دون الشرك لا يكفر بذلك خلافًا للخوارج؛ بل ولا يخرج من الإيمان خلافًا للمعتزلة؛ بل هو مؤمن ناقص الإيمان.

أما حُكمه في الآخرة فأهل السنة والجماعة يقولون: إنه تحت مشيئة الله، إن شاء غفر له ولم يدخله النار، وإن شاء عذبه ثم أخرجه من النار برحمته وبشفاعة الشافعين من أهل الطاعات.

---

(١) رواه مسلم (٢٣٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) فتح الباري لابن رجب ٤/ ٢٢٣، وفتح الباري لابن حجر ٢/ ١٢ و٣٧٢ و٨/ ٣٥٧.
(٣) ص٢٥٣ وما بعدها.

وقوله: «**وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ**»[١].

هذا القيد قد يكون له مفهوم، وأن حُكم أهل الكبائر مختص بأمة محمد ﷺ؛ وأهل الكبائر من الأمم الماضية ليس عندنا في حكمهم دليل، إنما النصوص الصريحة جاءت في شأن أمة محمد ﷺ، ففي الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «**لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة ـ إن شاء الله ـ من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا**»[٢]، وكذلك أحاديث الشفاعة المُصرِّحة بأنه ﷺ يشفع أربع مرات وفي كل مرة: يسجد ﷺ لربه ويدعو ويستشفع فيقال له: «**ارفع رأسك، وقل تسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع، ثم أشفع: فيَحُدُّ لي حدًا فأخرجهم من النار**»[٣]، وهذا ما عناه الطحاوي بقوله: «**وأهل الكبائر... في النار لا يخلدون**»، «**في النار**» متعلق بـ«**يخلدون**» أي: وأهل الكبائر لا يخلدون في النار إذا دخلوها، وليس مقصوده أنهم لا بد لهم من دخول النار ولكنهم لا يخلدون فيها.

وقوله: «**إذا ماتوا وهم موحدون، وإن كانوا غيرَ تائبين**».

هذا قيد لا بد منه، وهذا هو محل الخلاف بين طوائف المسلمين، أما التائب فقد اتفقوا أن من تاب تاب الله عليه، لكن الخلاف في من مات مصرًّا على ذنبه لم يتب منه، فهذا هو المُعَرَّضُ للوعيد؛ أما من

---

(١) قوله: «من أمة محمد ﷺ» ذكر ابن أبي العز ص٥٢٥ أنها ليست في بعض النسخ، ورأيت مخطوطتين للمتن ليست فيها هذه الجملة.
(٢) تقدم في ص١٨٣.
(٣) تقدم في ص١٨٤.

تاب توبة نصوحًا مستوفية للشروط إقلاعًا وندمًا وعزمًا؛ فإنه مغفور له، وليس هو من أهل الوعيد.

والطحاوي هنا بيَّن مذهب أهل السنة والجماعة في حُكم أهل الكبائر في الآخرة: أنهم مستحقون للوعيد؛ ولكنهم تحت مشيئة الله، إن شاء غفر لهم، وإن شاء عذبهم، ومن عذبه منهم فلا بد أن يخرجه من النار؛ لأنه لا يخلد أحد من أهل التوحيد، إذ «**من قال: لا إله إلا الله، وفي قلبه مثقال خردلة، أو شعيرة، أو بُرَّة أو ذرة من إيمان**» لا بد أن يخرج من النار، كما تقدم في أحاديث الشفاعة[1].

أما الخوارج والمعتزلة فقد اتفقوا على حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة، وهو: أنه لا بد من دخول النار، وعندهم أن من دخل النار؛ فإنه لا يخرج منها.

وقوله: «**بعد أن لقوا الله عارفين**».

أي: مؤمنين بربهم الإيمان الصحيح، وعلق الشارح ابن أبي العز على قوله: «**عارفين**» بأنه: «لو قال: «**مؤمنين**» لكن أولى؛ لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو كافر، ثم قال: وكأنه يريد المعرفة التامة المستلزمة للاهتداء التي يشير إليها أهل الطريقة، وحاشا أولئك أن يكونوا من أهل الكبائر؛ بل هم سادة الناس وخاصتهم»[2].

لأن أهل الكبائر ليسوا من أهل العلم التام بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإنما يريد مطلق المعرفة، إذا ماتوا بعد أن لقوا الله عارفين موحدين.

---

(١) ص١٨٤.

(٢) ص٥٢٧.

قوله: «**وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر** عَزَّوَجَلَّ **في كتابه:** ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]**، وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته**».

أي: في الآخرة هم في مشيئة الله وحكمه، يحكم فيهم بما شاء، وهو الحكم العدل الجواد المتفضل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإذا كانوا تحت مشيئة الله فالأمر محتمَل؛ فإما أن يغفر الله لهم ويدخلهم الجنة بلا عذاب، وإما أن يعذبهم بالنار حسبما تقتضيه حكمته ومشيئته، ثم يخرجهم منها برحمته وبشفاعة الشافعين من أهل الطاعات، والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ودلت هذه الآية على أن الذنوب قسمان:

قسم لا يُغفر، وهو الشرك الأكبر، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨]، خص الشرك بأنه لا يغفر. وقسم دون الشرك ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] وقيَّد غفرانه بالمشيئة.

ويشكل على ظاهر هذه الآية قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] فيها الإطلاق والتعميم، فعمَّ حيث قال: ﴿جَمِيعًا﴾، وأطلق حيث لم تقيد هذه المغفرة بالمشيئة.

فالتعارض بين الآيتين ظاهر، في آية الزمر عمَّ وأطلق، وفي آية النساء خصَّ وقيَّد.

والجمع بين الآيتين: أن آية النساء في شأن من لم يتب، وآية الزمر في التائب، فمن تاب تاب الله عليه، ومغفرة الذنوب بالتوبة جاءت مطلقة غير مقيدة، فلا نقيدها، ولا نقول: إن من تاب تاب الله عليه إذا شاء، فمن تاب توبة نصوحًا تاب الله عليه، وعدًا لا يخلف، ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١٧﴾ [النساء]، فمن لم يتب إن كان ذنبه الشرك؛ فإنه لا يغفر الله له، وإن كانت ذنوبه دون ذلك فإنها تحت المشيئة، هذا من لم يتب، أما من تاب فيتوب الله عليه مهما كانت ذنوبه كِبَرًا وكثرة، كما في قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفسًا، ثم كمَّل المائة، ثم تاب توبة نصوحًا؛ فقبل الله منه وغفر له[1].

فهذا هو الدليل على هذا التفصيل، وأن من مات من أهل الكبائر من غير توبة؛ فإنه تحت مشيئة الله إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه.

والذين يُخرجهم الله سبحانه من النار منهم من يخرجه بشفاعة الشافعين، وأعظم الناس حظًّا من أهل الشفاعة هو نبينا ﷺ، فالله يُخرج بشفاعته من النار ما لا يخرجه بشفاعة غيره من الملائكة والنبيين والصالحين؛ فإن الملائكة يشفعون، والأنبياء يشفعون، والمؤمنون يشفعون، ويخرج سبحانه من شاء من النار بمحض رحمته لا بسببٍ من جهة بعض العباد، ومرد الأمر كله إلى الله، فالله هو الذي يأذن للشافع بالشفاعة، وهو الذي يقبلها منه، فمرد الأمر كله إليه[2].

(١) رواه البخاري (٣٤٧٠)، ومسلم (٢٧٦٦). وسيأتي بلفظه في ص٣٣٨.
(٢) انظر: ص١٨٥.

وقوله: «**ثم يبعثهم إلى جنته**».

بعدما يخرجهم من النار يبعثهم إلى الجنة، كما في الحديث: «**وأنهم يخرجون من النار وقد صاروا حُمَمًا، فَيُلْقَون في نهر بأفواه الجنة يقال له: نهر الحياة، فَيَنْبُتُون كما تنبت الحِبَّة في حميل السيل... فيدخلون الجنة**»[1]، بفضله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقوله: «**وذلك بأن الله تعالى تولى أهل معرفته**».

هذا تعليل لقوله ـ في أهل الكبائر ـ: «**وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله... وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته**»، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَـٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ۝١١﴾ [محمد]، فالله ولي المؤمنين، وكل عبد مؤمن له حظ ونصيب من ولاية الله سبحانه بقدر ما معه من إيمان وعمل صالح، قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾ [يونس].

والمعرفة هنا كالمعرفة في قوله السابق[2]: «**عارفين**»، أي: مطلق المعرفة ومطلق الإيمان، لا المعرفة التامة التي هي كمال العلم بالله.

وقوله: «**ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته**».

الله سبحانه تولى أهل معرفته ولم يجعلهم في الدنيا والآخرة كأهل نكرته، فالفاسق في الدنيا أخ للمؤمنين، فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ

(١) تقدم في ص١٨٤.
(٢) ص٣٠٢.

إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، يشمل جميعَ المؤمنين صالحهم وفاسقهم، وقال تعالى في شأن القاتل: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فجعل القاتل أخًا للمقتول، فالفاسق لا يجعله كالكفار المنكرين له، أوالمشركين به.

وقوله: «**الذين خابوا من هدايته**».

هم الكفار والمشركون، فليس لهم حظ أبدًا من الهداية.

وقوله: «**ولم ينالوا من ولايته**».

عبارة المؤلف دقيقة، فلم يقل: «ولم ينالوا ولايته»، فيشعر بالكمال؛ بل قال: «**ولم ينالوا من ولايته**»، فما نالوا حظًّا، وهذا منطبق على الكفار.

وقوله: «**اللهم يا ولي الإسلام وأهله، ثبتنا على الإسلام حتى نلقاك به**».

ختم الكلام في حكم أهل الكبائر في الآخرة، وأنهم تحت مشيئة الله، وأن الله ميزهم فلم يجعلهم كالكفار الذين هم أهل النار، بقوله: «**اللهم يا ولي الإسلام وأهله، ثبتنا على الإسلام حتى نلقاك به**»، وهذا يتضمن سؤال الله حسن الخاتمة، والثبات على الإسلام، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران]، يعني: استقيموا على الإسلام حتى يأتيكم الموت وأنتم على ذلك، وهكذا ينبغي للمسلم أن يسأل ربه الثبات على الإسلام، والاستقامة عليه حتى الممات؛ فإن الأعمال بالخواتيم، ومن دعاء الأنبياء والصالحين: سؤال

الثبات والوفاة على الإسلام، كما قال يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ۝١٠١﴾ [يوسف]، وقال السحرة بعد التوبة: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ۝١٢٦﴾ [الأعراف]، وذكر الشارح ابن أبي العز أن بعضهم: «استدل بهاتين الآيتين على جواز تمني الموت، ولا دليل له فيه؛ فإن الدعاء إنما هو بالموت على الإسلام، لا بمطلق الموت، ولا بالموت الآن»[(١)]، بل هو من سؤال الله حسن الخاتمة، والوفاة على الإسلام ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ۝١٠١﴾ [يوسف]، أما تمني الموت فلا يجوز لنهي النبي ﷺ عنه بقوله: «**لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به، فإن كان لا بد متمنيًا فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي**»[(٢)].



(١) ص٥٢٩.

(٢) رواه البخاري (٦٣٥١)، ومسلم (٢٦٨٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مذهب أهل السنة في الصلاة خلف المسلمين، وعلى موتاهم

وقوله: «**ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم**».

«**ونرى**» نحن أهل السنة؛ لأن العقيدة بها تقرير منهج أهل السنة: «الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة» أي: من المسلمين، والبر: الصالح التقي. والفاجر: الفاسق الذي ظهر فسقه وفجوره بما ارتكب من ذنوب.

أي: أننا لا نعطل الجمع والجماعات، وصلاة العيدين من أجل فجور أو فسق الإمام؛ فإن هذه شرائع وشعائر ظاهرة، والأصل أن صلاة الفاجر والفاسق صحيحة، ومن الأدلة العامة على هذا حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «صحيح البخاري» عن النبي ﷺ أنه قال في الأئمة: «**يصلون لكم؛ فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم**»[(١)]؛ لأن فسوق الفاسق وفجور الفاجر عليه ولا يضرك.

ومن الدليل على هذا الأصل ما جاء عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين، فقد كانوا يصلون خلف الولاة مع جورهم وظلمهم كما صلى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خلف الحجاج بن يوسف المعروف بظلمه[(٢)]، وفي الصحيح عن

(١) رقم (٦٩٤).
(٢) رواه البخاري (١٦٦٠)، وانظر: فتح الباري لابن رجب ٦/ ١٨٦-١٩٥.

أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها؟**» قال: قلت: فما تأمرني؟ قال: «**صَلِّ الصلاة لوقتها؛ فإن أدركتها معهم فَصَلِّ؛ فإنها لك نافلة**»(١)، فهذا يدل على صحة الصلاة خلفهم؛ لأنها تصح نافلة.

وترك إقامة الجمع والأعياد خلف الإمام لفجوره من منهج المبتدعة، ولهذا نص أهل العلم على هذه المسألة في هذا الباب، وإلا فالأصل أن هذه المسألة عملية من الأحكام الفقهية؛ لكن لما لم يكن الخلاف في هذا بين أهل السنة؛ بل أجمعوا على الصلاة خلف الأئمة أبرارًا كانوا أم فجارًا، نصوا عليه في بيان أصول ومنهج أهل السنة؛ لكن إذا كان هناك إمام عدل وفاسق، فالذي ينبغي الصلاة خلف العدل، وأما الصلاة خلف الفاسق؛ فإنها صحيحة كما قلنا؛ لكن ينبغي هجر وترك الصلاة خلفه إذا أمكن أن يُصلَّى خلف غيره؛ بل ينبغي السعي في عزله إذا أمكن ذلك بدون مفسدة؛ لأنه لا يجوز تولية الفاجر والفاسق في الإمامة، فمن له قدرة على عزله وإبداله بالعدل وجب عليه، وهذا من إنكار المنكر، لكن محل قولنا: «يُصلَّى خلفه» إذا لم تمكن الصلاة خلف غيره، أما إذا أمكنت الصلاة خلف غيره فهي الأولى، وأولى من الصلاة خلف الفاجر الصلاة خلف المخالف في المذهب، فيجوز أن تُصلِّي خلف من يخالفك في بعض أحكام الصلاة، فيجوز أن تصلي خلف من يرى أن أكل لحم الجزور غير ناقض، وأنت تعتقد أن أكل لحم الإبل ناقض، فأنت لو أكلت لحم الجزور لرأيت أن صلاتك لا تصح بدون وضوء،

---

(١) رواه مسلم (٦٤٨).

لكن هذا صاحب المذهب الآخر صلاته صحيحة؛ لأن هذا الذي أداه إليه علمه واجتهاده، فلا تُترك الصلاة للخلاف المذهبي في بعض شروطها؛ لأن في ترك الصلاة لذلك تفريق بين المسلمين، وهذه مفسدة كبرى، وفساد عريض، فلا تَترُكِ الصلاة خلف مخالفك في المذهب، فيجوز للحنبلي أن يصلي خلف الحنفي أو المالكي أو الشافعي، وكذا العكس.

وقوله: «**من أهل القبلة**» أي: من المسلمين.

أما من ظهر منه ما يوجب ردته ـ والعياذ بالله ـ فلا يصلى خلفه، وإن كان ينتسب للإسلام، ومن هذا النوع: القبوريون الذين يدعون الأموات، كالرافضة فهم قبورية مشركون، يدعون عليًّا والحسين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وغيرَهما، ويستغيثون بهم في الشدائد.

وقوله: «**وعلى من مات منهم**».

أي: ونرى صلاة الجنازة على من مات من المسلمين، فإن الصلاة على الميت فرض كفاية، وهي مستحبة لغير من تحصل بهم الكفاية، وقد رُوي حديثٌ ضعيف عن النبي ﷺ: «**صلوا على من قال: لا إله إلا الله، وصلوا خلف من قال: لا إله إلا الله**»[1]، لكن معناه صحيح دلت عليه نصوص أخرى.

ويُخَص من هذا الشهيد في المعركة على خلاف في ذلك؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ «**أمر بدفن قتلى أحد في دمائهم، ولم يغسلوا، ولم يصلِّ**

(١) رواه الدارقطني في سننه (١٧٦١-١٧٦٣) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وقال: ليس يثبت منها شيء، وضعفها البيهقي «السنن الكبرى» ٤/ ١٩، وانظر: نصب الراية ٢/ ٢٧، والتلخيص الحبير ٢/ ٩٣٤.



عليهم»(١)، كما أنه ينبغي للإمام والعَالِم والرجل الصالح المشهور أن يترك الصلاة على الفجار والفساق زجرًا عن حالهم وأعمالهم، ودليل هذا حديث جابر بن سمرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «أُتي النبي ﷺ برجل قتل نفسه فلم يصلِّ عليه»(٢)، بل كان النبي ﷺ يترك الصلاة على من مات وعليه دين لم يترك له وفاء(٣)، زجرًا عن تحمل الديون من غير أن يكون لها وفاء.



(١) رواه البخاري (١٣٤٣) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.
(٢) رواه مسلم (٩٧٨).
(٣) رواه البخاري (٦٧٣١)، ومسلم (١٦١٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

لا يشهد لمعين من أهل القبلة بجنة ولا نار إلا بحجة

وقوله: «**ولا ننزل أحدًا منهم جنة ولا نارًا، ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاق، ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونَذَرُ سرائرهم إلى الله تعالى**».

أي: لا نشهد لأحد من أهل القبلة من المسلمين بأنه من أهل الجنة لصلاحه، ولا نشهد على أحد منهم بأنه من أهل النار لمعصية أو بدعة، بل نفوض علمهم إلى الله، فهو تعالى أعلم بمآلهم وبحالهم، ولا نشهد بالجنة إلا لمن شهد له الرسول ﷺ كالعشرة المبشرين بالجنة، والحسن والحسين، وثابت بن قيس بن شمَّاس، ولجميع أهل بيعة الرضوان، وتقدمت الإشارة إلى هذه المسألة وأن فيها ثلاثة مذاهب[1]، والطحاوي يكرر المعنى الواحد في عدة مواضع.

وقوله: «**ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاق، ما لم يظهر منهم شيء من ذلك**»، تقدم هذا المعنى في قوله: «**ولا نُكفِّر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله**»، فلا نحكم على أحد بالكفر إلا أن يظهر منه ما يوجب الردة، فمتى ظهر منه ما يوجب الردة قلنا: إنه كافر، ونحكم عليه تعيينًا إذا توفرت الشروط، وانتفت الموانع، فلو سمعنا إنسانًا يتكلم بكلمة الكفر، فنتثبت أهو صاحٍ أم مجنون، أم سكران، فإن

---

(١) ص٢٥٩ وهناك تخريج الأحاديث.

كان معه عقله؛ فننظر ماذا يريد بهذه الكلمة، فقد تكون محتملة، فإذا تحققنا أنه قالها عالِمًا بمعناها، مختارًا غير مكره، ذاكرًا من غير سبق لسان حكمنا بكفره.

«**ونذر سرائرهم إلى الله تعالى**».

فلا ندخل في سرائر الناس، ولا نتهمهم ونقول: هذا مرائي، هذا منافق، فأحكام الدنيا تجري على الظواهر، فالرسول ﷺ أعلم الخلق يقول: «**إني لم أومَرْ أن أُنَقِّبَ عن قلوب الناس، أو أشق بطونهم**»[١]، وقال النبي ﷺ: «**أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله**»[٢].



---

(١) رواه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٣) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) تقدم في ص٢٨.

عصمة دماء المسلمين

وقوله: «**ولا نرى السيف على أحد من أمة محمد ﷺ إلا من وجب عليه السيف**».

لا نرى القتل ولا القتال على أحد من المسلمين إلا أن يكون منه ما يوجب القتال أو القتل، قال ﷺ: «**لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة**»[(١)]، فمن زنى بعد إحصان، وثبت عليه ذلك بالبينة، وجب عليه الحد، وهو الرجم، ومن قَتَل معصومًا وتوافرت فيه شروط القصاص وجب عليه القصاص، وكذلك من وجب عليه حد الردة، قال النبي ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**»[(٢)].

وكذلك الطائفة الباغية التي أمر الله بقتالها في قوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، وكذلك إذا تواطأت جماعة على ترك شعيرة من شعائر الإسلام؛ فإنها تُقاتَل، فلو اجتمع أهل بلد على ترك الأذان؛ فإنهم يقاتلون لتعطيلهم شعيرة من شعائر الإسلام، وقد «كان النبي ﷺ يُغير إذا طلع الفجر، وكان يستمع الأذان؛ فإن سمع أذانًا أمسك، وإلا أغار»[(٣)].

---

(١) رواه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٣٠١٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه مسلم (٣١٢) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكذا الطائفة الممتنعة المانعة للزكاة يجب قتالها حتى تؤدي الزكاة، فقد قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ للصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «**أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه، إلا بحقه وحسابه على الله**»؟ فقال أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة؛ فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقًا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها، قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق[(١)].

وكذلك أجمع الصحابة على قتال الخوارج بأمر النبي ﷺ[(٢)]، وترغيبه في ذلك لما اجتمعوا، وأظهروا بدعتهم.



(١) رواه البخاري (٦٩٢٤)، ومسلم (٢٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٢) تقدم تخريجه في ص٢٥٤.

وجوب السمع والطاعة بالمعروف لولاة الأمر، وتحريم الخروج عليهم

وقوله: «**ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله** عَزَّوَجَلَّ **فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة**».

«**ولا نرى**»، أي: نحن أهل السنة والجماعة، «**الخروج**»، يعني: بالسلاح والقتال، «**أئمتنا وولاة أمرنا**» أئمة المسلمين.

«**وإن جاروا**»، وإن كان منهم ظلم على الرعية؛ فالواجب الصبر والمدافعة بالتي هي أحسن.

وهذا أصل عظيم من أصول أهل السنة، وهو النصح لولاة الأمر، وهو محبة الخير لهم والدعاء لهم بالعافية وصلاح الحال والاستقامة، والتوفيق للقيام بحق الله وحقوق رعاياهم، ومن كمال النصح للأمة عدم الخروج عليهم بالسلاح وقتالهم لما يحصل منهم من ظلم أو معصية بحجة إنكار المنكر، أما من يخرج عليهم للمنازعة على السلطة فهذا لون آخر؛ فالذي نعنيه هنا أن أهل السنة والجماعة لا يرون الخروج على الأئمة بسبب ما يقع منهم من ظلم ومنكرات.

والله تعالى قد أمر بطاعة ولاة الأمر في قوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وكذلك الرسول ﷺ قال: «**من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، ومن**

أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني»[(١)]، وقال ﷺ: «**على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»[(٢)]، وقال ﷺ في الحديث الصحيح: «**إنما الطاعة في المعروف**»[(٣)]، وقال ﷺ: «**من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات إلا مات ميتة جاهلية**»[(٤)]، وفي الحديث الصحيح عنه ﷺ: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**»، قالوا: يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك؟ فقال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئًا من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدًا من طاعة**»[(٥)]، وفي حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان»[(٦)]. وفي رواية: «وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم»[(٧)]. والأحاديث في الأمر بطاعة ولاة الأمر بالمعروف، والنهي عن الخروج عليهم كثيرة مستفيضة.

---

(١) رواه البخاري (٧١٣٧)، ومسلم (١٨٣٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه البخاري (٧١٤٥)، ومسلم (١٨٤٠) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) رواه مسلم (١٨٥٥) من حديث عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) رواه البخاري (٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩).

(٧) رواه البخاري (٧٢٠٠)، ومسلم (١٧٠٩).

وخالف المعتزلةُ أهلَ السنة في هذا الأصل، فالمعتزلة من أصولهم «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، ويدخلون في مفهومه: الخروج على الولاة الظلمة، ويجعلون الخروج عليهم واجبًا؛ لأنه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا مخالف لما دلت عليه النصوص الصحيحة الصريحة المستفيضة عن النبي ﷺ، ومخالف لما عليه أهل السنة والجماعة، وهو مخالف لقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإنه يقوم على قاعدة احتمال أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما، فإنكار المنكر المقصود منه هو إزالة المنكر أو تخفيفه، فإذا كان إنكار المنكر يؤدي إلى منكر أعظم لم يجز الإنكار، ولا شك أن الخروج على الأئمة يؤدي إلى إهلاك الحرث والنسل، وفساد دين الناس ودنياهم، فهذا التشريع هو مقتضى الحكمة، فليس تحريم الخروج على الأئمة رضًا بظلمهم وفجورهم؛ بل درءا لما هو أعظم من ذلك، والواقع شاهد بأن ما جاءت به الشريعة هو الغاية في الحكمة وتحقيق المصالح العادلة.

وقوله: «**ولا ندعو عليهم**».

الدعاء لهم بالصلاح، هذا موجب النصيحة، قال النبي ﷺ: «**الدين النصيحة**»، قلنا: لمن؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**»[1]، والنصيحة أن تدعو لهم بالصلاح، اللهم أصلحهم، اللهم أصلح بطانتهم، اللهم اهدهم صراطك المستقيم، ادعُ لهم لعل الله يصلح حالهم، لكن جرت عادة الناس أنهم لا يلتزمون بهذا المنهج، وقول النبي ﷺ في الحديث: «**وشرار أئمتكم الذي تبغضونهم**

(١) رواه مسلم (٥٥) من حديث تميم الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم»[١]، ليس إقرارًا، وإنما هو من قبيل الإخبار بالواقع، ولم يُسَق على وجه التسويغ والتجويز له، فأهل العلم والإيمان، والصلاح والتجرد عن الهوى وإيثار الدنيا يحبون الخير لإخوانهم المسلمين، ولا سيما ولاة الأمر سواء أعطوهم من الدنيا أم لم يعطوهم، وفي الحديث الصحيح: «**ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم**» ـ وذكر منهم ـ: «... **ورجل بايع إمامًا لا يبايعه إلا لدنيا فإن أعطاه منها وفى وإن لم يعطه منها لم يفِ**»[٢]، فهو دائر مع الدنيا، وهذا واقع، فأكثر الناس إنما ينكرون على الولاة أمر الدنيا لا أمر الدين، فلا ينقمون تقصيرهم في حقوق الله، إنما نقمتهم الأثرة، ويطلبون منافستهم في الدنيا، ولهذا أوصى النبي ﷺ أصحابه الأنصار فقال: «**إنكم ستلقون بعدي أثرة؛ فاصبروا حتى تلقوني على الحوض**»[٣].

وقوله ﷺ: «**أثرة**»: استبداد بالولايات وبالمال. وقوله ﷺ: «**فاصبروا**» أي: لا تنازعوا ولاة الأمر من أجل ذلك.

ويكثر الخروج على الولاة من أجل المنازعة على السلطة باسم الإصلاح الدنيوي أيضًا؛ فينتج عنه شر مستطير على الناس، فتسفك الدماء وتنتهك الحرمات، وتذهب الأموال، وينتشر الفساد، خصوصًا إذا لم يكن هناك استقرار في الأمر فتعم الفوضى، ويتمكن كل مجرم من بلوغ مرامه، واقتراف إجرامه.

(١) تقدم في ص٣١٧.
(٢) رواه البخاري (٧٢١٢)، ومسلم (١٠٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) تقدم في ص١٧٩.

وقولـه: «**ولا ننزع يدًا من طاعتهم**».

لا ننـزع يـدًا مـن طاعتهـم؛ بل نديـن لله بطاعتهـم بالمعـروف، عملًا بأمر الله تعالى، ورسـوله ﷺ.

وقولـه: «**ونـرى طاعتهم من طاعة الله** عَزَّوَجَلَّ **فريضة**».

نـرى طاعتهـم بالمعـروف واجبـة؛ لأنهـا مـن طاعـة اللـه؛ فَكُلُّ مَـن أمـر الله بطاعته فطاعتهـم مـن طاعته، فالرسـول ﷺ تجـب طاعتـه مطلقًـا بـلا قيـد؛ لأن طاعتـه طاعـة لله مطلقـة، ومَـن سـواه ممـن أمـر اللـه بطاعتـه يطـاع لكـن بقيـد، وهـو ألا تكـون فـي معصيـة، قـال النبـي ﷺ: «**إنمـا الطاعـة فـي المعـروف**»[(١)]. فـإذا أطـاع الإنسـان ولـي الأمـر بالمعـروف إيمانًـا واحتسـابًا أثيـب علـى ذلـك، أمـا إذا أطاعهـم خوفًـا مـن عقوبتهـم، فهـذا ليـس بمطيـع للـه؛ لأن هـذه ليسـت طاعـة اختياريـة تعبديـة؛ بـل طاعـة عَادِيَّـة قهريـة.



(١) تقدم في ص٣١٧.

وجوب اتباع الكتاب والسنة
وتجنب الشذوذ والفرقة

وقوله: «**ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفُرقة**».

من منهج أهل السنة والجماعة اتباع سنة الرسول ﷺ، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٥٨﴾ [الأعراف]، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، والآيات التي فيها الأمر بطاعة الله تعالى وطاعة رسوله ﷺ واتباعه والتأسي به كثيرة معلومة، وهكذا أوصى النبي ﷺ باتباع سنته فقال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**»[(١)].

وكذلك من منهج أهل السنة اتباع جماعة المسلمين، وذلك باتباع السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وسُمِّي أهل السنة والجماعة بأهل السنة والجماعة لاتباعهم سنة الرسول ﷺ وجماعة المسلمين، والله تعالى يقول: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فأثنى على المهاجرين والأنصار وعلى من اتبعهم بإحسان ممن تأخر إسلامهم من الصحابة، وكذلك من جاء بعد الصحابة، وهكذا قوله تعالى بعد ذكر المهاجرين والأنصار: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا

---

(١) رواه أحمد ٤/ ١٢٦، وأبو داود (٤٦٠٧)، وصححه الترمذي (٢٦٧٦)، وابن حبان (٥)، والحاكم ١/ ٩٥-٩٧ من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]، فنتبع السنة ونلزمها، ونتبع الجماعة، ونلتزم بما أجمع عليه المسلمون، وما درج عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين.

وقوله: «**ونجتنب الشذوذ... والفُرقة**».

بمخالفة ما أجمع عليه المسلمون وبمخالفة ما دلت عليه سنة الرسول ﷺ، ونحذر من أسباب الفرقة، وقد أمر الله بهذا في قوله: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال ﷺ: «**إن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة**»، قيل: من هي يا رسول الله؟ قال: «**من كان على مثل ما أنا عليه اليوم، وأصحابي**»(١). وفي لفظ: «**وهي الجماعة**»(٢).

لهذا قال الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان منهج أهل السنة: «**ونتبع السنة والجماعة ونجتنب الشذوذ**»، فمن شذ عن جماعة المسلمين شذ عن

(١) رواه الترمذي (٢٦٤١) ـ وقال: هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه ـ، والحاكم ١/ ١٢٨ من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا، ورواه الطبراني في «الأوسط» ٨/ ٢٢ من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، وقال: لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا عبد الله بن سفيان المدني، وياسين الزيات.

(٢) رواه أحمد ٤/ ١٠٢، وأبو داود (٤٥٩٧) من حديث معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، وأحمد ٣/ ١٤٥ وابن ماجه (٣٩٩٣) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، وابن ماجه (٣٩٩٢) من حديث عوف بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، وصححه شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» ٣/ ٣٤٥-٣٥٩، وعلق عليه بتعليق طويل، وذكره الكتاني في كتابه «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» ص ٥٧.



الصراط المستقيم، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء].

وهذه الآية مما احتج بها الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حجية الإجماع[1].



(١) أحكام القرآن للشافعي ١/ ٥٢.

حب أهل العدل وبغض أهل الجور

وقوله: «**ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجور والخيانة**».

ذِكر هذا المعنى بعدما تقدم مناسب جدًّا، وفيه تنبيه على أن وجوب السمع والطاعة لولاة الأمر وإن جاروا، وكوننا نرى الصلاة خلف الأئمة أبرارًا كانوا أو فجارًا؛ لا يقتضي التسوية بين الأبرار والفجار، وأئمة العدل وأئمة الجور، لا؛ بل نحب أهل العدل من الولاة والأئمة وسائر الناس، قال النبي ﷺ: «**سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل**»[(١)]، وهذا من الحب في الله، فنحب من يحبه الله من المؤمنين والمقسطين، قال تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾ [الحجرات]، أي: العادلين، ونحب التوابين، ونحب الصالحين، وننزل كُلًّا منزلته، وهذا هو الواجب على المؤمنين أن يتحابوا في الله، قال النبي ﷺ: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله**»[(٢)]، ومن شواهد ذلك قوله ﷺ: «**والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم: أفشوا السلام بينكم**»[(٣)]، وفي الحديث عن النبي ﷺ: «**أوثق عُرَى الإيمان: الحب في**

---

(١) رواه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) تقدم في ص١١٩.
(٣) رواه مسلم (٥٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الله والبغض في الله»[١]، ولهذا قال الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ونبغض أهل الجور والخيانة**»، نبغضهم لجورهم، لا لأغراضنا وشهواتنا وأهوائنا وعدم حصولنا على ما نريد، لا؛ بل نبغضهم في الله ولله، ومن باب أولى نبغض الكفار، وأهل الفسق والعصيان، والله تعالى أخبر بأنه يمقت الكافرين: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [غافر: ١٠]، وأخبر أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ۝٣٨﴾ [الحج]، و﴿لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٧٧﴾ [القصص]، بل يبغضهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ و: ﴿لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ۝٩٦﴾ [التوبة].

والناس في هذا الواجب ثلاثة أقسام:

الأول: وليٌّ لله؛ تجب محبته مطلقًا.

والثاني: عدوٌّ لله، يجب بغضه مطلقًا.

والثالث: المخلط؛ كالفاسق من المسلمين، يُحَب بحسب ما معه من الإيمان والطاعة، ويُبغَض بحسب ما معه من الفسوق والمعصية.

(١) رواه الطيالسي(٣٧٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٥/ ٦٣٠، والحاكم ٢/ ٤٨٠ من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وسأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث، فقال:... الحديث منكر لا يشبه حديث أبي إسحاق. العلل (١٩٧٧)، وانظر: الضعفاء الكبير ٣/ ٤٠٨، والكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ١٠٠. ورواه الطيالسي (٧٨٣)، وابن أبي شيبة في المصنف ١٩/ ٧٤، وأحمد ٤/ ٢٨٦ من حديث البراء بن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وفيه ليث ابن أبي سليم وهو ضعيف ـ تهذيب التهذيب ٣/ ٤٨٤ ـ، وله شواهد من حديث عدد من الصحابة، وانظر: السلسلة الصحيحة (٩٩٨) و(١٧٢٨).

والوالي الظالم والجائر يُبغَض لظلمه وجوره وخيانته، ويُحَب بحسب ما معه من الإيمان، فالمسلم الفاجر والظالم لا يُسوَّى بالكافر في بغضه، لا؛ فمطلق الأخوة الإيمانية موجودة، كما تقدمت الإشارة[١] إلى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فسمى المقتول أخًا للقاتل، فكونه قتله هذا لا يبطل الأخوة الإسلامية التي بينهما؛ فإن من العدل في الحكم والمعاملة أن تفرق بين الناس، فلا تعط الناس حكمًا واحدًا؛ بل تنزل الناس منازلهم بحسب حكم الله تعالى ورسوله ﷺ.



(١) ص٣٠٦.

تفويض العبد ما خفي عليه من العلم إلى الله

وقوله: «**ونقول: الله أعلم فيما اشتبه علينا علمه**».

من منهج أهل السنة: تفويض علم ما لا علم لهم به، هذا تفويض واجب، وليس مثل تفويض المعطلة الذين ينفون الصفات، ثم يفوضون معاني النصوص فذاك مذهب باطل، وهذا التفويض الذي ذكره الطحاوي هو الذي أمر الله به نبيه ﷺ في مثل قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقوله: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴿٢٥﴾ قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الكهف]، ولما سئل النبي ﷺ عن أولاد المشركين قال: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»[1]. وهكذا الواجب على المسلم ألا يخوض فيما لا علم له به، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء]، بل فَوِّض علم ما لا علم لك به وما أشكل عليك إلى الله، وقل: الله أعلم، وهذا من وقوف الإنسان عند حده، فلا يتجاوزه فيدعي علم ما لا علم له به، وإن قال: لا أدري فقد أحسن، فإن الذي يَدَّعي أو يخبر أو يجيب

---

(١) رواه البخاري (٦٥٩٧)، ومسلم (٢٦٦٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

بما لا يعلم يكون كاذبًا، فمن يخبر بالشيء قد يخبر بما يَعلم كذبه، وهذا المتعمد للكذب، ومن يخبر بما لا علم له به، لا يكون صادقًا؛ بل فعله من جنس الكذب؛ لأن الصدق هو: الإخبار عن علم يطابق الواقع، هذا في الأمور العامة.

أما فيما يتعلق بالغيب، وفي دين الله، وفي ذات الله وصفاته؛ فهذا هو الذي حذر الله منه في كتابه: وذكر أنه مما يأمر به الشيطان: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوٓءِ وَالْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ١٦٩﴾ [البقرة]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ٣٣﴾ [الأعراف].



من مذهب أهل السنة المسح على الخفين

وقوله: «**ونرى المسح على الخفين في السفر والحضر كما جاء في الأثر**».

«**ونرى**»، أي: نحن أهل السنة نرى «**المسح على الخفين في السفر والحضر كما جاء في الأثر**»، أي: كما جاءت به السنة المأثورة المتواترة عن النبي ﷺ[(١)]، خلافًا للرافضة والخوارج؛ فإنهم لا يرون المسح على الخفين.

والله تعالى قد أمر بغسل الرجلين في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦]، واستدل العلماء بهذه الآية على وجوب غسل الرجلين، فحُكم الرأس هو المسح، وحُكم الرجلين الغسل؛ لأنه عَطَف الرجلين على الوجه واليدين المغسولتين، وأوضحت ذلك السنةُ، فكل من نقلَ صفةَ وضوئه ﷺ ذكرَ أنه ﷺ غسل رجليه[(٢)]، فعُلم أن فرض الرجلين هو الغسل لا المسح عليهما خلافًا للرافضة.

---

(١) قطف الأزهار ص٥٢، ونظم المتناثر ص٧١.
(٢) كحديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في البخاري (١٥٩)، ومسلم (٢٢٦)، وحديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند البخاري (١٩١)، ومسلم (٢٣٥).

وفي القراءة الأخرى: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بجر اللام[١] واختلف المفسرون في توجيهها، فقيل: إنها عَطْف على الرأس؛ فتمسح مثله، وهذه من شبهات الرافضة[٢]، لكن جمهور الأمة القائلون بغسل الرجلين قالوا: إنه خفض للمجاورة، كما قالوا: «جُحرُ ضبٍّ خربٍ»، وأصله «خربٌ»[٣]، ومن أحسن ما قيل في قراءة الجر: إنها محمولة على حال لبس الخفين[٤]، وقراءة النصب على حال خلوهما، فتكون الآية على القراءتين دالة على الحكمين الغسل والمسح كما دلت على ذلك السنة، والسنة تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه.

وفرض الرجلين هو الغسل إذا كانتا مكشوفتين، أما إذا كانتا في خفين لُبِسا على طهارة؛ ففرضهما المسح عليهما، ودلت على ذلك سنة الرسول ﷺ القولية والفعلية، كما في حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين، أنه كان مع النبي ﷺ، قال: فأهويت لأنزع خفيه، فقال: «**دعهما؛ فإني أدخلتهما طاهرتين**»، فمسح عليهما[٥]، وهكذا في حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيح أن النبي ﷺ بال فتوضأ ومسح على خفيه[٦]،

---

(١) هي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، وحمزة، وأبي جعفر، وخلف العاشر، وشعبة عن عاصم. التيسير ص٩٨، والنشر ٢/ ٢٥٤.
(٢) الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٣٤٣.
(٣) زاد المسير ٢/ ١٧٩، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ٣٤٧.
(٤) الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٣٤٥.
(٥) رواه البخاري (٢٠٦)، ومسلم (٢٧٤).
(٦) رواه مسلم (٢٧٣).

وسئل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن المسح على الخفين؟ فقال: «جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام بلياليهن للمسافر، ويومًا وليلة للمقيم»[١]، وغيرها.

فأحاديث المسح على الخفين متواترة، ولهذا كان من مذهب أهل السنة والجماعة المسح على الخفين، وغسل الرجلين إذا لم يكونا في خفين، خلافًا للرافضة؛ فإن الرافضة خالفوا السنة في الحالين، فقالوا: إن فرض الرجلين هو المسح على أعلى القدم من الأصابع إلى العظم الناتئ في ظهر القدم، وإذا كانا في خفين فلا يمسحون عليهما[٢]، فخالفوا السنة من الوجهين، حيث قالوا: إن فرض الرجلين هو المسح، ولا مسح على الخفين، ومذهبهم باطل مخالف للنصوص.

والمسح على الخفين مشروع في السفر والحضر، فقد دلت السنة على التفريق في حكم المسح على الخفين بين المسافر والمقيم حيث رخص النبي ﷺ للمقيم أن يمسح يومًا وليلة وللمسافر ثلاثة أيام بلياليها.

وكما تقدم[٣] أن بعض هذه المسائل هي من المسائل الفقهية العملية؛ لكن لما لم يخالف فيها إلا المبتدعة نص عليها، فهي مما يتميز به أهل السنة من المبتدعة.



(١) رواه مسلم (٢٧٦).
(٢) المبسوط في فقه الإمامية ١/ ٢٢، وشرائع الإسلام ١/ ١٧.
(٣) ص٣٠٩.

الحج والجهاد مع الأئمة برهم وفاجرهم

وقوله: «**والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين بَرِّهِم وفاجِرِهم إلى قيام الساعة، لا يبطلهما شيء ولا ينقضهما**».

الحج مشروع منذ فرضه الله إلى قيام الساعة والجهاد مشروع إلى قيام الساعة، مع الأمراء والأئمة بَرِّهِم وفاجِرِهم لا يمنعهما فجور أو ظلم الأمير، بل يشرع الحج مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا. وكذا الجهاد والقتال إذا كان مشروعًا، فلا يمنع منه كون القائد فاجرًا أو عاصيًا أو ظالمًا.

وذكر الحج؛ لأن الخلفاء في الدولة الإسلامية كانوا يعينون أميرًا على الحج؛ لأنه يُحتاج فيه إلى تنظيم القوافل؛ لأنهم خلق كثير؛ كالجيش، ويحتاجون إلى سياسية وقيادة تدبر أمر السير، وترتيب الحراسات؛ وما يحتاجون إليه من الأغذية وعلف الدواب، وغيرها؛ فلهذا ذكر العلماء الحج مع الجهاد.

وذكر الطحاوي وغيره هذه المسألة للتنبيه على مخالفة الرافضة، فالرافضة عندهم أنه لا جهاد إلا مع إمام معصوم[1]، وهم يقولون بعصمة الأئمة الاثني عشر: أولهم علي، ثم الحسن، ثم الحسين

---

(١) المبسوط في فقه الإمامية ٢/ ٨، وشرائع الإسلام ١/ ٢٣٢.

رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ... وآخرهم محمد بن الحسن العسكري، وهو الذي يسمونه الإمام والمهدي المنتظر، ويقولون: إنه دخل في سرداب في سامراء، وهم ينتظرونه إلى الآن، ويرون أنه لا جهاد إلا معه، وهذا الإمام معدوم لا حقيقة له؛ لأنه زعموا أنه دخل السرداب سنة ستين ومائتين أو قريبًا من ذلك، وهو دون التمييز ابن خمس سنين أو أقل[١]، ولا يزال حيًّا، وهذا الإمام كما يقول شيخ الإسلام: «لم ينفعهم في دين ولا دنيا»[٢].

فنُصَّ على هذه المسألة للتنبيه على بطلان مذهب الرافضة، ثم إنهم لم ينتفعوا بهؤلاء الأئمة الاثني عشر، سوى علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فهو الذي تولى الخلافة، والحسن كانت له مدة قصيرة، أما بقية الأئمة الذين يدعون لهم العصمة وأنهم أحق بالإمامة من كل أحد؛ فلم ينتفعوا بهم ولم تكن لهم ولاية، وهؤلاء الأئمة حكمهم عند أهل السنة كحكم غيرهم، بحسب حالهم في دينهم وعلمهم، وهم متفاضلون، فمنهم العلماء؛ كعلي بن الحسين، وابنه محمد بن علي، وابنه جعفر بن محمد رَحِمَهُمُٱللَّهُ فهؤلاء من العلماء الصالحين المعروفين[٣]، وفوقهم من له فضل الصحبة وفضل القرابة كعلي، وولديه: الحسن والحسين رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.



(١) منهاج السنة ١/ ١١٤.
(٢) منهاج السنة ١/ ٨٠.
(٣) انظر تراجمهم على الترتيب في: سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٨٦، و٤٠١، و٦/ ٢٥٥.

الإيمان بالكرام الكاتبين

وقوله: «**ونؤمن بالكرام الكاتبين، فإن الله قد جعلهم علينا حافظين**».

أي: نحن أهل السنة نؤمن بالكرام الكاتبين وهم: الملائكة الموكلون بحفظ أعمال العباد وكتابتها، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيۡكُمۡ لَحَٰفِظِينَ ١٠ كِرَامٗا كَٰتِبِينَ ١١﴾ [الانفطار]، فالله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أقدرهم على العلم بأحوال العبد، فهم يكتبون حتى الأعمال القلبية، فضلًا عن الأعمال الظاهرة وأقوال اللسان.

وفي الحديث القدسي الصحيح: «**إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها؛ فإن عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها من أجلي فاكتبوها له حسنة، وإذا أراد أن يعمل حسنة فلم يعملها فاكتبوها له حسنة؛ فإن عملها فاكتبوها له بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف**»[١].

وقد دل القرآن ودلت السنة على كتابة أعمال العباد، ومن أدلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِذۡ يَتَلَقَّى ٱلۡمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٞ ١٧ مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ ١٨﴾ [ق]، ومن شواهد ذلك قول النبي ﷺ: «**إذا مرض العبدُ أو سافرَ كُتب له مثلُ ما كان يعمل مقيمًا صحيحًا**»[٢]

(١) رواه البخاري (٧٥٠١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٢٩٩٦) من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



فهم يكتبون الحسنات والسيئات؛ بل ويكتبون ما سوى ذلك، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، أي: ما في صحف الملائكة، فيمحو ما لا ثواب فيه ولا عقاب، ويثبت ما يترتب عليه الثواب والعقاب، أو يمحو ما تاب منه العبد وتجاوز عنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[١].

والإيمان بالحفظة الكاتبين داخل في الإيمان بالملائكة كما تقدم[٢]، فمن الإيمان بالملائكة الإيمان بأصنافهم وأعمالهم، ومنهم الكرام الكاتبون.



(١) تفسير البغوي ٤/ ٣٢٥، وزاد المسير ٤/ ٢٥٩.
(٢) ص٢٤٠.

الإيمان بملك الموت وأعوانه

وقوله: «**ونؤمن بملك الموت الموكل بقبض أرواح العالمين**».

كذلك من الإيمان بالملائكة الإيمان بملك الموت، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]، والإيمان بمن معه من ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، وقد ذكر الله ذلك في كتابه، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۙ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠]، فأخبر أن الملائكة يتوفونهم، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النحل: ٢٨]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٢].

وكما دل القرآن على ذلك دلت السنة عليه، ففي الحديث الطويل حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال النبي ﷺ: «**إن العبد المؤمن إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة نزل إليه ملائكة من السماء بيض الوجوه كأن وجوههم الشمس، معهم كفن من أكفان الجنة، وحنوط من حنوط الجنة، حتى يجلسوا منه مد البصر، ثم يجيء ملك الموت** عَلَيْهِ السَّلَامُ، **حتى يجلس عند رأسه، فيقول: أيتها النفس الطيبة اخرجي إلى مغفرة من الله ورضوان، قال: فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من**

في السقاء، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين حتى يأخذوها، فيجعلوها في ذلك الكفن وفي ذلك الحنوط، ويخرج منها كأطيب نفحة مسك وجدت على وجه الأرض، قال: فيصعدون بها فلا يمرون يعني بها على ملإ من الملائكة إلا قالوا: ما هذا الروح الطيب؟ فيقولون: فلان بن فلان بأحسن أسمائه التي كانوا يسمونه بها في الدنيا»، ـ إلى أن قال: ـ «وإن العبد الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة، نزل إليه من السماء ملائكة سود الوجوه، معهم المسوح، فيجلسون منه مد البصر، ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه، فيقول: أيتها النفس الخبيثة اخرجي إلى سخط من الله وغضب، قال: فتفرق في جسده، فينتزعها كما ينتزع السَّفود من الصوف المبلول، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين، حتى يجعلوها في تلك المسوح، ويخرج منها كأنتن ريح جيفة وجدت على وجه الأرض، فيصعدون بها فلا يمرون بها على ملإ من الملائكة إلا قالوا: ما هذا الروح الخبيث؟ فيقولون: فلان بن فلان بأقبح أسمائه التي كان يسمى بها في الدنيا...»[(١)].

الشاهد: أن السنة قد دلت على إثبات هذه الأصناف من الملائكة: ملك الموت وملائكة الرحمة وملائكة العذاب.

---

(١) رواه أحمد ٤/ ٢٨٧ ـ واللفظ له ـ، وأبو داود (٤٧٥٣)، وصححه ابن خزيمة في التوحيد ص١١٩، وابن جرير في تهذيب الآثار ـ مسند عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٢/ ٤٩١ ـ، والحاكم ١/ ٣٧، من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مطولًا، وصححه ـ أيضًا ـ ابن القيم في الروح ص٨٨، وإعلام الموقعين ١/ ١٧٨، وتهذيب السنن ٧/ ١٣٩، وقواه شيخ الإسلام ونقل عن جماعة تصحيحه. شرح حديث النزول ص٢٦٢-٢٨٠.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ: «كان فيمن كان قبلكم رجل قتل تسعة وتسعين نفسًا، فسأل عن أعلم أهل الأرض، فدل على راهب، فأتاه فقال: إنه قتل تسعة وتسعين نفسًا! فهل له من توبة؟ فقال: لا، فقتله فكمل به مائة، ثم سأل عن أعلم أهل الأرض، فدل على رجل عالم، فقال: إنه قتل مائة نفس! فهل له من توبة؟ فقال: نعم، ومن يحول بينه وبين التوبة؟ انطلق إلى أرض كذا وكذا؛ فإن بها أناسًا يعبدون الله فاعبد الله معهم ولا ترجع إلى أرضك؛ فإنها أرض سوء، فانطلق حتى إذا نَصَفَ الطريق أتاه الموت، فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، فقالت: ملائكة الرحمة جاء تائبًا مقبلًا بقلبه إلى الله، وقالت ملائكة العذاب: إنه لم يعمل خيرًا قط، فأتاهم ملك في صورة آدمي، فجعلوه بينهم،فقال: قيسوا ما بين الأرضين فإلى أيتهما كان أدنى فهو له، فقاسوه، فوجدوه أدنى إلى الأرض التي أراد فقبضته ملائكة الرحمة»(١).

ويلاحظ أن التوفي جاء في القرآن منسوبًا إلى الله: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [الزمر: ٤٢].

ومنسوبًا إلى ملك الموت: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١].

ومنسوبًا إلى الملائكة: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨]، فمن المتوفِّي إذًا؟

(١) البخاري (٣٤٧٠)، ومسلم (٢٧٦٦) ـ واللفظ له ـ من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والجواب: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو المتوفي؛ لأنه سبحانه هو الذي أمر به وبمشيئته يكون، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، فالملائكة رسل من عند الله يرسلهم لقبض روح من شاء من عباده.

وأضيف التوفي إلى ملك الموت؛ لأنه هو الذي يتولى قبضَ النفسِ وأخذها أول ما تخرج من الجسد.

وأضيف إلى الملائكة باعتبار أنهم يقبضونها ويتولونها بعد ذلك.

فكلها حق، فنُسب التوفي إلى كلٍّ لثبوت ذلك على الوجه الذي يناسبه.

وإنها لآية عظيمة أنَّ هذه الأنفس الكثيرة التي تموت في اللحظة الواحدة يتوفاها ويتولاها ملك واحد، فهذا يفيدنا أن أمر الغيب لا تحيط به العقول البشرية، ولا يقاس على المحسوس، فلا ينفع أن تقيس الغائب على الشاهد.

وقد حدث في هذا العصر من المخترعات الباهرة ما يقرب بعض أمور الغيب؛ كالحاسوب، والشبكة المعلوماتية، وغيرها مما يرسل الصور والأصوات ويستقبلها مِن و إلى أماكن متباعدة.



الكلام على الروح وبعض متعلقاتها

وقوله: «**أرواح العالمين**».

يتعلق بهذه الجملة الكلام في الروح التي بها حياة الناس، وتسمى النفس.

والروحُ موضوعُ حديثٍ طويلٍ للناس، فقد خاض فيه الناس كثيرًا بالحق وبالباطل، والناس في شأن الروح وحقيقتها ثلاثة مذاهب:

قوم قالوا: إنها جزء من البدن، أو صفة من صفاته، كقول بعضهم: إنها النَّفَس الذي يتردد في البدن، ومنهم من قال: إنها الحياة، أو المزاج، أو نفس البدن، وهذه الأقوال منسوبة إلى كثير من المتكلمين.

وقابلهم الفلاسفة فقالوا: إن الروح لا تقوم بها أية صفة، فالروح ليست داخل البدن ولا خارجه، ولا مباينة له ولا مداخلة له، ولا متحركة ولا ساكنة، ولا تصعد ولا تهبط، ولا هي جسم ولا عَرَض، وليس لها أية صفة، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التدمرية»: «يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم، وهي أمور لا يتصف بها إلا ممتنع الوجود»(١).

فهذان القولان على طرفي نقيض، وكل منهما باطل.

والقول الوسط: إن الروح حقيقة موجودة قائمة بنفسها، ولها وجود مستقل عن البدن، فليست كالعرض الذي لا يقوم إلا بجسم؛ لكنها تتصل

(١) ص٢٠٣.

بالبدن وتنفصل عنه، وتسري فيه سريانًا ـ على وجه التقريب ـ كسريان النار في الفحم، وسريان الدهن في الزيتون، وسريان الماء في العود، المهم أن لها كيانًا يخصها، وهي موصوفة بصفات ثبوتية وسلبية، مثل: أنها تذهب وتجيء، وتُقبض وتُرسل، وهذا بنص القرآن: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [الزمر: ٤٢]، وفي الصحيح عن النبي ﷺ في الذكر عند النوم: «**باسمك ربِّ وضعت جنبي وبك أرفعه، إن أمسكت نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين**»[(١)]، وهي مغايرة في حقيقتها للأجسام المشهودة.

فهذا هو القول الوسط الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وهذا مذهب أهل السنة: أن الروح شيء موجود متميز، وهي حقيقة قائمة بنفسها، وموصوفة بصفات ثبوتية وسلبية، وهي مغايرة في ماهيتها وحقيقتها للأجسام المشهودة.

ويتعلق بالروح مسائل كثيرة اعتنى بذكرها ابن القيم في كتابه «الروح»، وفصَّل القول فيها.

منها: الكلام في خلق الروح، فقد قيل: إنها قديمة، أي: ليست محدثة، فلا بداية لوجودها، وهذا باطل؛ بل هي محدثة ومخلوقة كسائر المخلوقات، فالإنسان مخلوق: روحه وبدنه[(٢)].

---

(١) البخاري (٦٣٢٠)، ومسلم (٢٧١٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الروح ص٢٢٦.

ومنها: هل تموت الروح أو لا تموت؟ فيه خلاف، والذي رجحه ابن القيم[١]، وهو الصواب: أن موت الأرواح هو مفارقتها لأجسادها؛ فإن أريد هذا القدر فهي ذائقة الموت فـ ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وإن أريد أنها تصير عدمًا بعد فراقها للبدن فلا؛ فالروح باقية؛ إما في نعيم أو عذاب.

ومن المسائل التي طرقها ابن القيم كذلك: الفرق بين النفس والروح[٢]، وبيَّن أن النفس تطلق على معان متعددة، والروح تطلق على معان متعددة، وتتفقان في بعض المواضع، فإذا قيل ـ مثلًا ـ: خرجت نفسه أو خرجت روحه؛ فالمعنى واحد.

ومنها: هل النفس واحدة أو ثلاث؟[٣]

الصحيح: أنها واحدة؛ لكن ذكرها بلفظ: النفس الأمارة بالسوء، والنفس المطمئنة، والنفس اللوامة إنما هو باعتبار صفاتها، وإلا فهي نفس واحدة.

ومن الناس من يقول: لـِمَ الخوض والكلام في الروح مع أن الله تعالى يقول: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]؟

والجواب: أن هذه الآية ليس فيها النهي عن الكلام في الروح.

ثم إن الروح في الآية قد اختلف فيه، فقيل: إنه الروح الأمين جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

---

(١) الروح ص٧٠.
(٢) الروح ص٣٢٥.
(٣) الروح ص٣٣٠.

وقيل: إنه ملك آخر.

وقيل: المراد بالروح الوحي[(١)].

وإذا كان المراد: الروح التي هي النفس، فإن الله قال: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، وليس في هذا النهي عن الكلام في الروح، والواجب هو الكلام فيها بعِلم، أما الكلام فيها بغير علم؛ فهذا هو المحذور، وفي كل مقام أيضًا، أما الكلام في الروح في حدود ما جاء في الكتاب والسنة؛ فهذا حق وبيان لكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ.

والكلام والبحث في الروح له فائدتان:

الأولى: معرفة الحق من الباطل من أقوال الناس.

والثانية: معرفة ما ورد في الكتاب والسنة في شأن الروح.

وضرب شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة التدمرية»[(٢)] بها المثل لبيان وتقرير أن قيام الصفات بالموصوف لا يلزم منه المشابهة لغيره، ليقرر بذلك أن إثبات صفات الله لا يستلزم معرفة كنهه ولا تشبيهه بخلقه، فالروح مع أنها موصوفة في النصوص بصفات ثبوتية وسلبية؛ فالعقول عاجزة عن تكييفها، وهي عن تكييف الرب أعجز، وهي مباينة للأجسام المشهودة، ومباينة الله لخلقه أعظم، وهو كلام ناصع بيِّنٌ متضمن لإفحام المبطلين المعطلين.



(١) تفسير البغوي ٥/ ١٢٥، وزاد المسير ٥/ ٦٠.

(٢) ص٢٠٣.

وجوب الإيمان بفتنة القبر وعذابه ونعيمه

وقوله: «**وبعذاب القبر لمن كان له أهلًا، وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه، على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة رضوان الله عليهم**».

ونؤمن بعذاب القبر وبفتنة القبر ـ أي ـ: سؤال الميت في قبره عن ربه ودينه ونبيه، فقد ثبت عن النبي ﷺ من رواية جماعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كحديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ: «**إن الميت إذا وضع في قبره أتاه ملكان فيقعدانه ويقولان له: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟**»[١]، والأدلة على فتنة القبر وعذابه متواترة[٢].

وقد أشير إلى فتنة القبر في القرآن، قال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧][٣]، وكان النبي ﷺ إذا

(١) حديث البراء تقدم في ص٣٣٦، وجاء نحوه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠).

(٢) انظر: إثبات عذاب القبر للبيهقي، والروح ص٩٧، وأهوال القبور لابن رجب ص ٤٣، وقطف الأزهار ص٢٩٤.

(٣) روى البخاري (٤٦٩٩)، ومسلم (٢٨٧١) من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ أنها نزلت في عذاب القبر.

فرغ من دفن الميت، وقف عليه وقال: «**استغفروا لأخيكم، وسلوا له التثبيت؛ فإنه الآن يسأل**»(١).

ويظهر لي أنه ليس لنا أن نقول: «فإنه الآن يسأل»، وإنما نقول: استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فقط، أما أن نحكم على الميت بأنه الآن يسأل، فهذا لا علم لنا به على الخصوص.

ومن أدلة عذاب القبر في القرآن قوله تعالى في آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ۝٤٦﴾ [غافر]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلۡمَوۡتِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ عَذَابَ ٱلۡهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَدۡنَىٰ دُونَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَكۡبَرِ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ۝٢١﴾ [السجدة]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٖ ۝١٠١﴾ [التوبة]، وهو عذاب النار.

ومن أدلة عذاب القبر ونعيمه ما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ: «**إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار،**

---

(١) رواه أبو داود (٣٢٢١)، والبزار (٤٤٥) ـ وقال: لا يروى عن النبي ﷺ إلا من حديث عثمان، ولا نعلم لهذا إسنادًا عن عثمان إلا هذا الإسناد ـ، والحاكم ١/ ٣٧٠ ـ وصححه ـ من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقال النووي في «الخلاصة» ٢/ ١٠٢٨: إسناده حسن، وحسنه ابن حجر كما في «الفتوحات الربانية» ٤/ ١٩٣.

يقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة»[(١)]، وفي حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: قال: «**إن المؤمن يُفتح له باب إلى الجنة، فيأتيه من روحها وطيبها، ويفسح له في قبره مد بصره، وإن الكافر يفتح له باب إلى النار، فيأتيه من حرها وسمومها ويضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه**»[(٢)]، وقال النبي ﷺ: «**إنه أوحي إلى أنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريبًا من فتنة المسيح الدجال: فيؤتى أحدكم فيقال: ما عِلمُك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن فيقول: هو محمد رسول الله، جاءنا بالبينات والهدى، فأجبنا واتبعنا، فيقال: نم صالحًا قد علمنا إنْ كنت لموقنًا به، وأما المنافق فيقول: لا أدري سمعت الناس يقولون شيئًا؛ فقُلتُه**»[(٣)].

ومن أدلة عذاب القبر ما ورد من الاستعاذة بالله منه، كما في الذكر بعد التشهد ففي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر؛ فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر المسيح الدجال**»[(٤)].

وأحاديث كثيرة فيها الاستعاذة بالله من عذاب في النار وعذاب في القبر[(٥)].

(١) البخاري (١٣٧٩)، ومسلم (٢٨٦٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) تقدم في ص٣٣٦.
(٣) رواه البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥) من حديث أسماء بنت الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
(٤) رواه البخاري (١٣٧٧)، ومسلم (٥٨٨) ـ واللفظ له ـ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٥) كحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في البخاري (١٣٧٢)، ومسلم (٥٨٦)، وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في البخاري (٢٨٢٣)، ومسلم (٢٧٠٦)، وحديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في البخاري (٦٧٣٠)، وحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مسلم (٢٧٢٣)، وحديث أم حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في مسلم (٢٦٦٣)، وغيرها.

وأكثر الأحاديث فيها: «**أنه يأتيه ملكان**»[(١)]، وجاء عند الترمذي تسميتهما: «**المنكر والنكير**»[(٢)]، وسئل الإمام أحمد عن ذلك فأثبت تسمية هذين الملكين[(٣)].

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بهذا كله، والإيمان بفتنة القبر وعذابه ونعيمه من الإيمان باليوم الآخر؛ فإن الإيمان باليوم الآخر يدخل فيه ما يكون بعد الموت.

والإيمان بفتنة القبر وعذابه ونعيمه من الإيمان بالغيب؛ لأن الله ستر عن الخلق أحوال أهل القبور، وربما كشف لمن شاء بعض ذلك، وقد أطلع الله سبحانه نبيه ﷺ على حال صاحبي القبرين فقال لما مَرَّ بهما: «**إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير**»[(٤)]، فأطلعه تعالى على حالهما، وسبب عذابهما، ولما سمع ﷺ ذات يوم صوتًا قال: «**يهود تعذب في قبورها**»[(٥)].

---

(١) كحديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد تقدم في ص٣٣٦، وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد تقدم في ص٣٤٤.

(٢) تقدم في ص٢٤١.

(٣) في طبقات الحنابلة ١/ ١٣٥: قال أحمد بن القاسم: يا أبا عبد الله تقر بمنكر ونكير، وما يروى من عذاب القبر؟ فقال: نعم، سبحان الله! نقر بذلك ونقوله، قلت: هذه اللفظة منكر ونكير تقول هذا، أو تقول ملكين؟ قال: نقول: منكرٌ ونكيرٌ، وهما ملكانِ، وعذابُ القبر.

(٤) رواه البخاري (٢١٦)، ومسلم (٢٩٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) رواه البخاري (١٣٧٥)، ومسلم (٢٨٦٩) عن أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد يُكشف لبعض العباد شيء من أحوال أهل القبور، وفي هذا أخبار كثيرة، يذكرها المعنيون بهذا من أهل العلم[١]، وفيها تصديق لما أخبر به ﷺ، وثبت عنه ﷺ أنه قال: «**لولا ألا تدافنوا لدعوت الله أن يُسمعكم من عذاب القبر ما أسمع**»[٢]، لو كشف للناس أحوال أهل القبور لفروا وهاموا على وجوههم، ولما دفنوا موتاهم.

وأنكر عذاب القبر ونعيمه وسؤاله وفتنته الملاحدة الزنادقة[٣]، ويلزم على قول من يقول: إن الروح عرض وليست شيئًا قائمًا بنفسه؛ أنه ليس هناك عذاب ولا نعيم؛ لأنها معدومة، ولهذا قال ابن القيم في النونية[٤] ـ لما ذكر أمر الأرواح وبقاءها ـ:

وَكَذلِكَ الأَرْوَاحُ لاَ تَبلَى كَمَا
تَبلَى الجُسُومُ وَلاَ بِلَى اللُّحمَانِ
وَلأجلِ ذَلِكَ لم يُقِرَّ الجَهمُ بالـ
أروَاحِ خَارِجَةً عَنِ الأبدَانِ
لَكِنَّهَا مِن بَعضِ أعرَاضٍ بِهَا
قَامَت وَذَا في غَايَةِ البُطلاَنِ
فالشَّأنُ للأرواحِ بَعدَ فراقِهَا
أبدَانَنَا وَاللهِ أعظَمُ شَانِ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٢٩٦، و٢٤/ ٣٧٦، وشرح حديث النزول ص٣٩٩، والروح ص١١٩، وأهوال القبور ص٦١.

(٢) رواه مسلم (٢٨٦٨) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) الروح ص١٠٥، ورَدَّ عليهم في ص١١١.

(٤) ص٢٥.



إمَّـا عــذَابٌ أو نَعِيــمٌ دَائِـمٌ قَـد
نُعِّمــت بِالــرَّوحِ والرَّيحَـانِ
وتصيـرُ طيـرًا سَـارِحًا مَـع شكلِهَا
تجنــي الثِّمــارَ بِجَنَّــةِ الحَيَــوانِ
وَتَظَــلُّ وَارِدَةً لأنهَــارٍ بِهــا
حَتَّــى تَعُــودَ لِذَلِــكَ الجُثْمَـانِ
لَكِــنَّ أرواحَ الذيــنَ استُشــهِدُوا
فِــي جَــوفِ طَيــرٍ أخضَــرٍ رَيَّـانِ
فلهُــم بــذَاكَ مزيَّــةٌ فــي عَيشِــهِم
ونَعِيمِهِــم لِلــرُّوحِ والأبــدَانِ
بَذَلُـوا الجُسُـومَ لربِّهِـم فأعَاضَهُـم
أجسَــامَ تلــكَ الطَّيــرِ بالإحسَــانِ
وَلَهَــا قَنَادِيــلٌ إليهَــا تَنتَهِــي
مَـأوًى لَهَـا كَمَسَـاكِنِ الإِنسَـانِ
فالـرُّوحُ بَعـدَ المـوتِ أكمَـلُ حَالَـةٍ
منهَـا بِهَـذِي الـدَّارِ فـي جُثمَـانِ
وَعـذَابُ أشـقَاهَا أشـدُّ مِـنَ الـذِي
قـد عَايَنَـت أبصَارُنـا بِعِيَـانِ
والقَائِلُـونَ بِأنَّهـا عَـرَضٌ أبَـوا
ذَا كُلَّــهُ تَبًّــا لِــذِي نُكــرانِ

وقوله: «**لمن كان له أهلًا**»، عذاب القبر ليس لكل واحد، وجاء التصريح بعذاب القبر ونعيمه للمؤمن والكافر، أما العاصي؛ فإن أكثر النصوص لم تتعرض له، كما هو ظاهر في أمر فتنة القبر، إنما ذكر المؤمن الذي ينعم بعد الفتنة، والكافر والمنافق الذي يعذب بعدها، لكن العاصي يُخاف عليه العذاب، فالذي سُكت عنه هذا على خطر، فالمعاصي سبب للعذاب في الدنيا وفي البرزخ وفي الآخرة، والعاصي تحت المشيئة إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه، وأما المؤمن التقي فهو ناجٍ من العذاب، وهو من أهل النعيم والثواب.

ومسائل القبر هذه، هي التي بنى عليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالته المعروفة بـ«ثلاثة الأصول».

وقد بلغ الأمر ببعض من يعظمون الوطن إلى درجة العبادة، أن يقول:

بنو وطني سأذكرهم
متى ما عشتُ في الدنيا وفي كفني
وفي قبري أقول له
إذا ما جاء يسألني:
بنو وطني همُ ديني
وديني همْ بنو وطني![(١)]

هل سيجيب بهذا الكفر؟!

---

(١) هذه الأبيات للشاعر السوداني عبد الرحمن شوقي، ونشرت في جريدة القصيم، العدد الرابع، في جمادى الأولى عام ١٣٧٩هـ، كذا أفادني الشيخ، وهذه الجريدة توقفت منذ زمن بعيد، ولم أجد هذا العدد.

لن يجيب، بل سيقول: هاه هاه! لا أدري.

نعوذ بالله من فتنة القبر وعذاب القبر.

وقوله: «**عن ربه ودينه ونبيه ﷺ على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة رضوان الله عليهم**».

هذا هو المعتمد، فإنما أثبتنا هذه الأمور الغيبية لورود الأخبار الصحيحة بها، فنؤمن بذلك تصديقًا لله تعالى، ورسوله ﷺ، واتباعًا لسلف هذه الأمة.

وقوله: «**والقبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران**»[(١)].

هذا تكميل للموضوع، وفيه إشارة إلى النعيم؛ لأنه في العبارة السابقة لم يقل: بعذاب القبر ونعيمه، ففي هذه الجملة تنبيه على النعيم، «**والقبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران**»، هذه أحوال الناس في القبر، منهم: من هو في نعيم وفي سرور، في روضة من رياض الجنة يأتيه من روحها وطيبها، كما يشاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على ما يليق بحال البرزخ؛ لأن الدور ثلاثة:

- دار الدنيا، وهي: دار الابتلاء والعمل.

- ودار البرزخ، وهي: ما بين الموت إلى البعث، وهي: محل عذاب القبر ونعيمه.

---

(١) هذا لفظ حديث رواه الترمذي (٢٤٦٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ، وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وضعفه العراقي في «المغني» ١/ ٤٦٨، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (٧٥٨).

- والدار الآخرة التي بعد البعث، وهي: دار القرار، وليس فيها نقلة ولا رحيل ولا تحول.

أما القبر، فليس هو كما يجري على ألسن الناس إذا دفنوا الميت قالوا: انتقل إلى مثواه الأخير؛ فإن القبر ليس هو المثوى الأخير، بل بعده رحيل وانتقال من دار البرزخ إلى الدار الآخرة: إلى الجنة أو النار، واستنبط بعض أهل العلم هذا المعنى من قوله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١ حَتَّىٰ زُرْتُمُ﴾ [التكاثر]، والزائر لا بد له من انصراف؛ لأنه غير مقيم[1]، فأهل القبور ليسوا بمقيمين أبدًا في قبورهم؛ بل سينصرفون عندما يدعوهم الداعي: ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ۝٤١ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ ۝٤٢﴾ [ق]، ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ۝٦٨﴾ [الزمر].



(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ٤٥٠، وتفسير ابن كثير ٨/ ٤٧٤.

الإيمان بالبعث والجزاء

وقوله: «**ونؤمن بالبعثِ وجزاءِ الأعمالِ يومَ القيامةِ**».

كل هذه المعاني والمسائل مندرجة في الإيمان باليوم الآخر، والإيمان بالبعث مما أجمع عليه أهلُ الملل الثلاث: المسلمون واليهود والنصارى، ومما اتفقت عليه الرسل من أولهم إلى آخرهم، وليس فيه اختلاف بين فرق الأمة.

ولا ينكر بعث الأجساد إلا الفلاسفة الملاحدة[(١)]، ومنهم من دخل في الإسلام وادعى ذلك على الشريعة، كابن سينا[(٢)]، يقول: إن البعث والجزاء روحاني لا جسماني، فأنكر معاد الأجساد، فجعلوا ما جاء في النصوص أمورًا روحانية، وهذا إنكار مع تلبيس.

ويوم القيامة اسمه يوم البعث؛ لأن فيه البعث، ويوم الجمع؛ لأن الله يجمع الأولين والآخرين للحساب.

وسبق الكلام على أدلة البعث عند قول الطحاوي: «**والإيمان: هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر**»[(٣)].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٥٠، والجواب الصحيح ٣/ ٢٨١، ومجموع الفتاوى ٤/ ٢٨٣ و٣١٤، والصواعق المرسلة ٤/ ١٢٠٩.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/ ٨ و١٠/ ٥٩، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٣١، والكافية الشافية ص١٠٨.

(٣) ص٢٨٣.

ومن الأقوال الباطلة المعروفة عن المتكلمين قولهم: إن البعث يكون بجمع تلك الأجزاء، وهذا يرجع إلى مقولة معروفة هي: أن الأجسام مركبة من جواهر مفردة، والجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتجزأ، وهم منازعون في دعوى وجود الجوهر الفرد.

والتحقيق أنه ما من جزء إلا ويتجزأ حتى يبلغ إلى غاية صغيرة فيستحيل أو يعدم، كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١).

فهؤلاء القائلون بنظرية الجوهر الفرد يقولون: إن البعث يكون بجمع تلك الجزيئات: فإذا مات الميت وتفرقت جزيئاته فيكون البعث بجمع تلك الجزيئات.

وهذا باطل؛ فإن الأجسام تستحيل وتتغير وتتحول من طبيعة إلى طبيعة، ثم يقال: إنه لو كان البعث بجمع تلك الجزيئات على فرض صحة الدعوى؛ للزم أن يكون كل إنسان يبعث على هيئته التي كان عليها، الكبير الهرم على هيئته، والصغير كذلك، وهذا مخالف للنصوص التي بيَّن الله تعالى فيها أنه يعيد ما تفرق واستحال، ثم ينشئها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كما يشاء نشأة أخرى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴿٤٥﴾ مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ ﴿٤٦﴾ وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴿٤٧﴾﴾ [النجم]، وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾ نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الواقعة]، ننشئكم نشأة لا تعلمونها ولا تتخيلونها.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٦/ ٢٧٠ و١٧/ ٢٤٦، وبيان تلبيس الجهمية ٢/ ٢٥٠، ومنهاج السنة ١/ ٢١٢ و٢/ ١٣٩ و٢١٠.

وقد ثبت في النصوص ذكر خلقة من يدخل الجنة ومن يدخل النار، وأن أجسامهم لا تكون على هيئة أجسام الناس في هذه الدنيا؛ بل تختلف اختلافًا كبيرًا[1]، ينشئها الله نشأة أخرى تليق بالحياة الآخرة عذابها ونعيمها، وليس البعث إيجادًا من عدم؛ بل البعث إعادة، وهذا هو الذي أنكره الكفار، فإنهم لا ينكرون أن الله يخلق مثلما خلق، فهم يشاهدون أن الله يخلق الأجيال، إنما ينكرون أن يعيد الله ما استحال من أبدانهم وتفرق من أجسادهم: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍۗ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ وَأُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْۖ وَأُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ۝٥﴾ [الرعد]، ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَـٰمًا وَرُفَـٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ۝٤٩ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء] الآيات، ﴿بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ۝١٥﴾ [ق]، ولهذا أنكر العلماء على جهم بن صفوان ومن وافقه قولهم: إن المعاد هو أن يخلق الله الخلق خلقًا جديدًا ليس بإعادة، يقول ابن القيم ـ في فصل طويل في «الشافية الكافية»[2] عن جهم ومقالاته ـ:

وَقَضَـى بِـأَنَّ اللـهَ يَجعَـلُ خَلقَـهُ
عَدَمًـا ويقلِبُـهُ وُجُـودًا ثَانـي

(١) في صحيح البخاري (٦٥٥١)، و مسلم (٢٨٥٢) عن النبي ﷺ: «**ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع**»، وفي صحيح البخاري (٣٣٢٦)، ومسلم (٢٨٤١) عن النبي ﷺ: «**خلق الله آدم وطوله ستون ذراعًا... فكل من يدخل الجنة على صورة آدم**».

(٢) ص٢٣.

العَـرشُ والكُرسِـيُّ والأرواحُ والـ
أمـلاكُ والأفـلاكُ والقَمَـرَانِ
والأرضُ والبَحرُ المحيطُ وسائِرُ الـ
أكـوَانِ مِـن عَـرَضٍ وَمِـن جُثمَـانِ
كُلٌّ سَـيُفنِيهِ الفنَـاءَ المَحـضَ
لا يَبقَـى لَـهُ أثَـرٌ كَظِـلٍّ فَـانِ
ويُعِيـدُ ذَا المَعـدُومَ أيضًـا ثانيًـا
مَحـضَ الوجـودِ إعَـادَةً بِزَمَـانِ
هـذا المعـادُ وَذِلـكَ المَبـدَا لَـدَى
جَهـمٍ وقـد نَسَـبُوه للقـرآنِ
هَـذا الـذِي قَـادَ ابـنَ سـينَا والأُلَـى
قَالُـوا مَقَالَتـه إلـى الكُفـرَانِ
لَـم تقبَـلِ الأذهـانُ ذَا وتَوهَّمُـوا
أنَّ الرَّسُـولَ عَنَـاهُ بِالإِيمـانِ
هَـذا كِتـابُ اللـهِ أنَّـى قَـالَ ذَا؟
أو عَبـدُهُ المبعُـوث بالبُرهَـانِ؟

ولهـذا جعـل الله مـن حجته علـى المكذبين أن الإعادة في نظر الإنسـان وبالنسـبة لقـدرة الإنسـان أهـون مـن الابتـداء، ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِۚ بَلۡ هُمۡ فِي لَبۡسٖ مِّنۡ خَلۡقٖ جَدِيدٖ ١٥﴾ [ق]، ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ٧٨ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ ٧٩﴾ [يس]، وهـذا أحـد أدلـة البعث التـي فيها الـرد على المكذبيـن، وقد تقـدم ذكرها[1].

---

(١) ص٦٠ و٢٨٥.

وقوله: «**وجزاء الأعمال يوم القيامة**».

مما يجب الإيمان به الجزاء، والجزاء هو الغاية من البعث والنشور، ليجد كل عامل عمله، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]، ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ بِٱلْحُسْنَى ﴿٣١﴾﴾ [النجم]؛ بل هذا من حكمة الله في خلق السماوات والأرض، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الجاثية]، وذكر الجزاء في القرآن كثير جدًّا، وجاء بلفظ الدين، قال تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾، ﴿يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿١٥﴾﴾ [الانفطار]، ﴿ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿١١﴾﴾ [المطففين]، ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ﴿٦﴾﴾ [الذاريات].

وهذا الجزاء ذكر الله تعالى تفصيله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾﴾ [الأنعام]، ﴿فَٱصْبِرُوٓا۟ أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ ۖ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الطور]، ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [يس]، ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء]، ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا۟ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٦﴾﴾ [الزلزلة]، أي: جزاء أعمالهم ثوابًا وعقابًا، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة].

وهذا الجزاء يتضمن الثواب على الأعمال الصالحة، والعقاب على ضدها من الكفر والفسوق والعصيان.

ومن الجزاء الاقتصاص للمظلوم من الظالم، وبهذا تتحقق حكمة الرب وعدله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فالناس في هذه الدنيا يقع من بعضهم عدوان وظلم على بعض، وكثير من المظلومين يموت وهو لم يستوفِ حقه، أو يموت الظالم ولم يؤخذ منه الحق، فجعل الله للخلق يومًا يجمع فيه الأولين والآخرين.

وجزاء الإيمان والحسنات مبنيٌّ على الفضل والزيادة والمضاعفة، وجزاء السيئات مبنيٌّ على العدل، قال تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [القصص]، وفي الآية الأخرى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾﴾ [الأنعام]، ولا يعذب أحد بذنب غيره، يقول تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، والله تعالى ينبه إلى أن دخول أهل الجنةِ الجنةَ بسبب أعمالهم، ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة]، و«الباء» سببية، فالإيمان والعمل الصالح سبب دخول الجنة، والكفر والمعاصي سبب دخول النار ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [التوبة]، وتفصيل هذا في القرآن كثير جدًّا.



الإيمان بالعرض والحساب، والصراط والميزان

وقوله: «**والعرضِ والحسابِ، وقراءةِ الكتابِ، والثوابِ والعقابِ، والصراطِ، والميزانِ**».

من أحوال يوم القيامة عرض العباد على ربهم، وعرض أعمالهم عليهم، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ۝٤٧ وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ﴾ [الكهف] وكذلك عرض الأعمال على العاملين، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]، وفي حديث عدي بن حاتم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان، فينظر أيمن منه؛ فلا يرى إلا ما قدم من عمله، وينظر أشأم منه؛ فلا يرى إلا ما قدم، وينظر بين يديه؛ فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه، فاتقوا النار ولو بشق تمرة**»[(١)]، وقال ﷺ: «**ليس أحدٌ يحاسب يوم القيامة إلا هلك**»، فقالت أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق]؟ فقال رسول الله ﷺ: «**إنما ذلك العرض، وليس أحدٌ يناقش الحساب يوم القيامة إلا عُذِّب**»[(٢)].

---

(١) رواه البخاري (٧٥١٢)، ومسلم (١٠١٦).

(٢) رواه البخاري (٦٥٣٧) ـ واللفظ له ـ، ومسلم (٢٨٧٦).

وكذلك الحساب، والحساب في اللغة: العد، ويطلق بمعنى المحاسبة، ومن أسماء يوم القيامة: يوم الحساب، قال تعالى: ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [ص]، وهو اليوم الذي يحاسب الله فيه الخلائق، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَـٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء]، ومن المحاسبة السؤال عن الأعمال، قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الحجر]، وقال تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الصافات]، وقال تعالى: ﴿ٱقْرَأْ كِتَـٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿١٣﴾﴾ [الانشقاق].

ومن الحساب ما فيه مناقشة كما قال الرسول ﷺ: «**من نوقش الحساب عُذِّب**»(١).

ومن المحاسبة ما جاء في الحديث عن الرسول ﷺ قال: «**يدنو أحدُكم من ربِّه حتى يضع كنَفَه عليه، فيقول: عملتَ كذا وكذا؟ فيقول: نعم، ويقول: عملتَ كذا وكذا؟ فيقول: نعم، فيقرره، ثم يقول: إني سترت عليك في الدنيا، فأنا أغفرها لك اليوم**»(٢)، حساب يسير وعرض للأعمال، ليس فيه مناقشة.

(١) تقدم في ص٣٥٩.
(٢) رواه البخاري (٦٠٧٠) ـ واللفظ له ـ، ومسلم (٢٧٦٨) من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

هذا كله يدخل في إطار الحساب، وهناك سؤال يمكن أن يدخل في الحساب، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِي وَلَمْ تُحِيطُواْ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [النمل]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [القصص].

فأحوال القيامة وأهوالها عظيمة، فيا له من يوم ما أعظمه! ﴿أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾﴾ [المطففين]، وثقيل، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا ﴿٢٧﴾﴾ [الإنسان]، وعسير، لكن على الكافرين، أما على أهل الإيمان والتقى فهو عليهم يسير، ولهذا يقول تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴿١٠﴾﴾ [المدثر]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا ﴿٢٦﴾﴾ [الفرقان].

وقوله: «**وقراءة الكتاب**».

قراءة كتاب الأعمال: فآخذٌ كتابه بيمينه، وآخذ كتابه بشماله ومن وراء ظهره، كما في الآيات من سورة الانشقاق، وسورة الحاقة، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾﴾ [الحاقة]، ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾﴾ [الحاقة]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء]، ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧١﴾﴾ [الإسراء]، وغيرها من الآيات.

وكل هذا مما يدخل في الإيمان باليوم الآخر، ويجب الإيمان به.

وقوله: «**والثواب والعقاب**».

تفصيلٌ وبيانٌ لنوعي الجزاء على الأعمال؛ فإذا كانت الأعمال حسنات وسيئات؛ فالحسنات جزاؤها الثواب، وهو: كل خير ونعيم وسرور، وجماع ذلك وأعظمه: رحمة الله وكرامته ورضاه وجنته، ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾[التوبة].

وقوله: «**والصراط**».

الصراط جسر وطريق ومعبر يُنصب على متن جهنم، فيعبر عليه الناس بحسب أعمالهم، وجاء بيان ذلك عن النبي ﷺ بأن منهم من يمر «**كطرف العين، وكالبرق، وكالريح، وكالطير، وكأجاويد الخيل والركاب، فناجٍ مُسَلَّم، ومخدوش مرسل، ومَكْدُوس في نار جهنم**»[(١)].

وهذا الصراط والسير عليه حسي، وهو في مقابل الصراط الذي في الدنيا، ففي الدنيا صراط معنوي، وهو دين الله الذي بعث به رسله، فالسير على ذاك الصراط بحسب السير على هذا الصراط، فمن كان على هذا الصراط ثابتًا ومسرعًا وقويًّا كان على ذاك كذلك، ومن كان بطيء السير في هذا الصراط كان سيره على ذاك، ﴿جَزَاءً وِفَاقًا ﴿٢٦﴾﴾ [النبأ]، و«الجزاء من جنس العمل».

(١) رواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) ـ واللفظ له ـ من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: «**والميزان**».

أي: ميزان الأعمال، والآيات في هذا ظاهرة وكثيرة، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم﴾ [الأعراف]، إلى غير ذلك من الآيات.

فأهل السنة والجماعة يؤمنون بالميزان، وأنه ميزان حقيقي حسي، توزن به الأعمال، كما جاء في الأحاديث، قال النبي ﷺ: «**كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن، سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**»(١)، وفي الحديث الآخر عن الرسول ﷺ: «**والحمد لله تملأ الميزان**»(٢).

فدل الكتاب والسنة على وزن الأعمالِ، والأعمالُ وإن كانت أعراضًا، والأعراض في حِسِّنا ومداركنا لا تقبل الوزن؛ لكنا نسلم ونؤمن بما أخبر الله به من وزن الأعمال، والله تعالى على كل شيء قدير، وفي حديث صاحب البطاقة الذي يأتي يوم القيامة فينشر له تسعة وتسعين سِجِلًّا، كل سِجِلٍّ مد البصر، وكلها سيئات، فيُبهت فتُخرج له بطاقة فيها الشهادتان، فتوضع البطاقة في كفة والسجلات في كفة، قال: «**فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة**»(٣). دليل على أن صحائف الأعمال توزن،

---

(١) رواه البخاري (٦٦٨٢)، ومسلم (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) رواه أحمد ٢/ ٢١٣، والترمذي (٢٦٣٩) ـ وقال: حسن غريب ـ، وصححه ابن حبان (٢٢٥)، والحاكم ١/ ٦ و٥٢٩ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ويستدل به على فضل التوحيد الخالص، فهذا لِما اقترن بهذه الكلمة من الصدق والإخلاص والصفاء وحسن النية؛ إذ الكلمات والعبادات وإن اشتركت في الصورة الظاهرة؛ فإنها تتفاوت بحسب أحوال القلوب تفاوتًا عظيمًا، لأجل ذلك كفَّرت سيئاته، وإلا فأهل الكبائر الذين دخلوا النار كلهم كانوا يقولون: لا إله إلا الله، ولم يرجح قولهم على سيئاتهم كصاحب البطاقة. هذا ما وجَّه به شيخ الإسلام ابن تيمية، هذا الحديث[1]، وأمثاله[2].

وقد دلت النصوص على أن الأعمال توزن، وصحف الأعمال توزن؛ بل والعامل يوزن كما في الحديث: أنَّ عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يجتني سواكًا من الأراك ـ وكان دقيق الساقين ـ فجعلت الريح تَكْفَؤُهُ، فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ: «**مم تضحكون؟**»، قالوا: يا نبي الله من دقة ساقيه، فقال: «**والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من أحد**»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى ٧/ ٤٨٨ و١٠/ ٧٣٥، ومنهاج السنة ٦/ ٢١٩، ومدارج السالكين ١/ ٣٤١.

(٢) كحديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**بينما رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك على الطريق، فأخره فشكر الله له فغفر له**» رواه البخاري (٦٥٢)، ومسلم (١٩١٤)، وحديثه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**بينما كلب يُطِيفُ بِرَكِيَّةٍ كاد يقتله العطش؛ إذ رأته بغي من بغايا بني إسرائيل، فنزعت مُوقَهَا فسقته فغفر لها به**» رواه البخاري (٣٤٦٧)، ومسلم (٢٢٤٥).

(٣) رواه أبو داود الطيالسي (٣٥٤)، وأحمد ١/ ٤٢٠ من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونحوه عند ابن أبي شيبة ١٧/ ١٩٤، وأحمد ١/ ١١٤، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٣٧).

وأنكر بعضُ أهلِ البدعِ الميزانَ[(١)]، وقالوا: ليس المراد ميزانًا حسيًّا توزن به الأعمال، إنما هو كناية عن عدل الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لكن النصوص ظاهرة بأنه ميزان حسي، ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وقيل: إن الميزان واحد، توزن به أعمال العباد، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٢٨٤﴾ [البقرة]، وقيل: إنها موازين، وهو ظاهر القرآن، ومن قال: إنه ميزان واحد، قال: الموازين المراد بها الموزونات، فالتعدد في الموزونات والميزان واحد، والله أعلم.

المهم الإيمان بوزن الأعمال[(٢)].

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب «فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب» من مسائل حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**لو أن السماوات السبع والأرضين السبع في كفة، ولا إله إلا الله في كفة**»[(٣)]: معرفة أن الميزان له كفتان[(٤)].

لأن الميزان يتضمن المعادلة بين السيئات والحسنات، فمن رجحت حسناته على سيئاته نجا، ومن رجحت سيئاته على حسناته فقد يعذب، والكلام في المسلم الذي له حسنات، أما الكفار فليس لهم حسنات،

---

(١) كالمعتزلة، انظر: مقالات الإسلاميين ص٤٧٢، ودرء تعارض العقل ٥/ ٣٤٨ ـ وذكر أنه قول البغداديين من المعتزلة دون البصريين ـ، وفتح الباري ١٣/ ٥٣٨.
(٢) التذكرة ٢/ ٧٣٤.
(٣) رواه النسائي في «الكبرى» (١٠٦٧٠و١٠٩٨٠)، وابن حبان (٦٢١٨) والحاكم ١/ ٥٢٨، وصححه ابن حجر في «الفتح» ١١/ ٢٠٨.
(٤) كتاب التوحيد ص٩.

ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية»: «وأما الكفار؛ فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته؛ فإنهم لا حسنات لهم، ولكن تعد أعمالهم وتحصى، فيوقفون عليها، ويقررون بها، ويجزون بها»[(١)].



(١) ص١٧٦.

خلق الجنة والنار وبقاؤهما

وقوله: «**والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبدًا ولا تبيدان**».

هذه الجملة فيها مسألتان:

الأولى: قوله: «**والجنة والنار مخلوقتان**»، مخلوقتان الآن وموجودتان الآن، خلافًا للمعتزلة، فالمعتزلة يقولون: إن الجنة والنار لم تخلقا؛ لكن يخلقهما الله يوم القيامة.

وما حجتهم؟ قالوا: إن خلقهما الآن عبث؛ لأنها تصير معطلة مُددًا متطاولة، ولم يدخلها سُكَّانها![1]

وهذا قول باطل مبني على جهل فاضح، ولهذا كان من مذهبهم إنكار عذاب القبر ونعيمه.

والحق الذي لا ريب فيه: أن الجنة والنار مخلوقتان الآن، والأدلة على هذا من الكتاب والسنة لا تُحصى كثرة، فكل أدلة عذاب القبر ونعيمه هي من أدلة وجود الجنة والنار؛ لأن عذاب القبر هو من النار، ونعيم القبر من الجنة، ومن أدلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ ۝١٥﴾ [النجم]، وقال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ۝٤٦﴾ [غافر]، وقال تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا﴾ [نوح: ٢٥].

---

(١) حادي الأرواح ١/ ٢٤.

وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: «**إن أحدكم إذا مات عُرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة**»(١)، وفي حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**إن المؤمن يُفتح له باب إلى الجنة، فيأتيه من رَوحها وطيبها، ويفسح له في قبره مد بصره، وإن الكافر يفتح له باب إلى النار، فيأتيه من حرها وسمومها ويضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه**»(٢).

وفي حديث صلاة النبي ﷺ صلاة الكسوف أنَّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قالوا: يا رسول الله رأيناك تناولت شيئًا في مقامك هذا، ثم رأيناك كففت؟ فقال: «**إني رأيت الجنة فتناولت منها عنقودًا، ولو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ورأيت النار، فلم أرَ كاليوم منظرًا قط**»(٣)، وهذا يقتضي أنها موجودة.

وفي الحديث عن النبي ﷺ: «**لما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل إلى الجنة، فقال: انظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، قال: فجاءها ونظر إليها وإلى ما أعد الله لأهلها فيها، قال: فرجع إليه قال: فوعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها، فأمر بها فحفت بالمكاره، فقال: ارجع إليها فانظر إلى ما أعددت لأهلها فيها، قال: فرجع إليها فإذا هي قد حفت بالمكاره، فرجع إليه، فقال: وعزتك لقد خفت أن لا يدخلها أحد، قال: اذهب إلى النار**

---

(١) تقدم في ص٣٤٥.

(٢) تقدم في ص٣٣٦.

(٣) رواه البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها فإذا هي يركب بعضها بعضًا، فرجع إليه، فقال: وعزتك لا يسمع بها أحد فيدخلها، فأمر بها فحفت بالشهوات، فقال: ارجع إليها، فرجع إليها، فقال: وعزتك لقد خشيت أن لا ينجو منها أحد إلا دخلها»(١)، ومثل حديث النبي ﷺ: **«تحاجت النار والجنة، فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة: فما لي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس، وَسَقَطُهُمْ وَعَجَزُهُمْ؟ فقال الله للجنة: أنت رحمتي، أرحم بك من أشاء من عبادي، وقال للنار: أنت عذابي، أعذب بك من أشاء من عبادي، ولكل واحدة منكما مِلْؤُهَا»**(٢).

فهذا هو الحق الذي لا ريب فيه، والقول بأنهما لم تخلقا قول باطل مناقض لنصوص الكتاب والسنة.

قال العلامة ابن القيم في النونية:

يا سِلْعَةَ الرحمنِ لستِ رخيصةً
بل أنتِ غاليةٌ على الكسلانِ
يا سلعة الرحمن ليس ينالُها
في الألف إلا واحدٌ لا اثنان
يا سلعة الرحمن مَنْ ذا كفؤُها
إلا أُولُو التقوى مع الإيمان
يا سلعة الرحمن سُوقُك كاسِدٌ
بين الأراذلِ سِفْلَةِ الحيَوان

---

(١) رواه أحمد ٢/ ٣٣٢، وأبو داود (٤٧٤٤)، والترمذي (٢٥٦٠) ـ وقال: حسن صحيح ـ والنسائي ٧/ ٣، وصححه ابن حبان (٧٣٩٤)، والحاكم ١/ ٢٦ من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقال الحافظ في «الفتح» ٦/ ٣٢٠: إسناده قوي.

(٢) رواه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦) ـ واللفظ له ـ من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

يـا سـلعة الرحمـن أيـن المشـتري؟
فلقــد عُرضـــتِ بأيســـر الأثمــان
يـا سـلعة الرحمن هل مِن خاطِبٍ؟
فالمهــرُ قبــل المــوتِ ذو إمــكان
يـا سـلعة الرحمـن كيـف تَصَبَّرَ الـْ
خُطّـابُ عَنْـكِ وَهُـمْ ذَوُو إيمـان
يــا ســلعة الرحمــن لــولا أنَّهــا
حُجِبَــتْ بــكلِّ مَــكَارِهِ الإنســان
مـا كان عنهـا قـطُّ مِـن مُتَخَلِّـفٍ
وتعطلـــتْ دارُ الجـــزاءِ الثانـــي
لكنهـا حُجِبَـتْ بـكلِّ كَرِيهَـةٍ
لِيُصَـدَّ عنهـا المُبْطِـلُ المُتَوَانـي
وتَنالَهـا الِهمَـمُ التـي تَسْـمُو إلـى
رُتَـبِ العُلَـى بمشـيئةِ الرحمـن(١)

والمسألة الثانية: مسألة فناء الجنة والنار، يقول الطحاوي: «**لا تفنيان أبدًا ولا تبيدان**»، بل هما باقيتان على الدوام.

فالجنة لا تفنى ونعيمها دائم، قال تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ۝٥٤﴾ [ص]، وقال تعالى: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ۝١٠٨﴾ [هود]، وقال تعالى: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ۝٢١ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ۝٢٢﴾ [التوبة].

---
(١) الكافية الشافية ٢٩٧.

وكذلك النار جاء فيها ما يدل على الدوام، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٧﴾﴾ [المائدة]، وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾﴾ [الإسراء]، ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا۟ فِيهَا﴾ [الحج: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [الحجر].

وذهب الجهم بن صفوان ومن تبعه إلى فناء الجنة والنار، فعندهم أن المخلوقات يمتنع دوامها في الماضي، وكذلك دوامها في المستقبل.

وأجمع أهل السنة إجماعًا قطعيًّا وسائر الفرق ما عدا الفرقة الضالة الجهمية على دوام الجنة، وأما النار فجمهور أهل السنة وسائر الطوائف على دوامها كذلك، وفيها قول آخر ذكره ابن القيم، فقد عُني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالكلام على هذه المسألة[1] كعادته في البحث، إذا بحث مسألة أبدع فيها، وأتى بكل ما يمكن من الاستدلال والحوار، والجواب والمناقشات في سائر المسائل الخلافية التي يتعرض لها، يذكر كل ما للطائفتين من حجج واستدلالات وتوجيهات، ويقابل بينهما ويناقشهما، فتارة يرجح ترجيحًا ظاهرًا وبقوة، وتارة يعرض ويقف، وإذا عرض لأحد القولين يقول القائل: إنه يختار هذا، فإذا عرض القول الآخر قال: كأنه يختار

(١) حادي الأرواح ٢/ ٧٣٠-٧٩٢، وشفاء العليل ص٢٥٤-٢٦٤، ومختصر الصواعق ٢/ ٦٣٧-٦٨٥، وقبله شيخ الإسلام في كتابه «الرد على من قال بفناء الجنة والنار».

الثاني، والذي يظهر أنه هكذا وقع له في هذه المسألة، فلما ذكر حجج القولين يظن الظان إذا قرأ استدلالاته للقول الآخر يظن أنه قائل به[١].

وأكثر ما نقوله هنا: إن القول بفناء النار قول مرجوح، ولكن لا يقال: إنه بدعة، ولا يُبدَّع من قال به، ومن الناس من بدَّع من قال به، ومنهم من رمى ابن تيمية بالقول به، وجزم بأنه قال بفناء النار، وقالوا: إنه له اعتقادات فاسدة، وهذا يقوله المتجنون على شيخ الإسلام ابن تيمية من خصومه الذين خالفهم في كثير من مسائل الاعتقاد، وقد ذكر ابن القيم أنه سأل شيخ الإسلام عن مسألة فناء النار، فقال: هذه المسألة عظيمة كبيرة، ثم ذكر فيها القولين[٢]، ولم يذكر عن شيخه أنه ذهب إلى القول بفناء النار، خلافًا لمن ينسب إليه ذلك[٣].

وقد أفاض شيخنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير القول بدوام الجنة والنار، والجواب عما استُدِلَّ به للقول بفناء النار، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا

---

(١) وقال في آخر البحث في حادي الأرواح ٢/ ٧٩١: فإن قيل إلى أين انتهى قدمكم في هذه المسألة العظيمة الشأن؟ قيل: إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٠٧﴾ [هود]، ونحوه في شفاء العليل ص٢٦٤، ومختصر الصواعق ٢/ ٦٦٣، وله كلمة مختصرة عابرة في «الوابل الصيب» ص٤٢، صرح فيها ببقاء النار وعدم فنائها.

(٢) السؤال في «شفاء العليل» ص٢٦٤، وجوابه: «فقال شيخ الإسلام: هذه المسألة عظيمة كبيرة، ولم يجب فيها بشيء، فمضى على ذلك زمن حتى رأيت في تفسير عبد بن حميد الكشي بعض تلك الآثار التي ذكرتُ، فأرسلت إليه الكتاب وهو في محبسه الأخير، وعلَّمت على ذلك الموضع، وقلت للرسول: قل له هذا الموضع يشكل عليه ولا يدري ما هو؟ فكتب فيها مصنفه المشهور رحمة الله عليه».

(٣) كالحصني والسبكي، انظر: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ص٦٠٨.

مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٠٧﴾ [هود]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٞ ۝١٢٨﴾ [الأنعام]، ذكر هذه المسألة عند هذه الآية في سورة «الأنعام» من كتابه «دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب»[(١)].

وقد أجيب بأجوبة كثيرة عن قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، وأن المراد بهذا الاستثناء: مكثهم في القبور، أو لبثهم في الدنيا، أو في مواقف القيامة، هذه كلها أقوال ليست بالظاهرة؛ لأن المراد بيان خلودهم بعد ذلك: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]، وأحسن ما قيل: إن المراد بيان أن بقاءهم إنما هو بمشيئة الله، كما أن بقاء أهل الجنة في الجنة إنما هو بمشيئة الله، فبقاء الرب تعالى ودوام وجوده ذاتي، أما بقاء أهل الجنة أبد الآباد فبإبقائه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ ومشيئته.



(١) ص١٣٣، وانظر: مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص٥١.

سبق القدر فيمن يصير إلى الجنة، ومن يصير إلى النار

وقوله: «**وأن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلًا، فمن شاء منهم إلى الجنة فضلًا منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلًا منه، وكلٌّ يعمل لما قد فُرِغَ له وصائر إلى ما خُلِق له**».

هذا دخول في مسائل متعلقة بالقدر، وقد فرَّق الشيخ الكلام في القدر، كما فرق المسائل المتعلقة بأصول الإيمان؛ فيذكر مسائل تتعلق بالإيمان بالله، أو الملائكة، أو الرسل، أو باليوم الآخر، وهذه المسائل الآتية متعلقة بالقدر، وبالمسألة التي تقدمت وهي: خلق الجنة والنار.

يقول: «**وأن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق**» هذا ظاهر، ولا يريد بالخلق جميع المخلوقات، الظاهر أنه يريد قبل خلق الناس؛ لأن الخلق تارة يطلق على جنس المخلوقات، وتارة يطلق على خصوص المكلفين، ولهذا قال: وخلق لهما أهلًا، أي: خلق الجنة والنار، ثم خلق لهما خلقًا من الجن والإنس، خلق آدم وحواء، ثم خلق ذريتهما إلى آخر من يشاء الله تعالى خلقه من هذا الجنس البشر، ومن الجن.

ويحتمل أن يكون مراده من قوله: «**وخلق لهما أهلًا**»، أي: قدَّر لهما أهلًا، فـ«خلق» يأتي بمعنى «أوجد» وبمعنى «قدَّر»، والأول أظهر.

وقوله: «**فمن شاء منهم إلى الجنة فضلًا منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلًا منه**».

هذا شروعٌ في تقسيم الخلق، وأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جعلهم فريقين: سعداء وأشقياء، فمن العباد من خلقه للجنة، وبعمل أهل الجنة يعمل، ومنهم من خلقه للنار، وبعمل أهل النار يعمل، نعوذ بالله من النار.

فمن شاء الله له منهم أن يكون من أهل الجنة كان كذلك فضلًا من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والله يؤتي فضله من يشاء، ومن شاء الله منهم إلى النار عدلًا، فحكمه في عباده دائر بين الفضل والعدل، وهذا المعنى ثناه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد تقدم[1] قوله: «**يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلًا، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلًا**».

والله تعالى أعلم بعباده، ﴿رَّبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِكُمۡۖ إِن يَشَأۡ يَرۡحَمۡكُمۡ أَوۡ إِن يَشَأۡ يُعَذِّبۡكُمۡۚ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلٗا ۝٥٤﴾ [الإسراء]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ۝٨﴾ [الحجرات]، ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ۝٦٩ ذَٰلِكَ ٱلۡفَضۡلُ مِنَ ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمٗا ۝٧٠﴾ [النساء]، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٤﴾ [إبراهيم]، هذا كله يرجع إلى الإيمان بالقدر: الإيمان بعلم الله السابق

(١) ص٨٩.

لكل شيء، والإيمان بكتابته لمقادير الأشياء في أم الكتاب، والإيمان بعموم مشيئة الله، وأنه لا خروج لشيء عن مشيئته، وأنه تعالى خالق كل شيء، فبفضله تعالى اهتدى المهتدون، وبعدله تعالى ضل الضالون: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، هذا دعاء حقيق بأن نعرف معناه وقدره وضرورتنا إلى مضمونه، ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٢٥﴾ [يونس].

فيجب الإيمان بالقدر، والإيمان بالقدر يشمل الإيمان بأن الله قد علم أهل الجنة من أهل النار، وكتب ذلك، ولهذا لما أخبر الرسول ﷺ بأنه: «**ما من نفس إلا وقد علم مكانها من الجنة ومكانها من النار**»، قال رجل: أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟ فقال: «**اعملوا فكل ميسر، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة، فييسرون لعمل أهل الشقاوة**»(١)، وسئل النبي ﷺ: أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه أشيء قضي عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: «**لا؛ بل شيء قضي عليهم ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله** عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ۝٨﴾ [الشمس]»(٢).

والنظر للقدر في أمر الإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، من أعظم مداخل الشيطان؛ لأن الشيطان يوسوس ويقول: ما دام الأمر قد مضى

---

(١) تقدم في ص١٩٣.

(٢) تقدم في ص١٩٤.

وسبق به القدر؛ فإن كنت من أهل الجنة فستكون من أهل الجنة! لا، لن تكون من أهل الجنة إلا إذا عملت بسبب دخول الجنة، فلن يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، فمن سبق علم الله وكتابه بأنه من أهل الجنة، فلا بد أن يقوم به سبب دخولها، وإن لم يقم به سبب دخولها فوالله لا يدخلها، وكل مكلف لا بد أن يقوم بأحد السببين: سبب دخول الجنة أو سبب دخول النار، «**والأعمال بالخواتيم**».

وقوله: «**وكلٌّ يعمل لما قد فُرِغَ له، وصائر إلى ما خُلِق له**».

وكلٌّ من المكلفين يعمل لما قد فُرِغَ له منه، و«**كُلٌّ**» التنوين فيها عِوضٌ عن «أحد»، «**يعمل لما قد فُرِغَ له**» منه «**وصائر إلى ما خُلِق له**»، هذا شرح وتبسيط لما قبله، وهذا معنى قوله ﷺ: «**فكلٌّ ميسر لما خلق له**». «**كلٌّ يعمل لما قد فُرِغَ له**» منه «**وصائر إلى ما خُلِق له**» فمن خُلِق للجنة فصائر إلى الجنة، ومن خُلِق للنار فصائر إلى النار، ولكن بالأسباب التي جعلها الله لذلك، فالنار أعدها الله للكافرين، ولن يخلد فيها إلا الكافرون، والجنة أعدت للمتقين، ولن يدخلها إلا نفس مؤمنة.

والأخذ بالأسباب هو فطرة فطر الله عليها العباد؛ لكن هناك أشياء ما ينظر بعض الناس للقدر فيها:

طلب الرزق فهو من جنس ما سبق به القدر من أمر السعادة والشقاوة، أفيقول عاقل: أنا أجلس ولا أطلب الرزق؛ لأنه سيأتيني؟! لا؛ بل إذا أصبح الناس نهضوا وانتشروا يطلبون الرزق.

نعم! قد يقوله الكسول تبريرًا لكسله وخموله ودَعَتِه.

وكما أنه موجَب العقل والفطرة، فهو أيضًا موجَب الشرع، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ﴾ [الملك:١٥]، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]

فكيف يأتي هذا لأخطر الأشياء ويقول: إذا كنت من أهل الجنة فسأترك العمل! لا والله، من ترك الإيمان والطاعة اتكالًا على القدر، علمنا أنه إن مات على ذلك فهو من أهل النار، وكذا من نام عن صلاة الفجر وقال: إن كان كُتب لي أجر فسيجيئني بدون أن أقوم وأصلي! فهل سيكتب له أجر؟!

الله سبحانه رتب المسببات على الأسباب، فهناك مسببات لا تكون إلا بأسباب معينة، ولا يمكن تحصيلها إلا بهذا السبب المعين، كالولد، فلا يمكن لأحد أن يُولد له إلا بوطء؟!

أما الرزق فله أسباب متعددة، وطرق كسب كثيرة، بخلاف الولد؛ فلا يوجد إلا سبب واحد معين.

كذلك الجنة والنار، الجنة لا يمكن دخلوها إلا بالإيمان والعمل الصالح، فمن فقد هذا السبب فإلى الضد والنقيض. نعوذ بالله!

فهذه مقامات عظيمة على المسلم أن يلجأ إلى ربه، ويسأله الثبات والتوفيق والهداية، ويُلِحَّ بهذا الدعاء: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾، ويسأل الله حسن الخاتمة: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠١﴾ [يوسف].



كل شيء بقدر

وقوله: «**والخير والشر مقدران على العباد**».

هذا مضمونه تقدم[١] في قوله: «**القدرُ خيره وشره وحلوه ومره من الله تعالى**»، قال النبي ﷺ: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[٢].

قال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَـٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَـٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، كل ما يجري على العباد من خير ديني أو دنيوي، أو شر ديني أو دنيوي، فهو جار بقدر، ولا خروج لشيء عن القدر، هذا موجب كمالِ مُلك اللهِ وكمالِ قدرته، وعموم مشيئته، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الذي يعطي ويمنع، فكل ما لدى العباد من الخير بأنواعه فهو بمنه وبعطائه، وكل ما مُنِعوا فبعدله سبحانه، «**لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت**»[٣]، وتفصيل ذلك في مثل قوله: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٢﴾ [فاطر]، وقال النبي ﷺ: «**من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له**»[٤]، وقال ﷺ لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**واعلم أن الأمة لو اجتمعت**

---

(١) ص٢٩٠.
(٢) تقدم ص٢٣٨.
(٣) رواه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣) من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) رواه مسلم (٨٦٧) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك»[١]، لكن كل هذا لا ينافي الأخذ بالأسباب، ولهذا الناس بسبب الجهل، وعدم الاعتصام بهدى الله، اضطربوا؛ فمنهم:

من أنكر القدر، ونفى تعلق علم الرب وكتابه ومشيئته بأفعال العباد، وقالوا: إنه لا يعلم الأشياء إلا بعد وقوعها.

وآخرون أخرجوا أفعال العباد عن مشيئة الله وخلقه وقدرته.

وآخرون أثبتوا القدر وأنكروا الأسباب.

ومن عُوفي من هذه الضلالات؛ فليحمد الله.

فالذين ينكرون الأسباب يقولون: إذا شربت ورويت؛ فالماء لا له أثر في الري، وأكلك لا له أثر في الشبع، ولكن حين شربتَ وأكلتَ خلقَ اللهُ لك الشبع!

والنار إذا أشعلتها في الحطب، فليست هي التي أحرقت الحطب؛ لكن لما جاءت النار عند الحطب خلق الله الإحراق فيها!

فيكون قولك: «أحرقتِ النارُ الحطبَ» مجازًا لا حقيقة!

وإنكار الأسباب قول مشهور عن الأشاعرة[٢].



(١) تقدم في ص٢١٤.
(٢) مجموع الفتاوى ٨/ ١٢٨، والتدمرية ص٥٦٥، وشفاء العليل ص١٨٨.

أنواع الاستطاعة

وقوله: «**والاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به فهي مع الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الأدوات فهي قَبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب، وهو كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾** [البقرة: ٢٨٦]».

الاستطاعة هي: القدرة، تقول: فلان يقدر على كذا أو لا يقدر، وجاءت النصوص فيها ذكر الاستطاعة، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقال ﷺ: «**إذا أمرتكم بأمر فَأْتُوا منه ما استطعتم**»[1]، وقال ﷺ لعمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**صلِّ قائمًا؛ فإن لم تستطع فقاعدًا؛ فإن لم تستطع فعلى جنب**»[2]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الكفار: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ۝٢٠﴾ [هود].

والاستطاعة نوعان[3]:

- نوع قبل الفعل.

- ونوع مع الفعل.

(١) رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه البخاري (١١١٧).
(٣) درء تعارض العقل والنقل ١/ ٦٠، ومنهاج السنة ٣/ ٤٧، ومجموع الفتاوى ٨/ ٢٩٠ و٣٧١.

فالاستطاعة التي قبل الفعل هي مناط التكليف، فإذا لم توجد فلا تكليف، إذ لا واجب مع العجز.

والقدرة والاستطاعة التي قبل الفعل، مثل: الصحة، وسلامة الآلات، وحصول الأسباب التي لا بد منها في الفعل، فهذه هي مناط التكليف، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، السبيل: الزاد والراحلة، وكذلك القدرة البدنية لا بد منها، فلا يجب المضي للحج إلا على من توفرت له القدرة البدنية والمالية، فهذه الاستطاعة هي مناط التكليف، ويقر بها جميع الطوائف، ويستوي فيها جميع الناس: المطيع والعاصي كلهم مستطيع، فمن أُمر بالصلاة ـ مثلًا ـ وهو سليم العقل والحواس وقادر إن صلى أو ترك فهو مستطيع.

والنوع الثاني: الاستطاعة التي تكون مع الفعل، ويكون بها الفعل، فهذه ليست مناطًا للتكليف؛ بل يمنحها الله لمن يشاء، وهي التي تحصل بالتوفيق والهداية الخاصة، وهي المنفية عن الكفار في مثل قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [هود]، ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ﴿١٠٠﴾ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾﴾ [الكهف]، وليس المعنى أنهم صم لا يسمعون، فالأصم معذور إذا لم يسمعْ ما يجب سماعه، والأعمى معذور إذا لم يُبصرْ ما يجب إبصاره؛ لأنه غير مستطيع؛ لكن الاستطاعة المنفية عنهم هي الاستطاعة التي تكون مع الفعل، و هي ليست مناطًا للتكليف، فهم مستطيعون لكن صرفهم الهوى والشهوات عن الانقياد.

فمثلًا: بعض الناس، يقال له: اترك شرب الدخان، فيقول: لا أستطيع! لا يستطيع بسبب غلبة شهوته، وهو في الحقيقة مستطيع.

أو قيل له: حافظ على صلاة الفجر مع الجماعة، فيقول: لا أستطيع، أهو لا يستطيع؟! لا والله، مستطيع، ولو كان عنده أمر فيه مصلحة تهمه لنهض إليها، وظهرت استطاعته!

وغلط في هذا المقام طائفتان:

- من لم يثبت إلا الاستطاعة التي قَبل الفعل، وهم المعتزلة.

فقد نفوا الاستطاعة الثانية؛ لأن الله عندهم لا يقدر أن يهدي أحدًا ولا يضل أحدًا؛ بل العبد هو الذي يتصرف في نفسه.

- والطائفة الثانية: حكى قولهم ابن أبي العز في الشرح فقال: إن طائفة من أهل السنة ـ ولم يُعيِّنهم[1] ـ قالوا: «الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل»[2]، وهذا غلط؛ فإن قولهم هذا يقتضي أن معنى قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦]، اتقوا الله إذا اتقيتم الله، فلا تجب

---

(١) قال شيخ الإسلام: «من أطلق القول بأن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل فإطلاقه مخالف لما ورد في الكتاب والسنة وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ـ كإطلاق القول بالجبر ـ وإن كان قد أطلق ذلك طوائف من المنتسبين إلى الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة كأبي الحسن، وأبي بكر عبد العزيز، وأبي عبد الله بن حامد، والقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى، وأبي المعالي، وأبي الحسن بن الزغواني، وغيرهم، فقد منع هذا الإطلاق جمهور أهل العلم كأبي العباس بن سريج، وأبي العباس القلانسي، وغيرهما، ونقل ذلك عن أبي حنيفة نفسه، وهو مقتضى قول جميع الأمة». مجموع الفتاوى ٨/ ٢٩٩.

(٢) ص٦٣٣.

التقوى إلا على من اتقى، ولا يجب الحج إلا على من حج، وهذا ظاهر الفساد.

وقوله: «**من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به**».

التوفيق هو صفة الله تعالى يوفق ويهدي من يشاء، أما الاستطاعة فهي أثر هذا التوفيق، أما قوله: «**الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به فهي مع الفعل**»، أي: الاستطاعة هي صفة للمخلوق لكن بمنح الله له، يمنحها من يشاء.



خلق الله لأفعال العباد

وقوله: «**وأفعال العباد خَلْقُ الله، وكَسْبٌ من العباد، ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم، وهو تفسير (لا حول ولا قوة إلا بالله)، نقول: لا حيلة لأحد، ولا حركة لأحد، ولا تحول لأحد عن معصية الله إلا بمعونة الله، ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله**».

هذا الكلام كله تفصيلٌ لمعانٍ مردُّها كلها إلى الإيمان بالقدر.

وقوله: «**وأفعال العباد خَلْقُ الله وكَسْبٌ من العباد**»، اختلف الناس في أفعال العباد الاختيارية حسب اختلافهم في القدر، فأهل السنة والجماعة يقولون: أفعال العباد هي أفعالهم حقيقة، وهم الموصوفون بها، فالعبد هو المصلي والصائم، والقائم والقاعد، وهو الصادق والكاذب، والمؤمن والكافر، والمطيع والعاصي، هي أفعاله، والله تعالى خالقُ العبادِ وخالقُ أفعالِهم وقدرتهم وإرادتهم؛ لأنه خالق الأسباب والمسبَّبات.

فهي مفعولة لله، و﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، فلا خروج لشيء عن خلقه وقدرته ومشيئته.

وقالت القدرية نفاة القدر: إن العباد هم الخالقون لأفعالهم، فأفعال العباد مخلوقة لهم، وليست بمشيئة الله ولا بقدرته ولا بخلقه. وقالت الجبرية: إن أفعال العباد مخلوقة لله، والعبد لا فعل له؛ بل أفعاله مجبور عليها كحركة المرتعش، وكالريشة في مهب الريح، وحركة الأشجار.

فأثبتوا القدر وعموم خلق الله، لكنهم سلبوا العبد قدرته واختياره وأفعاله، وقالوا: إن نسبة الأفعال إلى العباد مجاز، ومعناه: أنه ليس هو الراكع والساجد؛ لأنه ما فعل هذا بقدرته؛ إذ لا مشيئة له ولا قدرة.

فهذان قولان على طرفي نقيض.

وقد دل على إبطال المذهبين ـ مذهبِ القدرية والجبرية ـ قولُ الله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨﴾ [التكوير]، فأثبت المشيئة للعباد، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [التكوير]، فجعل مشيئة العبد موقوفة على مشيئة رب العالمين سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

وجاءت الأشاعرة فلفقوا كعادتهم وقالوا: أفعال العباد خلْقٌ لله، وكسب من العباد، لكن مفهوم الكسب عندهم هو: الفعل المقارن للقدرة المحدثة، وهذا بنوه على مذهبهم في نفي الأسباب.

فيرون أن العلاقة بين الأسباب والمسبَّبَات، وبين قدرة العبد وأفعاله، مجرد الاقتران، فيقولون: إن الله يفعل عند الأسباب لا بها، فليس عندهم باء سببية؛ بل يرونها للمصاحبة.

فهم يَقْرُبُون في هذا من قول الجبرية؛ لأن قولهم يتضمن: أنه لا أثر لقدرتهم في وجود أفعالهم، كما تقدم ذكر ذلك في الأسباب[(١)] وقولهم: إن الماء لا أثر له في حصول الرِّي، ولا أثر للطعام في حصول الشِّبع، ولا أثر لقدرة العبد في حصول فعله. هذا قول الأشاعرة، وقد ذُكر كسبُ الأشعري من الأشياء التي لا حقيقة لها[(٢)].

والله أعلم بمراد الطحاوي؛ لأن كلمة الكسب في اللغة والشرع تطلق على الفعل، ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ١٢٩﴾ [الأنعام]، ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ١٠٨﴾ [الأنعام].

وقوله: «**ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون**»، أي: ما يستطيعون، قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق: ٧]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ في الدعاء الذي علمه لعباده ـ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال الله تعالى: «**قد فعلت**»[(٣)].

وهذا من رحمة الله بعباده، وحكمته في شرعه،وهو من اليسر الذي أراده الله بعباده: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:

---

(١) ص٣٨٠.

(٢) قالوا: عجائب الكلام ثلاثة: طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري. مجموع الفتاوى ٨/ ١٢٨، ومنهاج السنة ١/ ٤٥٩ و٢/ ٢٩٧، وشفاء العليل ص٥٠ و١٢٢.

(٣) رواه مسلم (١٢٦) من حديث ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

١٨٥]، وبهذا اليسر رفع الحرج عن عباده، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، فله الحمد على ذلك كثيرًا.

وقوله: «**ولا يطيقون إلا ما كلفهم**».

هذه العبارة فيها نظر، فالعباد يطيقون أكثر مما كلفهم الله؛ إذ لو كانوا لا يطيقون إلا ما كلفهم؛ فمعناه: أنه كلفهم غاية طاقتهم، فلا يقدرون على شيء بعدها؛ بل ما كلفهم الله هو أقل مما يستطيعونه، ولله الحمد، فقد كلفهم صيام شهر في السنة، أليسوا يطيقون أن يصوموا شهرين؟ بل يطيقون أن يصوموا ثلاثة لو كلفهم بذلك.

وقوله: «**وهو تفسير (لا حول ولا قوة إلا بالله)...**».

تفسير (لا حول ولا قوة إلا بالله): لا تحول من حال إلى حال، ولا قوة على أي أمر إلا بالله.

والإقرار بذلك واستحضاره وذكره يتضمن التوكل على الله والاستعانة به، ولهذا شُرع لمن يجيب المؤذن أن يقول عند قول المؤذن: «حي على الصلاة، حي على الفلاح»: «**لا حول ولا قوة إلا بالله**»[(١)]، استعانة بالله على الإجابة إلى ما دُعي إليه.

وهذه الجملة «**لا حول ولا قوة إلا بالله**» من أنواع الذكر التي دلت السنة على عظم شأنها، كما جاء في الحديث الصحيح عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال له: «**ألا أدلك على كَنْزٍ من**

---

(١) رواه مسلم (٣٨٥) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كُنوز الجنة؟»، فقلت: بلى يا رسول الله، قال: «**قل: لا حول ولا قوة إلا بالله**»[1]. وذلك لأنها متضمنة لتوحيد الربوبية، ومتضمنة فقر العباد إلى الله، فلا مشيئة لهم ولا قدرة لهم إلا أن يشاء الله، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ٣٠﴾ [الإنسان]، وقد فسر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الجملة العظيمة بعبارة حسنة، وذلك في قوله: «**نقول: لا حيلة لأحد، ولا حركة لأحد، ولا تحول لأحد عن معصية الله إلا بمعونة الله، ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله**».



(١) رواه البخاري (٦٤٠٩)، ومسلم (٢٧٠٤).

كل ما يجري في الكون بمشيئة الله

وقوله: «**وكل شيء يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره، غلبت مشيئتُه المشيئاتِ كلَّها، وغلب قضاؤه الحيلَ كلَّها، يفعل ما يشاء وهو غير ظالم أبدًا، تقدس عن كل سوء وحَيْن، وتنزه عن كل عيب وشَيْن، قال تعالى:** ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝٢٣﴾ [الأنبياء]».

هذا يتضمن المرتبة الثالثة من مراتب الإيمان بالقدر، والإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه العقيدة فرّق الكلام في القدر وأبدى فيه وأعاد، فقد مضى كلام كثير، ونصوص كثيرة من عباراته تتضمن تقرير الإيمان بالقدر، وما يوجبه هذا الإيمان[١]، ولا شك أن الإيمان بالقدر ـ وهو الأصل السادس من أصول الإيمان ـ من الأهمية بمكان، وقد زلت فيه أقدام، وضلت فيه أفهام، وتحير فيه المتحيرون، وهدى الله إلى الحقِّ أهلَ السنة والجماعة أهل الهدى والفلاح، فهم أسعد الناس في كل حق، وهم أسعد الناس بإصابة الصواب في هذا الباب، فهم يؤمنون بأن مشيئة الله عامة، لا خروج لشيء عن مشيئته، فكل شيء من الحوادث والحركات والسكنات العلوية والسفلية، حركة الأفلاك والملائكة والجن والإنس والجمادات، وكل صغير وكبير؛ فهو يجري بمشيئته تعالى وقضائه وتقديره، يجب أن نؤمن بأنه قد سبق به علم الله القديم، وسبق به كتابه الأول، وجرت فيه مشيئته، وهذا تحقيق كمال

(١) ص٧٨ و٨٩ و١٩١ و٢٩٠ و٣٧٤ و٣٧٩ و٣٨١ و٣٨٥.

ملكه، فله الملك كله، لا خروج لشيء عن ملكه، فله التدبير والتقدير، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧]، وتجد هذا المعنى يُثنَّى في القرآن كثيرًا.

وقوله: «**وعلمه وقضائه وقدره**».

كل شيء يجري بمشيئته النافذة الشاملة «**وعلمه**» القديم «**وقضائه**» النافذ «**وقدره**» أي: تقديره السابق، قال النبي ﷺ: «**قدَّر الله المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة**»(١).

وقوله: «**غلبت مشيئتُه المشيئاتِ كلَّها، وغلب قضاؤه الحيلَ كلَّها**».

مشيئة الله تعالى نافذة وإن خالفتها مشيئات الخلق، فما شاء الله كان وإن لم يشإ الخلق، وما شاءه العباد لا يكون إن لم يشإ الله، كما قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ما شئتَ كان وإن لم أشأ
وما شئتُ إنْ لم تشأ لم يكنْ
خلقتَ العبادَ على ما علمتَ
ففي العلمِ يجري الفتى والمسنْ
على ذا مننتَ وهذا خذلتَ
وهذا أعنتَ وذا لم تُعنْ
فمنهم شقيٌّ ومنهم سعيد
ومنهم قبيحٌ ومنهم حسنْ(٢)

(١) تقدم في ص٨٢.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤/ ٧٧٧، والأسماء والصفات ص١٧١.

وقضاؤه وحكمه نافذ غالب لحيل الخلق، كما في الدعاء عن النبي ﷺ: «**ماضٍ فيَّ حكمُك، عدلٌ فيَّ قضاؤك**»[١]، ومهما فعل الخلق ومهما دبروا؛ فلن يتم لهم شيء إنْ كان قضاء الله مخالفًا له، ولن يمضي ولن يتم إلا حُكم الله وقضاؤه؛ لكن الخلق يقدرون على فعل الأسباب، فالحيل من الأسباب، والإنسان مأمور بفعل الأسباب والحيل التي توصل إلى ما أمر الله به أو أباحه لعباده؛ ولكن هذه الأسباب محكومة بقضاء الله، ولن يتم بأي سبب وبأي حيلة أثر لأي سبب أوحيلة إلا ما قضاه الله سبحانه، وفي وصايا النبي ﷺ لابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: «**واعلم أن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك بشيء لن ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لن يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف**»[٢].

وقوله: «**يفعل ما يشاء وهو غير ظالم أبدًا**».

يفعل سبحانه ما يشاء، فيعطي ويمنع، ويخفض ويرفع، ويعز ويذل، ويهدي ويضل، ويحيي ويميت، ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ﴾ [يونس: ٣]، ﴿يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦]، و﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت: ٢١]، كل ذلك جارٍ على وفق حكمته تعالى، فله الحكمة في كل تدبير، كما تقدم في قول الطحاوي: «**يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلًا، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلًا**»[٣].

---

(١) تقدم بعضه في ص٢٠٠، وتخريجه هناك.
(٢) تقدم في ص٢١٤.
(٣) ص٨٩.

فهو يهدي من يشاء بفضله وحكمته، ويضل ويخذل ويبتلي من يشاء بعدله وحكمته، فالحكمة ثابتة في كل تدبير، فهو يضع فضله في مواضعه؛ لأن الظلم: وضع الشيء في غير موضعه، والعدل: وضع الأشياء في مواضعها، فالله تعالى يضع فضله في مواضعه حيث شاء على وفق الحكمة، خلافًا لقول الجهمية ومن تبعهم كالأشاعرة: إن كل ما يجري بمحض المشيئة دون أن تكون له تعالى حكمة في هذا التقدير والتدبير، وقد تقدم نحو هذا المعنى[١].

المقصود: أنه يجب الإيمان بأن أفعاله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جاريةٌ على وفق العدل والحكمة، فأفعاله دائرة بين الفضل والعدل، والظلم مما يجب تنزيهه تعالى عنه، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ٤٦﴾ [فصلت]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ٢٩﴾ [ق]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ﴾ [النساء: ٤٠]، والآيات في تنزيهه تعالى عن الظلم كثيرة.

فلا يُعذِّب أحدًا بغير ذنب، ولا يُعذِّب أحدًا بذنب غيره، وجاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**لو أن الله تعالى عذَّب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم**»[٢]، فلن يعذبهم إلا بما يقتضي تعذيبهم، وهو قادر أن يعذب من شاء بغير ذنب، أو يعذب من شاء بذنب غيره؛ لكنه لا يفعل ذلك لكمال عدله سبحانه، وقد حرم الظلم على نفسه كما في الحديث القدسي عن أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: قال: قال الله تعالى: «**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا؛**

(١) ص٨٩-٩٤.

(٢) تقدم تخريجه عند طرفه: «**واعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك**» ص٢١٦.

فلا تظالَموا»[(١)]، فهو لا يظلم ولا يرضى الظلم من أحد من العباد، ولذا حرَّمه على عباده في شرائعه التي أنزلها على رسله.

وإذا عرض للإنسان شيء من الحوادث فعليه أن لا يُحَكِّم عقله الناقص، فكثير من الخلق لقصور علمهم وضعف إيمانهم يعترضون في نفوسهم، أو يتكلمون بألسنتهم على تدبيره تعالى، فتسمع بعضهم يقول ـ إذا ابتلى الله عبدًا ببلاء ـ: «فلان والله ما يستاهل»، وهي عبارة مشهورة عند العامة، وهي تعني: أن الله ابتلى هذا العبد، وهو ليس أهلًا لهذا، وهذا اعتراض على تدبير الرب؛ بل يجب الإيمان بحكمة الرب في تدبيره وكمال عدله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، هذا أصل يجب العناية به علمًا وتفكيرًا وتقريرًا، وهو الإيمان بكمال عدل الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في خلقه وأمره وجزائه، فلا تُعارِض قدرَ الله بقولك: لِمَ جرى كذا؟ ولِمَ كان كذا؟ فأي خاطر يتضمن الاعتراض على تدبير الله فيجب على المؤمن أن يدفعه بإيمانه بأن الله تعالى حكيم، له الحكمة البالغة في كل تدبير وتقدير[(٢)].

وقوله: «**تقدس عن كل سُوء وحَيْن، وتنزه عن كل عيب وشَيْن**».

تقدس وتنزه، عبارتان بمعنى واحد، والشيخ الطحاوي كثيرًا ما ينوع ويتفنن في العبارات، وهذه المادة «**تقدس**» موجودة في القرآن كثيرًا فاسمه تعالى: ﴿ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وقالت الملائكة: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، فالتسبيح والتقديس والتنزيه كلها تدل

(١) رواه مسلم (٢٥٧٧).
(٢) انظر: كلامًا نفيسًا في هذا المعنى لابن القيم في «زاد المعاد» ٣/ ٢٣٥.

على نفي المعائب، فالقدوس: المنزه عن كل سوء وعيب، ومن عبارات السلف في تفسير القدوس: الطاهر[١].

وقوله: «**عن كل سُوء وحَين، وتنزه عن كل عيب وشَين**».

السوء والحَين والعيب والشَّين، عبارات كلها معناها: الأمور المذمومة، فهو تعالى منزه عن كل عيب وسوء ووصف قبيح، فهو منزه عن القبيح في أسمائه وصفاته وأفعاله، فله الأسماء الحسنى والصفات العلا، وأفعاله كلها كمال، كما تقدم[٢] في حديث دعاء الاستفتاح: «**والشر ليس إليك**»، فهو لا يضاف إلى الله اسمًا ولا صفة ولا فعلًا؛ لكن السوء والشر والزين والشين يوجد في مفعولات الله ـ أي: مخلوقاته ـ، أما أفعاله تعالى فكلها عدل وحكمة، فخلقه تعالى للأشياء المتضادة من الحسن والقبيح والنافع والضار، والملائكة والشياطين، والصحة والمرض، والموت والحياة، كل ذلك على وفق الحكمة، فله الحكمة البالغة في خلقه للأضداد.

ومن حكمه ما بيَّنه لنا تعالى، ومنها ما يظهر لنا بالتأمل والتدبر والتفكر، وما خفي علينا منها ـ وهو الأكثر ـ فعلينا أن نفوضه إلى علمه سبحانه، ونؤمن بأن له الحكمة البالغة، وتفاصيل ذلك لا تحيط به عقول العباد، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ١١٠﴾ [طه] سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، فلا نحيط بحكمته، كما لا نحيط علمًا بمخلوقاته.

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٥٠٥.

(٢) ص٢٩٣.

وقوله: «**قال الله تعالى:** ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ٢٣﴾ [الأنبياء]».

ختم الشيخ هذه العبارات المتعلقة بالقدر بهذه الآية من القرآن: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ٢٣﴾ [الأنبياء]، هذا مما وصف الله به نفسه، وتقدم[1] أن كل نفي يوصف الله به؛ فلا بد أن يتضمن إثبات كمال، فلا يوصف تعالى بالنفي المحض الذي لا يتضمن ثبوت كمال؛ لأن النفي المحض ليس فيه مدح ولا كمال، فمما وصف الله به نفسه من النفي: أنه لا يُسأل عما يفعل، لا يتوجه إليه السؤال، وذلك لكمال حكمته، وليس هذا لقوته وقدرته وسلطانه، فمن كان معروفًا بكمال الحكمة لا يقال: لِمَ فعلتَ كذا؟ ولِمَ كان منك كذا؟ لأنه حكيم، وأما العباد فإن أقوالهم وأفعالهم عرضة للنقص والخلل والعيب والانحراف فهم يُسألون عن أفعالهم في الدنيا بحكم الشرع، ويُسألون في الآخرة، قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٩٣﴾ [الحجر]، وقال النبي ﷺ: «**لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه ما فَعلَ به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه**»[2].

فالعباد يُسألون، أما الله تعالى فلا يُسأل: لِمَ فعلتَ؟ على وجه الاعتراض، أما السؤال لمزيد المعرفة فلا مانع منه كأن يقول الإنسان:

---

(١) ص٣٩.

(٢) رواه الدارمي (٥٤٣)، وعنه الترمذي (٢٤١٧) ـ وقال: حسن صحيح ـ من حديث أبي برزة الأسلمي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وانظر: السلسلة الصحيحة (٩٤٦).



ما الحكمة في كذا؟ لِمَ شرع الله كذا؟ ليعرف الحكمة لا على وجه الاعتراض على التشريع والتدبير.

والملائكة لم يكن سؤالهم لربهم عندما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة] على وجه الاعتراض على تدبير الله، إنما تحيروا في معرفة الحكمة في خلق هذا المخلوق الذي يكون منه ما ذُكر من الإفساد وسفك الدماء.



انتفاع الأموات بعمل الأحياء

وقوله: «**وفي دعاء الأحياء وصدقاتهم منفعة للأموات**».

أي: أن الأموات ينتفعون بدعاء الأحياء لهم بالمغفرة والرحمة ورفع الدرجات وتكفير السيئات، وكذلك ينتفعون بصدقات الأحياء عنهم، فإذا تصدق الولد عن والديه أو عن أحد من أقاربه؛ بل لو تصدق أجنبي عنه انتفع بذلك، وهذا من فضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على عباده أن جعل لمن يموت من المسلمين سببًا في وصول الثواب والأجر لهم؛ لأنهم ينتفعون به في زيادة الأجور ورفع الدرجات وفي النجاة من العذاب، وقد شرع الله الدعاء للأموات وجوبًا واستحبابًا، فشرع الدعاء للميت وجوبًا بالصلاة عليه بعد موته، فالصلاة على الميت فرض كفاية، وكذلك شُرع الدعاء للأموات عند زيارة القبور وعند دفن الميت، هذه كلها مواضع شرع الله فيها الدعاء لأموات المسلمين، والدعاء والاستغفار للمؤمنين والمؤمنات مشروع، للأحياء والأموات، قال تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩]، وفي دعاء الأنبياء: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴿٤١﴾﴾ [إبراهيم] هذا دعاءُ إبراهيم، وقال نوح: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨].

وكذلك الصدقة، فقد ثبت في الصحيح أن سعد بن عبادة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ توفيت أمه وهو غائب عنها، فقال: يا رسول الله إن أمي توفيت وأنا

غائب عنها، أينفعها شيء إنْ تصدقت به عنها؟ قال: «**نعم**»، قال: فإني أشهدك أنَّ حائطي الْمِخْرَافَ صدقةٌ عليها[١].

واتفق أهل السنة على أن الأموات ينتفعون بدعاء الأحياء وبالصدقة عنهم[٢]، سواء كان المال المنفَق عنه صدقة على فقير، أو قضاء دين عن معسر، أو الإنفاق على أعمال الخير؛ كتعليم القرآن.

واقتصر الطحاوي على «**دعاء الأحياء وصدقاتهم**»؛ لأنه مذهب أبي حنيفة، أو أنه قصد ما اتفق عليه أهل السنة اتفاقًا تامًّا.

وكذلك الحج ـ أيضًا ـ عامة علماء أهل السنة على وصول ثوابه إلى الميت وانتفاعه به؛ بل والحج عن الحيِّ المَعْضُوب[٣]، فقد ثبت في الصحيحين عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: جاءت امرأة من خَثْعَمَ عام حجة الوداع، قالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركتْ أبي شيخًا كبيرًا لا يستطيع أن يستوي على الراحلة، فهل يقضي عنه أن أحج عنه؟ قال: «**نعم**»[٤]. وفي الصحيح عنه ـ أيضًا ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمي نذرت أن تحج، فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «**نعم حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين، أكنتِ قاضيةً؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء**»[٥].

(١) رواه البخاري (٢٧٦٢).
(٢) التمهيد ٢٠/ ٢٧، ومجموع الفتاوى ٧/ ٤٩٨ و ٢٤/ ٣٠٦ و٣٦٦، والروح ص١٩٠.
(٣) المعضوب: الضعيف، والزمن لا حراك به. القاموس المحيط ص١٤٩. والمراد هنا: العاجز عن الحج لكِبَرٍ أو زَمانةٍ أو مرضٍ لا يُرجى برؤه. الإقناع ١/ ٥٤٣.
(٤) البخاري (١٨٥٤)، ومسلم (١٣٣٥).
(٥) البخاري (١٨٥٢).

وعنه ـ أيضًا ـ أن النبي ﷺ سمع رجلًا يقول: لبيك عن شبرمة، قال: «**مَن شبرمة؟**»، قال: أخ لي أو قريب لي، قال: «**حججتَ عن نفسك؟**»، قال: لا، قال: «**حج عن نفسك، ثم حج عن شبرمة**»[(١)].

وقال محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة: إنما يصل للميت ثواب النفقة، أما ثواب الحج فهو للحاج[(٢)].

وهذا خلاف ظاهر الأدلة؛ لأن قوله ﷺ للخثعمية حين قالت: فهل يقضي عنه أن أحج عنه، قال: «**نعم**»، وقوله ﷺ للجهنية: «**حجي عنها**»، وقوله ﷺ: «**حج عن شبرمة**»، ظاهره الإطلاق، وصحة الحج عنه، وأن الثواب للمحجوج عنه.

ثم بعد ذلك اختلف العلماء في سائر العبادات، كالصلاة والصيام وتلاوة القرآن والذكر، هل يصل ثوابها إلى الميت، إذا عملها الحي عنه؟

أكثر أهل العلم على أن هذه العبادات يصل ثوابها فينتفع بها الميت؛ بل توسع بعض أهل العلم، وقالوا: إن أي قربة يفعلها الإنسان عن الحي أو الميت؛ فإن ذلك يصل إليه، كما في نص «زاد المستقنع»: «وأيُّ قربةٍ فعلها وجعل ثوابها لميتٍ مسلم أو حي نفعه ذلك»[(٣)]. وهذا توسع كبير.

والذي يعنينا في هذا المقام انتفاع الأموات بسعي الأحياء، فأكثر العلماء على أن الأموات ينتفعون بهذه العبادات، فإذا صام أو صلى عن الميت ولو

---

(١) رواه أبو داود (١٨١١)، وابن ماجه (٢٩٠٣)، وصححه ابن خزيمة (٣٠٣٩)، وابن حبان (٣٩٨٨)، والبيهقي في الكبرى ٤/ ٣٣٦، وانظر: تنقيح التحقيق ٣/ ٣٩٢، ونصب الراية ٣/ ١٥٥، والتلخيص الحبير ٤/ ١٥١١.

(٢) بدائع الصنائع ٢/ ٤٥٥.

(٣) ص٧٢.

تطوعًا، أو قرأ قرآنًا، أو سبَّح وهلَّل وكبَّر، يريد أن يكون ذلك عن الميت؛ فإنه ينفعه ذلك، قياسًا لهذه العبادات على ما وردت به النصوص، وهؤلاء لا فرق عندهم بين فرض ونفل أو نذر، فينتفع الميت بها جميعًا.

وفي هذا تفصيل؛ فأما الصيام فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**من مات وعليه صيام صام عنه وليه**»[١].

وهنا اختلف أهل العلم على مذاهب، فمنهم من قال: لا يُصام عن الميت مطلقًا، وإنما يُطعم عنه عملًا بما صح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مُدًّا من حنطة»[٢].

وهذه النصوص ربما أجابوا عنها بالنسخ، ولا شك أن هذا الأثر لا يقاوم النصوص الصحيحة الصريحة، والمشهور عن الإمام أحمد: أنه يُصام عن الميت النذر خاصة، أما الفرض؛ كقضاءِ رمضان، والكفاراتِ؛ ككفارة القتل فلا تصام عن الميت، وإنما يُطعم عنه[٣] على ما جاء في أثر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولكن الحديث لفظه عام: «**من مات وعليه صيام صام عنه وليه**».

وإذا كان سبب الحديث هو السؤال عن صوم النذر؛ فـ«العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب».

---

(١) البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) رواه النسائي في الكبرى (٢٩١٨)، وصححه ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٣/ ١٤٦٤، وانظر: نصب الراية ٢/ ٤٦٣.

(٣) سنن أبي داود (٢٤٠٠)، والمغني ٤/ ٣٩٨، وإعلام الموقعين ٤/ ٣٩٠، وتهذيب السنن ٣/ ٢٧٩.

وأما الصلاة وتلاوة القرآن والذكر؛ فلم يرد فيها شيء، إنما عمدة من قال بوصول ثوابها وجواز فعلها عن الميت هو قياسها على ما ورد في النصوص من الحج والصيام.

وأهل السنة في جملة هذه القضية: طرفان ووسط؛ فمنهم من يرى جواز إهداء جميع القُرَبِ.

والذي دلت عليه النصوص ليس إهداء الثواب؛ بل هو فعل العبادات عن الغير، وهذا لا بد فيه من نية فعل العبادة عن الغير عند ابتداء العمل؛ كالحج عن المعضوب والميت، كما نبه على ذلك ابن القيم(١)، فليس الوارد أن الإنسان بعدما يحج يقول: اللهم اجعل ثواب حجتي هذه لفلان، أو بعدما يتصدق يقول: اللهم اجعل ثواب هذه الصدقة لفلان، أو يصوم يومًا ثم يقول: اللهم اجعل ثواب صومي هذا لفلان؛ بل من أصل العمل ينوي فعله عمَّن يريد الإحسان إليه.

ثم إن العامل إذا عمل لا يعلم هل كُتِب له ثواب عند الله أو لا، فكيف يقول: اللهم اجعل ثواب هذا العمل لفلان؟!

لكن الفقهاء لعلهم نظروا إلى أن المقصود من فعل العبادة عن الميت هو نفع الميت بما يترتب على ذلك من ثواب.

ومنهم من قصر ذلك على الدعاء والصدقة والحج على خلاف.

وأظهر هذه المذاهب هو الوقوف عند ما ورد، فنقول: ينتفع الميت بدعاء الحي، وهذا محل إجماع، وكذلك الصدقة والحج، ولاسيما

(١) الروح ص٢١٢.

الحج الواجب والصوم الواجب، هذا لا كلام في وصوله، وكذا إذا نذر الإنسان عبادةً ثم أدركه الموت ولم يوصِ بما نذر؛ فإن الأدلة تدل على فعلها عنه كالدين؛ فالنذر دين والتزام من المكلف، وما سوى ذلك؛ فإن إلحاقه بما وردت فيه النصوص محل نظر واجتهاد.

وفي مقابل مذهب أهل السنة والجماعة الذي قصد المؤلف التنبيه عليه، قول المبتدعة: إن الميت لا ينتفع بشيء من سعي الأحياء، حتى قيل عن بعضهم: لا ينتفع بشيء من سعي الأحياء ولا الدعاء.

ولا شك أن هذا باطل، ومن شبهاتهم استدلالهم بقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم]، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [يس] ونظائرها في القرآن كثير، ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الطور] أي: ما تجزون إلا ما كنتم تعملون، ومن أدلتهم قوله ﷺ: «**إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**»[1].

وأجيب عن استدلالات القائلين بعدم انتفاع الأموات بسعي الأحياء، أما الدعاء فمعلوم بالضرورة من دين الإسلام انتفاع الميت بالصلاة عليه، والمقصود من الصلاة على الميت هو الدعاء له، هذا ركنها الأعظم، وكذلك الدعاء لهم عند زيارة القبور[2]، وكذلك انتفاعهم بالصدقة كما تقدم[3]، فقولهم مردود بهذه النصوص.

(١) رواه مسلم (١٦٣١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه مسلم (٩٧٥) من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتقدم في ص٣٤٥ حديث: «**استغفروا لأخيكم**».
(٣) ص٣٩٨.

وأما الآية: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩﴾ [النجم] فأجيب عنها بأجوبة، قال شارح الطحاوية ابن أبي العز[1]: إن أصحها جوابان:

الأول: «أن الإنسان بسعيه وحسن عشرته اكتسب الأصدقاء، وأولد الأولاد، ونكح الأزواج، وأسدى الخير وتودد إلى الناس، فترحموا عليه، ودعوا له، وأهدوا له ثواب الطاعات، فكان ذلك أثر سعيه، بل دخول المسلم مع جملة المسلمين في عقد الإسلام من أعظم الأسباب في وصول نفع كل من المسلمين إلى صاحبه، في حياته وبعد مماته»[2].

وأظهر من هذا هو **الجواب الثاني**: وهو أن المنفي في الآية هو ملك الإنسان لسعي غيره، فالإنسان لا يملك إلا عمله، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩﴾ [النجم]، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فليس للإنسان إلا عمله، وليس له عمل غيره، ونفي استحقاق الإنسان لعمل غيره لا يستلزم نفي انتفاعه بعمل غيره إذا فعله عنه أو أهدى ثوابه له، كما يقال: ليس للإنسان إلا ماله، أما أموال الناس فليست له، ولا يلزم من نفي ملكه لمال غيره نفي الانتفاع به، فيمكن أن يهديه، أو أن يتصدق عليه، أو ينتفع به بوجه من الوجوه، فالانتفاع أعم من الملك، فلا يلزم من نفي الملك نفي الانتفاع، وهذا جواب سديد قريب بيِّن[3]، كما دلت على ذلك هذه النصوص، الصدقة عن الميت، والصوم الواجب عن الميت، والحج عن الميت، والدعاء؛

---

(١) ص٦٦٩.
(٢) نقل ابن القيم في «الروح» ص٢٠٥ هذا الجواب عن ابن عقيل.
(٣) ذكر ابن القيم معنى هذا الجواب في «الروح» ص٢٠٦، وقال: وكان شيخنا يختار هذه الطريقة ويرجحها، وانظر: مجموع الفتاوى ٢٤/ ٣١٢.

بل وقضاء الدين، كما في حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما ضمن الدين عن الميت؛ فبرئت ذمته، وصلى عليه النبي ﷺ[1].

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٥٤﴾ [يس] وأشباهها من القرآن فيقال فيها ما قيل في الآية التي قبلها: إن الإنسان لا يُجزى إلا بعمله، هذا الذي يستحقه بوعد الله، وهو لا ينفي أن ينتفع بعمل غيره إذا أهداه إليه، وتصدق به عليه.

وأولى من هذا الجواب بالنسبة لهذه الآية: أن يقال: هذه الآيات إذا تأملنا القرآن نجد أن كل ما ورد فيه بهذا المعنى يختص بالجزاء على السيئات: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٥٤﴾ [يس]، ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝١٦﴾ [الطور]، وهذا المعنى في القرآن كثير، فيكون موافقًا لقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، فالإنسان لا يعاقب إلا بذنبه، لا يعاقب بذنب غيره.

ومسألة انتفاع الأموات بسعي الأحياء ذكرها ابن القيم في كتابه «الروح»[2] وبسط القول فيها، وذكر أقوال الناس، وما ذكره ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» هو ملخص من ذلك الكتاب، وذهب ابن القيم، فيه إلى القول بانتفاع الأموات بسعي الأحياء مطلقًا، وعلى هذا فمن أخذ بهذا عن اجتهاد أو تقليد لمن يذهب إلى ذلك؛ فلا شيء عليه.



(١) رواه البخاري (٢٢٨٩) من حديث سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) ص ١٩٠-٢٢٦.

إجابة الله لدعاء عباده

وقوله: «**والله تعالى يستجيب الدعوات، ويقضي الحاجات**».

قوله: «**ويقضي الحاجات**» عطف هذا على ما قبله من عطف الخاص على العام، فاستجابة الدعوات أعم من قضاء الحاجات، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢]، وأخبر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنه أجاب دعاء الأنبياء؛ كأيوب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، قال تعالى: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ﴾ [الأنبياء: ٨٤]، وذي النون عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، قال تعالى: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، وزكريا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، قال تعالى: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، وهو يقضي الحاجات سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأن الخير كله بيده، فمن كانت له حاجة؛ كشفاء مريض، أو تيسير عسير، أو زوال فقر، أو رد غائب، أو غيرها؛ فلينزلها بربه ولا ينزلها بالخلق، فقد روى أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «**ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأل شِسْعَ نَعْله إذا انقطع**»(١).

(١) رواه الترمذي (٣٦٠٤) (م٨) ـ وقال: حديث غريب، وروى غير واحد هذا الحديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت البناني عن النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه عن أنس ـ ثم ذكره من رواية ثابت مرسلًا ـ وقال: هذا أصح ـ، وابن حبان (٨٦٦) و(٨٩٤)، والضياء في المختارة ٥/ ٩ و١٠، وانظر: السلسلة الضعيفة (١٣٦٢).

فلا تحقر الأمور الصغيرة وتجعل دعاءك فقط في الأمور الكبيرة؛ لكن قل: «اللهم أصلح لي شأني كله»، فينبغي على المسلم أن يدعو ربه بقلبه ولسانه، ويعتمد في قضاء حوائجه عليه، ولا يعتمد على الأسباب؛ بل يعتمد على ربه ويدعوه، فالدعاء أعظم الأسباب؛ لأنه التجاءٌ إلى الله في جلب المنافع ودفع المضار، فهو ينفع في رفع البلاء وفي دفعه، وهذا ديدن الخلق كلهم، حتى الكفار يدعون الله، كما أخبر سبحانه عنهم، لاسيما في الشدة: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، ومتى وقع المخلوق في ضرورة؛ فإنه لا بد أن يلجأ إلى الله، إلا من فسدت فطرته واستحكم فسادها؛ فإنه تنقطع صلته بربه.

وذكر الشارح ابن أبي العز عن ابن عقيل: «أن الله نَدَبَ إلى الدعاء، وفي ذلك معانٍ:

أحدها: الوجود؛ فإن من ليس بموجود لا يدعى.

الثاني: الغنى؛ فإن الفقير لا يدعى.

الثالث: السمع؛ فإن الأصم لا يدعى.

الرابع: الكرم؛ فإن البخيل لا يدعى.

الخامس: الرحمة؛ فإن القاسي لا يدعى.

السادس: القدرة؛ فإن العاجز لا يدعى»[1].

---

(١) ص٦٧٨.

فكلها تدخل في الإيمان بالله، فدعاء العبد لربه يتضمن الإيمان بأنه سميع قدير غني كريم رحيم، فينبغي للداعي أن يستحضر هذا.

والدعاء كغيره من الأسباب لا بد لحصول أثره من توافر الشروط وانتفاء الموانع؛ فإن كل الأسباب الكونية والشرعية يتوقف أثرها على وجود الشروط وانتفاء الموانع.

فلا بد في الدعاء من الإيمان بالله والإخلاص له، والتوكل عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، بحيث يدعو الإنسان وهو موقن بالإجابة طامع في فضل الله.

ومن موانع الإجابة ما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم ما لم يستعجل**»، قيل: يا رسول الله ما الاستعجال؟ قال: «**يقول: قد دعوت، وقد دعوت، فلم أر يستجيب لي، فيستحسر عند ذلك، ويدع الدعاء**»(١).، وما جاء في مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه «**ذكر الرجلَ يطيل السفر أشْعَثَ أغبَرَ يمدُ يديه إلى السماء: يا ربُّ يا ربُّ، ومطعمه حرامٌ، ومشربه حرامٌ، وملبسه حرامٌ، وغُذِيَ بالحرام فأنى يستجاب لذلك؟**»(٢). ومن الموانع كذلك الاعتداء، قال تعالى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأعراف]، وفي الحديث: أن عبد الله بن مغفل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سمع ابنه يقول: اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها، فقال: أيْ بُنَيَّ سلِ اللهَ الجنةَ، وتعوذ به من النار؛ فإني سمعت

(١) رواه البخاري (٦٣٤٠)، ومسلم (٢٧٣٥) ـ واللفظ له ـ من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) مسلم (١٠١٥).

رسـول اللـه ﷺ يقـول: «**إنـه سـيكون فـي هـذه الأمة قـوم يعتدون في الطهور والدعـاء**»[١].

وفـي الحديـث الصحيـح: أن النبـي ﷺ قـال: «**ما من مسـلم يدعو بدعوة ليس فيهـا إثـم ولا قطيعـة رحـم إلا أعطاه اللـه بهـا إحـدى ثـلاث: إمـا أن تعجل لـه دعوتـه، وإمـا أن يدخرهـا لـه فـي الآخـرة، وإمـا أن يصـرف عنه من السـوء مثلهـا**»، قالـوا: إذًا نُكْثِـر، قـال: «**اللـه أكثر**»[٢].

فإجابـة الدعـاء أعـم مـن قضـاء الحاجـة، فـلا يلـزم مـن عـدم حصـول المطلـوب أن اللـه لـم يجـب دعـاءك، فتقـول: إن اللـه لـم يسـتجب لـي! ومـا يدريـك؟ لعـل اللـه أعطـاك إحـدى هـذه الثـلاث، ومـن أجـل ذلـك قلـتُ: إن قولـه: «**ويقضـي الحاجـات**» أخـصُّ مـن قولـه: «**والله تعالـى يسـتجيب الدعـوات**».

ومـن المبتدعـة مـن قـال: إن الدعـاء إنمـا شُـرع تعبـدًا فقـط، وليـس لـه أثـر فـي حصـول المطلـوب؛ لأن المطلـوب إن كان مقـدرًا وسـيحصل؛ فـلا حاجـة إلـى الدعـاء، وإن كان لـم يقـدر؛ فـلا فائـدة فـي الدعـاء؛ لأنـه لـن يحصـل سـواءً دعـوت أم لـم تـدعُ!

فيقـال لهـم: هنـاك قسـم ثالـث، وهـو: مـا قـدر اللـه حصولـه بالدعـاء، فمـا قـدر اللـه حصولـه بسـبب لـن يحصـل إلا بهـذا السـبب، وهـذه الشـبهة

---

(١) رواه أحمـد ٤/ ٨٧، وأبـو داود (٩٦)، وابـن حبـان (٦٧٦٣ و٦٧٦٤)، والحاكـم ١/ ٥٤٠.

(٢) رواه أحمـد ٣/ ١٨، والبخـاري فـي الأدب المفـرد (٧١١)، والحاكـم ١/ ٤٩٣ مـن حديـث أبـي سـعيد الخـدري رضي الله عنه.

طردُها أن يقال لهم: قولوا مثل هذا في سائر الأسباب، فيقال لمن حرث وأراد الزرع والثمر: حرثك وزرعك هذا لا فائدة منه؛ فإن كان الثمر قد قدره الله فسيحصل لك بدون عملك هذا، وإن لم يقدر لك فلا فائدة في عملك!

وهكذا يقال لمن سعى لطلب الرزق: الرزق الذي تسعى إليه إن كان مكتوبًا لك فسيحصل ولو لم تسعَ، وإن كان غير مقدر؛ فلا فائدة في سعيك، ولا أثر له[1]!

وهذه الشبهة تقتضي تعطيل الأسباب الشرعية والكونية، وهذا معلوم الفساد؛ فإن الله قد فطر العباد على فعل الأسباب وعلى رجاء أثرها، فالمذموم هو الاعتماد على الأسباب، كما قال بعضهم: «الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع»[2]، فالأسباب خلقها الله وقدرها وشرعها وجعلها مؤثرة في حصول مسبَّباتها، ولكن كل ذلك مرده إلى قدرة الله ومشيئته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وتقديره وتدبيره.

والآيات والأحاديث في الترغيب في الدعاء كثيرة معلومة، فالله تعالى ندب عباده إلى الدعاء ورغبهم فيه؛ لأن حوائج العباد كلها لديه، فبيده الملك وبيده الخير، وهو المعطي المانع، فلا مانع لما أعطى ولا

---

(١) انظر: الداء والدواء ص٢٦.

(٢) نسبه شيخ الإسلام في منهاج السنة ٥/ ٣٣٦، وبغية المرتاد ص٢٦٢: إلى أبي حامد الغزالي وابن الجوزي، وهو بمعناه في «إحياء علوم الدين» ٤/ ٣٧٤، وكلام ابن الجوزي في مختصر الإحياء «منهاج القاصدين» ٣/ ١٢٢٧.

معطي لما منع، وقد ضمن الله الإجابة لكل من دعا، ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وعد والله لا يخلف الميعاد.

وقوله: «**ويملك كل شيء، ولا يملكه شيء، ولا غنى عن الله تعالى طرفة عين، ومن استغنى عن الله طرفة عين؛ فقد كفر وصار من أهل الحين**».

هذا معطوف على ما قبله، والله عَزَّوَجَلَّ له الملك كله، فله ما في السماوات وما في الأرض وما بينهما، ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وكل العوالم في قبضته: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، فهو المتصرف في هذا الوجود، وهو خالق كل شيء، وهو المدبر لكل شيء، ومن أسمائه الملك، أي: الذي له الملك، فهو ملك الناس، وهو ملك الأملاك، وهذا كله داخل في توحيد الربوبية، فتوحيد الربوبية يتضمن أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خالق كل شيء ومليكه، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [يس]، ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون].

وقوله: «**ولا يملكه شيء**»، فهو المالك وغيره مملوك، وهو مالك الدنيا والآخرة: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْءَاخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [الليل]، وكلهم عبيده، ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم]، والعبد المملوك لا يكون مالكًا لسيده، ولا شريكًا له، ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ

﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، لكن يكون مالكًا لما يُمَلِّكُه سيده، والله تعالى يُمَلِّكُ من شاء ما شاء، كما يُمَلِّك العباد ما يعطيهم من الأرزاق يقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

وقوله: «**ولا غنى عن الله تعالى طرفة عين**».

لا غنى لأحد عن الله طرفة عين، فالخلق كلهم فقراء مفتقرون إلى الله افتقارًا ذاتيًّا، فليس لشيء من ذاته إلا العدم، فالافتقار صفة ذاتية للمخلوق، فالخلق فقراء إلى الله في كل لحظة، ولا يستغني أحد عن الله طرفة عين، بل هم دائمًا وأبدًا مفتقرون إلى الله في وجودهم، وفي كل شؤونهم، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر]، ومن تحقيق الإيمانِ بربوبيته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الإيمانُ بغناه عن كل ما سواه، وبفقر كل ما سواه إليه، فهو تعالى الغني بذاته عن كل ما سواه وكل شيء فقير إليه، مفتقر إليه، فلا غنى عن الله طرفة عين.

وقوله: «**ومَن استغنى عن الله طرفة عين؛ فقد كفر وصار من أهل الحَين**».

في الواقع لا يمكن لأحد أن يستغني عن الله طرفة عين، لكن الاستغناء الذي يقع من بعض الخلق هو استغناء شعوري كما يحصل من أهل الكفر، فالكافر والغافل هو الذي يمكن أن يستشعر في ذهنه أنه مستغن عن الله، وهو في الواقع غير مستغن، لكن هذا الاستغناء هو بحسب ما يتخيله، وهذا من طغيان العبد وجهله واغتراره بنفسه،



﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ٧﴾ [العلق]، إذا رأى نفسه غنيًّا بما أوتي أوجب له ذلك الطغيان والغرور، كما حصل من قارون، ولهذا من يصاب بهذا الداء لا يلجأ إلى الله ولا يتوجه إليه ولا يعترف بربوبيته؛ بل ينظر إلى ما هو عليه، وما أوتي من قوة وأسباب وحيلة.

«**ومن استغنى عن الله طرفة عين؛ فقد كفر وصار من أهل الحين**»، أي: من أهل الهلاك.



إثبات الغضب والرضا لله تعالى

وقوله: «**والله يغضب ويرضى، لا كأحد من الورى**».

يثبت المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ صفتي الغضب والرضا لله سبحانه كما أخبر تعالى عن نفسه، فقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمٗا ٩٣﴾ [النساء]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرٗا ٦﴾ [الفتح]،

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في اليهود: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٖ﴾ [البقرة: ٩٠]، وقال ﷺ: «**اشتد غضبُ الله على قوم فعلوا بنبيه - يشير إلى رَبَاعِيَتِه - اشتد غضبُ الله على رجلٍ يقتُله رسول الله في سبيلِ الله**»[١]، وقال ﷺ: «**من حلف على يَمِينِ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بها مالَ امرِئٍ مسلمٍ هو فيها فاجرٌ لقي الله وهو عليه غضبان**»[٢]، وفي حديث الشفاعة في الصحيحين أنَّ آدمَ ونوحًا وإبراهيمَ وموسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام قال كل واحد منهم: «**إن ربي غضب اليوم غضبًا لم يغضبْ قبلَه مثلَه، ولنْ يغضبَ بعده مثلَه**»[٣].

---

(١) رواه البخاري (٤٠٧٣)، ومسلم (١٧٩٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٢) رواه البخاري (٤٥٤٩)، ومسلم (١٣٨) من حديث ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٣) البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وكذلك وصف الله تعالى نفسه بالرضا في آيات كثيرة، فقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا ١١٤﴾ [النساء]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ ٢٨﴾ [محمد]، وقال: ﴿وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ٧٢﴾ [التوبة]، وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن الله تعالى يقول لأهل الجنة: أُحِلُّ عليكم رِضْواني فلا أَسْخَطُ عليكم بعده أبدًا**»(١).

فدلت هذه النصوص من الكتاب والسنة على أنه تعالى يغضب ويرضى، كيف شاء، ورضاه وغضبه ليس كرضا المخلوق وغضب المخلوق، كما هي القاعدة المطردة في صفاته سبحانه فهو تعالى يحب ويرضى ويسخط ويغضب، والمخلوق يوصف بهذه الصفات وليست صفاته تعالى كصفات المخلوق، ولا صفات المخلوق كصفاته، وهذا معنى قول الطحاوي: «**لا كأحد من الورى**»، أي: الخلق، على حد قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[الشورى]، فقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ رد للتشبيه والتمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ رد للإلحاد والتعطيل، فليس سمعه كسمع المخلوق، ولا بصره كبصر المخلوق، ولا حبه كحبه، ولا سخطه كسخطه، ولا غضبه كغضبه، وأهل السنة والجماعة يثبتون الغضب والرضا لله تعالى، ويقولون: إنهما من صفاته الفعلية التابعة لمشيئته؛ فإنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يغضب إذا شاء على من شاء، ويرضى إذا شاء عمَّن شاء.

---

(١) البخاري (٦٥٤٩)، ومسلم (٢٨٢٩).

وخالف في ذلك المعطلة كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة[١]، فنفوا حقيقة الغضب والرضا عن الله، وقالوا: إن إثبات هذه الصفات لله يستلزم التشبيه؛ لأنهم يفسرون الغضب: بأنه غليان دم القلب طلبًا للانتقام، أو نحوه، ومن أجل ذلك نفوا حقيقة المحبة وحقيقة الرضا، وحقيقة الغضب والسخط والكراهة.

ثم منهم من فسَّر هذه الأمور بأشياء مخلوقة؛ ففسَّر المحبة والرضا بالنعم المخلوقة، وفسر الغضب والسخط والكراهة بالعقوبات التي ينزلها الله بالعصاة.

ومنهم من فسَّرها بالإرادة كالأشاعرة، فقد فسروا المحبة والرضا بإرادة الإنعام، والغضب والسخط والكراهة بإرادة الانتقام؛ لأن الإرادة مما يثبتونه من الصفات السبع.

أما أهل السنة والجماعة؛ فإنهم يثبتون هذه الصفات على حقيقتها لله تعالى على ما يليق به سبحانه، على الوجه الذي لا يماثل فيه صفات المخلوقين.

ومن الطوائف من أثبت الغضب والرضا لله تعالى، لكن قال: إنها صفات ذاتية قديمة لا تتعلق بها المشيئة، كما ذهب إلى ذلك الكلابية، فقالوا: إنه تعالى يغضب ويرضى، لكن غضبه ورضاه لا لزمانٍ لذاته؛ كحياته وعلمه، ولا يتعلقان بمشيئته.

---

(١) التدمرية ص١٤٦، وشرح حديث النزول ص١١٢، ومجموع الفتاوى ٥/ ٢٤٩.

وهذا باطل؛ بل هو تعالى يغضب ويرضى بمشيئته، ولغضبه ورضاه أسباب يحدثها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وفي الحديثين السابقين: حديث الشفاعة: «**إنَّ ربي غَضِبَ اليوم غضبًا**» ردٌّ عليهم؛ فهذا الحديث نص على أن هذا الغضب إنما كان في ذلك اليوم.

وحديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقول الله تعالى لأهل الجنة: «**أُحِلُّ عليكم رِضْواني فلا أسْخَطُ عليكم بعده أبدًا**» دليلٌ على أنه تعالى يحل رضوانه في ذلك الوقت، وأنه قد يحل رضوانه ثم يسخط، كما أنه تعالى يسخط ثم يرضى على من شاء من عباده.

وينبغي أن يعلم أنه لا تلازم بين محبته ورضاه، أو غضبه وسخطه تعالى وبين مشيئته، فليس كل ما شاءه الله يكون محبوبًا له كما تزعم الجبرية؛ فعندهم: أن كل ما شاءه فقد أحبه، وكل شيء يجري بمشيئة الله؛ إذًا فكل شيء محبوب له!

وقابلهم القدريةُ نفاةُ القدر فقالوا: إن ما أحبه الله فقد شاءه، وما لا يحبه فلم يَشَأْهُ، فعندهم: أن كل ما أمر الله به من الإيمان والطاعة فقد شاءه، وكل ما نهى عنه وأبغضه من الكفر والمعاصي؛ فإنه لا يشاؤه.

فسوَّت الطائفتان بين المشيئة والمحبة، فالجبرية أثبتوا المشيئة على حقيقتها وجعلوا المحبة لازمة لها، والمعتزلة أثبتوا المحبة، وجعلوها بمعنى المشيئة.

وأما أهل السنة والجماعة فقالوا: لا تلازم بين المحبة والمشيئة؛ فإن الله يشاء ما لا يحب، فما يقع في الوجود من الأمور المسخوطة كالكفر والمعاصي؛ فإنها واقعة بمشيئته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وليست محبوبة له، وقد يحب سبحانه ما لا يشاء كالإيمان والطاعة ممن لم يوفقه لذلك ولم يشأْه منه.

فتجتمع المحبة والمشيئة: في إيمان المؤمنِ وطاعة المطيعِ، فإيمانُ المؤمن وطاعةُ المطيع اجتمع فيهما المشيئة والإرادة الشرعية، فهي واقعة بمشيئته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وهي محبوبة له.

وتنفرد المشيئة في كفر الكافر ومعصية العاصي، فهي واقعة بالمشيئة وليس ذلك محبوبًا له تعالى.

وتنفرد الإرادة الشرعية فيما لم يقع من الإيمان والطاعة، كما تقدم ذلك مفصلًا[1].



(١) ص٤٩.

منهج أهل السنة في الصحابة

وقوله: «**ونحبُّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ، ولا نُفْرِطُ في حب أحد منهم، ولا نتبرأُ من أحد منهم، ونبغِضُ من يبغِضُهم، وبغيرِ الخيرِ يذكرُهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبُّهم دينٌ وإيمان وإحسان، وبغضُهم كفرٌ ونفاق وطغيان**».

نحن أهل السنة نحب أصحاب رسول الله ﷺ، والصحابي هو: «من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام»(١)، هذا هو أحسن ما ضبط به الصحابي. وعلى هذا فالصحابة متفاوتون في صحبتهم للنبي ﷺ، وأعظمهم حظًّا من هذه الصحبة هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وهو الذي جاء النص في القرآن على صحبته، ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

وهذا الحب للصحابة هو ثمرة الإيمان بفضلهم، وأنهم خير الناس، وقد جاءت النصوص من الكتاب والسنة في الدلالة على فضلهم، يقول الله تعالى عنهم: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝١٠٠﴾ [التوبة]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، إلى قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ

(١) نخبة الفكر ص١٤٨، والإصابة ١/ ١٥٨، وفتح المغيث ٤/ ٨.

حَقًّاۚ لَّهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ﴿٧٤﴾﴾ [الأنفال]، ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح]، وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ﴾ [الفتح: ٢٩] إلى آخر السورة، ومن السنة ما جاء في الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم**»(١)، وفي الحديث الآخر: «**خيرُ أمتي القرن الذي بُعِثتُ فيه**»(٢)، وهم أصحاب الرسول ﷺ، وقال ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**»(٣).

ومن ذلك قوله ﷺ: «**لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»(٤)، ومن ذلك قوله ﷺ في أهل بيعة الرضوان: «**لا يدخلُ النارَ أحدٌ ممن بايع تحت الشجرة**»(٥). وجاءت نصوص تدل على فضلِ أعيان منهم؛ كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وبقية العشرة المبشرين بالجنة، والحسن والحسين، وثابت بن قيس بن شمَّاس(٦)، وعكاشة بن محصن(٧)، وغيرهم.

---

(١) رواه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.
(٢) رواه مسلم (٢٥٣٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.
(٣) رواه البخاري (٣٦٧٣) ـ واللفظ له ـ، ومسلم (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.
(٤) رواه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.
(٥) تقدم في ص٢٦٠.
(٦) تقدم في ص٢٥٩-٢٦٠ تخريج الأحاديث الدالة على فضلهم.
(٧) رواه البخاري (٥٧٥٢)، ومسلم (٢٢٠) من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا.

فالأدلة على فضلهم منها ما هو عام في جنس الصحابة، ومنها ما هو أخص من ذلك، ومن الأدلة على فضلهم وتفاضلهم قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ﴾ [الحديد: ١٠]، والمراد بالفتح: صلح الحديبية الذي عقده الرسول ﷺ مع المشركين بمكة في السنة السادسة من الهجرة، سماه الله فتحًا؛ لأن هذا الصلح صارت عاقبته خيرًا للإسلام وأهله[١].

وفيها تصريح بنفي التساوي، ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾، ثم تصريح بالتفوق والفضل، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ﴾، وهم من أسلم بعد صلح الحديبية، والذين أسلموا بعد الصلح وقبل فتح مكة أفضل ممن أسلم يوم فتح مكة، وهم المعروفون بالطلقاء.

وأحسن ما قيل في بيان المراد بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، الذين ذكرهم بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]: أنهم الذين أنفقوا وقاتلوا قبل صلح الحديبية، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم؛ وصلح الحديبية حد فاصل بين مرحلتين، ونوعين من المسلمين[٢].

(١) تفسير الطبري ٢٢/ ٣٩٣.
(٢) تفسير الطبري ١١/ ٦٣٧، ونسب شيخ الإسلام هذا القول إلى جمهور العلماء. منهاج السنة ٢/ ٢٦.

وقيل: المراد بالسابقين هم من صلى إلى القبلتين[١]، وهذا قول ضعيف؛ لأنه لا دليل على تخصيص من صلى إلى القبلتين، ثم كل من صلى إلى القبلة المشروعة فقد أطاع الله، لكن من قال ذلك لاحظ أنَّ من صلى إلى القبلتين لابد أن يكون متقدم الإسلام.

ولكن هذا يُخرج من مات قبل نسخ القبلة الأولى، وهو من السابقين قطعًا، ويخرج من أسلم بعد نسخ استقبال بيت المقدس، ونسخ الاستقبال كان في السنة الثانية، فإنه قد ثبت أن النبي ﷺ بعدما هاجر «صلى إلى بيتِ المقدسِ ستةَ عشر أو سبعةَ عشر شهرًا»[٢]؛ فهذا لا يصلح ضابطًا للسبق.

وقد اختلف الناس في أصحاب الرسول ﷺ إلى ثلاث طوائف: طرفان ووسط، فغلا فيهم أو في بعضهم قوم، وجفا فيهم آخرون، وتوسط فيهم أهل السنة والجماعة، فأهل السنة وسط في أصحاب رسول الله ﷺ بين الرافضة والخوارج؛ فالخوارج والنواصب مع الروافض على طرفي نقيض، فالروافض يبغضون أصحاب رسول الله ﷺ، ويسبونهم، ويخصون أبا بكر وعمر بمزيد من السب، ويغلظون فيه، فيبغضون الصحابة عمومًا، ولا يستثنون منهم إلا القليل، وفي المقابل يغلون في أهل البيت، ولاسيما في علي وذريته من فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فمن الروافض من يُكفِّر الصحابة، ومنهم من يُفسِّقهم، فجمعوا بين ضلالتين: ضلالة العداوة والبغضاء لجمهور الصحابة، وضلالة التعصب والغلو في آل البيت.

(١) تفسير الطبري ١١/ ٦٣٨.
(٢) رواه البخاري (٤٤٨٦)، ومسلم (٥٢٥) من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأما الخوارج فضلالهم في أصحاب الرسول ﷺ حيث كفروا عليًّا وعثمان وأصحاب الجمل وأهل التحكيم، فنصبوا العداوة لأفضل أهلِ بيتِ الرسولِ ﷺ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكذلك من تبعهم من النواصب الذين يؤذون أهل البيت ويسبونهم بدوافع سياسية.

وأهل السنة والجماعة بين ذلك، يحبون أصحاب الرسول ﷺ، ويتولونهم جميعًا، وينزلونهم منازلهم، ويعرفون لكل فضله عمومًا وخصوصًا، ويتبرؤون من ضلالة الروافض، والخوارج، والنواصب.

فأهل السنة والجماعة وسط بين الفِرَق في جميع مسائل الدين، كما نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية»، فقال: «هم الوسط في فِرَق الأمة، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم.

فهم وسط في باب صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بين أهل التعطيل الجهمية، وبين أهل التمثيل المشبهة.

وهم وسط في باب أفعال الله بين القدرية، والجبرية.

وفي باب وعيد الله بين المرجئة وبين الوعيدية: من القدرية وغيرهم.

وفي باب الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة، وبين المرجئة والجهمية.

وفي أصحاب رسول الله ﷺ بين الروافض وبين الخوارج»[١].

(١) ص١٤٦.

والطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أتى بالعبارات المتضمنة لمعتقد ومنهج أهل السنة والجماعة في أصحاب رسول الله ﷺ، حيث قال: «**ونحبُ أصحاب رسول الله** ﷺ»، وحب الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، هو من الحب في الله، والحب في الله واجب لكل المسلمين؛ فكل من آمن بالله ورسوله تجب محبته على قدر ما يعرف به من الإيمان والتقوى والعمل الصالح، وأحق الناس من ذلك الواجب هم أصحاب الرسول ﷺ؛ لما خصهم الله به من فضيلة صحبتهم للرسول ﷺ التي لا يشركهم فيها أحد ممن جاء بعدهم.

وقوله: «**ولا نُفْرِطُ في حب أحد منهم**».

الإفراط: الغلو وتجاوز الحد، والواجبُ الاعتدال والتوسط، بعدم الإفراط والتفريط، فكل انحراف؛ فإنه يعود إلى أحد الأمرين: إما انحراف بإفراط وتجاوز وغلو، أو تفريط وتقصير وجفاء، وكلاهما انحراف عن الصراط، والحق ما وافق الصراط المستقيم.

وقوله: «**ولا نتبرأُ من أحد منهم**».

ولا نتبرأ من أحد منهم كما تفعل الروافض أو الخوارج؛ بل نواليهم جميعًا، وعند الرافضة مقولة: «لا ولاء إلا ببراء»، فلا يكون الإنسان عندهم مواليًا لأهل بيت الرسول إلا إذا تبرأ من أبي بكر وعمر، فعندهم أن من والى أبا بكر وعمر؛ فقد أبغض عليًّا، ومن أبغض عليًّا فهو ناصبي.

نعم، من أبغض عليًّا فهو ناصبي، هذا صحيح، لكن زعمهم: أن من والى أبا بكر وعمر فقد أبغض عليًّا هذا عين الباطل؛ بل أهل السنة

يوالـون الصحابة عمومًا، ويعرفون لهم فضلهم، وينزلونهم منازلهم، فلا يتبرؤون من أحد منهم.

والتبري يتضمن: التخلي عنهم، وكراهتهم ومعاداتهم.

وقوله: «**ونبغِضُ من يبغِضُهم**».

هذا تأكيد لقوله: «**نحب أصحاب رسول الله، ولا نفرط في حب أحد منهم**»، فلا نُفْرِط في حب أحد منهم؛ خلافًا للرافضة، ولا نبغض أحدًا منهم؛ خلافًا للخوارج والروافض والنواصب؛ بل لا بد أن نبغض من يبغضهم، فيجب بغض الرافضة والخوارج لضلالاتهم وبدعهم وبغضهم أصحاب الرسول ﷺ.

وقوله: «**وبغير الخير يذكرهم**».

كما تفعل الرافضة؛ فإنهم يذكرون الصحابةَ بالسبِ والذم واللعن والتنقص وأنواع الطعن، وكما تفعل الخوارج بتكفيرهم.

لكن أشقى الناس في هذا هم الرافضة، فهم شر طوائف الأمة على الإطلاق، فجمعوا إلى أصولهم الكفرية البدعية بعض أصول الطوائف الأخرى، فدخل عليهم مذهب الاعتزال فصاروا رافضة ومعتزلة في آن واحد، وهم الأصل في نشوء الغلو في القبور في هذه الأمة، فهم أصحاب بناء المشاهد والقباب على القبور على معظميهم ممن يعدونهم في أئمتهم أو في عظمائهم، فدينهم يقوم على الشرك، والغلو.

وقوله: «**ولا نذكرهم إلا بخير**».

فنذكرهم بصحبتهم للرسول ﷺ، وفضائلهم، وأعمالهم الصالحة، كالهجرة، والنصرة، ويدخل في ذلك الكف عن مساويهم، وما وقع بينهم مما هو من لوازم البشرية، سواء كان اختلافًا جماعيًّا كما حصل في عهد علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو كان خلافًا فرديًّا، كالذي حدث بين خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد كان بينهما شيء؛ فسبَّ خالدٌ عبدَ الرحمن، فقال النبي ﷺ لخالد: «**لا تسبوا أصحابي**»[(١)]، يريد النبي ﷺ عبد الرحمن بن عوف، وأمثاله من السابقين الأولين، وخالد بن الوليد ممن أسلم بعد الفتح، أي: صلح الحديبية.

فمن منهج أهل السنة والجماعة الإمساك عما جرى بين الصحابة، فلا يجعلونهم موضع كلام وقيل وقال، فإن هذا يوغر الصدور، ويسبب سوء ظن بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، واقرأ العبارات الحكيمة الدقيقة لشيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية» في قوله: «ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم، وألسنتهم لأصحاب محمد ﷺ» ـ إلى أن قال ـ: «ويمسكون عمَّا شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها: ما هو كذب، ومنها: ما قد زيد فيه ونقص وغُيِّرَ عن وجهه، والصحيح منه: هم فيه معذورون؛ إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون. وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره؛ بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما

(١) تقدم في ص٤٢٠.

يصدر منهم إن صدر، حتى إنه يُغفر لهم من السيئات ما لا يُغفر لمن بعدهم؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ: «إنهم خير القرون»، «وإن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهبًا ممن بعدهم»[١]. ثم إذا كان قد صدر عن أحدهم ذنب، فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غُفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ الذين هم أحق الناس بشفاعته، أو ابْتُلي ببلاء في الدنيا كُفِّر به عنه؛ فإذا كان هذا في الذنوب المحققة، فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين؛ فإن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطئوا، فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور لهم»[٢].

وهذا رصين جدير بالحفظ.

وقوله: «**وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان**».

هذا تأكيد لما قاله أولًا، فحب الصحابة من الدين، قال النبي ﷺ: «**آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار**»[٣]، فإذا كان هذا في الأنصار فالمهاجرون من باب أولى؛ لأنهم في جملتهم أفضل من الأنصار.

فإذا كان الحب في الله والبغض في الله أوثق عرى الإيمان، ومن أسباب ذوق طعم الإيمان وحلاوته، فمن أفضل وأكمل وأعظم ذلك هو حب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

---

(١) تقدم في ص ٤٢٠.

(٢) ص ٢٥٩، ٢٧٢-٢٧٣.

(٣) رواه البخاري (١٧)، ومسلم (٧٤) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: «**حب الصحابة دين وإيمان**»، يَرِدُ على ما تقدم[١] من تفسيره للإيمان؛ لأن الحب عمل قلبي، فمن قال: الإيمان هو: تصديق القلب وإقرار اللسان، أو قال: هو تصديق القلب، أو قال: هو المعرفة، فموجب قوله: أن أعمال القلوب فضلًا عن أعمال الجوارح لا تدخل في مسمى الإيمان، فهذا الكلام يعارض تعريفه للإيمان؛ إلا أن تكون هذه العبارة على وجه المجاز؛ فإن المرجئة يقولون: إطلاق اسم الإيمان على الأعمال كما في النصوص المصرحة بذلك من باب المجاز، كقوله ﷺ: «**الإيمان بضع وستون شعبة**»[٢]، وعلى كل حال فما قاله الطحاوي في شأن الصحابة كلام حق عظيم رصين، بيَّن فيه مذهب أهل السنة والجماعة في أصحاب الرسول ﷺ اعتقادًا وعملًا.



(١) ص٢٦٨.
(٢) تقدم في ص٢٦٩.

الأحق بالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقوله: «**ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولًا: لأبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تفضيلًا له وتقديمًا على جميع الأمة، ثم لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهتدون**».

من فروع ما يجب اعتقاده في أصحاب الرسول ﷺ هذه المسائل التي أردفها المؤلف لما قبلها، فذكر أولًا: ما يجب لعموم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من المحبة والاحترام، وذكر المحاسن والكف عن المساوي إلخ.

ثم قال: «**ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولًا: لأبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تفضيلًا له وتقديمًا على جميع الأمة، ثم لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**» هذا أيضًا مما يقرره، ويدين لله به أهل السنة: أنَّ الأحق بالخلافة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، فيثبتونها له تفضيلًا له وتقديمًا له على سائر الصحابة؛ فولايته للخلافة بعد رسول الله ﷺ كانت عن أهلية واستحقاق، وليس إثباتهم لها واقعًا فقط، كما تقول الرافضة؛ فالرافضة يقولون: الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر واقعًا، لكن عندهم أن خلافته بغير حق.

فقول الطحاوي: «**تفضيلًا له**»، أي: هو الأحق بتولي الخلافة بعد رسول الله ﷺ؛ لأنه أفضل الأمة، كما دلت على ذلك الأحاديث في فضل أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ثم اختلف الناس في خلافة أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بعد الرسول ﷺ، هل ثبتت بالنص أو بالاختيار؟

فمن أهل السنة من قال: إنها ثبتت بالنص الجلي.

ومنهم من قال: إنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة.

ومنهم من قال: إنها ثبتت بالاختيار ـ أي ـ: باتفاق الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ[(١)].

وقد جاءت أدلة تدل على أن أبا بكر هو الأحق بالأمر بعد رسول الله ﷺ، من ذلك أنه ﷺ قال وهو في مرض موته ﷺ: «**مُروا أبا بكر فليصلِّ بالناس**»[(٢)]، وكرَّره وأكَّده، وفعلاً كان هو الإمام، ومات النبي ﷺ وهو الذي يصلي بهم، فتقديمه في إمامة الصلاة فيه التنبيه على أحقيته بالأمر من بعده؛ لأن هذا هو الأصل، فالرسول ﷺ كان هو إمام المسلمين عمومًا وخصوصًا؛ فهو إمامهم في الصلاة، وهو إمامهم في تدبير أمورهم وولاية شؤونهم.

ومن ذلك أنه أراد في مرض موته أن يكتب لأبي بكر كتابًا، فقال لعائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: «**لقد هممت أو أردت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه، فأعهد**

---

(١) منهاج السنة ١/ ٤٨٦-٥٢٦.

(٢) رواه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨) من حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا.

أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنون، ثم قلت: يأبى الله ويدفع المؤمنون، أو يدفع الله ويأبى المؤمنون»[١].

وفي الحديث الصحيح: أن امرأة أتت النبي ﷺ فكلمته في شيء، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: يا رسول الله أرأيت إن جئت ولم أجدك؟ ـ كأنها تريد الموت ـ قال: «**إنْ لم تجديني فأْتي أبا بكر**»[٢].

وما ثبت في الصحيح: أنه ﷺ قال: «**بينا أنا نائم رأيتني على قليب عليها دلوٌ فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع بها ذَنُوبًا أو ذَنُوبين وفي نزعه ضعف، والله يغفر له ضعفه، ثم استحالت غَرْبًا فأخذها ابن الخطاب فلم أر عبقريًّا من الناس يَنْزِع نزع عمر، حتى ضرب الناس بعَطَنٍ**»[٣]. أي: سقى للناس، وهذا ما وقع في خلافته من استقرار الأمر، وانتشار الإسلام، وكثرة الفتوح.

فتأولها أهل العلم[٤] على أمر الولاية والخلافة من بعده ﷺ، فأبو بكر ولي الأمر بعد الرسول ﷺ مدة قصيرة سنتين وأشهر، وحصل في ولايته خير كثير ومن أعظم ذلك تثبيت أمر الإسلام ودولته، وقتال المرتدين، وردُّ كثيرٍ منهم إلى الإسلام.

وأظهر الأقوال عندي فيما ثبت به أمر الخلافة هو أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة؛ إذ ليس هناك نص جلي يقول: الخليفة من بعدي هو

---

(١) رواه البخاري (٥٦٦٦)، ـ واللفظ له ـ ومسلم (٢٣٨٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
(٢) رواه البخاري (٧٢٢٠)، ومسلم (٢٣٨٦) من حديث جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) رواه البخاري (٣٦٦٤)، ومسلم (٢٣٩٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) المنهاج ١٥/ ١٥٧، وفتح الباري ٧/ ٣٨.

أبو بكر، لكن هذه النصوص بمجموعها تدل دلالة بينة على أن أبا بكر هو الأحق بالأمر، وأنه الخليفة من بعده ﷺ، ثم وفَّق الله أصحاب رسول الله ﷺ لاختياره عندما اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة، وقال قائل منهم للمهاجرين: «منا أمير ومنكم أمير، فقال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نحن الأمراء وأنتم الوزراء، فبايِعوا عمر أو أبا عبيدة بن الجراح، فقال: عمر بل نبايعك أنت؛ فأنت سيدنا وخيرنا، وأحبنا إلى رسول الله ﷺ فأخذ عمر بيده فبايعه وبايعه الناس»[1].

ولم يخالف في ذلك من يعتد بخلافه، فلا نزاع بين الصحابة في أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفضلهم، كما في حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قلت: يا رسول الله، أي الناس أحب إليك؟ قال: «**عائشة**»، قلت: من الرجال؟ قال: «**أبوها**»، قلت: ثم مَن؟ قال: «**عمر**» فَعَدَّ رجالًا[2].

فهو أحب الناس إلى الرسول ﷺ وأَمَنُّهم عليه في صحبته وماله، فهو أحق بالأمر من بعده؛ فلذلك كان من عقيدة أهل السنة والجماعة أن الأحق بالأمر بعد رسول الله ﷺ هو أبو بكر.

ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الموضع جمع حسن، قال: «خلافة أبي بكر الصديق دلت النصوص الصحيحة على صحتها وثبوتها ورضا الله ورسوله ﷺ له بها، وانعقدت بمبايعة المسلمين له واختيارهم إياه، اختيارًا استندوا فيه إلى ما علموه من تفضيل الله ورسوله، وأنه أحقهم بهذا الأمر عند الله ورسوله؛ فصارت ثابتة بالنص والإجماع جميعًا»[3].

---

(١) رواه البخاري (٣٦٦٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهذا اللفظ مختصر.
(٢) رواه البخاري (٣٦٦٢)، ومسلم (٢٣٨٤).
(٣) منهاج السنة ١/ ٥٢٤.

وأما قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله ﷺ»[١]، فقد حُمِل على أن الرسول ﷺ لم يستخلف بعهد مكتوب، ونص صريح كما تقدم.

وأهل السنة يثبتون الخلافة بعد أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا موضع اتفاق، وكانت خلافته بعهد من أبي بكر، فانتقل أمر ولاية المسلمين إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يكن هناك أي اختلاف، ولا ريب أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الأحق بالأمر من بعده، فهو قرينُه في كثير من النصوص الدالة على فضل أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد كان رسول الله ﷺ يقول: «**جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر**»[٢] وكذلك في حديث الرؤيا المتقدم[٣].

فأهل السنة يثبتون الخلافة لأبي بكر ثم عمر، ولا ينازع في هذا إلا الرافضة، فالرافضة ينازعون في خلافة الخلفاء الثلاثة كلهم، وعندهم أن خلافتهم باطلة وظلم، واغتصاب للحق؛ لأنهم يزعمون أن الوصي بعد رسول الله ﷺ هو علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ظلموه واغتصبوا حقه، وجحدوا وصية الرسول ﷺ!

ولا نزاع بين أهل السنة في أن الأحق بالأمر بعد الرسول ﷺ الثلاثة على مراتبهم: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الأحق بالأمر بعد عثمان، فإن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جعل الأمر شورى بين

---

(١) رواه البخاري (٧٢١٨)، ومسلم (١٨٢٣) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) رواه البخاري (٣٦٧٧)، ومسلم (٢٣٨٩) من حديث ابن عباس عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
(٣) ص٤٣١.

الستة الذين قال: «إن رسول الله ﷺ مات وهو عنهم راض»[١]، فبعدما تشاوروا وشاور عبدُ الرحمن بن عوف الناسَ قال: «لم أرهم يعدلون بعثمان، فبايعه عبد الرحمن وبايعه الناس: المهاجرون والأنصار وأمراء الأجناد والمسلمون»[٢]، فتم الأمر واستقرت الخلافة لعثمان من بعد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وبعد الفتنة ومقتل عثمان لا أحد ينافس عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الفضل، ولا أحد يدعي أنه أحق بالأمر منه.

وأهل السنة والجماعة يرتبون الخلفاء في الفضل على ترتيبهم في الخلافة، فيقولون: أفضل هذه الأمة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال: «كنا نُخَيِّرُ بين الناس في زمن النبي ﷺ، فنخير أبا بكر ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ»[٣].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي، بعد اتفاقهم على أبي بكر وعمر أيهما أفضل، فقدَّم قومٌ عثمانَ، وسكتوا، أو ربَّعُوا بعلي، وقدَّم قومٌ عليًّا، وقوم توقفوا. لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان، وإن كانت هذه المسألة ـ مسألة عثمان وعلي ـ ليست من الأصول التي يُضَلَّل المخالِف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن المسألة التي يُضَلَّل المخالف فيها مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة؛ فهو أضل من حمار أهله»[٤].

---

(١) رواه البخاري (٣٧٠٠)، ومسلم (٥٦٧).

(٢) رواه البخاري (٧٢٠٧) من حديث المِسْوَرِ بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه البخاري (٣٦٥٥) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) الواسطية ص٢٦٠.

وجاء عن بعض السلف أنه قال: «من قدَّم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار»(١).

أي: تنقَّصهم واستخف بعقولهم وسفه رأيهم؛ لأنهم أطبقوا على تولية عثمان، فهؤلاء الأربعة هم الخلفاء الراشدون، وإذا أطلق الخلفاء الراشدون؛ فإنه ينصرف إليهم، فخلافتهم خلافة نبوة، وهذا لا ينفي أن يقال في بعض من ولي أمر المسلمين إنه خليفة راشد، كما قيل ذلك في عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وعلي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وإن لم يتم له الأمر على جميع المسلمين فهذا لا ينفي اعتباره من الخلفاء الراشدين، ولا ينفي أن تكون خلافته خلافة نبوة، لكن لا ريب أن خلافته ليست كخلافة مَن قبله في أثرها على الإسلام والمسلمين، كما أن عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ دون عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ولكن على كل حال هم الخلفاء الراشدون المهديون كما في الحديث المعروف أن النبي ﷺ قال: «**عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنواجِذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة**»(٢).

واعتمد أهل العلم في اعتبار ما سنه الخلفاء على هذا الحديث.

(١) روي هذا عن أيوب السختياني وأحمد بن حنبل والدارقطني رَحِمَهُمُٱللَّهُ. السنة للخلال ٢/ ٣٩٢، ومجموع الفتاوى ٤/ ٤٢٦ و٤٣٥، ومنهاج السنة ٢/ ٧٣.
(٢) تقدم تخريجه في ص٣٢١.

وقال ﷺ في أبي بكر وعمر: «**اقتدوا بالذَيْنِ من بعدي: أبي بكر وعمر**»(١).

فأمر ﷺ بالاقتداء بهما، واتباع سنة الخلفاء الراشدين، فكل ما سنُّوه مما لا يخالف ما جاء عن الرسول ﷺ؛ فإن على الأمة أن يتبعوهم في سنتهم، فهم أحرى بالصواب من غيرهم، حتى قال بعض أهل العلم: «إن إجماع الخلفاء الأربعة حجة»(٢)؛ لأنهم لا يكادون يجمعون على خطأ، ولا أذكر أنهم أجمعوا في مسألة وكان الصواب في خلافها.



(١) رواه أحمد ٥/ ٣٨٢، والترمذي (٣٦٦٢) ـ وقال: حسن ـ، وابن حبان (٦٩٠٢)، والحاكم ٣/ ٧٥ من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) روضة الناظر ٢/ ٤٧٤، وأصول الفقه ٢/ ٤١٢.

العشرة المبشرون بالجنة

قوله: «**وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ، وبشرهم بالجنة على ما شهد لهم رسول الله ﷺ، وقوله الحق، وهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة الزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح وهو أمين هذه الأمة رضي الله عنهم أجمعين**».

بعدما ذكر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ اعتقاد أهل السنة والجماعة في الخلفاء الراشدين، وأنهم خير هذه الأمة وأفضلها، وهم في الفضل على مراتب على ترتيبهم في الخلافة، ويليهم في الفضل بقية العشرة؛ ولهذا أردف الطحاوي الكلام في الخلفاء الراشدين بذكر فضل بقية العشرة فيقول: إن العشرة الذين شهد لهم الرسول ﷺ بالجنة نشهد لهم بشهادته ﷺ إيمانًا وتصديقًا له ﷺ، وأن ما أخبر به هو الحق، فقد ثبت من حديث سعيد بن زيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**عشرة في الجنة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والزبير وطلحة وعبد الرحمن وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد**»[(١)].

وقد ورد لكل منهم فضيلة، بل فضائل، جاءت في الأحاديث كفضائل أبي بكر وعمر خاصة، وفضائل لعثمان ولعلي، والزبير، وهكذا، ومن ذلك ما أشار إليه الطحاوي من قوله أن أبا عبيدة أمين هذه الأمة، ففي

(١) تقدم في ص٢٥٩.

حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جاء أهل نجران إلى النبي ﷺ فقالوا: ابعث لنا رجلًا أمينًا، فقال: «**لأبعثنَّ إليكم رجلًا أمينًا حَقُّ أمين**»، فاستشرف لها الناس، فبعث أبا عبيدة بن الجراح[(١)]. فهذا يدل على فضيلةٍ له، وأن له تميزًا في هذا الشأن، وإلا فالأمانة صفة كل مؤمن.

وقد ثبت تبشير أبي بكر وعمر وعثمان بالجنة في غير هذا الحديث، ففي حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين: كنت مع النبي ﷺ في حائط من حيطان المدينة، فجاء رجل فاستفتح فقال النبي ﷺ: «**افتح له وبشره بالجنة**»، ففتحت له فإذا أبو بكر، فبشرته بما قال النبي ﷺ، فحمد الله، ثم جاء رجل فاستفتح، فقال النبي ﷺ: «**افتح له وبشره بالجنة**»، ففتحت له فإذا هو عمر فأخبرته بما قال النبي ﷺ، فحمد الله، ثم استفتح رجل، فقال لي: «**افتح له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه**»، فإذا عثمان، فأخبرته بما قال رسول الله ﷺ، فحمد الله ثم قال: الله المستعان[(٢)].

وقد وقع كما أخبر ﷺ فقد ابتلي عثمان بأهل الفتنة الذين ثاروا عليه، وطعنوا في ولايته، وحاصروه في داره حتى انتهى أمرهم إلى قتله.

فهؤلاء العشرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لهم فضيلة على سائر الصحابة، وأفضلهم الخلفاء وترتيبهم في الفضل حسب ترتيبهم في الخلافة، وأما بالنسبة للستة فلا يفضل بعضهم على بعض، هذا هو ظاهر هذه الأحاديث؛ لأن التفضيل موقوف على الدليل.

---

(١) رواه البخاري (٤٣٨١)، ومسلم (٢٤٢٠).

(٢) رواه البخاري (٣٦٩٣)، ومسلم (٢٤٠٣).

وقد تقدمت هذه المسألة[1]، لكن هنا بمناسبة ذكر الخلفاء الراشدين وبقية العشرة، فهم من جملة من يشهد له بالجنة، وليست هذه الفضيلة مختصة بهم، بل شهد الرسول ﷺ لثابت بن قيس، والحسن والحسين، وعكاشة بن محصن؛ بل نشهد بالجنة لكل من شهد بيعة الرضوان؛ لقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ١٨]؛ ولقوله ﷺ: «**لا يدخلُ النارَ أحدٌ ممن بايع تحت الشجرة**»[2].

والرافضة يبغضون العشرة إلا عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهم يبغضون التسعة من العشرة، ومن حماقاتهم أنهم صاروا يكرهون لفظ العشرة، ويتشاءمون به، ويتجنبونه مبالغة في بغض أولئك العشرة، مع أن العدد ليس متعلّقًا لمدح ولا ذم، فقد يكون لمحمود ومذموم، وطرد هذا أن يبغض لفظ تسعة بسبب التسعة الذين هم من قوم صالح، ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ۝٤٨﴾ [النمل]، أفيصح في عقل عاقل أن يهجر عدد التسعة، وأن يتشاءم به؛ من أجل أنه عدد أولئك الرهط؟!

هذه جهالة وحماقة، وهذه الحماقة من الرافضة ذكرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في أول «منهاج السنة»، في معرض ذكر حماقات الرافضة وناقشها فقال: «بل اسم العشرة قد مدح الله مسماه في مواضع، كقوله تعالى في متعة الحج: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقال تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ

---

(١) ص٢٥٩.

(٢) انظر تخريج هذه الأحاديث: في ص٢٥٩ و٢٦٠ و٤٢٠.

مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقال تعالى ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ١ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ٢﴾[الفجر]»[(١)] إلخ كلامه.



(١) ١/ ٤٠.

منهج أهل السنة في أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ومن أحسنَ القولَ في أصحاب رسول الله ﷺ، وأزواجه الطاهرات من كل دنس، وذُرِّيَّاته المقدسين من كل رجس؛ فقد برئ من النفاق**».

هذا تأكيد لما سبق من قوله: «**ونحبُّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ، ولا نُفْرِطُ في حب أحد منهم، ولا نتبرأُ من أحد منهم، ونبغِضُ من يبغِضُهم، وبغيرِ الخيرِ يذكرُهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبُّهم دينٌ وإيمان وإحسان، وبغضُهم كفرٌ ونفاق وطغيان**»[1]، فإحسان القول في الصحابة يكون بذكرهم بفضائلهم، وبالترضي عنهم، وبمعرفة أقدارهم، وإحسان القول فيهم.

وقوله: «**وأزواجه**»، عطف الأزواج على الأصحاب من عطف الخاص على العام، فإن أزواج رسول الله ﷺ لهن من الصحبة ما ليس لغيرهن من نساء المؤمنين؛ للعلاقة الزوجية.

وقوله: «**الطاهرات**»، المنزهات البريئات من كل دنس يعيب شرفهن وفضلهن، وزوجات الرسول ﷺ يشمل كل من مات عنهن، وهن تسع، ومن ماتت وهي في عصمته ﷺ، فهؤلاء كلهن أمهات المؤمنين،

(١) ص٤١٩.

فمجموعهن إحدى عشرة: أولهن خديجة بنت خويلد، وقد توفيت في حياته ﷺ بمكة قبل الهجرة، وزينب بنت خزيمة أم المساكين، وقد توفيت في حياته ﷺ، وبقية التسع[(١)] مات النبي ﷺ وهنَّ في عصمته.

ومما جاء في بيان فضلهن قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، ويحرم نكاحهن؛ لحق النبي ﷺ، ﴿وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴿٥٣﴾﴾ [الأحزاب]، فأزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين في الحرمة والتحريم، ولسن أمهات المؤمنين في المحرمية[(٢)].

وقال تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [الأحزاب].

فنساء النبي ﷺ لهن من الفضل ما ليس لغيرهن؛ لعظم صلتهن وصحبتهن للنبي ﷺ، وأفضلهنَّ خديجة وعائشة؛ فقد ثبت لهما من

---

(١) وهن: عائشة وحفصة وأم سلمة وأم حبيبة وميمونة بنت الحارث وصفية بنت حيي وزينب بنت جحش وسودة بنت زمعة وجويرية بنت الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ.

(٢) منهاج السنة ٤/ ٣٦٩.

الفضائل ما ليس لسائر أمهات المؤمنين، فهن يشتركن في أنهن أزواج النبي ﷺ، وأنهن أمهات المؤمنين، ويشملهن هذا الثناء العطر: ﴿لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، فمن العلماء من قال: خديجة أفضل[١]؛ لأنها أول المؤمنات، بل قيل: إنها أول من آمن به ﷺ كما جاء في قصة بدء الوحي[٢]، وثبت في الصحيح: «**أن جبريل أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، هذه خديجة قد أتت معها إناء فيه إدام أو طعام أو شراب فإذا هي أتتك فاقرأ عليها السلام من ربها ومني، وبشرها ببيت في الجنة من قَصَبٍ لا صَخَبَ فيه ولا نَصَبَ**»[٣]. وقال النبي ﷺ: «**خير نسائها مريم بنت عمران وخير نسائها خديجة بنت خويلد**»[٤].

وفضَّل بعض أهل العلم عائشة؛ لأنها عاصرت الدعوة ونزول الشرائع، وتلقت وحفظت من العلم الذي جاء به النبي ﷺ ما لم تدركه خديجة، وجاء في فضلها مثل قوله ﷺ لما قيل له: أي الناس أحب إليك؟ قال: «**عائشة**»[٥]، وجاء فيها الحديث الصحيح: «**فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام**»[٦].

وجمع بعض أهل العلم بين القولين فقال: إن خديجة أفضل من وجه، فلها تأثير في أول الإسلام بنصر وتأييد النبي ﷺ ومواساته، ولها

---

(١) فتح الباري ٧/ ١٣٩، ورجَّحه وقوَّاه المؤلف في «شرح الواسطية» ص٢٢٠.
(٢) تقدم في ص١٠٤.
(٣) رواه البخاري (٣٨٢٠)، ومسلم (٢٤٣٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.
(٤) رواه البخاري (٣٤٣٢)، ومسلم (٢٤٣٠) من حديث علي رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.
(٥) تقدم في ص٤٣٢.
(٦) رواه البخاري (٣٤١١) ومسلم (٢٤٣١) من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

منه المنزلة العالية، وهي أم أكثر أولاده، وكان ﷺ يذكرها وينوه بها، حتى قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ما غِرْتُ على أحد من نساء النبي ﷺ ما غرت على خديجة وما رأيتها، ولكن كان النبي ﷺ يكثر ذكرها، وربما ذبح الشاة ثم يقطعها أعضاء، ثم يبعثها في صدائق خديجة، فربما قلتُ له: كأنه لم يكن في الدنيا امرأة إلا خديجة! فيقول: «**إنها كانت وكانت، وكان لي منها ولد**»[١]. وعائشة أفضل من جهة حمل العلم وتبليغه إلى الأمة وإدراكها من العلم ما لم تشركها فيه خديجة[٢].

فهذا بعض ما يتعلق بزوجات النبي ﷺ، وهن مبرآت، وليس معنى ذلك أنهن معصومات، فليس أحد معصوم بعد النبي ﷺ.

وقوله: «**وذُرِّيَّاته المقدسين من كل رجس؛ فقد برئ من النفاق**».

ذرية الرسول ﷺ هم: أولاده من صلبه وكلهم ماتوا في حياته ﷺ إلا فاطمة فُضْلى أولاد النبي ﷺ.

ولا شك أن ذريته ﷺ يصدق عليهم هذا الوصف، وأنهم مبرؤون من الأرجاس والعيوب التي تدنس الأخلاق، ويدخل في هذا الاسم من ذرية النبي ﷺ أولاد فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وما تناسل منهم، فذرية الحسن والحسين كلهم من ذرية النبي ﷺ، قال الله تعالى في إبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾

(١) رواه البخاري (٣٨١٨) ـ واللفظ له ـ ومسلم (٢٤٣٥).
(٢) هذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم. مجموع الفتاوى ٤/ ٣٩٣، وبدائع الفوائد ٣/ ١١٠٤، وجلاء الأفهام ص٢٦٣.

وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الأنعام]، كل هؤلاء الأنبياء الذين جاءوا متأخرين عدهم الله من ذرية إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

فهكذا ما تناسل من أولاد الحسن والحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا كلهم من ذرية النبي ﷺ، وبهذا نحتاج إلى احتراز؛ لأن قول الطحاوي: «**وذُرِّيَّاته المقدسين من كل رجس**» ليس على إطلاقه؛ لأن فيهم المحسن والمسيء، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في ذرية إبراهيم: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾ وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ ۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ مُبِينٌ ﴿١١٣﴾﴾ [الصافات].

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة]، فمن ذرية إبراهيم المؤمن والكافر، فبنو إسرائيل كلهم من ذرية إبراهيم وكذلك ذرية إسماعيل هم من ذرية إبراهيم ومنهم المؤمن والكافر، والمحسن والمسيء.

وهكذا ذرية محمد ﷺ وهم من تناسل من ذرية الحسن والحسين فيهم العلماء والصالحون، وفيهم من هو خلاف ذلك، فليس كل من كان من ذرية الحسن والحسين ـ وهم الذين يُسمَّون بالأشراف ـ يكون مبرأً، فهذه عبارة لا تُسلَّم بهذا الإطلاق، فيجب قصرها على ذرية الرسول ﷺ الأدنين ممن ثبت فضلهم، أما من بعدهم فهم كغيرهم من الناس معرضون، ومتنوعون.

وقوله: «**فقد برئ من النفاق**».

لأن بغض الصحابة والطعن فيهم، وفي أزواج النبي ﷺ ولا سيما عائشة، ورميها بما برأها الله منه؛ هو من شأن المنافقين، وقد حمل عبء الإفك رأس المنافقين عبد الله بن أُبي، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡۚ لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُمۖ بَلۡ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُم مَّا ٱكۡتَسَبَ مِنَ ٱلۡإِثۡمِۚ وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١١﴾ [النور].

وأشار الشارح ابن أبي العز[١] إلى أن أصل الرفض الذي هو بغض الصحابة وتكفيرهم والغلو في علي رضي الله عنه وذريته أسسه المنافقون، والمؤسس الأول لمذهب الرفض هو عبد الله بن سبأ اليهودي الذي بَذَرَ بذرة الفتنة بين الناس، وألبهم على عثمان رضي الله عنه حتى قُتل، ثم سعى في فتنة أخرى وهي الغلو في علي رضي الله عنه.

سبحان الله العظيم! في ذلك العصر الزاهي وقرب عهد النبوة ظهر هذا المذهب الكفري، وهو تأليه علي رضي الله عنه، فحرَّق علي رضي الله عنه قومًا أتوه فقالوا: أنت هو! فقال: من أنا؟ فقالوا: أنت ربنا! فأمر بنار فأججت فألقوا فيها. وفيهم قال علي رضي الله عنه:

لما رأيت الأمر أمرًا منكرًا
أجَّجْتُ ناري ودعوت قَنبرًا[٢]

---

(١) ص٧٣٨.
(٢) انظر: التنبيه والرد ص٢٩، والفصل ٣/ ١٢٠، وتاريخ دمشق ٤٢/ ٤٧٥، ومجموع الفتاوى ٣٥/ ١٨٥، ومنهاج السنة ١/ ٢٩، وأصل قصة التحريق في البخاري (٣٠١٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وانظر فتح الباري ٦/ ١٥١.

وبقي هذا المذهب الملعون مذهب الرفض والغلو في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأهل البيت، واسمهم الذي يتسمون به قديمًا وحديثًا: الشيعة.

والشيعة يقسمهم العلماء ثلاثة أقسام إجمالية[١]، وإلا فهم فرق كثيرة:

الأولى: الغلاة، وهم طوائف منهم: السبئية والقرامطة، والإسماعيلية، والنصيرية.

الثانية: الإمامية، ومنهم: الاثنا عشرية، وهم كذلك طوائف.

الثالثة: ويعرفون بالمفضلة.

وهذه الأقسام الثلاثة كانت قد ظهرت في عهد علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فالغلاة المؤلهون لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والطائفة الثانية: السبابة الذين يسبون أبا بكر وعمر، وكان رأسهم عبد الله بن سبأ، فلما بلغ عليًّا ذلك طلب قتله فهرب منه.

والثالثة: المفضلة الذين يفضلون عليًّا على أبي بكر وعمر، لكنهم لا يسبونهما، وقد قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري»[٢].

وقد ذكر العلماء أن سبب تسمية الرافضة بهذا الاسم أن الشيعة الغلاة طلبوا من زيد بن علي بن الحسين أن يتبرأ من أبي بكر وعمر، فقال: كيف أتبرأ منهما وهما وزيرا جدي؟! فرفضوه فسموا: الرافضة[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٠٧، ومنهاج السنة ٣/ ٤٧٠.

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في السنة ٢/ ٥٦٢، وابن أبي عاصم في السنة (١٢٩١)، والبيهقي في الاعتقاد ص٥٠٤.

(٣) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٣٥، ومنهاج السنة ١/ ٣٥ و٢/ ٩٦، والبداية والنهاية ١٣/ ١٠٦.

وزيد بن علي بن الحسين هو الذي تنتسب إليه فرقة الزيدية.

والرافضة الغلاة هم الذين تعرف طوائفهم بالباطنية؛ لأنهم يُظهرون الإسلام، كما يقول بعض أهل العلم: «يُظهرون الرفض ويُبطنون الكفر المحض»[(١)]، فحقيقة أمر الباطنية أنهم لا يؤمنون بالله، ولا بملائكته ولا رسله، ولا يؤمنون بمبدأ ولا معاد، ولا يؤمنون بالأنبياء، ولا يؤمنون بفضل أحد، حتى لا يؤمنون ولا يعترفون بفضل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فإذا جحدوا وكفروا بالرسالات فهل يبقى شيء؟ فما يدعونه من موالاة علي وتعظيمه والغلو فيه كل هذا تضليل للسذج من الناس، وإلا فليس عندهم شيء من ذلك.

ولهذا نقل الشارح ابن أبي العز عن القاضي أبي بكر بن الطيب طريقة الباطنية في دعوتهم، أنهم «قالوا للداعي: يجب عليك إذا وجدت من تدعوه مسلمًا أن تجعل التشيع عنده دينك وشعارك، واجعل المدخل من جهة ظلم السلف لعلي، وقتلهم الحسين والتبري من تَيْم وعدي وبني أمية وبني العباس، وأن عليًّا يعلم الغيب! يُفوض إليه خلق العالم!... فإذا أنست من بعض الشيعة عند الدعوة إجابة ورشدًا أوقفته على مثالب علي وولده»[(٢)].

لأن مهمة الباطنية هو إخراج المسلم عن ملة الإسلام، لكنهم يعمقون فيه مبدأ النفاق والتقية، ولهذا مذاهبهم وأقوالهم تكون أسرارًا.

(١) مجموع الفتاوى ٩/ ١٣٤ و١١/ ٥٨١.
(٢) ص٧٤٠، وكذا نقله شيخ الإسلام في منهاج السنة ٨/ ٤٧٩.

وقد ذكر العلماء أقوالهم ومذاهبهم في كتب الملل والنحل، كـ«الملل والنحل» للشهرستاني[(١)]، وألف فيهم مؤلفون، كالغزالي له كتاب: «فضائح الباطنية»[(٢)].

وسموا بالباطنية؛ لأنهم يزعمون أن للنصوص وللشرائع معاني باطنة تخالف ظاهرها، فيجعلون للشرائع معاني باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها، فيفسرون القرآن بمعاني باطنة، من ذلك قولهم: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ۝١٩﴾ [الرحمن] أي: علي وفاطمة، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ۝٢٢﴾ [الرحمن]، أي: الحسن والحسين، ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المسد]، هما أبو بكر وعمر! فهذه من تفسيرات الباطنية.

ومن تأويلاتهم للشرائع قولهم: الصيام هو كتمان أسرار الباطنية، والصلاة هو معرفة تلك الأسرار، والحج هو السفر إلى طواغيتهم وشيوخهم[(٣)].

إذًا؛ الباطنية ملاحدة منافقون، وكفرهم أغلظ من كفر اليهود والنصارى[(٤)].

---

(١) ١/ ١٤٠.

(٢) وهو مطبوع، وقد ذكر شيخ الإسلام جملة من الكتب في الرد عليهم. مجموع الفتاوى ٩/ ١٣٤و٢٧/ ١٧٤، ومنهاج السنة ٨/ ٢٥٨، ودرء التعارض ٥/ ٨.

(٣) ذكر هذه الأمور عنهم شيخ الإسلام في: مقدمة في أصول التفسير ص٢٢٠، ورسالة في علم الظاهر والباطن ص٢٣٧، ومنهاج السنة ٣/ ٤٠٤، والصفدية ص٥١.

(٤) التدمرية ص١٩٣، ومنهاج السنة ٣/ ٤٥٢.

احترام علماء الأمة من السلف ومن اقتفى أثرهم

وقوله: «**وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين ـ أهل الخير**[١] **والأثر، وأهل الفقه والنظر ـ لا يُذْكَرُون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل**».

أهل العلم من الصحابة والتابعين وتابعيهم من أئمة الهدى يجب أن يُعرَف لهم قدرهم، ويجب أن يُعامَلوا بما تستوجبه منازلهم من العلم والدين، وذِكرُ الطحاوي حق العلماء في هذه الجملة مناسب جدًّا؛ فإنه ذكر ما يجب للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأهل بيت الرسول ﷺ، ثم أردف ذلك بذكر ما يجب لعلماء هذه الأمة من السلف من الصحابة، ومن جاء بعدهم، ولهذا قال: «**ومن بعدهم من التابعين، أهل الخير والأثر**». أهل الخير: العمل الصالح، وأهل الآثار: الذين يقتفون آثار النبي ﷺ ويقتفون آثار من سلف قبلهم من أهل العلم والدين، وأهل الفقه والنظر فهم العلماء الفقهاء العباد الصلحاء.

والله تعالى قد نَوَّه بفضل العلماء في كتابه حيث قال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، أولو العلم: أصحاب العلم الشرعي، وهم على مراتب، فيدخل فيهم

---

(١) رأيت في مخطوطة للمتن: «الخبر»، وهو محتمل، لكن الشيخ يميل إلى ما أُثبِت.

الأنبياء، كما يدخل فيهم العلماء من أتباعهم، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

فخص العلماء برفع الدرجات، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، فخص وحصر خشيته بالعلماء ـ أي: العلماء بالله وشرعه ـ، وكل دليل يدل على فضل العلم؛ هو دليل على فضل العلماء، وفي حديث أبي الدرداء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ الذي رواه الترمذي وغيره وفيه: «**وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، إنما ورثوا العلم فمن أخذ به أخذ بحظ وافر**»[1].

فالصحابة فيهم علماء، وفي التابعين وتابعيهم علماء، وهم حملة هذا الدين فإنه «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**»[2]، فهم المبلغون عن الله دينه، والقائمون بأمره على مراتبهم في العلم والدين.

---

(١) رواه أحمد ٥/ ١٩٦، وأبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وابن حبان (٨٨)، وقال الحافظ في «الفتح» ١/ ١٦٠: «أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم مصححًا من حديث أبي الدرداء، وحسنه حمزة الكناني، وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها»، وانظر: العلل للدارقطني ٦/ ٢١٦، وتهذيب السنن للمنذري ٥/ ٢٤٣، والتلخيص الحبير ٥/ ٢٣٠٠، والمقاصد الحسنة (٧٠٣).

(٢) روي هذا مرفوعًا عند العقيلي في الضعفاء ١/ ٩ و١٠، و٤/ ٢٥٦، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ١٧، والطبراني في مسند الشاميين ١/ ٣٤٤، =

وقد ضرب النبي ﷺ المثل للعلم والعلماء، كما في الصحيحين من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير أصاب أرضًا، فكان منها طائفة طيبة قبِلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادِب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخرى إنما هي قِيعان لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فَقُهَ في دين الله ونفعه ما بعثني الله به؛ فعَلِم وعَلَّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسًا، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به**»[1].

قال العلماء في شرح هذا الحديث: إن حملة العلم نوعان:

علماء نقل ورواية، وعلماء فقهاء، وليس المراد بالفقهاء أولئك المعنيون بأقوال من يتبعونه من الأئمة؛ فإن الغالب على هؤلاء التقليد؛ بل المراد الفقهاء الذين جمعوا بين معرفة النصوص والفقه والفهم والاستنباط. فقوله ﷺ: «**فكان منها طائفة طيبة قبِلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير**» هذا مثل للعلماء الفقهاء.

وقوله: «**وكان منها أجادب أمسكت الماء**» هذا مثل حُفَّاظ السنة.

= وابن عدي في الكامل ٢/ ٢٧٣ و ٣/ ٤٥٧، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠/ ٢٠٩، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص٢٨و٢٩ من مرسل إبراهيم العذري، ومن حديث عدد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. ونقل الخطيب تصحيحه عن الإمام أحمد، ونقل السخاوي في فتح المغيث ٢/ ١٦٩عن عدد من الأئمة تضعيفه.

(١) رواه البخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢).

ولهذا قال الرسول ﷺ عندما خطب بمنى: «**فَلْيُبَلِّغْ الشاهدُ الغائِبَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعى من سامِعٍ**»[1]، ولهذا قال ﷺ: «**فذلك مثل من فَقُهَ في دين الله ونفعه ما بعثني الله به**».

أما من أعرض فمثله في قوله ﷺ: «**طائفة أخرى إنما هي قِيعان لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأً**»، فلم تنتفع بهذا الغيث، ولهذا قال: «**ومثل من لم يرفع بذلك رأسًا ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به**».

فيجب على سائر الأمة أن يعرفوا لهؤلاء العلماء فضلهم؛ لأنهم حَمَلة هذا الدين، والقائمون به، فتجب محبتهم؛ لعلمهم ودينهم وإيمانهم، والحب في الله واجب لجميع المسلمين، لكن يجب إنزال كل أحد منزله، الصحابة لهم منزلة، وحبهم هو من الحب في الله، ولكن يجب لهم من المحبة والتقدير والذكر الجميل ما ليس لغيرهم، وهكذا العلماء يستوجبون من المحبة والإجلال والذكر الجميل والثناء العاطر ما لا يستحقه من دونهم، وأصل الحب في الله تابع لمحبة الله، فمن كان أقرب إلى الله وأقوم بدين الله، وأتقى لله كان له من المحبة والإكرام ما يليق بمقامه.

وقد انقسم الناس في العلماء ثلاثة أقسام:

طرفان ووسط، فطائفة تغلو في من تعظمه من العلماء؛ لأن لكل طائفة من المقلدين إمامًا ينتمون إليه، وهذا الغلو يتمثل بالتعصب لأقوالهم، وتقديمها على أقوال غيرهم؛ فالمتعصبون من المتمذهبين

---

(١) رواه البخاري (١٧٤١)، ـ واللفظ له ـ ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

لا يعتبرون أقوال الأئمة الآخرين إنما يتمسكون بأقوال إمامهم الذي يقلدونه؛ بل ويَعْرِض نصوص الشريعة على قول إمامه فما وافقها قبله، وما خالفها تأوله، وتلمس له أنواع التفسير والتأويل؛ ليدفع معارضتها لقول الإمام، وهؤلاء مذمومون، ولهم شبه بمن قال الله فيهم: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

ولهذا عَقَدَ الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بابًا في كتاب «التوحيد» عنوانه: «باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله، وتحليل ما حرم الله فقد اتخذهم أربابًا من دون الله»[(١)].

ويقابل هؤلاء: مَن لا يعرف للعلماء قدرهم، ولا يعتبر أقوالهم، ولا ينظر فيما استنبطوه من نصوص الكتاب والسنة؛ بل يجعل نفسه ندًّا لهم؛ بل يتنقصهم فيما يخالف هواه ورأيه، ويطعن عليهم فيما اجتهدوا فيه واستنبطوه من النصوص، وهذا قد حُرِم من الانتفاع بهم؛ لأنه متبع لهواه متعصب لرأيه، وإنما يأخذ من أقوال العلماء ما وافق رأيه.

مثلما يفعل الآخرون في النصوص حين يأخذون منها ما يوافق آراءهم ومذاهبهم، فتجد أحدهم يستدل بالآية أو الحديث حين يوافق المذهب الذي مشى عليه، وما جاء من النصوص معارضًا لمذهبه ورأيه دَفَعَه بكل وسيلة؛ إما بالتكذيب أو الرد، وإما بالتحريف الذي يسمونه تأويلًا، كما تفعل طوائف المبتدعة، فهذا منهجهم في النصوص، وهو منهج المتعصبين من أهل المذاهب بالنسبة لما خالف مذهبهم.

---

(١) ص٧٢.

فهذان فريقان على طرفي نقيض: المتعصبون للأئمة المُقدِّمون لأقوالهم على كتاب الله وسنة رسوله، والمتنقصون المستخفون بأهل العلم من السلف الصالح ومن سار على منهجهم وطريقتهم، وبين ذلك القول الوسط، وهو الذي عبَّر عنه الإمام الطحاوي وقصد إليه، وهو الاعتراف بفضل العلماء، وإنزال كل منزلته، والانتفاع بعلومهم وفهومهم، فمن كان قاصرًا عن فهم الأدلة؛ فليس له إلا أن يقلد من يثق بعلمه ودينه من أهل العلم.

لكن الشأن في من يقدر على فهم النصوص؛ فهذا عليه أن ينتفع بفهم العلماء، ويرجع إلى أقوالهم، ولا يقصر نفسه على معين يقلده ولا يخرج عن أقواله ولا يلتفت إلى أقوال غيره، لا؛ بل عليه أن يستفيد من كل الأئمة، ويأخذ من أقوالهم ما تشهد له الأدلة من الكتاب والسنة، فأقوال الأئمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما دل عليه الدليل من الكتاب والسنة فهذا واجب الاتباع؛ لأنه يستند إلى الأصل الصحيح مهما كان قائله منهم.

والثاني: ما خالف الدليل فيجب تركه، وهذا ما أوصى به الأئمةُ المتبُوعُون تلاميذَهم[1].

والثالث: أقوال لم تظهر مخالفتها للأدلة، ولا موافقتها لها، فهذه يقول فيها المحققون: إنها سائغة الاتباع، لا واجبة الاتباع ولا ممنوعة الاتباع؛ لأنها موضع اجتهاد.

(١) انظر: آداب الشافعي ومناقبه ص٩٣، ومختصر المؤمل ص٨٨، وإعلام الموقعين ٢/ ٢٠٠.

ومما يجب اعتقاده أن هؤلاء العلماء ليسوا معصومين، فلهذا يصيبون تارة ويخطئون أخرى.

ولكن الأئمة المعروفون يجب اعتقاد أنهم لا يتعمدون مخالفة الدليل حاشاهم من ذلك، ومن ظن ذلك فهو متجنٍّ عليهم ومسيء للظن بهم، فإذا ثبت عن أحدهم أنه خالف دليلًا من كتاب أو سنة، فيجب الاعتذار عنه بما يمكن.

وقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة صغيرة اسمها: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»(١)، وذكر أعذار العلماء في مخالفة بعضهم لبعض الأدلة، وأهمها: عدم بلوغ الدليل، فقد يخالف الدليل؛ لأنه لم يبلغه.

أو بلغه من طريق ضعيف، فيعتقد أن النبي ﷺ لم يقله.

أو بلغه وصح عنده، لكنه لا يعتقد أن المراد به هذا الحكم؛ فيفهمه فهمًا قد يكون خلاف ما يقتضيه ظاهره، فيكون متأولًا للحديث باجتهاد لا عن هوى.

أو يعرض له ما يجعله يظن أنه منسوخ.

فهذه أهم الأعذار التي يعتذر بها عن العلماء إذا خالف أحدهم دليلًا من كتاب أو سنة.

ومعروف أن مخالفة الآية لا تكون إلا بتأوُّل؛ لأن القرآن قطعي الثبوت.

(١) مطبوعة مفردة مرارًا، وضمن مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٣١-٢٩٠.

وقوله: «**ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل**».

قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء].

فهذا وعيد لمن انحرف عن سبيل أهل العلم والدين، وهذه الآية قد استدل بها الشافعي على حجية الإجماع[1]، فمن عدل عن سبيل ما أجمع عليه المؤمنون؛ فإنه متوعَّد بهذا الوعيد.

قال الشارح ابن أبي العز[2] في معرض ثنائه على العلماء وأن الله: «جعلهم بمنزلة النجوم يهدى بهم في ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم؛ إذ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ علماؤها شرارها، إلا المسلمين؛ فإن علماءهم خيارهم؛ فإنهم خلفاء الرسول من أمته، والمُحيون لما مات من سنته».

وهذه المقولة ليست مستقيمة عندي؛ فالأمم الماضية كبني إسرائيل فيهم العلماء المهديون المهتدون، قال تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ٢٤﴾ [السجدة]، ﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٞ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ وَبِهِۦ يَعۡدِلُونَ ١٥٩﴾ [الأعراف]، وكذلك بالعكس فهذه الأمة فيهم العلماء المهديون المهتدون المقتدى بهم، الذين يصدق عليهم ما جاء من الثناء على أهل العلم وأنهم ورثة الأنبياء، وفيهم علماء السوء؛ مثل أئمة أهل البدع؛ فإنهم ليس لهم حظ من الثناء الذي جاء في الكتاب والسنة للعلماء، فهذه الأمة فيها فرق ضالة، فلو خص

---

(١) تقدم توثيقه في ص٣٢٣.

(٢) ص٧٤١، وهو منقول من كلام شيخ الإسلام في أول رسالته «رفع الملام» ص٢٣٢، وذكر في الإيمان ص٢٨٤: أن أصل الكلمة للشعبي ثم بيَّن سبب ذلك.

هذا بعلماء أهل السنة فنعم، أما على الإطلاق أن علماء المسلمين هم خيارهم فلا يصح، ولا شك أن العلماء المستحقين للثناء هم الذين اقتفوا آثار نبيهم وآثار أصحابه هم خير هذه الأمة بعد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فينبغي أن نتواصى بتحصيل المزيد من علم الكتاب والسنة، ومهما بلغ الإنسان من التحصيل والعلم؛ فإنه لا يزال يطلب العلم والفائدة ويسأل العلماء، والعلماء يسأل بعضهم بعضًا، ويرجع بعضهم لبعض كما كان يفعل الأئمة الكبار في صدر هذه الأمة.

وينبغي للمسلم أن يكون متواضعًا لا يأنف عن أن يستفيد ممن فوقه، أو مثله، أو دونه، فقد يجد الفائدة عند من هو دونه في العلم وفي السن، كما كان الأئمة يفعلون ذلك، فالحق والعلم ضالة المؤمن، فأين وجدها قبلها وأخذها.

ويجب التعويل في تحصيل العلم على الكتب الموثوقة، ككتب السلف الصالح، والعلماء المعروفين الموثوقين، فإن الكتب والمؤلفات كثيرة ومتنوعة، ودخلتها أفكار ومذاهب بدعية، فيجب على طالب العلم أن يكون عنده أصل يميز به بين النافع والضار والحق والباطل، فإن المذاهب البدعية دخلت في كثير من كتب التفسير وشروح الحديث، وفي سائر المصنفات.

فينبغي لطالب العلم أن يجتهد ويتحرى الكتب الموثوقة، كتب الأئمة المشهورين بالعلم والدين والتحقيق والأصالة والسلفية، كما أن عليه أيضًا أن يستفيد ويرجع إلى من يثق بعلمه ودينه، وبتحريه للحق، وطريق السلف الصالح.



مرتبة الولاية دون النبوة

قوله: «**ولا نفضل أحدًا من الأولياء على أحد من الأنبياء** عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ، **ونقول: نَبِيٌّ واحدٌ أفضل من جميع الأولياء**».

هذا رد على ملاحدة الصوفية، ومنهم الاتحادية أصحاب وحدة الوجود الذين شيخهم الضال الملحد ابن عربي صاحب المقالات الكفرية في كتبه المشهورة المعروفة كـ«الفتوحات المكية» و«فصوص الحِكم»[1]، فإن من ضلالاته التي تضمنتها كتبه قوله: إن الولي أفضل من النبي، وعنده أن المراتب ترتب هكذا: الولاية أعلاها، ودونها النبوة ودونها الرسالة، وذكروا عنه بيتًا:

مقـــام النبـــوة فـــي بـــــرزخ
فويــق الرســول ودون الولــي[2]

إذًا؛ أدنى هذا المراتب بزعمه الرسالة، وأعلاها الولاية، ومن أقواله الباطلة: إن النبوة ختمت ـ وهذا حق ـ والولاية لم تختم!

---

(١) طبعا مرارًا حسبنا الله على من طبعها.

(٢) مجموع الفتاوى ٢/ ٢٢١، ومنهاج السنة ٥/ ٣٣٦، وذكر محققه الدكتور محمد رشاد سالم أنه لم يجد هذا البيت في كتب ابن عربي ووجد في كتابه «لطائف الأسرار»:

ســماء النبــوة فــي بــرزخ
دويـن الولـي وفـوق الرسـول

صحيح أن الأولياء لا يزالون في هذه الأمة لكنه يزعم أنه هو خاتم الأولياء! وبناءً على ما تقدم من زعمه: أن الولي أفضل من النبي؛ فخاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء!

ما أعظمها من فرية! وما أجرأ هذا الملحد على الأقوال الباطلة المناقضة للشرع والعقل!

يزعم أن للأولياء خاتمًا، وليس للأولياء خاتم معين يقال: فلان هو خاتم الأولياء كما نقول: خاتم الأنبياء محمد بن عبد الله ﷺ، لكن خاتم الأولياء هو آخر من يخلقه الله من أوليائه، لكنه ليس معروفًا على وجه التعيين.

ويزعم أنه تابع في الشرع الظاهر للنبي ﷺ وغير تابع له في العلم الباطن؛ فإنه بزعمه يأخذ من المعدن الذي يأخذه منه المَلَك!

وهل هناك معدن يأخذ منه؟! فإن عنده الوجود كله شيء واحد وعين واحدة، فوجود كل موجود هو عين رب الوجود سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والملحدون علوًّا كبيرًا.

وذكر الشارح ابن أبي العز: «وقال ابن عربي في فصوصه: ولما مثل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللبن فرآها قد كملت إلا موضع لبنة فكان هو ﷺ موضع اللبنة، وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤية فيرى ما مثله النبي ﷺ ويرى نفسه في الحائط في موضع لبنتين! ويرى نفسه تنطبع في موضع تينك اللبنتين فيكمل الحائط! والسبب الموجب لكونه يراها لبنتين: أن الحائط لبنة من فضة ولبنة من ذهب، واللبنة الفضة هي

ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو أخذ عن الله في السر ما هو في الصورة الظاهرة متبع فيه؛ لأنه يرى الأمر على ما هو عليه، فلا بد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن! فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه المَلَك الذي يُوحى إليه إلى الرسول ﷺ قال: فإن فهمت ما أشرنا إليه، فقد حصل لك العلم النافع!

فمن أكفر ممن ضرب لنفسه المثل بلبنة ذهب، وللرسول المثل بلبنة فضة، فيجعل نفسه أعلى وأفضل من الرسل؟! تلك أمانيهم، ﴿إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]، وكيف يخفى كفر من هذا كلامه؟»[(١)].

فلهذا يقول الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولا نفضل أحدًا من الأولياء على أحد من الأنبياء** عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، **ونقول: نَبِيٌّ واحدٌ أفضل من جميع الأولياء**».

والنبي والولي والرسول بين هذه المراتب الثلاث عموم وخصوص، فكلُّ رسولٍ نبيٌّ، وكلُّ نبيٍّ وليٌّ، فالرسل هم أفضل الأنبياء، وهم جميعًا أفضل الأولياء، وليس كل ولي نبيًّا، والله تعالى قد قال: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾ [يونس]، فهذا هو تعريف الولي: كل مؤمن تقي؛ فهو ولي ـ وأما تعريف النبي والرسول فقد تقدم[(٢)] ـ، وهذا وصف ينطبق على الأنبياء بما فيهم الرسل، وينطبق على الصديقين والشهداء والصالحين، وهذه الآية لا نقول: إنها في خصوص الولي الذي ليس بنبي، لا؛ بل هي عامة، ﴿أَلَآ

(١) ص٧٤٤.
(٢) ص١٠١.

﴿إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾ [يونس]، وأولى الناس بهذا الوصف هم النبيون والمرسلون.

فالنبوة والرسالة تستلزم الولاية، ومطلق الولاية لا يستلزم النبوة والرسالة؛ لأنه ليس كل من يكون وليًّا لله يكون نبيًّا، فإذا قلنا: الولي: كل مؤمن تقي؛ فإن ذلك يعم الأنبياء والمرسلين وغيرهم، لكن إذا قلنا: الرسول والنبي والولي؛ فإنا نريد بالولي: كل مؤمن تقي سوى النبيين والمرسلين.

إذًا؛ فالولي في عبارة الطحاوي: «**ولا نفضل أحدًا من الأولياء على أحد من الأنبياء**» من غير الأنبياء.

وتقدم[١] أن أولياء الله طبقتان: مقتصدون وسابقون، أو نقول: مقربون وأصحاب يمين، كما ذكر الله ذلك في مواضع من القرآن: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ۝٨٩ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝٩٠ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝٩١﴾ [الواقعة]، وهكذا في أول السورة، وفي سورة «الإنسان»: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۝٥ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ۝٦﴾ [الإنسان]، وهكذا في سورة «المطففين» ذكر الله هذا التصنيف للأولياء: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝٢٢ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ۝٢٣﴾ ـ إلى قوله ـ: ﴿وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ۝٢٦ وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ ۝٢٧ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝٢٨﴾ [المطففين][٢].



(١) ص ٢٨٠.
(٢) انظر: طريق الهجرتين ١/ ٤٢٠.

منهج أهل السنة في كرامات الأولياء

وقوله: «**ونؤمن بما جاء من كراماتهم وصح عن الثقات من رواياتهم**».

أي: أن أهل السنة يؤمنون بما جاء في الكتاب والسنة والأخبار من كرامات الأولياء، وما صح عن الثقات في ذلك من رواياتهم.

والكرامات: يراد بها الأمر الخارق للعادة، والله تعالى يكرم أولياءه بأنواع الكرامات، ومن ذلك خوارق العادات، فيجري الله على يد من شاء من أوليائه بعض الأمور الخارقة للسنن الكونية والعادة التي أجراها الله في هذا الوجود؛ فإن هذا الوجود يجري على السنن، وهذا بالنسبة لكرامات الأولياء، وكذلك بالنسبة لمعجزات الأنبياء حسب الاصطلاح المشهور.

ومعنى المعجزة في اللغة يعم كل خارق سواء كان على يد نبيٍّ أو على يد وليٍّ، فكل خارق؛ فهو معجز لمن لم يجره الله على يده، مما لا يدخل في قدرة العبد بحكم العادة.

ولكن خوارق الأنبياء وهي دلائل على نبوتهم ورسالاتهم اسمها الشرعي: البينات والآيات والبراهين، كما ذكر الله ذلك في كتابه في مواضع: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥]، ويقول تعالى في شأن موسى: ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ﴾ [النمل: ١٢]، ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢].

ولكن في اصطلاح المتكلمين خوارق الأنبياء يسمونها معجزات، حتى إن المعتزلة يقولون: إن النبوة لا تثبت إلا بالمعجزة، فقصروا ما تثبت به النبوة على المعجزة، وهي الأمر الخارق للعادات، ونتج عن قولهم ذلك ـ مع بطلانه وتقدم تفنيده[١] ـ نفي كرامات الأولياء، فقالوا: لا يجوز خرق العادة إلا لنبي؛ لأنه لو خرقت العادة لغير نبي لالتبس على الناس أمر النبي بالولي، فلا يحصل التمييز.

وأجيب عن هذه الشبهة: بأن الولي الذي تحصل على يديه الكرامة، وهي: الأمر الخارق للعادات لا يدعي النبوة إذ لو ادعى النبوة لم يكن وليا، ولم يكن ما جرى على يده كرامة؛ بل هو مَخْرَقة وفتنة.

فلهذا كان من المسائل التي ينبه عليها أنها من مذهب أهل السنة: إثبات كرامات الأولياء، والمقصود: إثبات جنس الكرامات؛ لأنه ليس كل ما يذكر يكون ثابتًا، ويجب التسليم به.

فما يُروى ويُذكر من كرامات الأولياء منها ما هو ثابت في القرآن أو في السنة أو في أخبار صحيحة، ومنه ما يروى ولم تتحقق صحته ولا كذبه؛ فهذا لا يلزم التصديق به، كما لا يجوز نفيه بغير حجة.

ومن كرامات الأولياء التي في القرآن ما في قصة مريم وولادتها لعيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ فإن ولادتها لعيسى بلا أب خارقٌ للعادات.

ومن كرامات الأولياء التي في القرآن ما جاء في قصة أصحاب الكهف حيث بقوا في كهفهم مدة طويلة، قال تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ

(١) ص١٠٤.

ﵟثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا ٢٥ﵞ [الكهف]، بقوا في كهفهم يقلبهم ربهم: ﵟوَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞۚ وَنُقَلِّبُهُمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِﵞ [الكهف:١٨]، وعاشوا هذه المدة الطويلة، بلا طعام ولا شراب، وبعد ذلك يستيقظون ويتحدثون ولم يشعروا بما جرى لهم، ﵟقَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖﵞ [الكهف: ١٩].

وجِماع صفات الكمال: الغنى والعلم والقدرة، ويستشهد لهذا بأن الله تعالى أمر نبيه ﷺ ألا يدعي شيئًا منها إلا ما أعطاه الله: ﵟقُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّﵞ [الأنعام: ٥٠]، وهكذا قال نوح لقومه: ﵟوَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٞﵞ [هود: ٣١].

فأول الرسل وآخرهم تبرؤوا من دعوى هذه الأمور إلا ما أعطاهم الله منها، والمقصود من ذكر هذا المعنى: بيان أن خوارق العادات مدارها على هذه الثلاث: إما أن ترجع إلى القدرة والتأثير، أو العلم، أو الغنى.

وتسمى الخوارق العلمية المتعلقة بالعلم: الخوارق الكشفية؛ لأن خرق العادة بعِلْمِ أمرٍ مستورٍ هو كشف لغائب.

وهذه المعاني ترجع إلى كل الخوارق سواء كانت على يد أنبياء أو أولياء، فمثلًا: عصا موسى ترجع إلى القدرة والتأثير، وكذلك فلق البحر يرجع للقدرة والتأثير.

ما ذكر الله عن أصحاب الكهف يرجع إلى الغنى؛ لأن الله أغناهم عن الطعام والشراب تلك المدة الطويلة، وكلما يخبر به الأنبياء من أمور غائبة هو من الخوارق العلمية، وهكذا دلائل نبوة محمد ﷺ راجعة إلى هذه، فقد أخبر ﷺ بأمور مستقبلة غائبة لا تزال تظهر بين حين وآخر، فهي من أعلام نبوته ﷺ.

وذكر شيخ الإسلام: أن «عدم الخوارق علمًا وقدرة لا تضر المسلم في دينه، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات، ولم يسخر له شيء من الكونيات لا ينقصه ذلك في مرتبته عند الله؛ بل قد يكون عدم ذلك أنفع له في دينه»[1]، لذا لا يستدل بعدم حصول كرامة على عدم الولاية، كما لا يستدل بحصول خارق على الولاية؛ بل ضابطها: الإيمان والتقوى، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس].

فإن الخوارق قد تجري في الظاهر على يدي الكهان والسحرة، وهي: مخاريق، وأكاذيب، ولهذا جاء عن بعض السلف أنه قال: «لو نظرتم إلى رجل أُعطي من الكرامات حتى يرفع في الهواء؛ فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي، وحفظ الحدود، وأداء الشريعة»[2].

(١) مجموع الفتاوى ١١/ ٣٢٣.

(٢) قاله أبو يزيد البسطامي. حلية الأولياء ١٠/ ٤٠، ونحوه عن الإمامين الليث بن سعد والشافعي كما في آداب الشافعي ومناقبه ص١٨٤، وانظر: مجموع الفتاوى ١١/ ٤٦٦، والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص١٧٣.

فلا تغترَّ بمن حصل له شيء من ذلك حتى تعرض حاله وعمله على الكتاب والسنة؛ فإن الشياطين قد تحمل أولياءها حتى يظن أنه يسير في الماء أو يطير في الهوى، وإنما حمله الشيطان ووضع له ما يسير عليه في الماء.

والكرامة قد تكون لحاجة العبد، فيخرق الله العادة لحاجته، وقد تكون لإقامة الحجة، وكل كرامة وخارق للعادة على يدي ولي؛ فإنه دليل على نبوة مَن هذا الولي تابع لشريعته.

ومن خوارق العادات التي جرت على يد بعض الأنبياء ـ وتسمى: المعجزات ـ ما جرى لخليل الله إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ عندما ألقي في النار فصارت عليه بردًا وسلامًا، حين قال الله لها: ﴿يَٰنَارُ كُونِي بَرۡدٗا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ ۝٦٩﴾ [الأنبياء]، فهل استحالت النار وصارت روضة بحيث لو دخلها غيره لم تضره؟ لا؛ بل هي على إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ فقط.

وهذا دليل على نبوته ﷺ، فخرق العادة لإبراهيم هو للحاجة والحجة، للحاجة؛ لأنه ألقي فيها، فهو محتاج إلى أن ينجيه الله من النار، فنجاه الله منها، ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقۡتُلُوهُ أَوۡ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤]، وللحجة؛ لأن هذا دليل على صدق نبوته حيث نجاه الله من النار.

وقد يدعي بعض الدجاجلة أنه يدخل النار ولا تحرقه! وحدث هذا في زمن شيخ الإسلام ابن تيمية فتحداهم في مناظرة كبيرة بحضور الأمراء والعلماء والعامة وقال: «أنا أخاطب كل أحمدي من مشرق الأرض إلى

مغربها: أي شيء فعلوه في النار؛ فأنا أصنع مثل ما تصنعون! ومَن احترق فهو مغلوب، وربما قلت: فعليه لعنة الله، ولكن بعد أن نغسل جسومنا بالخل والماء الحار، فسألني الأمراء والناس عن ذلك؛ فقلت: لأن لهم حيلًا في الاتصال بالنار يصنعونها من أشياء: من دهن الضفادع، وقشر النارنج، وحجر الطلق»؛ فبهتوا ولم يفعلوا، فقال الناس: ﴿فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١١٨﴾ فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُوا۟ صَٰغِرِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [الأعراف]»[١].

ولعل هذا القدر مما يتعلق بالكرامات يكفي، وتقدم أنه: إنما يجب الإيمان بجنس الكرامات، ويجب الإيمان بما صح؛ مما جاء في القرآن أو جاء في السنة أو في أخبار صحيحة.

وقد نقل الشارح ابن أبي العز في هذا الموضع[٢] كلامًا كثيرًا، وكلامه قد غَرَفَه من بحر شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فإنه شرح غالب العقيدة الطحاوية بكلام الإمامين شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وشيء من كلام غيرهما ـ رحمهم الله جميعًا ـ.



(١) انظر أحداث القصة وتفصيلها في: مجموع الفتاوى ١١/ ٤٤٥-٤٧٥.
(٢) ص٧٤٢-٧٥٤.

أشراط الساعة الكبرى

وقوله: «**ونؤمن بأشراط الساعة: من خروج الدجال، ونزول عيسى بن مريم** عَلَيْهِ السَّلَامُ **من السماء، ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض من موضعها**».

أشراط الساعة: علاماتها، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، أي: جاءت علاماتها، ومجيء أشراطها مؤذن باقترابها، والله تعالى قد نبه إلى قرب الساعة في مواضع من القرآن: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١﴾ [القمر]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ۝٦٣﴾ [الأحزاب]، ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ۝١﴾ [الأنبياء].

وأشراط الساعة كثيرة، أولها: مبعث محمد ﷺ، فإنه خاتم النبيين، وخَتْمُ النبوة مؤذن باقتراب نهاية الدنيا، وقد أخبر النبي ﷺ بأمور كثيرة مما يكون بعده، وأهل العلم يعدون كل ما أخبر به ﷺ مما يكون بعده من أشراط الساعة.

ومن ذلك ما جاء في حديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ حيث قال للنبي ﷺ: «**أخبرني عن الساعة؟ قال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل! قال: فأخبرني عن أمارتها؟ قال: أنْ تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رِعاءَ الشاءِ يتطاولون في البنيان**»[١].

(١) تقدم تخريجه في ص٢٣٨.

فهذه بعض العلامات، وعلامات الساعة وأشراطها كثيرة، جاءت في عدد من الأحاديث من ذلك، حديث عوف بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أتيت النبي ﷺ في غزوة تبوك وهو في قبة من أدم، فقال: «**اعدد ستًّا بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم مَوْتان يأخذ فيكم كَقُعَاصِ الغنم، ثم استفاضة المال حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطًا، ثم فتنة لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر، فيغدرون فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفًا**»(١).

وقوله ﷺ: «**كقعاص الغنم**» هو مرض يهلك الدواب، والمراد: موت عام يهلك به خلق كثير، و«**بني الأصفر**» أي: الروم.

وهذه العلامات منها ما وقع؛ كموته ﷺ، وفتح بيت المقدس، واستفاضة المال، ومنها ما لم يقع.

وفي الصحيح عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ: «**إن أول الآيات خروجًا طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة على الناس ضحى، وأيهما ما كانت قبل صاحبتها؛ فالأخرى على إثرها قريبًا**»(٢).

وفي حديث حذيفة بن أسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: اطلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر، فقال: «**ما تذاكرون؟**»، قالوا: نذكر الساعة، قال: «**إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات**»؛ فذكر الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع

---

(١) رواه البخاري (٣١٧٦).
(٢) رواه مسلم (٢٩٤١).

الشمس من مغربها، ونزول عيسى ابن مريم ﷺ، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك: نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم[(١)].

وهذه يسميها العلماء علامات الساعة الكبرى؛ لأن هذه الأحداث تكون قرب قيام الساعة، وقرب الساعة الذي ذكره الله ليس مقدرًا بزمن، ولا يمكن لأحد أن يتخيل قدره، فقد يخطر ببال الناس في حياة النبي ﷺ أو بعده: إن الساعة بعد مائة أو مائتين أو ثلاثمائة سنة، ولكن مضى الآن أربعة عشر قرنًا من الزمن، ولا ندري ماذا بقي؛ فإن موعد قيام الساعة من الخمس التي استأثر الله بعلمها، فلا يعلمها ملك مقرب ولا نبي مرسل، ﴿ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧].

ونص الإمام الطحاوي على أربع من هذه العلامات العشر: الدجال، ونزول المسيح، وطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض، وهذه العلامات منها ما ذكر في القرآن نصًّا أو إشارة، فأما خروج الدابة، فقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [النمل].

وأما طلوع الشمس من مغربها فقد أشير إليها في قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

(١) رواه مسلم (٢٩٠١).

وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت من مغربها آمن الناس كلهم أجمعون، فيومئذ لا ينفع نفسًا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرًا**»[(١)].

فهذا الحديث تفسير للبعض الذي في الآية وهو: طلوع الشمس من مغربها.

وهكذا نزول المسيح فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**والذي نفسي بيده ليوشكنَّ أن ينزل فيكم ابن مريم حكمًا مقسطًا؛ فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد**»[(٢)].

ونزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أشير إليه في القرآن، كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا﴾ [الزخرف: ٦١][(٣)]، وقُرئ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعَلَمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا﴾[(٤)].

أما الدجال فلم يأت له ذكر في القرآن، وإنما تواترت بالإخبار عنه سنة الرسول ﷺ[(٥)].

---

(١) رواه البخاري (٤٦٣٥)، ومسلم (١٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) رواه البخاري (٢٢٢٢)، ومسلم (١٥٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) تفسير الطبري ٢٠/ ٦٣١، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٦٩، وابن كثير ٧/ ٢٣٦، وأضواء البيان ٧/ ٢٨٠.
(٤) هذه قراءة شاذة، رويت عن بعض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعن غيرهم كالأعمش. انظر: الجامع لأحكام القران ١٩/ ٧٠، والبحر المحيط ٨/ ٢٦، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٩٦.
(٥) نظم المتناثر ص٢٤٠.

منها أنَّ النبي ﷺ أنذر أمته المسيح الدجال فقال ﷺ: «**ما بعث الله من نبيٍّ إلا أنذر قومه الأعور الكذاب، إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، مكتوب بين عينيه كافر**»[(١)].

ومنها الدعاء الذي أرشدنا ﷺ لقوله في كل صلاة فقال: «**إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر؛ فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر المسيح الدجال**»[(٢)].

والإمام الطحاوي نص على هذه الأربعة؛ لأنها أمور عظيمة ومشتملة على خرق العادة.

وبين نزول المسيح وخروج الدجال تناسب؛ لأنهما حدثان في زمن متقارب، والمسيحُ ابن مريم مسيحُ الهدى يقتلُ المسيحَ الدجال مسيحَ الضلالة.

المقصود: أن أهل السنة يؤمنون بهذه الأمور الخارقة للعادة، فطلوع الشمس من مغربها أمر خارق للعادة، فمنذ خلق الله الشمس وأجراها وهي تأتي من المشرق وتذهب للمغرب، وفي طلوعها من المغرب خرق لهذه العادة، وهكذا خروج دابة الأرض التي تكلم الناس حدث عظيم وهو خارق للعادة، وخروج الدجال بما معه من خوارق حقيقية يجريها الله على يده فتنة وابتلاءً، ولهذا كانت فتنته أعظم فتنة، فقد صح أن النبي ﷺ قال عن الدجال إنه: «**يأتي على القوم فيدعوهم فيؤمنون**

---

(١) رواه البخاري (٧٤٠٨)، ومسلم (٢٩٣٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) تقدم تخريجه في ص٣٤٦.

به ويستجيبون له، فيأمر السماء فتمطر، والأرض فتنبت»، وأنه «**يمر بالخَرِبة فيقول لها: أخرجي كنوزك فتتبعه كنوزها**»، وأنه «**يدعو رجلًا ممتلئًا شبابًا، فيضربه بالسيف، فيقطعه جَزْلَتَيْنِ رَمْيَةَ الْغَرَض، ثم يدعوه فيقبل، ويتهلل وجهه يضحك**»[(١)].

هذه كلها أحداث عظيمة، وأهل السنة يؤمنون بذلك كله تصديقًا لخبر الصادق المَصْدُوق ﷺ، أما الذين يُحكِّمون عقولهم؛ فإنهم يستبعدون ذلك كله؛ فإما أن يكذبوا به، أو يتأولوه بأنواع التأويل، وليس هذا من أهل الضلال بغريب.

والعلم بأن هذا من أشراط الساعة ينبني على العلم بما جاء عن النبي ﷺ، والعلم بالواقع، فقد يكون الإنسان قد عرف أن من أشراط الساعة كذا وكذا، ولكنه لم يعلم بوقوعه، فكم من أشراط الساعة وعلاماتها وأحداث الزمان مما حدث وكثير من الناس غافل عنه؟!

فأشراط الساعة منها ما حدث وانقضى، ومنها ما سيحدث، ومنها ما حدث ويتكرر، ومنها العلامات الكبرى المذكورة في حديث حذيفة بن أسيد الذي تقدم[(٢)].



(١) رواه مسلم (٢١٣٧) من حديث النواس بن سَمعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) ص ٤٧٠.

وجوب الحذر من تصديق الكهان والعرافين ونحوهم من المخالفين

وقوله: «**ولا نصدق (كاهنًا)، ولا (عرافًا)، ولا من يدعي شيئًا يخالف (الكتاب) و (السنة) و (إجماع الأمة)**».

أي: نحن أهل السنة المتبعون لمنهج السلف الصالح لا نصدق (كاهنًا) ولا (عرافًا) طاعة لله ورسوله؛ فإن الكهان والعرافين والمنجمين من أكذب الكذابين، قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَـٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾﴾ [الشعراء].

وجاء في السنة التحذير من تصديق الكاهن والعراف، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**من أتى عرافًا أو كاهنًا فصدقه، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ**»[1].

وعن بعض أزواج النبي ﷺ أنه قال: «**من أتى عَرَّافًا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة**»[2].

والعراف والكاهن معناهما متقارب، ومن العلماء من يفرق بين الكاهن والعراف، فيقول: «العراف: هو الذي يدعي معرفة الأمور

(١) رواه أحمد ٢/ ٤٢٩، وصححه الحاكم ١/ ٨ والذهبي في الكبائر ص٣٢٩، والعراقي في الأمالي على المستدرك ـ كما في فيض القدير ٦/ ٣٠ ـ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وله طرق وشواهد كثيرة، انظر: فتح الباري ١٠/ ٢١٧، وإرواء الغليل ٧/ ٦٨.

(٢) رواه مسلم (٢٢٣٠).

بمقدمات وأسباب يستدل بها على مواقعها كالمسروق... ومعرفة مكان الضالة»(١). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والعراف قد قيل: إنه اسم عام للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم ممن يتكلم في تقدم المعرفة بهذه الطرق، ولو قيل: إنه في اللغة اسم لبعض هذه الأنواع؛ فسائرها يدخل فيه بطريق العموم المعنوي»(٢).

إذًا؛ العراف أعم من الكاهن، فالكاهن عراف، والمنجم عراف، والرمال الذي يضرب بالحصى ويخط بالأرض عراف؛ لأن عراف صيغة مبالغة من المعرفة، فيكون عطف العراف على الكاهن في كلام الطحاوي من عطف العام على الخاص.

فهؤلاء الكذابون لا يجوز سؤالهم مطلقًا؛ فإن سؤالهم ينبئ عن الاعتراف بهم، ويجر إلى تصديقهم، وكيف يسألون وهم يدَّعون العلم بمغيبات، والله تعالى قد تفرد بعلم الغيب كما قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

فالكهانُ والمنجمون والرَّمَّالون من المفسدين في الأرض، ومن أشرار الخلق الذين يضلون الناس بما يدَّعون، فيجب على ولاة الأمر أن يمنعوهم من إظهار منكرهم، وأن يضربوا على أيديهم؛ عملًا بقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، فلا يجوز إقرارهم، ويجب على المسلمين أن يحذروا من سؤالهم.

(١) قاله البغوي في شرح السنة ١٢/ ١٨٢.
(٢) مجموع الفتاوى ٣٥/ ١٧٣.

والمنجم هو الذي ينظر في النجوم ويستدل باجتماعها وافتراقها وبما يحدث عند طلوعها ويستدل بذلك على ما يحدث في الأرض؛ فمنهم من يفعل ذلك دجلًا، ومنهم من يعتقد أن للنجوم تأثيرًا فيما يحدث في الأرض من خير وشر، وما يحصل للأفراد من أحوال، فيضلون الناس ويوهمونهم، بما عندهم من قواعد ومصطلحات: أنَّ من يولد في النجم الفلاني يحصل له كذا، من السعْد أو النحس!

وهذا تخرُّص وكذب؛ فالنجوم جعلها الله لثلاثة أشياء، كما قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «خلق الله هذه النجوم لثلاث: جعلها زينة للسماء، ورجومًا للشياطين، وعلامات يهتدى بها؛ فمن تأول فيها غير ذلك أخطأ، وأضاع نصيبه، وتكلف ما لا علم له به»[١].

والتنجيم ضرب من السحر، كما في حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ: «**من اقتبسَ عِلمًا من النجومِ اقتبس شُعْبة من السحر زادَ ما زاد**»[٢].

وأما الكاهن فهو الذي تخبره الشياطين بالأخبار، سواءً من أخبار الأرض التي يطلعون عليها، أو مما يسترقون من السمع، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ [الملك: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ ﴿١٦﴾ وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحجر].

---

(١) رواه البخاري ٤/ ١٠٧ مُعلقًا بصيغة الجزم، والطبري في تفسيره ١٤/ ١٩٣.
(٢) رواه أحمد ١/ ٢٢٧، وأبو داود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٢٦)، وصححه النووي في رياض الصالحين (١٦٧١)، والعراقي في المغني ٤/ ١٨١.

وفي الصحيح من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «**إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خُضْعَانًا لقوله، كأنه سلسلة على صفوان، فإذا** ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟﴾ **للذي قال:** ﴿ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ] **فيسمعها مسترق السمع، ومسترق السمع هكذا بعضه فوق بعض ـ ووصف سفيان بكفه فحرفها وبدَّد بين أصابعه ـ فيسمع الكلمة، فيلقيها إلى من تحته، ثم يلقيها الآخر إلى من تحته، حتى يلقيها على لسان الساحر أو الكاهن، فربما أدركه الشهابُ قبل أن يلقيها، وربما ألقاها قبل أن يدركه، فيكذب معها مائة كذبة، فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا: كذا وكذا؟ فَيُصَدَّقُ بتلك الكلمة التي سُمِعَت من السماء**»[(١)].

والمقصود: أن مما يجب على المسلمين الحذر من تصديق هؤلاء ومن إقرارهم على ما يدعونه؛ بل يجب الإنكار عليهم، ومنعهم وكف شرهم، ومنع ذهاب الناس إليهم، وقد كثروا في هذا العصر، لكنهم إنما يكثرون في المواضع التي يغلب فيها الجهل وضعف الدين، فإذا غلب الجهل على الناس وضعف دينهم كثرت الشرور، وراج الباطل على الناس كما هو الواقع.

أما إذا ظهر العلم الشرعي وقوي سلطان الحق؛ اختفت هذه الشرور؛ لأن العلم يكشفها ويفضحها، وسلطان الحق يقمعها.

---

(١) رواه البخاري (٤٨٠٠).



وقوله: «**ولا من يدعي شيئًا يخالف (الكتاب) و(السنة) و(إجماع الأمة)**».

أي: ونحن أهل السنة لا نصدق من يدعي شيئًا يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ بل كل من ادعى من يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ يجب الرد والإنكار عليه، وهذا يتناول ما يدعيه المتصوفة من الأحوال والقدرة والكشوف والدعاوى العريضة، كدعوى بعضهم أنه يسعه التدين بغير هدي رسول الله ﷺ!

والإيمان بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ يستلزم رد كل ما خالف ذلك، فلهذا قال الطحاوي: «**ولا نصدق كاهنًا ولا عرافًا، ولا من يدعي شيئًا يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة**».



من منهج أهل السنة لزوم الجماعة والحذر من الفرقة

وقوله: «**ونرى الجماعة حقًّا وصوابًا، والفُرقة زيغًا وعذابًا**».

من منهج أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة، والحذر من التفرق في الدين؛ لأن الله تعالى أمر عباده بالاجتماع، ونهاهم عن الافتراق، قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾﴾ [البقرة].

لهذا قال الطحاوي: «**ونرى الجماعة حقًّا وصوابًا**»، الجماعة؛ الاجتماع على الحق، نراه حقًّا وصوابًا، ونرى أن الفُرقةَ شر وعذاب وزيغ عن الصراط؛ فإن الناس إذا تفرقوا تنافروا، وتعادَوا، وساءت أحوالهم الدينية والدنيوية، وبغى بعضهم على بعض، وكما دل القرآن على ذلك، دلت سنة النبي ﷺ، فقد استفاضت الأحاديث في لزوم الجماعة، والتحذير من الفُرقة، ولكن قد أخبر النبي ﷺ بأن هذه الأمة ستفترق، فالفرقة واقعة؛ وإخباره بوقوع الشيء لا يدل على أنه صواب؛ بل هو ﷺ يخبر به إخبار المحذِّر، ولهذا قال ﷺ: «**إن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة**»، قيل: من هي يا

رسول الله؟ قال: «**من كان على مثل ما أنا عليه اليوم، وأصحابي**»، وفي لفظ: «**وهي الجماعة**»[(١)].

فنبه النبي ﷺ إلى أن سائر الفِرق متعرضة للعذاب، وأن الناجي فرقةٌ واحدة، ولهذا عُرف أهل السنة بـ«الفِرقة الناجية» أخذا من هذا الحديث.

فيجب على أهل السنة أن يحذروا من مشابهة أهل البدع الذين خالفوا الكتاب، وتفرقوا في دينهم، وابتدعوا ما لم يشرع الله من البدع الاعتقادية أو العملية.

فالخير في الاجتماع على الحق، والشر في التفرق في الدين؛ لأن التفرق اتباع للهوى، ولهذا يعرف أهل البدع بأهل الأهواء؛ لأن كل فرقة متبعة لهواها الذي أصَّله شيوخها ومتبوعوها، فكل فرقة لها إمام تقلِّدُه دينَها.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيميَّة: «أن الاختلاف الواقع بين الناس نوعان: اختلاف تنوع، و اختلاف تضاد؛ فاختلاف التنوع في الحقيقة ليس من الاختلاف، ولهذا اسمه تنوع.

ولكن المختلفين اختلاف تنوع إنما يُؤتَوْن من بغي بعضهم على بعض، والواجب في المختلفين اختلاف التنوع، أن يُقِرَّ بعضهم بعضًا؛ كالاختلاف في القراءات، وأنواع الأذان، والاستفتاحات والتشهدات، وما أشبه ذلك؛ لأنهم مصيبون جميعًا.

---

(١) تقدم تخريجه في ص٣٢٢.

وأما اختلاف التضاد، فقد يكون الصواب في أحد الجانبين، وقد يكونون جميعًا على الباطل، كاختلاف ملل الكفر، وأهل البدع، فكلهم مخطئ، كما قال سبحانه: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾﴾ [البقرة]، فالمختلفون اختلاف تضاد قد يكونون مذمومين كلهم، كاختلاف أهل الباطل في باطلهم، وقد يكون أحد المختلفين محمودًا والآخر مذمومًا، كالاختلاف بين المخطئ والمصيب، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ وَلَـٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فالاختلاف بين المؤمنين والكفار اختلاف تضاد، والحق والصواب في جانب المؤمنين.

وأما اختلاف التضاد الذي يكون بين علماء الأمة؛ فالحق أن المصيب من المجتهدين واحد، لكن المخطئ مأجور على اجتهاده كما في الحديث المشهور عن النبي ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد، ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، ثم أخطأ فله أجر**»(١)، فكلهم محمود؛ المصيب منهم والمخطئ؛ لأنهم مجتهدون، طالبون للحق، محمودون على اجتهادهم، ولكنَّ الله تعالى يوفق من شاء للصواب، كما ذكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن النبيين داود وسليمان عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فقال: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَـٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَـٰهَا سُلَيْمَـٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء]، فشهد لهما جميعًا، بالحكم والعلم»(٢).

(١) رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) ملخص من كلام شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ١٤٩-١٥٥.

وسطية دين الإسلام

وقوله: «**ودين الله في الأرض والسماء واحد، وهو دين الإسلام، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾** [آل عمران: ١٩]**، وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾** [المائدة: ٣]. **وهو بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس**».

حقيقة دين الإسلام: عبادة الله وحده لا شريك له، وطاعته سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، وهذه الحقيقة يدين بها أهل السماوات من ملائكة الله، وهي: دين الرسل كلهم من أولهم إلى آخرهم، فدين الرسل كلهم من أولهم إلى آخرهم هو الإسلام، يدل لذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، أي: الدين المرضيُّ، المعتبر في حكمه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ هو الإسلام، ويوضح ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وهذه ليست خاصة بما جاء به محمد ﷺ؛ بل هذا عام في الأولين والآخرين؛ من ابتغى غير دين الإسلام فلن يقبل منه.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ٥١ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ ٥٢﴾ [المؤمنون]. وقوله ﷺ: «**أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لِعَلَّات، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد**»[1].

(١) رواه البخاري (٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

فنوح عَلَيْهِ السَّلَامُ جاء بالإسلام؛ لأنه جاء يدعو إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وذكر الله عنه أنه قال لقومه: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [هود: ٢٦]، ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣﴾ [نوح]، ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٧٢﴾ [يونس]، وهكذا من جاء بعده من الرسل، كإبراهيم ويعقوب، قال الله تعالى عن إبراهيم: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝١٣١ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝١٣٢﴾ [البقرة]، ويوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا﴾ [يوسف: ١٠١]، وموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: ﴿يَـٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ۝٨٤﴾ [يونس]، والسحرة لما آمنوا قالوا: ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ۝١٢٦﴾ [الأعراف]، وهكذا الحواريون أتباع المسيح ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ۝١١١﴾ [المائدة].

فالإسلام دين الله، لكن يجب أن يُعلم أنه بعد أن بعث الله محمدًا ﷺ صار الإسلام هو ما جاء به، وكل من لم يؤمن بشريعة محمد ﷺ ويلتزم بمتابعته؛ فليس على الإسلام مهما تدين، حتى ولو لم يشرك.

فاليهود، والنصارى وإن انتسبوا إلى الأنبياء، وإلى التوراة، والإنجيل، فليسوا بمسلمين؛ لأنهم جمعوا بين أنواع من الكفر والشرك؛ وانضاف إلى ذلك كفرهم برسالة محمد ﷺ؛ فالنصارى يقوم دينهم الباطل على الشرك، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ۝٧٢ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾ [المائدة].

واليهود كفروا بما ارتكبوا من العظائم؛ كتحريف كتب الله، والتلاعب بدينه، وقتل الأنبياء، وقد ذكر الله بعض قبائحهم، قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾ وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا ﴿١٥٦﴾﴾ [النساء] الآيات.

ولهذا جاء في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار**»(١).

ومن يقول: إن اليهود والنصارى على دين صحيح؛ فإنه كافر؛ لأن ذلك يناقض ما وصفهم الله به، وأخبر عنهم، وهذه قضية ينبغي التنبه لها؛ لأنه قد اشتهر في هذا العصر الدعوة إلى وحدة الأديان، واعتقاد أن اليهود والنصارى والمسلمين كلهم على دين صحيح!

ودين الإسلام توسط واعتدال، بين الغلو والتقصير. والغلو: مجاوزة الحد. والتقصير: هو نقص فيما يجب القيام به. فهذان مدخلان للشيطان على الإنسان، فالشيطان؛ إما أن يحمل الإنسان على الغلو في الدين؛ فيقع في التجاوز؛ فيبتدع في الدين ما لم يأذن به الله.

أو يحمله على التقصير بترك واجب، أو فعل محرم.

والواجب الوقوف عند حدود الله، قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، أي: بالتجاوز وهو الغلو.

(١) تقدم تخريجه في ص١٠٨.

وقال سبحانه: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وهي: المحرمات؛ فقربانها تقصير، وقد يجتمع في الشخص الغلو والإفراط في جانب والتفريط والتقصير في جانب آخر؛ فيجمع بين الغلو والتقصير.

وهذا كثير في الأفراد والطوائف، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]، فتحريم الحلال من الابتداع والتنطع والغلو في الدين، ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ۝٨٧﴾ [المائدة]، وهذا تقصير.

وقد أنكر النبي ﷺ على الذين أرادوا أن يتبتلوا، وأن ينقطعوا للعبادة حين سألوا أزواج النبي ﷺ عن عمله في السر، فقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أنام على فراش! فحمد الله وأثنى عليه، فقال: «**ما بال أقوام قالوا: كذا وكذا؟ لكني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني**»(١).

والغلو يجري في مسائل الدين كلها: الاعتقادية والعملية.

وقوله: «**بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس**»، عطفُ هذه المتقابلات من قبيل عطف الخاص على العام؛ فإن التشبيه والتعطيل يندرجان في الغلو والتقصير؛

---

(١) رواه البخاري (٧٤٥)، ومسلم (١٤٠١) ـ واللفظ له ـ عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالتشبيه غلو في إثبات الصفات، فالمشبهة يقول أحدهم: لله سمع كسمعي، وبصر كبصري، ويد كيدي! فيشبه الله بخلقه، ويشبه صفاته بصفات خلقه.

ويقابل التشبيه التعطيل، والتعطيل نفي الصفات، ونفيها تقصير فيما يجب إثباته لله تعالى؛ فإنه تعالى أوجب على عباده الإيمان بما أخبر به عن نفسه من أسمائه وصفاته، قال تعالى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝٨﴾ [التغابن].

والتشبيه والتعطيل كلاهما يتضمن الغلو والتقصير؛ فالتشبيه غلو في الإثبات وتقصير في التنزيه، والتعطيل غلو في التنزيه وتقصير في الإثبات، فالمعطلة غلوا في التنزيه حتى نفوا صفات الرب تعالى، زاعمين أنهم قالوا ذلك تنزيهًا لله عن مشابهة المخلوقات، فجمعوا بين التعطيل والتشبيه وبين الإفراط والتفريط.

وأهل السنة وسط في باب أسماء الله وصفاته بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة، ومذهبهم هو دين الإسلام في هذا الباب.

وقوله: «**وبين الجبر والقدر**».

الجبر هو مذهب الجهمية، ومن وافقهم، وحقيقته: أن العبد ـ عندهم ـ مجبور على أفعاله، وأنه يتصرف بغير مشيئة ولا اختيار ولا قدرة؛ كحركة الريش في مهب الريح، وحركة المرتعش، وحركة الأشجار.

ويقابله القول بالقدر، وهو مذهب المعتزلة القدرية، ويسمون: القدرية، كما أن الجبرية يقال لهم: قدرية أيضًا، لكن هذا الاسم أشهر

في القدرية النفاة الذين ينفون عموم مشيئة الله، وعموم خلقه؛ فيُخرجون أفعال العباد عن أن تكون مخلوقة لله وواقعة بمشيئته وقدرته.

والجبرية يسلبون العبد فاعليته وقدرته ومشيئته، والقدرية النفاة يقولون: إن العبد هو الذي يخلق فعله بمحض قدرته ومشيئته، ولا أثر ولا تأثير لمشيئة الله في أفعالهم.

فالجبرية غلوا في إثبات القدر وإثبات فاعلية الله، وقصروا في إثبات فعل العبد وفاعليته واختياره، حيث سلبوا العبد قدرته ومشيئته واختياره وفاعليته.

والقدرية غلوا في إثبات فاعلية العبد حتى قالوا: إنه هو الذي يخلق فعله بمحض مشيئته وقدرته، وقصروا في إثبات ربوبيته تعالى، حيث نفوا تعلق مشيئة الله وقدرته وخلقه بأفعال العباد، فأخرجوا كل أفعال العباد من أقوال وحركات سواء كانت محمودة أو مذمومة عن مشيئة الله وخلقه وقدرته وملكه!

وقد تقدم ذكر بعض شبهات هذين المذهبين ومناقشتهما والرد عليهما. وهذه الكلمات جاءت أخيرًا في كلام الطحاوي كالتلخيص لبعض ما تقدم[١].

والقول بالجبر مغالطة وإنكار، وهنا بهذه المناسبة يسأل بعض الناس ويقول: هل الإنسان مخير أو مسير؟ فنقول: لا يصح إطلاق إحدى الكلمتين؛ لأن كلا منهما يحتمل حقًّا وباطلًا؛ فإن أردت أن الإنسان مخير، أي: له اختيار ومشيئة؛ فيقوم ويقعد ويتكلم بمشيئة، فهذا حق.

---

(١) في مواضع ص٨٩ و٣٧٩ و٣٨٥.

وإن أردت أنه مخير، أي: أن له مشيئة وقدرة لا ترتبط بمشيئة الله، فهذا باطل، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، أو أراد أن له الحرية المطلقة في أفعاله؛ فهو مخير بين الفعل والترك، كما يفهمه بعض الغالطين من قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، فإن هذا ليس تخييرًا؛ بل هذا أسلوب تهديد ووعيد شديد، ولذا قال تعالى بعدها: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩].

وهكذا قول القائل هل العبد مسير؟ نقول: إذا كنت تريد أنه مسير، أي: أنه لا اختيار له ولا مشيئة فهذا باطل، وهذا هو الجبر. وإن أردت أنه مسير، أي: أن أفعاله تسير على وفق قدر الله ومشيئته، وأنه ميسر لما خلق له، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**اعملوا فكل ميسر**»(١). فهذا حق.

والخلاصة: أن الكلمتين لم تردا في النصوص ولا يصح إطلاقهما نفيًا ولا إثباتًا لما فيهما من احتمال الحق والباطل(٢).

وقوله: «**وبين الأمن والإياس**».

دين الإسلام وسط في باب الوعد والوعيد، بين الأمن والإياس، والله قد وصف عباده وأولياءه بالخوف والرجاء، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأنبياء]، وقال تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ

(١) تقدم تخريجه في ص١٩٣.
(٢) انظر ص١٩٤.

مَحۡذُورٗا ﴿٥٧﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾ [السجدة]، فالوسطية ما دلت عليه هذه الآيات، فلا أمن ولا إياس، والأمن واليأس من كبائر الذنوب، قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾ [الحجر]، وقال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾ [يوسف]، وقال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكۡرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾ [الأعراف].

فالأمن هو سبيل المرجئة الغلاة، والإياس سبيل الوعيدية الذين يُقَنِّطُون مرتكب الكبيرة من دخول الجنة، فيقولون: يجب إنفاذ الوعيد، ولا يجوز أن يغفر الله لأهل الكبائر؛ بل لا بد أن يعذبهم، وإذا دخلوا النار فلن يخرجوا منها، وهذا يتضمن تيئيس الموحدين من أهل الكبائر.

فدين الله «**بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس**» وهو صراط مستقيم لا اعوجاج فيه، أما سائر الطرق والسبل؛ فإنها منحرفة إلى الطرف، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ [الأنعام].

ومذهب أهل السنة والجماعة وسط في كل مسائل الدين.



براءة أهل السنة من المذاهب المبتدعة

وقوله: «**فهذا ديننا واعتقادنا، ظاهرًا وباطنًا، ونحن براء إلى الله تعالى من كل من خالف الذي ذكرناه وبيَّنَّاه. ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على الإيمان، ويختم لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، والمذاهب الردية، مثل: المشبهة، والمعتزلة، والجهمية، والجبرية، والقدرية، وغيرهم، من الذين خالفوا الجماعة، وحالفوا الضلالة، ونحن منهم براء، وهم عندنا ضلال وأردياء، وبالله العصمة والتوفيق**».

ختم الطحاوي بهذه الكلمات ما أثبته من مسائل اعتقاد أهل السنة والجماعة، وقوله: «**فهذا**» إشارة إلى كل ما ذكره من المسائل المتعلقة بأصول الإيمان، من مسائل التوحيد والرسالة، والمسائل المتعلقة بالقرآن وبالإيمان وبالصحابة وغير ذلك.

فهذا ديننا واعتقادنا الذي ندين لله به، ونخضع لله به، ونعبد الله به، كما قال في الأول: «**نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له**» إلخ.

وقوله: «**ظاهرًا وباطنًا**».

أي: نقر به بألسنتنا، ونصدقه بأفعالنا، ونعتقده بقلوبنا، وإنما ينفع الإيمان والدين إذا تطابق الظاهر والباطن، فدين الإسلام يتعلق بالباطن:

اعتقادًا وعملًا؛ فالاعتقاد: التصديق واليقين. والعمل: الخوف والرجاء والتوكل والحب والبغض.

ويتعلق بالجوارح؛ باللسانِ إقرارًا، وبالجوارحِ فعلًا للمأمورات، وتركًا للمنهيات، مما يُصَدِّق ما يقوله العبد بلسانه، ولهذا قال: «**هذا ديننا واعتقادنا، ظاهرًا وباطنًا**».

وقوله: «**ونحن براء إلى الله تعالى من كل من خالف الذي ذكرناه وبيَّنَّاه**».

أي: ونحن نبرأ إلى الله ونعادي وننابذ ونباعد كل من خالف ما تقدم ذِكره وتقريره؛ لأنه مستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ،ويعني: البراءة من طوائف المبتدعين الذين خالفوا الكتاب والسنة، وقد أوضح ذلك ببيان البراءة من المشبهة، والمعتزلة، والجهمية، والجبرية، والقدرية، فهؤلاء هم الذين يعنيهم بقوله: «**ونحن براء إلى الله تعالى من كل من خالف الذي ذكرناه وبيَّنَّاه**»، لأنها مذاهب مبتدعة رديئة مفتراة، ومخالفة لما جاء في كتاب الله سبحانه، وسنة رسوله ﷺ.

وقوله: «**ونسأل الله أن يثبتنا على الإيمان، ويختم لنا به**».

وهذا ختم للكلام بالدعاء بالثبات على الإسلام، وهو أمر مهم، فنسأل الله أن يثبتنا على الإسلام والإيمان والاعتقاد الحق، والعبد فقير إلى تثبيت ربه وهدايته وعصمته حتى يلقاه، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران]، ومن دعاء الأنبياء والصالحين: ﴿تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا﴾ [يوسف: ١٠١]، ﴿وَتَوَفَّنَا مُسۡلِمِينَ ١٢٦﴾

[الأعراف]، ومن دعائه ﷺ: «**يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك**»(١). فالدعاء بالثبات على الإسلام حتى الممات من أنفع وأهم وأحوج ما يكون للعبد.

وقوله: «**ويعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، والمذاهب الردية**».

الاستقامة على الصراط إنما تكون بعصمة الله وهدايته، ولذا أمرنا أن نقول في كل صلاة: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾(٢)، فالعبد فقير إلى أن يعصمه ربه من هذه الضلالات، يقول ابن القيم ـ لما ذكر مذاهب المبتدعين ـ:

لَـو شَـاءَ رَبُّـكَ كُنـتَ أيضًـا مِثلَهُـم
فَالقَلـبُ بَيـنَ أصابِـعِ الرَّحمَـنِ(٣)

فمن عافاه الله مما عليه أهل الضلال؛ كالمشركين والرافضة والجهمية والصوفية والقدرية؛ فليعلم أن ذلك بتوفيق من الله لا بحوله ولا بقوته، وعلى المسلم أن يلهج دائمًا بسؤال العصمة والوقاية من طرائق المضلين من أصحاب الأهواء والمناهج المنحرفة عن هدى الله؛ فإن هذه المذاهب الردية متناقضة مختلفة ومضطربة وأهلها متبعون لأهوائهم ومتفرقون، كل حزب بما لديهم فرحون.

---

(١) تقدم تخريجه في ص١٩٦.

(٢) عن عبادة بن الصامت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب**» رواه البخاري (٧٥٦) ومسلم (٣٩٤).

(٣) الكافية الشافية ص٣١.

وقولـه: «**مثـل: المشـبهة، والمعتزلـة، والجهميـة، والجبريـة، والقدريـة، وغيرهم**».

هـذه أسـماء أبـرز الطوائـف المنحرفـة فـي مسـائل الاعتقـاد؛ فالجهمية وإمامهـم جهـم بـن صفـوان، قـد جمعـوا بين ثـلاث بـدع كبـرى: التعطيل في بـاب الأسـماء والصفـات، والجبـر فـي بـاب أفعـال العباد والقـدر، والإرجاء فـي باب الإيمـان[١].

والمعتزلـة علـى النقيـض مـن الجهميـة فـي باب القـدر، وبـاب الإيمان، وهـم قريبـون منهم فـي باب الأسـماء والصفـات؛ فالمعتزلة يثبتون الأسـماء وينفـون مـا تـدل عليه مـن الصفـات، ولهم أصول خمسـة:

١ـ التوحيـد، ويقصـدون بـه: نفـي الصفـات، فعندهـم إثبـات الصفـات تشـبيه وتجسـيم وشـرك، ونفـي الصفـات هـو التوحيـد.

٢ـ العـدل، ويُدخلـون فيـه نفـي القـدر؛ لأن عندهـم أن اللـه تعالـى لـو شـاء أفعـال العبـاد، وكانـت ذنوبهـم بمشـيئته كان تعذيبـه لهـم ظلمًـا! فلهـذا لـم يجـدوا مخرجًـا إلا بنفـي تعلـق مشـيئة اللـه بهـا، فمذهبهـم يتضمـن أنـه يكـون فـي ملكـه تعالـى مـا لا يشـاء، فجميـع مـا يجـري مـن حـركات العبـاد وأفعالهـم وتصرفاتهـم وكلامهـم كل ذلـك بغيـر مشـيئته، فعندهـم أن اللـه تعالـى لا يقـدر علـى أن يجعـل المؤمـن كافـرًا أو الكافـر مؤمنًـا، أو المطيـع عاصيًـا أو العاصـي مطيعًـا؛ بـل ولا يقـدر أن يجعـل القائـم قاعـدًا والقاعـد قائمًـا، والمتكلـم سـاكتًا والسـاكت متكلمًـا؛ لأن هـذه الأفعـال لا تتعلـق بهـا مشـيئته ولا قدرتـه ولا خلقـه.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص٢٧٩، والملل والنحل ١/ ٦١.

٣ـ المنزلة بين المنزلتين، وهي: أن مرتكب الكبيرة في الدنيا في منزلة بين المنزلتين، وهي منزلة الفاسق، فليس بمؤمن ولا كافر، لكنه في الآخرة مع الكافرين.

٤ـ إنفاذ الوعيد، ويعنون به: أنه يجب على الله إنفاذ وتحقيق ما توعد به العاصين، فلا يجوز عندهم أن يعفو عن من مات مُصرًّا على شيء من الذنوب.

٥ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويُدخلون فيه الخروج على الأئمة الظلمة، بحجة إنكار المنكر(١).

وقد جاءت الشريعة بالنهي عن ذلك لما يفضي إليه من الفساد العريض، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقوم على قاعدة: «ارتكاب أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما، وتفويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعلاهما».

فإنكار المنكر إذا كان يفضي إلى زيادة المنكر، أو إلى منكر أعظم كان الإنكار منكرًا.

وقوله: «**من الذين خالفوا الجماعة، وحالفوا الضلالة، ونحن منهم براء، وهم عندنا ضلال وأردياء، وبالله العصمة والتوفيق**».

---

(١) مقالات الإسلاميين ص ١٥٥-٢٧٨، والتنبيه والرد ص٤٩، ومجموع الفتاوى ١٣/ ٣٨٦.

هذه هي الحقيقة، فهؤلاء قد خالفوا جماعة المسلمين، التي هي الفرقة الناجية، «**وحالفوا الضلالة**» أي: لزموا الضلالة، واتبعوا أهواءهم، فهم أصحاب الأهواء؛ لأنهم حكموا عقولهم وقدموها على المنقول.

فأهل السنة منهم ومن بدعهم يتبرؤون، ويرون أنهم قد ضلوا وحادوا عن الصراط المستقيم بهذه المذاهب الباطلة.

نسأله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يعافينا من المحدثات واتباع الأهواء، ونسأله تعالى أن يعصمنا منها، وأن يهدينا صراطه المستقيم، وقد أوجب الله على عباده هذا الدعاء في كل ركعة من الصلاة: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾[1]، وإن كان المراد بالمغضوب عليهم والضالين في الأصل اليهود والنصارى، فهذه الفرق منها ما يكون مشابهًا للمغضوب عليهم، ومنها من هو مشابه للضالين، كما قال بعض السلف: «من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى»[2].

هذا، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، والحمد لله رب العالمين.



(١) تقدم في ص٤٩٣.
(٢) نسبه شيخ الإسلام ابن تيمية وابن كثير إلى سفيان بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ. مجموع الفتاوى ١٦/ ٥٦٧، وتفسير ابن كثير ٤/ ١٣٨.

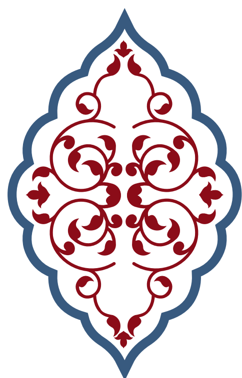
الْفَهَارِس

فَهرسُ الأَحَادِيثِ

مَرَاجِعُ التَّحْقِيق

الْفَهرسُ التَّفْصِيلِيُّ

فَهرسُ الْمُحْتَوَيَات



فِهْرِسُ الأَحَادِيثِ

طرف الحديث | الصفحة

(أ)

طرف الحديث	الصفحة

طرف الحديث | الصفحة

طرف الحديث | الصفحة

طرف الحديث | الصفحة

طرف الحديث | الصفحة



مَرَاجِعُ التَّحْقِيق

- **آداب الشافعي ومناقبه**: ابن أبي حاتم، ت: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، ط: الثالثة.
- **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**: للجوزجاني، ت: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار الصميعي، ط: الثالثة.
- **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**: لابن بطة (الرد على الجهمية)، ت: د. يوسف الوابل، دار الراية، ط: الثانية.
- **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**: لابن بطة (القدر)، ت: د. عثمان عبد الله الأثيوبي، دار الراية، ط: الثانية.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**: الدمياطي، ت: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، ط: الأولى.
- **إثبات عذاب القبر**: للبيهقي، ت: د. شرف القضاة، دار الفرقان، ط: الثالثة.
- **الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء**: د. عبد الرزاق العباد، ضمن الجامع للبحوث والرسائل، دار كنوز أشبيليا، ط: الأولى.
- **اجتماع الجيوش الإسلامية**: ابن القيم، ت: د. عواد المعتق، مكتبة الرشد، ط: الثالثة.

- **الأحاديث المختارة**: الضياء المقدسي، ت: د. عبد الملك بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، ط: الأولى.
- **أحكام القرآن**: الشافعي، جمع البيهقي، ت: قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم، ط: الأولى.
- **إحياء علوم الدين**: الغزالي، ت: سيد إبراهيم، دار الحديث، ط: الأولى.
- **الأدب المفرد**: البخاري: ت: كمال الحوت، عالم الكتب، ط: الثانية.
- **الأذكار**: النووي، ت: عبد القادر الأرناؤوط، دار الهدي، ط: الثالثة.
- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: الخليلي، ت: محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، ط: الأولى.
- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: الألباني، المكتب الإسلامي، ط: الثانية.
- **الاستقامة**: لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، ط: الأولى.
- **الأسماء والصفات**: للبيهقي، ت: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ط: الأولى.
- **الإصابة في معرفة الصحابة**: ابن حجر، ت: عادل أحمد وعلي معوض، دار الكتب العلمية، ط: الأولى.
- **أصول السنة**: ابن أبي زمنين، ت: عبد الله البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية.

- **أصول الفقه**: ابن مفلح: ت: د. فهد السدحان، مكتبة العبيكان، ط: الأولى.
- **أضواء البيان**: محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، ط: الأولى.
- **الاعتقاد**: البيهقي: ت: أحمد أبو العينين، دار الفضيلة، ط: الأولى.
- **إعلام الموقعين**: ابن القيم: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**: ابن القيم، ت: محمد الفقي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.
- **اقتضاء الصراط المستقيم**: ابن تيمية، ت: د. ناصر العقل، وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، ط: السابعة.
- **الإقناع لطالب الانتفاع**: الحجاوي، ت: د. عبد المحسن التركي، بالتعاون مع دار هجر.
- **إنباء الغمر بأبناء العمر**: ابن حجر، إشراف: د. محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، تصوير دار الكتب العلمية، ط: الثانية.
- **الأنساب**: السمعاني، ت: عبد الرحمن المعلمي وجماعة، دائرة المعارف العثمانية، تصوير: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- **أهوال القبور**: ابن رجب، دار الهجرة، ط: الثانية.
- **إيضاح الدلالة في عموم الرسالة للثقلين**: ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى، المجلد ١٩، ت: ابن قاسم، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.
- **الإيمان**: العدني، ت: حمد الحربي، الدار السلفية في الكويت.

- **الإيمان الكبير**: ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى، المجلد ٧، ت: ابن قاسم، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.
- **البحر الزخار**: البزار، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، ط: الأولى.
- **البحر المحيط**: أبو حيان، إحياء التراث العربي، ط: الثانية.
- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**: الكاساني، ت: محمد عدنان بن ياسين، دار إحياء التراث العربي، ط: الثانية.
- **بدائع الفوائد**: ابن القيم، ت: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، ط: الأولى.
- **البداية والنهاية**: ابن كثير، ت: عبد الله التركي، دار هجر، ط: الأولى.
- **بغية المرتاد**: ابن تيمية، ت: د. موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، ط: الثالثة.
- **بيان تلبيس الجهمية**: ابن تيمية، ت: جماعة من الباحثين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط: الأولى.
- **تاريخ الأمم والملوك**: ابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، ط: الثالثة.
- **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي، ت: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى.
- **تاريخ دمشق**: ابن عساكر، ت: عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، ط الأولى.

- **التبيان في إعراب القرآن**: العكبري، بيت الأفكار الدولية، ط: الأولى.
- **التحفة العراقية في الأعمال القلبية**: ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى، المجلد ١٠، ت: ابن قاسم، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.
- **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**: القرطبي، ت: د. الصادق بن محمد، مكتبة المنهاج، ط: الثانية.
- **تفسير البغوي**: (معالم التنزيل)، ت: محمد النمر، وصاحبيه، دار طبية، ط: الثانية.
- **تفسير القرآن العظيم**: ابن كثير، ت: سامي السلامة، دار طيبة، الإصدار الثاني، ط: الأولى.
- **تقريب التهذيب**: ابن حجر، ت: صغير أحمد شاغف، دار العاصمة، ط: الأولى.
- **التلخيص الحبير**: ابن حجر، ت: د. محمد الثاني بن عمر، دار أضواء السلف، ط: الأولى.
- **التمهيد**: ابن عبد البر، وزارة الأوقاف المغربية، ١٣٨٧ هـ.
- **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**: الملطي، ت: يمان المياديني، رمادي للنشر، ط: الأولى.
- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**: ابن عبد الهادي، ت: سامي جاد الله، وعبد العزيز الخبائي، دار أضواء السلف، ط: الأولى.
- **تهذيب الآثار**: ابن جرير الطبري، ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي.

- **تهذيب التهذيب**: ابن حجر، ت: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى.
- **تهذيب سنن أبي داود**: لابن القيم، ت: أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، ١٤٠٠هـ.
- **تهذيب اللغة**: الأزهري، ت: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤ هـ.
- **التوحيد**: ابن خزيمة، ت: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ.
- **التيسير في القراءات السبع**: لأبي عمرو الداني، أوتويترتزل، دار الكتاب العربي، ط: الثالثة.
- **تفسير الطبري - جامع البيان -**: ابن جرير، ت: د. عبد الله التركي، دار هجر، ط: الأولى.
- **جامع بيان العلم وفضله**: ابن عبد البر، إدارة الطباعة المنيرية.
- **جامع العلوم والحكم**: لابن رجب، ت: طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، ط: الثانية.
- **الجامع الكبير**: الترمذي: ت، د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: الثانية.
- **الجامع لأحكام القرآن**: القرطبي، ت: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى.
- **جلاء الأفهام**: لابن القيم، ت: زائد النشيري، دار عالم الفوائد، ط: الأولى.

- **جواب أهل العلم والإيمان**: ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى، المجلد ١٧، ت: ابن قاسم، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.
- **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**: ابن تيمية، ت: د. علي الألمعي وصاحبيه، دار الفضيلة، ط: الأولى.
- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**: القرشي، ت: عبد الفتاح الحلو، دار هجر.
- **حادي الأرواح**: ابن القيم، ت: زائد النشيري، دار عالم الفوائد، ط: الأولى.
- **حلية الأولياء**: أبو نعيم الأصفهاني، مطبعة السعادة، ط: الأولى.
- **الحيدة**: عبد العزيز الكناني، ت: إسماعيل الأنصاري، دار عمار، ط: الأولى.
- **الخصائص الكبرى**: السيوطي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى.
- **خصائص المصطفى بين الغلو والجفاء**: د. الصادق بن محمد، دار المنهاج، ط: الأولى.
- **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**: النووي، ت: حسين الجمل، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى.
- **الداء والدواء**: ابن القيم، ت: محمد الإصلاحي، دار عالم الفوائد، ط: الأولى.
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: السيوطي، دار الفكر.

- **درء تعارض العقل والنقل**: ابن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- **دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية**: د. عبد الله الغصن، دار ابن الجوزي، ط: الأولى.
- **دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب**: محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، ط: الأولى.
- **دلائل النبوة**: البيهقي، ت: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى.
- **ديوان بشار بن برد**: شرح: حسين حموي، دار الجيل، ١٩٩٦م.
- **ذكر محنة الإمام أحمد**: حنبل بن إسحاق، ت: د. محمد نغش، مطبعة سعدى وشندى، ط: الثانية.
- **ذم التأويل**: لابن قدامة، ت: بدر البدر، الدار السلفية، ط: الأولى.
- **الرؤية**: الدارقطني، ت: إبراهيم العلي وأحمد الرفاعي، مكتبة المنار، ط: الأولى.
- **الرد على الجهمية**: الدارمي، ت: بدر البدر، دار ابن الأثير، ط: الثانية.
- **الرد على الجهمية والزنادقة**: الإمام أحمد، ت: صبري سلامة، دار الثبات، ط: الأولى.
- **الرد على المنطقيين**: ابن تيمية، ت: عبد الصمد شرف الدين، مؤسسة الريان، ط: الأولى.

- **الرد على من قال بفناء الجنة والنار**: ابن تيمية، ت: د. محمد السمهري، دار بلنسية، ط: الأولى.
- **الرسالة**: الشافعي، ت: أحمد محمد شاكر، تصوير: المكتبة العلمية.
- **الرسالة الصفدية**: ابن تيمية، ت: سيد الجليمي، وأيمن الدمشقي، دار أضواء السلف، ط: الأولى.
- **رسالة في علم الظاهر والباطن**: ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى، المجلد ١٣، ت: ابن قاسم، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.
- **رفع الملام عن الأئمة الأعلام**: ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى، المجلد ٢٠، ت: ابن قاسم، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.
- **الروح**: ابن القيم، ت: د. السيد الجميلي، دار الكتب العربي، ط: السادسة.
- **روضة المحبين**: ابن القيم، ت: عبد الرزاق المهدي، دار الصميعي، ط: الأولى.
- **روضة الناظر وجنة المناظر**: ابن قدامة، ت: د. عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، ط: الرابعة.
- **رياض الصالحين**: النووي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: السابعة عشر.
- **زاد المستقنع في اختصار المقنع**: الحجاوي، ت: عبد الرحمن العسكر، دار الوطن للنشر، ط: الأولى.
- **زاد المسير في علم التفسير**: ابن الجوزي، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط: الأولى.

- **زاد المعاد**: ابن القيم، ت: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الخامسة والعشرون.
- **السلسلة الصحيحة**: الألباني، مكتبة المعارف، ١٤١٥هـ.
- **السلسلة الضعيفة**: الألباني، مكتبة المعارف، ط: الطبعة الأولى للطبعة الجديدة.
- **السنة**: ابن أبي عاصم، ت: الألباني، المكتب الإسلامي، ط: الثالثة.
- **السنة**: عبد الله بن أحمد، ت: د. محمد بن سعيد القحطاني، رمادي للنشر، ط: الثانية.
- **سنن ابن ماجه**: ت: بشار عواد معروف، دار الجيل، ط: الأولى.
- **سنن أبي داود**: دار ابن حزم، ط: الأولى.
- **سنن الدارقطني**: الدارقطني، ت: شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى.
- **سنن الدارمي**: د. مصطفى البغا، دار القلم، ط: الثانية.
- **السنن الكبرى**: البيهقي، دائرة المعارف العثمانية، تصوير دار المعرفة.
- **السنن الكبرى**: النسائي، د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى.
- **سنن النسائي**: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، ط: الأولى.
- **سير أعلام النبلاء**: الذهبي، ت: شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، ط: الثامنة.

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: ابن العماد الحنبلي، ت: محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط: الأولى.
- **شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام**: الحلي، ت: صادق الشيرازي، مؤسسة الوفاء.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: ت: د. محمود مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى.
- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: اللالكائي، ت: أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، ط: السابعة.
- **شرح الرضي على الكافية**: الأستراباذي، ت: يوسف حسن عمر، دار الفكر العربي القاهرة.
- **شرح السنة**: البغوي، ت: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، ط: الأولى.
- **شرح العقيدة التدمرية**: عبد الرحمن البراك، ت: عبد الرحمن السديس، دار التدمرية، ط: الأولى.
- **شرح العقيدة الطحاوية**: ابن أبي العز، ت: د. عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة.
- **شرح حديث النزول**: ابن تيمية، ت: د. محمد الخميس، دار العاصمة، ط: الثانية.
- **شرح مشكل الآثار**: الطحاوي، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى.

- **شرف أصحاب الحديث**: الخطيب البغدادي، ت: محمد سعيد خطيب، دار إحياء السنة النبوية.
- **الشريعة**: الآجري، ت: محمد بن الحسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط: الأولى.
- **شفاء العليل**: ابن القيم، ت: السيد محمد النعساني، دار الفكر، ١٤٠٩هـ.
- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**: ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة.
- **صحيح ابن خزيمة**: ت: محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط: الثانية.
- **صحيح البخاري**: عناية: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط: الأولى.
- **صحيح مسلم**: ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الصميعي، ط: الأولى.
- **الصواعق المرسلة**: ابن القيم، ت: د. علي الدخيل الله، دار العاصمة، ط: الثالثة.
- **طبقات الحنابلة**: ابن أبي يعلى، ت: د. عبد الرحمن العثيمين، دارة الملك عبد العزيز، ط: الأولى.
- **طريق الهجرتين وباب السعادتين**: ابن القيم، ت: محمد الإصلاحي، دار عالم الفوائد، ط: الأولى.

- **الضعفاء الكبير**: العقيلي، ت: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط: الثانية.
- **العبودية**: ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى، المجلد ١٠، ت: ابن قاسم، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.
- **عقيدة السلف أصحاب الحديث**: للصابوني، ت: بدر البدر، مكتبة الغرباء الأثرية، ط: الثانية.
- **العقيدة الطحاوية**: الطحاوي، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٠٤هـ.
- **العقيدة الواسطية**: ابن تيمية - ضمن شرحها: توضيح مقاصد الواسطية - للشيخ عبد الرحمن البراك، ت: عبد الرحمن السديس، دار التدمرية، ط: الثانية.
- **العلل**: ابن أبي حاتم، ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد الحميد ود. خالد الجريسي، ط: الأولى.
- **علل الترمذي الكبير**: ترتيب أبي طالب القاضي، ت: صبحي السامري وصاحبيه، عالم الكتب، ط: الأولى.
- **العلل الواردة في الحديث النبوي**: الدارقطني، ت: محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، ط: الأولى.
- **العلو للعلي الغفار**: الذهبي، ت: د. عبد الله البراك، دار الوطن، ط: الأولى.

- **غاية السول في خصائص الرسول**: ابن الملقن، ت: عبد الله بحر الدين، دار البشائر.
- **فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**: جمع: أحمد الدويش، دار العاصمة، ط: الثالثة.
- **فتح الباري**: ابن حجر، ت: ابن باز، المطبعة السلفية، ط: الأولى.
- **فتح الباري**: ابن رجب، ت: محمود شعبان وجماعة، دار الغرباء الأثرية، ط: الأولى.
- **فتح المغيث**: السخاوي، ت: د. عبد الكريم الخضير ود. محمد الفهيد، دار المنهاج، ط: الأولى.
- **الفتوى الحموية الكبرى**: ابن تيمية، ت: حمد التويجري، دار الصميعي، ط: الأولى.
- **الفتوحات المكية على الأذكار النواوية**: ابن علان، دار إحياء التراث العربي.
- **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**: ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى، المجلد ١١، ت: ابن قاسم، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.
- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: ابن حزم، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط: الأولى.
- **فضائح الباطنية**: الغزالي، ت: عبد الرحمن بدوي، مؤسسة الكتب الثقافية بالكويت.

- **فيض القدير**: المناوي، أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، ط: الأولى.
- **القاموس المحيط**: الفيروزآبادي، ت: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة.
- **قدم العالم وتسلل الحوادث**: كاملة الكواري، دار أسامة.
- **قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة**: للسيوطي، ت: خليل الميس، المكتب الإسلامي، ط: الأولى.
- **الكافية الشافية**: ابن القيم، ت: محمد العريفي وجماعة، دار عالم الفوائد، ط: الأولى.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**: لابن عدي، ت: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، ط: الأولى.
- **الكبائر**: الذهبي، ت: مشهور حسن آل سلمان، مكتبة الفرقان، ط: الثانية.
- **كتاب التوحيد**: محمد بن عبد الوهاب -ضمن مجموع مؤلفاته ورسائله، المجلد ٦- دار القاسم، ط: الأولى.
- **كتاب القدر**: الفريابي، ت: عبد الله المنصور، دار أضواء السلف، ط: الأولى.
- **الكشاف**: الزمخشري، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى.

- **لسان الميزان**: ابن حجر، ت: محمد المرعشلي وجماعة، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى.
- **المبسوط في فقه الإمامية**: الطوسي، ت: محمد تقي الكشفي، المكتبة المرتضوية.
- **مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي**: أحمد الشنقيطي، مكتب الشؤون الفنية بالكويت، ط: الأولى.
- **مجموع الفتاوى**: ابن تيمية، ت: عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.
- **مختصر الصواعق المرسلة**: ابن الموصلي، ت: د. الحسن العلوي، دار أضواء السلف، ط: الأولى.
- **مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول**: أبو شامة المقدسي، ت: صلاح الدين مقبول أحمد، دار غراس، ط: الثانية.
- **مختصر سنن أبي داود**: المنذري، ت: أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، ١٤٠٠هـ.
- **المختصر المفيد في بيان دلائل أقسام التوحيد**: د. عبد الرزاق العباد، ضمن الجامع للبحوث والرسائل، دار كنوز أشبيليا، ط: الأولى.
- **مدارج السالكين**: ابن القيم، ت: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، ط: الأولى.
- **المستدرك على الصحيحين**: الحاكم، ت: جماعة من العلماء، دار المعارف النظامية في حيدرآباد الدكن، تصوير دار الفكر، ١٣٩٨هـ.

- **مسند أبي داود الطيالسي**: ت: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجرة، ط: الأولى.
- **مسند الإمام أحمد**: ت: شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى.
- **مسند الشاميين**: الطبراني، ت: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية.
- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**: البوصيري، ت: د. عوض الشهري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: الأولى.
- **المصنف**: أبو بكر بن أبي شيبة، ت: محمد عوامة، شركة دار القبلة، ط: الأولى.
- **المصنف**: عبد الرزاق الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط: الثانية.
- **المعجم الأوسط**: الطبراني، ت: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، ط: الأولى.
- **المعجم الكبير**: الطبراني، ت: حمدي السلفي، دار إحياء التراث الإسلامي، ط: الثانية.
- **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار**: العراقي، بهامش إحياء علوم الدين، ت: سيد إبراهيم، دار الحديث، ط: الأولى.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٤٢٧هـ.

- **مفتاح دار السعادة**: ابن القيم، مكتبة الرياض الحديثة.
- **المقاصد الحسنة**: السخاوي، ت: محمد الخشت، دار الكتاب العربي، ط: الثانية.
- **مقالات الإسلاميين**: الأشعري، ت: هلموت ريتر، دار النشر فرانز شتاينر، ط: الثالثة.
- **مقدمة في أصول التفسير**: ابن تيمية، ضمن شرحها: مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، ط: الثانية.
- **الملل والنحل**: الشهرستاني، ت: السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: الأولى.
- **مناظرة الواسطية**: ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى، المجلد ٣، ت: ابن قاسم، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.
- **مناقب الإمام أحمد**: ابن الجوزي، ت: د. عبد الله التركي، دار هجر، ط: الثانية.
- **منهاج السنة النبوية**: ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، دار الكتاب الإسلامي، ط: الأولى.
- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: النووي، ت: خليل شيحا، دار المعرفة، ط: الرابعة.
- **منهاج القاصدين**: ابن الجوزي، ت: كامل الخراط، دار التوفيق، ط: الأولى.

- **المهذب في اختصار السنن الكبير**: الذهبي، إشراف: ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، ط: الأولى.
- **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**: إشراف: د. مانع الجهني، ط: الثالثة.
- **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**: د. عبد الرحمن المحمود، مكتبة الرشد، ط: الأولى.
- **النبوات**: ابن تيمية، ت: د. عبد العزيز الطويان، دار أضواء السلف، ط: الأولى.
- **نخبة الفكر**: ابن حجر: ضمن شرحه نزهة النظر، ت: نور الدين عتر، دار الخير، ط: الأولى.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**: ابن حجر، ت: نور الدين عتر، دار الخير، ط: الأولى،
- **النشر في القراءات العشر**: لابن الجزري، ت: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى.
- **نصب الراية**: الزيلعي، ت: إدارة المجلس العلمي، تصوير مكتبة الرياض الحديثة، ط: الثانية.
- **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**: محمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب العلمية، ط: الثانية.
- **نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد**: ت: منصور السماري، أضواء السلف، ط: الأولى.

- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: ابن الأثير، ت: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- **الوابل الصيب**: ابن القيم، ت: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، دار عالم الفوائد، ط: الأولى.
- **وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام**: السخاوي، ت: بشار عواد وصاحبيه، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى.
- **وفيات الأعيان**: ابن خلكان، ت: د. إحسان عباس، دار الثقافة.



الفهرس التفصيلي

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع | الصفحة



فِهْرِسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة



للاطلاع على قائمة حديثة
لمؤلفات الشيخ ومتجر الكتب:
امسح الرمز



